مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٤)

حول القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

حول القومية العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٤)

حول القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

« الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة

عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية »

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

حقوق النشر محفوظة للمركز

طبعة خاصة(*) اولى: بيروت، أيار/مايو ١٩٨٥
طبعة خاصة ثانية: بيروت، آب/أغسطس ١٩٨٧

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٦١

المحتويات

مقدمة ٧

القسم الاول

محاورات ومناقشات

حول الايمان والمعرفة ١٣
ذيل : الفكر والعاطفة ٢١
حول معنى كلمة ناسيوناليزم ٢٥
حول وحدة سوريا ومصر ٣٣
حول الاستفادة من تجارب الامم ٤٩
حول مدلول الاستراتيجية ٥٥
حول ما يقولونه عن القومية العربية والقوميات الأوروبية ٦١
لماذا لا نعتبر الأرض من المقومات الأساسية للامة ؟ ٦٧
ذيل : حول عنصر التاريخ في تكوين القومية ٧٥
عود الى مسألة : من هو العربي ؟ ٧٧
أهم مسائل التربية من وجهة الوطنية والقومية ٨٣
حول مؤلفاتي المتعلقة بالقومية ٩٣

القسم الثاني

انتقادات

نظرات انتقادية حول كتاب القومية العربية للدكتور محمد أنيس ١٠٥
نقد كتاب : مقدمات اجتماعية لدراسة النظرية العامة للقومية
تأليف : الاستاذ محمد خليل بكير ١٢١
نقد كتاب : التيارات العظيمة لتاريخ العالم
تأليف : جان بيرن ١٣٧
نقد كتاب : مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية
تأليف : الدكتور فاضل حسين ١٤٥
نقد كتاب : دراسات في العالم العربي تأليف : الدكتور جمال حمدان ١٥٧
١ ـ الشخصية الاقليمية للعالم العربي ١٥٨
٢ ـ الوحدة الاقليمية للعالم العربي ١٨٠
٣ ـ الجمهورية العربية المتحدة ١٨٩
نقد كتاب : مبدأ القوميات واصوله التاريخية تأليف : هانري هاوزر ٢٠٣

القسم الثالث

مقالات

البلاد العربية أمام الاستعمار الأوروبي ٢١٥
نظرات عامة الى الاستعمار الأوروبي ٢١٥
الاستعمار الاوروبي للبلاد العربية ٢٢٣
الأرض والانسان ٢٣٧
نظرات تاريخية ٢٣٩
نظرية الحتمية الجغرافية ٢٤٧
الوحدة القومية ووحدة الصراع ٢٥٥
عصر القوميات : في أوروبا ، وفي آسيا وافريقيا ٢٥٩
امنية الوحدة ٢٦٥

مُقدمــــة

إن الأفكـار والمعلومات الجـديدة التي نكتسبهـا بطرق شتى ـ من التفكـير الـذاتي والتجـربة الشخصيـة إلى مطالعـة الكتب والجرائـد، وسماع الـدروس والمحاضـرات، واستطلاع الآراء والأخبار من الأشخاص ـ تثير في أذهاننا أفاعيل كثيرة ومتنوعة.

والأفكار والمعلومات المـذكورة قـد تكون جـديدة، بكـل معنى الكلمة. في هـذه الحالة، إنها تنضم إلى معلوماتنا السابقة، وتزيد ثروتنا الفكرية. ثم، قد تبدأ في تـوليد فِكَر وفروع جديدة أخـرى، بالتفـاعل مـع ما كـان لدينـا من فكر ومعلومـات مكتسبة قبلاً.

غير أن الأفكار والمعلومات الجديدة، قد تكون مخالفة لما كان قد استقر في أذهاننا سـابقاً. في هـذه الحالـة، إنها تحتم علينا أن نـطرح من أذهـاننـا، ونستبعـد من نـطاق تفكيرنا، كل ما كان مخالفاً لها.

غير أن الأفكار والمعلومات السابقة التي ذكرناها، كثيـراً ما تكـون قد ولـدت في أذهـاننا فـروعاً عـديدة، ونتـائج كثيـرة. إن رسوخ الأفكـار الجديـدة في نفـوسنـا تمـام الرسوخ، في هذه الحالة، لا يكتفي بطرح واستبعاد ما كان مخالفـاً لها مخـالفة صـريحة، فحسب، بل يتطلب استبعاد كل ما كان ناتجاً عن الأفكار السابقة أيضاً.

ولكن نتائج الفكرة القديمة وفروعها المتأصلة في أذهاننا قد لا تبدو جلية الارتباط معها وظاهرة التناقض مع الفكرة الجديدة.

ولهذا السبب، كثيرا مـا نجد أن الأفكـار الجديـدة تعيش في أذهان البعض مـع فروع الأفكار المناقضة لها، لعدم تعمقهم في بحث النتائج واستقصاء المستلزمات.

إن أمثلة هذه الحالة كثيرة ومتنوعة جداً. إني سأدرج فيما يلي مثالين لتوضيح هذه الحقيقة الهامة، بالنسبة إلى «الفكرة القومية».

(أ) إننا نتكلم أمام جماعة من السامعين عن «الدولة والأمة»، ونوضح لهم الفرق بين مفهوم الدولة وبين مفهوم الأمة. ونقول لهم: إذا كان مدلولاهما ينطبقان بعضهما على بعض ـ بصورة فعلية ـ في بعض البلاد، فإنهما يختلفان بعضهما عن بعض اختلافاً كلياً في البلاد الأخرى؛ ونؤكد لهم ـ في آخر الأمر ـ ان البلاد العربية من البلاد التي يختلف فيها مدلول الدولة عن مدلول الأمة، اختلافاً كبيراً جداً، ونطلب اليهم أن يحرصوا على التمييز بين المدلولين في تفكيرهم السياسي والاجتماعي.

وبعد أمثال هذا الحديث، نجد أن مخاطبينا يقتنعون بصحة رأينا في هذا المضمار، ويقولون معنا: «إن الدولة شيء والأمة شيء آخر».

ولكننا نلاحظ أن الخلط بين المدلولين كان قد ولّد في أذهانهم ـ قبل ذلك ـ كثيراً من المعلومات الخاطئة. إنهم كانوا كوّنوا فكرة عن الكثير من البلاد، دون أن يميزوا بين ما فيها من شؤون متعلقة بالدولة وأخرى متعلقة بالأمة. إن الفكرة الجديدة ـ التي تبنوها واقتنعوا بها ـ تتطلب منهم أن يعيدوا النظر في الكثير من معلوماتهم السابقة، على أساس التمييز بين الدولة وبين الأمة. ومع ذلك نجد أن الكثيرين منهم لا يكلفون أنفسهم عناء التعمق في التفكير لتصحيح كل ما كان مرتبطاً بالرأي السابق ـ الذي أدرجوا خطأه أخيراً ـ ولذلك يحتفظون بالكثير من الآراء الخاطئة التي كانت تكونت في أذهانهم قبل اكتسابهم الفكرة الجديدة، واقتناعهم بها. ولذلك، نجد أن بعضهم ـ مثلا ـ يشترك مع من يعترض على قول القائلين بأن «اللغة أهم عناصر القومية»، بذكر بلجيكا وسويسرا، دون أن ينتبهوا إلى أن كل واحد من هذين القطرين دولة، لا أمة؛ وأن بلجيكا دولة مؤلفة من قوميتين، وسويسرا دولة مؤلفة من ثلاث؛ بل أربع قوميات.

(ب) إننا نلاحظ حالة مماثلة لذلك تماما، في قضية «العالم العربي» و«الشرق الاوسط» أيضا عندما نناقش البعض حول هذا الموضوع، ونقول لهم: «إن فكرة الشرق الاوسط وليدة نظرات الدول الامبريالية؛ وأنها تترك قسماً هاماً من البلاد العربية خارج نطاقها وبعكس ذلك تربط قسماً آخر من البلاد العربية ببلاد غير عربية بتاتاً. ولذلك يجب علينا أن نترك جانباً فكرة «الشرق الاوسط»، ونتمسك بفكرة «العالم العربي» نجد أن الكثيرين يقتنعون بصحة رأينا هذا، ويقولون معنا بوجوب استبعاد تعبير شرق الاوسط ومدلوله من تفكيرنا القومي.

ولكننا نلاحظ بعد ذلك، أن أذهان هؤلاء قد تبقى محمّلة بالكثير من الآراء والمعلومات المتعلقة بالشرق الاوسط، وذلك قد يؤدي بهم إلى الاستمرار في الخلط بين ما يخص الشرق لاوسط وبين ما يخص العالم العربي. وكثرة الكتب والمقالات التي تصدرها المطابع الغربية عن الشرق الاوسط، تقوي فيهم هذه النزعة، وتسهل عليهم هذا الانزلاق.

إن اقتناعهم بوجوب التمييز بين الشرق الاوسط وبين العالم العربي تمييزاً صحيحاً، كان يحتم عليهم أن يعيدوا النظر في الكثير من الآراء والمعلومات التي كانوا قد كوّنوها قبلا، ولكنهم لا يكلفون أنفسهم هذا العناء في البحث والتفكير.

أعتقد أن هذين المثالين يغنيانني عن ذكر أمثلة أخرى، لتبيان وتوضيح هذه الأمور الهامة.

ولكن، أود أن يلاحظ أن الأمور التي ذكرتها آنفا، تكتسب خطورة خاصة في بعض الأحوال، ذلك عندما تكون الفكرة الجديدة من نوع «المبادىء الاساسية».

ومن المعلوم أن كل «مبدأ» يتطلب توجيه التفكير اتجاهاً خاصاً، ولذلك يكون كثير المستلزمات. فإن المبدأ الجديد، لا يكتفي بطرح واستبعاد الآراء والمعلومات السابقة المنافية له، حتى ولا بطرح واستبعاد كل ما كان لتلك الآراء والمعلومات من فروع ونتائج... بل إنه يستلزم ـ فضلا عن ذلك كله ـ النظر إلى الأمور بنظرات جديدة؛ وذلك يقتضي ـ بطبيعة الحال ـ إعادة النظر في سلم «القيم» التي كانت استقرت في الأذهان واستحكمت في النفوس.

إن مبدأ «العروبة»، وبتعبير أدق، مبدأ «العروبة أوّلا»، من أبرز الأمثلة على ذلك.

إن اعتناق هذا المبدأ، يتطلب منا أموراً كثيرة: أولا التحرر من جميع الآراء والنزعات التي تخالف المبدأ المذكور. ثم تقييم الأمور تقييماً جديدا، ينتهي بنا إلى تكوين «سلّم قيم» جديد، يختلف عما كنا ألفناه سابقاً.

ولذلك كله، أقول: يترتب على كل من يؤمن بقوميته، أن يكمل ويوسع معلوماته عن الأمة العربية، ويعمق ويرسخ إيمانه بوحدتها... وفقا للأسس التي شرحتها آنفا.

إن الأبحاث المسطورة بين دفتي هذا الكتاب ـ وقد كتبت في تواريخ مختلفة، خلال العامين الماضيين ـ تهدف إلى خدمة هذه الغاية الهامة.

١٠/٢/١٩٦١

أبو خلدون
ساطع الحصري

القسم الأول

محاورات ومناقشات

حول الايمان والمعرفة

ـ ١ ـ

سألني جماعة من الشبان: هل الايمان يسبق المعرفة أم المعرفة تسبق الايمان؟ وقالوا: إنهم تناقشوا كثيراً حول هذه المسألة، فبعضهم قال إن الايمان يسبق المعرفة، وبعضهم زعم أن المعرفة تسبق الايمان. ولذلك جاءوا ليعرضوا خلافهم عليّ، وليعرفوا رأيي في هذا الموضوع.

طبعاً، إني فهمت الدافع إلى مناقشتهم لهذه المسألة، وأدركت العلاقة بينها وبين ما يكتب ويقال حول القومية العربية في هذا المضمار. فقررت أن أبدي رأيي في القضية، أولاً على الشكل الذي عرضوها علي، ثم أتوسع فيها، لأتناولها من أساسها.

فقلت لهم:

ـ لا تبحثوا عن جواب قاطع لهذا السؤال. لا تنتظروا حلا حاسماً لهذه المسألة، حلاً يصح في مختلف الأزمنة والأمكنة وفي جميع الأحوال. لأن للايمان أنواعاً. فمن الطبيعي أن يكون تقدمه على المعرفة، أو تبعيته للمعرفة، من الأمور التي تختلف باختلاف نوع الايمان، وباختلاف الظروف الزمانية والمكانية التي تحيط به وتلازمه.

فإن هناك «الايمان» المنتشر في البيئة، الذائع بين الناس، والمتأصل في النفوس، منذ أجيال عديدة. وهذا النوع من الايمان ينتقل من الكبار الى الصغار، من الراشدين إلى الناشئين، عن طريق التلقين المستمر، والايحاء المتواصل. وأما المعرفة ـ وأما مجموعة الفِكَر التي تؤلف المعرفة المرتبطة بموضوع الايمان ـ فإنها تأتي بعد ذلك، لتنوِّره وتوسعه، وتحققه، وتزيد من قوة مقاومته للتأثيرات المخالفة له. فنستطيع أن نقول: في هذا النوع من الأمور والأحوال، الايمان يسبق المعرفة بكل تأكيد.

إن الايمان الديني والمذهبي، في مجتمعنا الحالي، وفي المجتمعات الحالية بوجه عام، من هذا القبيل: إذ من المعلوم أن الأطفال يتلقنون ويكتسبون هذا الايمان من آبائهم وأمهاتهم. إنهم يصبحون مسلمين أو مسيحيين، سنيين أو جعفريين، كاثوليك أو اورثوذوكس أو بروتستان، قبل أن يعرفوا شيئاً عن هذه الأديان والمذاهب. إنهم لا يتعلمون خصائص الدين والمذهب الذي يعتنقونه إلا بعد أن يرتبطوا به، ويؤمنوا به، تبعاً لتلقينات الأسرة التي ينحدرون منها، والبيئة التي ينشأون فيها.

ولكن «الايمان» قد لا يكون من هذا القبيل. قد يكون متعلقاً بأمر جديد، غير منتشر في البيئة، غير متأصل في النفوس، حتى أنه قد يكون مخالفاً لما هو ذائع بين الناس ومتأصل في النفوس. وطبيعي أن هذا النوع من الايمان ـ هذا الايمان الجديد ـ لا يمكن أن يستولي على النفوس، إلا بعد التغلب على الايمان القديم، وبعد اقتلاع جذور ذلك الايمان. وبديهي أن ذلك لا يمكن أن يتم دون تفكير وتأمل. ولهذا السبب نستطيع أن نقول، إن الايمان في أمثال هذه الأحوال لا يمكن أن يسبق المعرفة.

إن الايمان القومي، في بلادنا هذه، وفي أحوالنا الحاضرة، هو من هذا القبيل: إنه حديث العهد بكل معنى الكلمة. إنه لم ينتشر بعد انتشاراً كافياً يسمح لنا بأن نقول: إنه أصبح متأصلاً في النفوس. فإن جيل الأمس، جيل الشيوخ، مثلي، كان يجد نفسه بين تيارات عديدة، تدفعه أو تجذبه إلى اتجاهات مختلفة، تبعده عن الاتجاه القومي، وذلك مثل التيارات والنزعات التي كانت تعرف باسم «الجامعة العثمانية» و«الجامعة الاسلامية»، و«الرابطة الشرقية». وأبناء ذلك الجيل كانوا في حاجة إلى التغلب على تلك التيارات القوية والقديمة، لكي يتوصلوا إلى «الايمان بالقومية العربية». أما الجيل الحاضر ـ جيلكم أنتم ـ فهو لا يزال يتعرض إلى تأثير تيارات مختلفة، تنازع «الايمان بالقومية العربية»، بل تعاديه. فإن هناك النزعات الاقليمية التي تربط نفوس الكثيرين بالدول التي قامت بعد الحرب العالمية ربطا يبعدهم عن الايمان بوحدة الأمة العربية. وهناك النزعات العالمية التي اخذت تتسرب إلى نفوس البعض، بأشكال مختلفة، وصارت تزدري النزعات الوطنية والقومية، وذلك فضلا عن التيارات التي تعادي القومية العربية تحت ستار الدين، دون أن تقدر حقائق الدين ومصالح الدين تقديرا صحيحا.

ولذلك كله، لا يسوغ لنا أن نقول: إن الايمان يسبق المعرفة في شؤون القومية العربية، في بلادنا هذه، وفي احوالنا الحاضرة.

وأود أن تلاحظوا بأني قلت «في بلادنا هذه وفي أحوالنا الحاضرة». بمعنى: إني قيدت الأمر بالزمان والمكان، لأني أعرف أن ما قلته الآن لا ينطبق على أحوال جميع

البلاد. فإن البلاد التي اتمت تطورها القومي، فاستطاعت أن تكوّن دولة قومية تامة، حيث تنطبق فيها القومية على الوطنية تمام الانطباق، تكون في حالة تختلف عن ذلك اختلافا كليا: يتأصل فيها الايمان القومي، فيأخذ في الانتقال من الكبار إلى الصغار عن طريق الايحاء والتلقين، كما يحدث في انتقال الدين. فمن الطبيعي أن نجد، في تلك البلاد، أن الايمان القومي أيضاً يسبق المعرفة.

ولا أشك في أن الأحوال ستتطور في البلاد العربية أيضاً في هذا الاتجاه. وسيأتي وقت يصبح فيه الإيمان القومي متأصلاً في جميع النفوس، فيتسرب إلى قلوب الصغار وعقولهم من آبائهم وأمهاتهم، ومن البيئة الاجتماعية التي ترعاهم.

- ٢ -

بعد الوصول إلى هذا الحد من الشرح والايضاح، رأيت أن أتعمق قليلاً في البحث، فقلت:

- إني شرحت لكم رأيي في سؤالكم المتعلق بالاسبقية بين الايمان وبين المعرفة. ولكن بعد هذه الايضاحات، أود أن ألفت أنظاركم إلى أمر هام آخر يتصل بهذه القضية: إن الايمان والمعرفة ليسا أمرين منفصلين بعضهما عن بعض انفصالا تاماً. بل يوجد بينهما ارتباط قوي جداً، يجعل كل واحد منهما يؤثر في الآخر، ويتطور مع الآخر، وإن كان أحدهما يبرز أكثر من الآخر في بعض الظروف.

كلكم تعلمون أن المعرفة عبارة عن مجموعة أفكار. ويجب أن تلاحظوا في الوقت نفسه أن الايمان - بوجه عام - لا يخلو من عنصر «الفكر». فإن الايمان يعني - في حقيقة الأمر - الاعتقاد بفكرة ما، اعتقادا جازماً، ممزوجا بعاطفة، تجعلها تسيطر على العقل والقلب في وقت واحد.

كما أن للفِكَر أيضاً أنواعا عديدة، من حيث الارتباط بالعواطف. فإن هناك «فكراً مجردة» بكل معنى الكلمة. إنها لا تتصل بأية عاطفة. فتسبح في أجواء المجردات المحضة. ولكن هناك «فِكَراً» أخرى، تتصل بالعواطف اتصالا وثيقا؛ تتأثر بها وتؤثر فيها. فهناك فكر مشبوبة بالعواطف، ومشحونة بطاقات دافعة ومحركة. هذه الفِكَر - هذه «الفِكر القوانية - تلعب دوراً هاماً في تكوين الايمان، وتبعيد كل ما يخالفه عن الأذهان.

طبيعي أن النظر إلى الايمان والمعرفة بهذه النظرات العلمية الدقيقة، لا يترك لمسألة «الأسبقية» أهمية كبيرة. بل يجعل تلك المسألة ثانوية، حتى أنه يجعلها - في بعض الظروف - واهية.

عندما نسعى إلى نشر الفكرة القومية، وبث الايمان بالقومية العربية، يجب أن نتوسل بكل الوسائل من تعريف، واقناع، وتلقين، وإيحاء، وتحبيب، وتحميس. يجب أن نخاطب العقول والقلوب، يجب أن نهتم بجميع ضروب المعرفة والايمان.

وأما النسبة بين مبلغ اهتمامنا بكل واحدة من هذه الوسائل المختلفة، فطبيعي أنها يجب أن تختلف باختلاف الافراد والجماعات التي نوجه إليهم خطاباتنا وكتاباتنا، ونركز حولهم جهودنا الاقناعية والإيحائية. ويجب أن نأخذ بنظر الاعتبار أعمارهم ومستويات معارفهم، وأنواع ثقافاتهم، وألوان التيارات الفكرية والسياسية التي أثرت ولا تزال تؤثر فيهم.

فيجب أن نعمل وفق خطط متنوعة، خاصة بكل من: تلاميذ المدارس الابتدائية، وتلاميذ المدارس الثانوية، طلاب الدراسات العالية، وسواد الناس، وطبقة المثقفين.. من الشبان والكهول، ومن الصغار والراشدين.

- ٣ -

بعد الانتهاء من هذه الايضاحات، سألت الشبان إذا كانوا في حاجة إلى المزيد من الايضاح، أو إذا كان لديهم اعتراض على أي قسم من أقسام حديثي الطويل. وقد لاحظت على وجوه الجميع علائم الاقتناع، باستثناء أحدهم الذي كان متردداً في الأمر. وعندما دعوته إلى التصريح بكل ما يجول في خاطره، دون تردد، قال:

- كان يقول البعض أن الاستاذ الحصري يحصر همه في حدود الآراء والمعلومات والنظريات المتعلقة بالقومية العربية، ولا يهتم بالناحية الايمانية منها. ولذلك أخذت أتأمل في الأمر، على ضوء المعلومات التي سمعناها منكم الآن.

وأنا قلت له، عندئذ: أشكرك على صراحتك. لأنك باطلاعي على هذا الرأي، فتحت أمامي المجال لتصحيح آراء هؤلاء:

إن القول بأني لا أهتم بالناحية الايمانية من القومية العربية لا يعبر عن الحقائق الراهنة تعبيراً صحيحا. راجعوا أقدم الكتب التي نشرتها عن قضايا القوميات: «آراء وأحاديث في الوطنية والقومية» تجدوا فيها نظرات عامة ملقاة على القضية من وجوهها المختلفة: الوطنية والقومية، عوامل القومية، بين الوحدة العربية والوحدة الاسلامية، الوطنية والاممية، بين العروبة وبين الفرعونية... وتجدون بين هذه الأبحاث، بحثاً خاصاً عنوانه «الايمان القومي». ثم افتحوا كتابي «العروبة أولاً» تجدوا في مقدمته كلمة صريحة عن وجوب «بث الايمان بوحدة الأمة العربية»، وترون في ذلك أني لم أهمل الناحية الايمانية من القومية.

لا أنكر أن سائر كتاباتي المتعلقة بالقومية عالجت الأمر من الناحية النظرية: إنها حامت حول الآراء، وتطرقت إلى الكثير من المعلومات، ولكن يجب أن تلاحظوا أن جميع تلك المقالات والمحاضرات كانت موجهة إلى الطبقة المستنيرة والمثقفة من المواطنين. ومعظمها يتألف من ردود وانتقادات على ما كتبه ونشره كبار الاساتذة الكتاب، والأدباء، اعتراضاً على الاتجاهات القومية، ودفاعاً عن النزعات الاقليمية. وطبيعي أن تلك الآراء والكتابات يجب أن تعالج وتعارض بالآراء والمعلومات. لأن الرأي لا يمكن أن ينقض ويهدم إلا بالرأي.

وأنتم تعلمون، ولا شك، أن في العالم العربي آراء ونظريات كثيرة لا تسلّم بوحدة الأمة العربية، بل تعارضها معارضة شديدة، وتعمل على بث الايمان بعكسها. إذا استعرضتم المقالات التي انتقدتها ونشرت ردودي عليها في كتبي المختلفة، وإذا لاحظتم المكانة العلمية والأدبية والاجتماعية التي كان يتمتع بها أصحاب تلك الآراء والكتابات، . . . قدّرتم الضرورات التي الجأتني ـ ولا تزال تلجئني ـ إلى الاهتمام بها، وبذل الجهود وصرف الاذهان عن الاعتماد عليها.

إنكم تجدون في مستهل القسم الأعظم عناوين المقالات التي انتقدتها. ولكني أؤكد لكم بأن كتاباتي التي لم تصرح بأنها رد ونقد على مقالة منشورة أو حديث مطبوع، هي أيضاً مكتوبة رداً على آراء سمعتها وناقشتها شفهياً في مجالس خاصة، وعلمت أنها تجول في خواطر الكثيرين وتعبر عن اعتقاد جماعة من المفكرين.

ولاظهار الحقيقة في هذا المضمار أود أن أذكر لكم بعض الامثلة:

كنت أتكلم مع أحد كبار رجال الفكر والثقافة في مصر، عن العروبة وعن الوحدة العربية. وخلال الحديث، قال لي مخاطبي: ولكن، يا استاذ، متى كانت مصر مع سائر البلاد العربية؟

إني لم أستغرب هذا السؤال، بل وجدته طبيعياً، لعلمي بما كان يدرس من التاريخ في المدارس الثانوية، وحتى في المدارس العالية. كان الاهتمام ينحصر بدورين من تاريخ مصر: في البداية تاريخ المصريين القدماء، وفي النهاية تاريخ أسرة محمد علي. وأما ما حدث في مصر بين التاريخين المذكورين، فكان يهمل إهمالاً غريباً، فتترك مصر تعوم بين ما كانوا يسمونه تاريخ الإسلام من ناحية، وتاريخ أوروبا من ناحية أخرى. ولهذه الأسباب، لم أستغرب سؤال الاستاذ، وشعرت بضرورة تصحيح وإتمام معلوماته التاريخية، فقلت له:

ـ إسمح لي يا أستاذ، أن أعكس القضية، وأسألك متى كانت مصر منفصلة عن سائر البلاد العربية؟

وأخذت أتكلم عن الأدوار التاريخية التي كانت مصر ـ خلالها ـ متحدة مع هذا القطر، أو ذاك القطر، أو جميع الأقطار من البلاد العربية الحالية.

ولاحظت أن بياناتي هذه أثارت استغرابه، وزعزعت اعتقاده قليلا، ولكنها لم تقنعه تماماً. لأن الابحاث التاريخية التي أشرت إليها كانت شبه مجهولة لديه.

ولكني بعد هذه المحاورة، قررت أن أهتم بهذه القضية، وأرسم خارطة زمنية تبين العلاقات التي قامت بين مختلف الاقطار العربية منذ ظهور الاسلام، وتظهر تلك العلاقات إلى العيان.

وبعد مراجعة الكتب التاريخية، وتجربة طرائق الرسم المختلفة، توصلت إلى رسم «خارطة زمنية» تلفت الانظار.

والاستاذ عندما رأى الخارطة المذكورة، بعد مدة، قال، على الفور:

ـ صحيح، هذا، ما كنت أعرفه.

لقد فكرت أن أمثال الاستاذ الذي كلمني وناقشني في الموضوع، يجب أن يكونوا كثيرين. ولذلك نشرت الخارطة المذكورة ـ مصغرة ـ في كتابي «العروبة بين دعاتها ومعارضيها». ثم نشرتها مكبرة بين مطبوعات «معهد الدراسات العربية العالية».

أظن أن هذا المثال يغنيني عن ذكر أمثاله الكثيرة. ومع هذا، أرى أن أتوسع قليلا في هذا الموضوع:

نحن نود أن نبث بين الجميع الايمان بمستقبل الأمة العربية، نود أن نجعل الشبيبة تؤمن إيماناً قوياً بأن للأمة العربية رسالة سامية، يجب أن تؤديها، ولا شك في أنها ستؤديها . . . في المستقبل القريب أو البعيد.

ولكن، كيف السبيل إلى غرس هذا الايمان في القلوب، إذا كان كل ما سبق وسيطر على الاذهان لا يترك مجالا لنشوء مثل هذا الايمان؟

إني كنت ذكرت البعض من الآراء التي تثبط العزائم وتحطم الآمال في هذا المضمار في بحثي عن «الايمان القومي» في كتابي «الوطنية والقومية»:

«تاريخنا، ماضينا؟ هل كان مجيداً حقيقة في دور من أدواره؟ ماذا كان لنا غير الحروب والفتوحات التي لم تستمر طويلا؟ الخلفاء؟ أما كانوا يتنافسون ويتخاصمون على الدوام، وينغمسون في الملذات، في أكثر الأوقات؟ العلماء؟ ألم تكن مؤلفاتهم مملوءة بالاغلاط والسخافات؟ زد على ذلك: أما كان معظمهم من الاعاجم؟ وأخيراً: هل تعدى عملهم حدود النقل والترجمة والتكرار؟».

تأكدوا أن هذه الملاحظات والاعتراضات لم أختلقها وأتخيلها أنا. . بل إني كنت سمعتها وقرأتها. . في مناسبات مختلفة، من كتب ومقالات كثيرة. إني انتقدتها في المقالة المذكورة ـ وفي توطئة كتابي «دراسات عن مقدمة ابن خلدون»، ثم نقلت وانتقدت أمثالها الكثيرة في كتبي المختلفة مع ذكر مصادرها لأني وجدت هذا يقول: العرب محرومون من الاحساس بالمستقبل، وذلك يزعم أن الشقاق طبع في العرب، وهذا ما يدعي أن العرب ساميون فلا يمكن أن يرتفعوا إلى مرتبة الآريين. وذلك يقول إن البيئة الطبيعية التي يعيش فيها العرب لا تساعد على النشاط البدني والفكري.

والآن، أسألكم: هل يمكن أن يجد «الايمان بمستقبل الامة العربية» سبيلا إلى العقول والقلوب، بين أمثال هذه الآراء والمزاعم؟ أفلم يكن تخليص العقول والقلوب من سيطرة هذه الآراء الباطلة الوسيلة الأولى التي لا بد من التوسل بها لغرس «الايمان» في النفوس، مع صيانته من تأثيرات مختلف التيارات التي تعصف به من مختلف الجهات؟

أود أن اوضح لكم رأيي في هذه القضية وفي امثالها الكثيرة ، بتشبيه مادي يحوم حول امور يسلم بها الجميع : كلكم تعرفون الشروط الأساسية التي تتوقف عليها أعمال الزراعة والغراسة : إذا أردنا أن نزرع في الأرض أي نوع من أنواع النباتات المفيدة أو نغرس فيها أي نوع من أنواع الأشجار المثمرة أو غير المثمرة . . . ترتب علينا ـ قبل كل شيء ـ أن نقتلع من تلك الأرض النباتات والاشجار التي سبق أن استقرت فيها ، ومدت جذورها إلى أطرافها واعماقها .

فضلاً عن ذلك ، لا يجوز لنا أن نكتفي بحصد النباتات الظاهرة على الأرض وبقطع الاشجار القائمة فيها ، بل يجب علينا أن نعمل لاستئصال الجذور والفروع الممتدة تحت التراب أيضاً .

وفي الأرض ، يجب أن نلاحظ أن اقتلاع واستئصال النباتات والجذور القديمة أيضاً لا يكفي لضمان النجاح في الزراعة والغراسة ، بل يترتب علينا السهر على عملية اخرى ، هي وقاية مزروعاتنا ومغروساتنا من تأثيرات الرياح التي تهب من جهات مختلفة ، وتأتي ببذور جديدة ومتنوعة ، قد تنبت في الأرض ، وتنافس مزروعاتنا الغذاء والحياة ، بل قد تعمل على خنقها أيضاً .

أعتقد أن هذا التشبيه ، يساعد على تبيان رأيي في هذه القضية بكل وضوح وجلاء :

إن بث الايمان بوحدة الأمة العربية في ظروفنا الحالية يتطلب بذل الجهود الكثيرة

لاستئصال جذور الآراء والمعتقدات المخالفة التي تسلطت على اذهان الكثيرين ، مع مواصلة الجهود لوقاية هذا الايمان من تأثير التيارات التي تعمل لزعزعته وإضعافه . . بوسائل شتى .

ذيل :
الفكر والعاطفة(*)

. . . إن المشاهدات الاعتيادية تدل دلالة واضحة على وجود علاقـات قويـة بين الفكر والعاطفة . والابحاث العلمية تؤيد ذلك تأييداً قاطعاً .

فإن الأفكار والخواطر كثيراً ما تثير الاشجان وتهيج العواطف . كما أن العواطف بدورها كثيراً ما تثير الأفكار وتوجه المحاكمات .

وهكذا يؤثر كل من الأفكار والعواطف بعضهما في بعض تأثيراً بيناً ، يكون قوياً في بعض الأحوال وضعيفاً في الأحوال الاخرى .

ومما يجب أن لا يغرب عن البـال : ان الافكار والعـواطف تتجهان تـارة اتجاهـاً واحداً ، فتقويان بعضهما البعض في ذلـك الاتجاه . غـير انهما تتجهان أحيـاناً اتجـاهين مختلفـين ، وتتصادمـان من جراء هـذا الاختلاف . وهـذا التصادم ينتهي طـوراً بغلبـة الأفكار على العواطف ، وطوراً بانتصار العواطف على الأفكار .

وكل هذا يكون تارة مفيداً وطوراً مضراً . لأن العواطف في حد ذاتها تكون تارة حسنة وطوراً سيئة ، فمن الطبيعي أن يكون تأثيرها في الأفكار أيضاً تارة مفيداً وطـوراً مضراً . فإنها مرة تقوي الأفكار وتساعدها على المضي في الاتجاه الحسن . ولكنها طوراً تضلل المحاكمات وتبعدها عن سواء السبيل .

(*) لقد نصحت الشبان الذين تحدثت اليهم ، وعنهم ، في المقـالة السـابقة أن يقـرأوا ما كنت كتبتـه عن « الفكـر والعاطفـة » في كتابي : آراء وأحـاديث في العلم والأخلاق والثقـافـة (القـاهـرة : مـطبعـة الاعتمـاد، ١٩٥١) ، لكي يكّونوا فكرة أدق عن مسألة « الايمان والمعرفة » . ولكن بما ان نسخ الكتاب المذكـور قد نفـدت منذ مدة ، رأيت ان أنقل فيما يلي الجزء المتعلق بذلك من بحث « العلم والأخلاق » في الكتاب المذكور .

وأما الأفكار والمحاكمات ، فهي أيضاً تثير العواطف الحسنة في بعض الأحوال ، والعواطف السيئة في بعض الأحوال . كما انها كثيراً ما تضعف حرارة تلك العواطف ، حتى أن تأثيرها في هذا المضمار قد يصل إلى حد إخماد العواطف وإطفائها تماماً .

وأما المفاضلة بين الأفكار والعواطف ، فمما لا مبرر له أبداً . لأن كلاً منهما ضروري للحياة النفسية ، ولا فضل لأحدهما على الآخر ، على الاطلاق .

ونستطيع أن نقول : أن أحسن السجايا تتكون عندما تكون العاطفة منورة بأنوار الفكر ، كما يكون الفكر مشبوباً بحرارة العاطفة .

ويجب أن لا ننسى أن ما نسميه « المثل العليا » ليست إلا « افكاراً سامية مصحوبة بعواطف حارة » تنجذب اليها العقول والقلوب ، وتتوجه نحوها الجهود والعزائم .

وأما تأثير كل من الأفكار والعواطف في السلوك والأخلاق ، فيمكن أن يتلخص بالعبارات التالية ، التي تقرر رأي جميع المفكرين والباحثين في هذه الأمور :

« إن العواطف تعمل عمل المحرك الحقيقي في السلوك ، والدافع الاصلي للارادة . وأما الأفكار ، فإنها لا تحرك الارادة مباشرة ، وإنما تنير لها الطرق والمسالك » .

وقد اوضح الفيلسوف الالماني المشهور « شوبنهاور » هذه الحقيقة بتشبيه طريف ، يستند إلى قصة « المقعد والاعمى » المشهورة ، حيث قال :

« إن العاطفة تشبه الأعمى ، والفكر يشبه المُقعد . فإن العاطفة ـ مثل الرجل الاعمى ـ تملك قوة الحركة والسير ، ولكنها محرومة من نعمة البصر . انها تعجز عن رؤية الطرق ، فلا تستطيع أن تعين الاتجاهات التي يجب أن تسير نحوها .

« وأما الفكر ، فهو مثل الرجل المقعد : يتمتع بباصرة حادة ، يرى الطريق وكل ما يحيط بالطريق ، فيستطيع أن يعين الاتجاهات التي يجب أن يسير نحوها . ولكنه محروم من قدرة الحركة ، فلا يستطيع أن يسير نحو الأماكن التي يشاهدها بعينيه ، مع انه يدرك وجوب التوجه نحوها ، وضرورة الوصول اليها » .

إن عمل الفكر والعاطفة في حياة الانسان ، يشبه إلى حد كبير ، عمل المقعد والاعمى في تلك القصة المشهورة

لا شك في أن هذا التشبيه الطريف يمثل علاقة كل من الأفكار والعواطف بالسلوك والأخلاق تمثيلاً واضحاً .

ومع هذا ، إذا أردنا أن نوضح الحقيقة اكثر من هذا أيضاً ، نستطيع أن نلجأ إلى تشبيه آخر ، فنقول :

إن الانسان يشبه السفن البخارية ، والعاطفة تشبه المكائن المحركة للسفينة ، وأما الفكر فيشبه الابرة المغناطيسية التي تعيّن الاتجاه ، والناظور الذي يساعد على رؤ ية المسافات البعيدة ، والمصابيح الكشافة التي تشق ظلام الليل .

وبناء على هذا التشبيه ، نستطيع أن نقول : لولا العواطف لما استطاعت السفينة أن تتحرك من مكانها ؛ ولولا الأفكار ، لفقدت السفينة كل وسائل الاتجاه ، فضلّت الطريق . ولربما ارتطمت بالصخور فتحطمت .

إن هذين التشبيهين يوضحان تأثير كل من الأفكار والعواطف في افعال الانسان ، ويشيران في الوقت نفسه إلى نوع العلاقات التي تقوم بين العلم والأخلاق .

غير إني أرى أن اصرح في هذا المقام ، بأنني لم اذكر هذين التشبيهين ، إلا بقصد تصوير الأمر بأمثلة مادية محسوسة . ولكني أعرف في الوقت نفسه ، أن هذين التشبيهين ايضاً لا يعبران عن حقائق الأحوال تعبيراً صحيحاً . وذلك لأن علاقة الفكر بالعاطفة ـ والعلم بالاخلاق ـ اكثر إعضالاً . وأشد تعقيداً مما يستفاد من هذين التشبيهين .

إذ يجب أن لا يغرب عن البال : إن الأعمى والمقعد المذكورين في التشبيه الأول شخصان منفصلان بعضهما عن بعض انفصالاً تاماً . وانهما يبقيان منفصلين ومستقلين ، حتى عندما يقرران التعاون والتساند في الحياة ، فلا الأعمى يبعث القوة في المقعد ، ولا المقعد يحيي الباصرة في الأعمى . إنما الأول يستفيد من عيني الثاني ، فيسير في الاتجاه الذي يعينه له . والثاني يستفيد من عضلات الأول ، ويسير محمولاً على كتفيه . والعلاقة بينهما تبقى محصورة على كل حال في التعاون للوصول الى غاية مشتركة .

وكذلك الأمر في الماكينة البخارية والابرة المغناطيسية والمصابيح الكشافة ، التي جاء ذكرها في التشبه الثاني . فإن كل هذه الاشياء مستقلة بعضها عن بعض استقلالاً تاماً . وكل منها يعمل في تحريك السفينة عملاً مستقلاً ، ولا يؤثر في عمل غيره اقل تأثير ، فلا الابرة المغناطيسية ـ مثلاً ـ تزيد في قوة الماكينة البخارية ، ولا الماكينة المذكورة تغير شيئاً من صحة الأبرة وحساسيتها . فالعلاقة بين هذه الاشياء المختلفة تبقى منحصرة في « الاشتراك في الخدمة لغاية واحدة ، وفقاً لمشيئة ربان السفينة » .

ولكن قضية « الفكر والعاطفة » تختلف عن كل ذلك اختلافاً كبيراً . فإن الفكر

والعاطفة لم يكونا من الأمور المستقلة بعضها عن بعض . مثل الإبرة المغناطيسية والماكينة البخارية ، او مثل الرجل المقعد والرجل الأعمى . بل انهما - في حقيقة الأمر ، مظهران متلازمان من مظاهر الحياة النفسية . وهما يرتبطان في جذور مشتركة ، ويؤثران ، بعضهما ، في بعض تأثيراً مباشراً . والعلاقة بينهما لا تنحصر في « التوجه إلى اتجاه واحد » فحسب ، بل انها تتضمن « التأثير المباشر » إلى حد «التفاعل المتقابل » و« التمازج الفعلي » أيضاً .

ويتبين من ذلك كله : ان العلاقة بين الفكر والعاطفة ، تكون اكثر عمقاً ، واعظم اتساعاً ، واشد استحكاماً من العلائق التي يشير اليها التشبيهان المذكوران آنفاً .

كان المفكر الفرنسي المشهور « ألفرد فوييه » قد لاحظ أن الأفكار لا تخلو من قوة دافعة ، صغيرة أو كبيرة ، وبنى على هذه الملاحظة نظرية نفسية وفلسفية خاصة عرفت باسم نظرية « الفكر القوانية » Idées-Forces ، وكان من أسس هذه النظرية : إن الحادثات النفسية متحدة بالأصل . وان بين « التمييز » وبين « الترجيح » رابطة محكمة ، لا تترك مجالاً لفصل الارادة عن العقل ، وإن التفكير ليس ببعيد عن « الفعل » ، بل هو « فعل » ، وربما كان اسمى صور « الفعل » .

وكان « ألفرد بينه » - قد وضع قبل وفاته بمدة وجيزة - نظرية نفسية قال فيها : « إن الفكر والعاطفة هما بمثابة طورين نفسيين ، كلاهما مقدمة للفعل وتوطئة له » . ولهذا السبب نجد احياناً العاطفة تصطبغ بصبغة فكرية ، كما نجد احياناً أن الفكر يصطبغ بصبغة عاطفية .

وجميع النظريات النفسية الحديثة تتفق في القول بأن الحياة النفسية تؤلف كلاً ، وبأن الحوادث النفسية التي نسميها بأسماء مختلفة لم تكن إلا من مظاهر هذا الكل .

ولذلك كله : يجوز أن نقول « أن سلوك الانسان يتبع العواطف اكثر مما يتبع الافكار » ، على شرط أن لا ننسى ان العواطف والأفكار تتلازم وتتفاعل على الدوام .

حول معنى كلمة ناسيوناليزم

- ١ -

سألني يوماً أحد الأساتذة الذين أعتز بصداقتهم ، رأيي في كتاب مطبوع باللغة الفرنسية عنوانه « مذاهب الناسيوناليزم» .اسم مؤلفه : « جاك بلونكار داساك » .

وقال أن احد زملائه كتب له عن الكتاب المذكور ، واقترح عليه ان يشتركا في ترجمته إلى اللغة العربية . ولذلك جاء ليستشيرني ، ويعرف رأيي فيه .

أنا ما كنت أعرف الكتاب الذي تحدث عنه . والاستاذ السائل ايضاً ما كان رآه وقرأه ، إنما عرف اسمه واسم مؤلفه من الرسالة التي كان تلقاها من زميله . ولذلك ، ما كان يمكنني أن أبدي رأياً في فائدته أو عدم فائدته لقراء العربية .

ولكني كنت اعرف ان الفرنسيين صاروا ـ منذ مدة غير قصيرة ـ يستعملون كلمة « ناسيوناليزم » بمعان تختلف كثيراً عن معناها الأصلي ـ الذي كان قد تقرر وذاع في القرن التاسع عشر ، خلال حركات الاستقلال والاتحاد التي قامت في مختلف البلاد الأوروبية .

إنهم صاروا يطلقون اسم « ناسيوناليزم » و« ناسيوناليست » على بعض المذاهب والأحزاب السياسية المعروفة بالـ « يمينية » وبـ « الوطنية المتطرفة » ، على الرغم من كونها مخالفة لمبدأ القوميات مخالفة صريحة .

إن التباعد الذي حصل ـ بهذه الصورة ـ بين المعنى الأصلي لكلمة « ناسيوناليزم » ، وبين هذا المعنى الجديد قد استرعى اهتمام « رنيه جوهانه » René Johannet عندما ألف كتابه المعروف عن « مبدأ القوميات » . ولاحظ التشوش الذي

يحصل في الاذهان من جراء التعبير عن هذين المعنيين المختلفين بكلمة واحدة ؛ فرأى من الضروري أن يصوغ كلمة جديدة للدلالة على المعنى الأصلي الذي كان يقصد من كلمة « ناسيوناليزم » . واقترح أن تسمى النزعات والمذاهب التي تتصل بمبدأ القوميات بـ « ناسيوناليتاريزم » Nationalitarisme ، ويسمى أصحاب تلك النزعات والمذاهب بـ « ناسيوناليتاريست » Nationalitaristes على أن نترك كلمتي « ناسيوناليزم » و« ناسيوناليست » إلى المعاني التي أعطتها إياها الأحزاب السياسية الآنفة الذكر .

ومع ذلك ظل معظم الكتاب في فرنسا يستعملون كلمة « ناسيوناليزم » للدلالة على المعنيين دون تمييز .

وأما كلمة « القومية » التي صرنا نستعملها نحن ، فهي تقابل المعنى الاصلي لكلمة « ناسيوناليزم » ، ولا تقابل معناها الأخير .

ولكني لاحظت ـ مع الأسف الشديد ـ ان طائفة من كتابنا لم ينتبهوا إلى هذه الأمور الهامة ، وصاروا يظنون أن كل ما يقرأونه في الكتب أو المقالات الفرنسية عن الـ « ناسيوناليزم » يتعلق بالـ « قومية » وأعتقد أن هذه النظرة الخاطئة كانت من جملة الأسباب التي أدت إلى انتشار بعض الآراء المغلوطة عن « القومية » بوجه عام ، وعن « القومية العربية » بوجه خاص .

لقد بينت هذه الملاحظات لصديقي السائل ، وقلت له :

إن حكمنا في فائدة أو عدم فائدة الكتاب الذي ذكرتموه يجب أن يتبع المعنى الذي قصده المؤلف من كلمة « ناسيوناليزم » الواردة في عنوانه .

بما أني لا أعرف الكتاب ، لا استطيع أن أبدي رأياً نهائياً فيه . غير أني استطيع أن اقول : لما كان الكتاب مطبوعاً حديثاً ، فأغلب الاحتمالات ، هو ، أن يكون المؤلف قد قصد من كلمة « ناسيوناليزم » معناها الذي شاع بين الفرنسيين ، ولم يقصد معناها الأصلي القديم . وإذا كان الأمر كذلك ، فلا فائدة ترجى من ترجمة الكتاب ، بالنسبة إلى مسألة القوميات .

ولهذه الملاحظات رجوت الاستاذ أن يجلب الكتاب ، لكي ندرسه . من هذه الوجوه الأساسية ، ونطلع على حقيقة مواضيعه ، لنستطيع أن نبدي رأياً صائباً في شأنه .

وعندما وصل الكتاب ، أخذت أتصفحه ، مبتدئاً من فهرس محتوياته ، وعلمت ، على الفور ، أن أبحاثه لا تمت بصلة الى « المذاهب القومية » .

لأن المؤلف خصص فصلاً لاستعراض آراء ومذاهب كل من موريس باريس ،

وشارل موراس ، وفيليب بيتان في فرنسا . وانريكو كورراديني ، وموسوليني في ايطاليا ، وادولف هيتلر في المانيا ، وبريمودي ريفرا في اسبانيا ، وسالازار في البورتغال . ومن المعلوم أن محور آراء ومذاهب هؤلاء لم يكن « القومية » ، بل هو « اليمينية » .

وعندما طالعت أبحاث الكتاب ، تأكدت من صحة حكمي هذا ، لأن المؤلف نفسه يوضح المعنى الذي قصده من كلمة « ناسيوناليزم » بصراحة تامة . ويشرح كيفية ابتعاد معنى الكلمة المذكورة عن معناها الأصلي ، بشيء من التفصيل :

لقد نشر « موريس باريس » Maurice Barès في جريدة « الفيغارو » ـ بتاريخ ٤ تموز ١٨٩٢ ـ مقالة ، بعنوان « النزاع بين الناسيوناليست وبين الكوزموبوليت » تكلم فيها عن النزاع القائم « بين الشعراء المتمسكين بتقاليد فرنسا الكلاسيكية ، وبين الرومانتيكيين المعجبين بـ « تولستوي ، وايبسن ، ومترلينك » .

إنه استعمل في مقالته هذه كلمة الـ « ناسيوناليست » معاكساً لكلمة الـ « كوزموبوليت » . ثم صار يستعمل الكلمة المذكورة بنفس المعنى في مقالاته السياسية . وبعد ذلك أخذ بعض الكتاب يقتفون اثره في هذا المضمار . وفي الأخير صارت الكلمة تستعمل للدلالة على المذاهب السياسية التي تهدف إلى تقوية الدول القائمة ، وتمجيد أوطانها ، والدفاع عن وحدتها ضد التيارات « الكوزموبوليتية ، والأنترناسيونالية » ـ أي العالمية والأممية ـ التي تعمل على تفتيتها . وبيّن أن هذه المذاهب السياسية تقف موقفاً معادياً للحريات الديمقراطية ،لزعمها أنها تفسح المجال الى تسرب وانتشار النزعات العالمية والأممية .

ويقول المؤلف بأن استعمال كلمة « ناسيوناليزم » بهذا المعنى قد بدأ في فرنسا ، ولكنه بعد ذلك سرى إلى ايطاليا وإلى بلاد اخرى .

ويصرح في الوقت نفسه بأن هذا المعنى يختلف عن المعنى الذي كان ذاع في القرن التاسع عشر ـ والذي أصبح من الأوفق التعبير عنه بكلمة « ناسيوناليتاريزم » وفقاً لاقتراح « جوهانه » في فرنسا .

وفي الأخير ، يضيف إلى ذلك ، إن هذا المعنى الجديد الذي اكتسبته كلمة « ناسيوناليزم » ، ليس مختلفاً عن معناها القديم فحسب ، بل هو معاكس له أيضاً . وللبرهنة على ذلك ينقل ما قاله « شارل موراس » في هذا المضمار :

« إن الناسيوناليزم ليس الناسيوناليتاريزم ، بل هو عكسه . . » وذلك يعني أن مذهب « الناسيوناليزم » الذي يقول به ويدعو اليه شارل موراس وأتباعه ، يختلف عن مذهب

القائلين بمبدأ القوميات ، حتى انه يقف موقفاً معاكساً للمبدأ المذكور وينكره .

يتبين من كل ما سبق : أن كلمة « ناسيوناليزم » التي تظهر في عنوان الكتاب ، والتي تتكرر مئات ومئات المرات بين صحائفه ، لا تعني « القومية » بمعناها الحقيقي ؛ إنما تعني النزعات والاحزاب السياسية التي سميت بهذا الاسم ، ولو لم تقرّ « مبدأ القوميات »، وتلتزم معنى الكلمة الأصلي .

ولإظهار هذه الحقيقة بوضوح أكبر ، أرى أن أقف قليلاً عند بحث « انريكو كورراديني » Enrico Corradini في الكتاب المذكور .

يكتب المؤلف عنوان الفصل المذكور ، كما يلي :

أنريكو كورراديني
أو ولادة الناسيوناليزم الايطالية

ثم يبدأ بحثه بالكلمة التالية : « إن الناسيوناليزم الايطالية ـ كحركة سياسية ـ ولدت في اليوم الثالث من شهر أيلول سنة ١٩١٠ في فلورانسا . وذلك بتأليف جمعية « أسوسياسيونه ناسيوناليستا ايطاليانا » .

Associacione Nazionalista Italiana

لو ترجمنا كلمة «ناسيوناليزم» التي نقرأها في هذه العبارة بكلمة « القومية » لوجب علينا أن نقول :

« إن القومية الايطالية ـ كحركة سياسية ـ ولدت في فلورانسا سنة ١٩١٠ . . » .

وغني عن البيان أن هذا القول يكون جليّ البطلان ، لمخالفته لأثبت وقائع تاريخ ايطاليا المعاصرة .

ذلك لأن « الفكرة القومية » كانت الإبرة الموجهة للسياسة الايطالية ، قبل تأسيس الجمعية المذكورة بمدة طويلة . فإن « مانتيشيني ، وماتسيني ، وآزغليو ، وغاريبالدي وكافور » ـ وأمثالهم كثيرون من رجال الفكر والسياسة ـ كانوا عملوا لنشر فكرة « القومية الايطالية » في مختلف أنحاء البلاد ، منذ اوائل الربع الثاني من القرن التاسع عشر . والجهود التي بذلها هؤلاء وأمثالهم في سبيل تحقيق الوحدة الايطالية كانت تكللت بالنجاح ، قبل تأسيس الجمعية المذكورة ، بمدة نصف قرن كامل .

وإذا رجعنا إلى ترجمة حال مؤسس الجمعية « كورراديني » علمنا انه ولد بعد مرور خمسة أعوام على تحقق الوحدة الايطالية ، وتأكدنا من أنه نشأ وترعرع في ظل

المملكة الإيطالية الموحدة التي قامت على أساس « القومية الايطالية » .

فالقول مع كل ذلك « أن القومية الايطالية ـ كحركة سياسية ـ ولدت سنة ١٩١٠ ، بتأليف الجمعية المذكورة على يد الشخص المشار اليه . . . يكون من اسخف الأقوال التي يستبعد صدورها من قلم كاتب عاقل يعرف ـ ولو شيئاً قليلاً من تاريخ ايطاليا .

ولكن المؤلف نفسه يرشدنا إلى حقيقة الأمر في هذا المضمار ، ويعلمنا بأن المقصود من كلمة « ناسيوناليزم » الواردة في بحثه هذا أيضاً ، ليس «القومية» حسب معناها الأصلي . ويصرح بأنه يرجح التعبير عن المعنى المذكور بكلمة « ناسيوناليتاريزم » ، وفقاً لاقتراح بعض الباحثين .

ولذلك ، نجده يقول بعد العبارة التي نقلتها آنفاً :

« قبل كل شيء ، لنبعد عن بحثنا ـ كما فعلنا خلال بحثنا عن مدرسة الناسيوناليزم الفرنسية ـ « الناسيوناليتاريزم » .

وبعد الاستشهاد بما جاء في الأنسيكلوبدية الايطالية عن هذا الموضوع ينتهي إلى القول :

« إن الناسيوناليزم في ايطاليا ـ مثل الناسيوناليزم في فرنسا ـ تقف موقفاً صريحاً وحازماً ضد الناسيوناليتارية وضد الديموليبرالية »ـ يعني : ضد مبدأ القوميات وضد مبدأ الحريات الديمقراطية .

وبناء على ما سبق ، تستطيع أن تقول : يجوز لنا أن نترجم كلمة « الناسيوناليزم » الواردة في هذا الفصل أيضاً بكلمة « الوطنية » ولكنه لا يجوز لنا أن نترجمها بكلمة « القومية » ، لكونها « ضد القومية » بصورة صريحة .

إن أهداف الحزب السياسي الذي ألفه « أنريكو كورراديني » تضفي على هذه القضية مزيداً من الوضوح والقطعية ، فإننا نجد بين الاهداف المذكورة ، الأمور التالية :

تقوية سلطة الدولة ضد عوامل التفتيت ـ رفع مكانة النظام الملكي ـ تقوية التنظيمات العسكرية ـ تذكير الايطاليين بالامبراطورية الرومانية ـ تحشيد وتوحيد طاقات الشعب الايطالي نحو الفتح الاستعماري .

وطبيعي ، اننا إذا أردنا ان نصف الحزب المذكور ـ بناء على هذه الاتجاهات والاهداف السياسية ـ لوجب علينا أن نقول : انه « حزب وطني يميني متطرف ـ يدفع

الدولة الى الفتوحات الاستعمارية ، لتكوين امبراطورية جديدة » .

على أن لا يغرب عن بالنا ان الحزب المذكور ضد مبدأ القوميات وضد الحريات الديمقراطية .

بعد هذه التفاصيل ، لا أرى لزوماً إلى ذكر ما جاء في فصول الكتاب . فإن المؤلف ـ في جميع تلك الفصول أيضاً ـ ، لا يتكلم عن « القومية » ، بل إنما يتكلم عن الاحزاب السياسية التي تكونت في عصرنا هذا ، وسميت باسم « ناسيوناليست » ، على الرغم من مخالفتها لمبدأ القوميات ، مخالفة صريحة .

ولا أراني في حاجة إلى القول ـ بعد هذه المسرودات ـ أن الاستاذ الذي عرّفني بالكتاب المذكور ، صرف النظر عن ترجمته ، بعد ان اطلع على حقيقة مواضيعه ، وقدر بُعد تلك المواضيع عن « القومية » بمعناها الصحيح .

الحوظة هامة

أرجو أن يلاحظ بأني تكلمت هنا عن تغير « معنى كلمة ناسيوناليزم » ، ولم اتكلم عن تغير « مفهوم الناسيوناليزم » . وغني عن البيان ان تغير معاني الكلمات التي تستعمل للدلالة على الاشياء ، لا يعني تغير الاشياء المذكورة نفسها .

والفرق بين الأمرين المذكورين كبير جداً . انه يشبه ـ تمام الشبه ـ الفرق بين « تغيير لقب شخص » من الاشخاص ، وبين تغيير الشخص نفسه ، وبتعبير آخر : تغير شخصيته .

وبناء على ذلك يجب ان يلاحظ ان « تطور معنى كلمة ناسيوناليزم » لا يعني أبداً « تطور معنى القومية » . إن عدم التمييز بين هذين الأمرين ، قد يجرّ الباحثين الى أغلاط كبيرة جداً ، في فهم حقيقة القومية . فيجب أن نعرف حق المعرفة : أن « تطور معنى كلمة ناسيوناليزم » شيء « وتطور مفهوم القومية ، أو معنى القومية » شيء آخر .

ـ ٢ ـ

إني كنت ألاحظ منذ مدة غير قصيرة ، الأخطاء التي يقع فيها بعض الكتاب من جرّاء توهمهم ان كل ما يقرأونه تحت عنوان الـ « ناسيوناليزم » ، يتعلق بالقومية . وكنت أتكلم بمناسبات عديدة عن وجوب التعمق في درس هذه الأمور بنظرات انتقادية جدية . وكنت أفعل ذلك استناداً إلى ما لاحظته في بعض الكتب والمقالات من أخطاء ناجمة عن عدم الانتباه الى هذه الدقائق .

وبعدما اطلعت على الكتاب المذكور ، صرت استشهد به ايضاً ، لزيادة البرهنة على تعدد المعاني التي تدل عليها كلمة « ناسيونـاليزم » ، وعلى تباعد هذه المعاني - في بعض الأحوال - عن مفهوم القومية بعداً كبيراً .

وعندما تكلمت عن ذلك مرة ، أمام بعض الشبان ، في مناسبة من المناسبات ، لاحظت على وجوه البعض منهم علائم الاستغراب ، ولم استبعد أن يكون ذلك الاستغراب مصحوباً بشيء من عدم الاقتناع .

ولذلك ، رأيت أن أتوسع في الايضاح لإزالة الاستغراب ، وضمان الاقتناع . فقلت :

لماذا تستغربون ذلك ؟ هل تنطبق معاني الأسماء على حقائق المسميات ، في كل الأحوال ؟

إن الأمر واضح كل الوضوح في أسماء الأعلام ، فمن الأمور البديهية التي لا تحتاج إلى برهان : ان معاني الأسماء التي يسمى بها الأشخاص كثيراً ما تختلف عن صفات وأحوال هؤلاء .

فكثيراً ما نجد - مثلاً - ان رجلاً يسمى « مسعود » ، ويبقى محتفظاً بهذا الاسم ولو كان أبعد الناس عن السعادة .

وامرأة تسمى « ذكية » ، - وتبقى محتفظة بهذا الاسم - ولو كانت قليلة الذكاء حتى ولو كانت أقرب إلى الغباء من الذكاء .

كما تجد أحياناً - مثلاً - رجلاً قصير القامة ، ومع ذلك يلقب بلقب «الطويل» - بسبب اسم عائلته - ، وبعكس ذلك قد نصادف رجلاً طويل القامة ، ومع ذلك يلقب بلقب « القصير » - كذلك نظراً لأسم اسرته .

ويجب أن نلاحظ أن أسماء الاحزاب والمنظمات كثيراً ما تشبه اسماء الأعلام ، لهذا الاعتبار : قد تختلف معانيها اللغوية عن معانيها الاصطلاحية اختلافاً كبيراً .

فمن العبث - مثلاً - أن نبحث عن علاقة بين اسم « الحزب الحر العراقي » - الذي كان تألف في بغداد في أوائل عهد الحكم الوطني - وبين أهدافه الحقيقية وتصرفاته الفعلية .

إننا نجد أمثلة عديدة على هذه الحالة ، خارج البلاد العربية أيضاً ، وربما كانت أبرز تلك الأمثلة ، هي المنظمة الدولية التي سميت باسم « هيئة الأمم المتحدة » . ومن المعلوم أن هذا الاسم لا ينطبق ابداً على تنظيمات الهيئة المذكورة واعمالها لأنها لا

تضم « الأمم » ، بل تضم « الدول » ، فالشعوب غير المستقلة لا تجد مكاناً لها في الهيئة المذكورة ، مهما كان شأنها ، في حين أن « الدول » تجد فيها الأمكنة التي تريدها ، ولو كانت اجزاء من أمة واحدة .

إن الاسم الذي سمي به كل واحد من الحزبين المتنافسين على الحكم في الولايات المتحدة الامريكية ايضاً يعطينا مثالاً واضحاً جداً لهذه القضية . لو اعتمدنا على الاسماء ، لتوهمنا أن الفارق بين الحزبين هو ، نظر كل منهما إلى الديمقراطية وإلى الجمهورية . فإن احدهما يلتزم الديمقراطية ويخالف الجمهورية ، والآخر - بعكس ذلك - يلتزم الجمهورية ويخالف الديمقراطية . ولكن الحقيقة تختلف عن ذلك كل الاختلاف : لأن كليهما يتمسكان بالديمقراطية وبالجمهورية في وقت واحد ، وعلى حد سواء ، وإنما يختلفان في أمور اخرى ، لا تمت بصلة ما ، لا إلى الديمقراطية ولا إلى الجمهورية .

وأما تسمية احدهما باسم « الديموقراطي » والثاني باسم « الجمهوري » ، فلا تختلف عن تسمية شخص - مثلاً - باسم « محمود » وشخص آخر باسم « مسعود » .

أنا لا أرى لزوماً لتكثير هذه الأمثلة ، وأعتقد أن كل من يتأمل هذه الامثلة ، لا يستغرب أبداً تسمية بعض الاحزاب السياسية التي تألفت في مختلف البلاد الأوروبية باسم « ناسيوناليست » على الرغم من بعدها عن التفكير في قضايا القوميات ، وحتى على الرغم من مخالفتها لمبدأ القوميات .

ولا أراني في حاجة إلى القول بأن اعتبار مناهج واعمال تلك الاحزاب من لوازم القومية أو من نتائجها . . يكون خطأً فادحاً جداً .

إن هذه الحقائق يجب أن تبقى نصب اعين الكتاب الذين يهتمون بقضايا القوميات .

حول وحدة سوريا ومصر

- ١ -

في الأيـام التي كان قـد كثر فيهـا الحديث والنقـاش حول « الـوحدة العـربية » ـ بمناسبة الاستفتاء العام الذي تقرر اجراؤه لتوحيد مصر مع سوريا وتكوين الجمهورية العربية المتحـدة ـ التقيت بعدة جماعات من الاساتذة الـذين كانـوا بعيدين عن تحبيـذ الوحدة المذكورة ، فناقشتهم الأمر ، من وجوه عديدة ، في اوقات مختلفـة ، فرأيت أن أدون فيما يلي أهم خطوط المناقشات التي جرت بيني وبينهم حول هذه المسألة :

بدأ احدهم الحديث متسائلاً : ألا ترى أن هذه الوحدة سابقة لأوانها ؟

وأنا أجبت عـن هذا السؤال ، بشيء من الحيرة : تقولون سابقة لأوانها ؟ ونحن كنا ننتظرها ، ونتوق اليها ، وإلى ما هو أوسع وأشمل منها ، منذ مدة طويلة ؟

وعاد الأستاذ المعترض يسألني : ألا ترى أن هناك مشـاكل كبيـرة تعترض سبيـل هذه الوحدة ؟

وأنـا اجبته : وهـل في هذه الـدنيا شيء خـال من المشاكـل ؟ إن كـل تغيـير في الأوضاع القائمة ، يصطدم ـ بطبيعة الحال ـ بمشاكـل وصعوبـات كثيرة . ويتـرتب على رجـال الفكـر والعمـل ، أن يبـذلـوا الجهـود الـلازمـة للتغلب عـلى هـذه المشـاكـل والصعـوبات . وإلا لـو أحجم رجال الفكـر والعمـل عن مجابهـة المشـاكـل في سبيـل الاصلاح ، لما تيسر اي تقدم في الشؤون البشرية .

ولكن الاستاذ اعترض على قولي هـذا ايضاً : غـير أن هناك مشـاكل أسـاسية . مثلاً ، هناك فرق كبير بين مستوى الثقافة في كل من مصر وسوريا .

فاضطررت إلى تفنيد ملاحظته هذه ، قائلاً : أنا لا أود أن أناقشكم على مقدار هذا الفرق ونوعه . ولكني أرى أن أسألكم : ماذا يهم ذلك ؟ هل يتساوى مستوى الثقافة في المدن المختلفة ، داخل مصر نفسها ؟ مثلاً ، ألا يوجد فروق كبيرة بين مستويات الثقافة ، في القاهرة ، وأسوان ، ودمياط ؟ وهل يخطر على بال أحد أن يقول : إن هذه المدن لا يمكن أن تؤلف دولة واحدة ، لأن مستويات الثقافة فيها غير متساوية ؟

ثم أسألكم : هل تستطيعون أن تدّعوا ـ مثلاً ـ أن الفرق بين مستوى الثقافة في كل من القاهرة ودمشق ، اكبر من الفرق بين مستوى الثقافة في كل من الاسكندرية وأسوان ؟ .

وحاول استاذ آخر ، أن يقدم دليلاً أقوى ، فقال : ولكن هناك فروقاً كبيرة بين مصر وسوريا ، من حيث مستوى المعيشة ايضاً ؟ .

وأنا اجبت على هذه الملاحظة بالأسئلة . . التالية : وماذا يترتب على هذا الاختلاف ؟ أفلا يوجد في مصر نفسها ، اختلاف في مستويات المعيشة بين المدن المختلفة ، بل وفي الاحياء المختلفة من المدينة الواحدة ؟ وإذا حصرنا بحثنا في مدينة القاهرة نفسها : أفلا يوجد فروق كبيرة بين مستوى المعيشة في دور الزمالك وبين مستوى المعيشة في عشش الترجمان ؟

أنا لا افهم ، كيف ، ولماذا ، تعتبرون امثال هذه الفروق مانعة للوحدة بين مصر وسوريا ؟

وتقدم احد الاساتذة بدليل اقوى من كل ما سبق وقال باطمئنان اعظم :

ـ هناك مشكلة هامة جداً ، مشكلة اساسية ، بكل معنى الكلمة : لا يوجد اتصال جغرافي بين مصر وسوريا . فكيف يمكن تكوين دولة قوية منها ؟

وأنا اجبته ، بكل هدوء : انكم تقصدون بكلامكم هذا ، طبعاً ، الاتصال من البرّ ؛ لأن الاتصال من البحر بين مصر وبين سوريا موجود وسهل . فهل تعتقدون أن الاتصال البري ضروري لربط اجزاء الدولة الواحدة ؟ هل يوجد اتصال بري ـ مثلاً ـ بين فرنسا وبين كورسيكا ، وبين ايطاليا وبين سردينيا ؟ وإذا اردتم مثالاً اقرب الينا : هل يوجد اتصال بري بين بلاد اليونان ، وبين جزر قريط ورودس . . مثلاً ؟ لا شك انكم لا تجهلون مقدار الجهود التي بذلها ، والتضحيات التي اختارها اليونانيون لتوحيد تلك الجزر مع بلادهم البرية . لاحظوا على الخريطة المسافة البحرية التي تفصل جزيرة رودس ـ مثلا ـ عن ميناء « بيره ثوس » الذي يعتبر مرفأ عاصمة الدولة اليونانية . هل

هي اقل من المسافة التي تفصل سواحل مصر عن سواحل سوريا ؟ . .

ولكن الاستاذ المعارض اراد أن يرد على امثلتي هذه ، بقوله : ولكن الدول التي تذكرها ، دول بحرية . وبلاد اليونان ، بلاد بحرية من قديم الزمان . .

وأنا قابلت حجته هذه ، بالأسئلة والملاحظات التالية :

ـ هل الدول تكون بحريّة بالولادة ؟ ألم تتكوّن اساطيل الدول ، بجهود ابنائها ، حسب الحاجة التي تشعر بها ؟ ماذا يمنع مصر وسوريا من أن تكوّنا ـ بعد الوحدة ـ اسطولا تجارياً يسهل المواصلات بين الجزأين ، واسطولاً حربياً يضمن الدفاع عن سواحلهما ، وعن طرق مواصلاتها البحرية بأنجح الاساليب ؟ هذا ، ومن جهة اخرى : الم تكن كل من سوريا ومصر في حاجة إلى اسطول حربي يضمن الدفاع عن سواحلها ، ولو بقيتا منفصلة بعضها عن بعض ؟ أفلم يكن من الاوفق أن تكوّنا اسطولاً مشتركاً عوضاً عن اسطولين مختلفين ؟ ثم إذا رجعنا إلى التاريخ ، الم تكن « أرواد » و « اوغاريت » ـ في السواحل السورية ـ من أهم القواعد البحرية في قديم الزمان ؟ وإذا التفتنا إلى التاريخ الاقرب من ايامنا ، افلا نتذكر أنه كان لمصر اسطول قوي جداً ، لعب دوراً هاماً ، خلال حروب ثورة اليونان ؟

ولكني ، بعد هذه الأسئلة ، رأيت أن اترك « مثال اليونان » جانباً ، وقلت :

ـ إني ذكرت لكم اليونان والجزر اليونانية ، لقربها منا . ولكني استطيع أن اذكر امثلة اخرى ، بعيدة عنها ، وإن كانت احدث استقلالاً منا :

هذه باكستان ، تتألف من جزأين يفصل بينهما ، براً ، اكثر من الف وستمائة كيلو متر من الاراضي الاجنبية عنها . واما من البحر فلا يمكن الاتصال بين جزأيها المذكورين ، إلاّ بعد قطع مسافة تبلغ اضعاف اضعاف المسافة التي تفصل اللاذقية عن الاسكندرية . فهل قال احد : كيف يمكن تأليف دولة واحدة بين هذين القطرين المتباعدين ؟

ثم انظروا إلى اندونيسيا . . فإنها تتألف من آلاف الجزر ، التي لا يتصل بعضها ببعض الا عن طريق البحر . فهل قال احد : كيف يمكن أن تؤلف هذه الجزر الكثيرة دولة واحدة ؟

فكيف يجوز لكم ، أمام كل هذه الاحوال الراهنة ، أن تعتبروا عدم وجود اتصال بري بين مصر وسوريا مانعاً لقيام الوحدة بين البلدين ؟

في جلسة اخرى ، حاول أحد الأساتذة أن يضع المسألة على بساط البحث في ميدان أوسع ، فسألني :

ـ هل تعتقد حضرتك أن الوحدة بين سوريا وبين مصر « طبيعية » ؟

وأجبت عن سؤاله هذا ، على الفور : أنا لا أشك في ذلك ، ولا أجد أيَّ داعٍ للشك في ذلك . ثم شرحت رأيي في هذا الموضوع بشيء من التفصيل :

ـ إن « الطبيعي » لا يعني « المادي » فحسب ، وكما يوجد اوضاع واحوال « طبيعية » بالنسبة إلى عالم الماديات ، يوجد كذلك اوضاع واحوال « طبيعية » بالنسبة إلى عالم الانسانيات ، من اجتماعية وسياسية . ولا شك في انكم تسلّمون معي بأن لعالم الاجتماعيات قوانين واوضاعاً « طبيعية » خاصة به ، مثل ما لعالم الماديات .

وأنا اعتقد أن وحدة سوريا ومصر « طبيعية » ، مثل سائر الأحداث المتعلقة بالأجواء والبحار والجبال .

أولاً ، إن أهالي سوريا ومصر أبناء لغة واحدة وثقافة واحدة .

ثم ، إن القطرين المذكورين كوّنا دولة واحدة في عهود عديدة وطويلة من التاريخ . لا تنسَ أن مصر كانت متحدة مع سوريا في عهد الدولة الايوبية ، وطوال عهد دولة المماليك ، وذلك فضلاً عن العهود التي كان خلالها القطران داخل نطاق وحدات اوسع منهما .

وزد على ذلك ، فإن كلا البلدين وصلا إلى اوضاع متماثلة ، من الوجهة السياسية والدولية : كلاهما استقلّ استقلالاً تاماً لا شائبة فيه ، وكلاهما تخلّص من الاحتلال الاجنبي : إذ نجحا في اجلاء الجيوش الاجنبية عن بلادهما ، دون أن يتركا لأية دولة اجنبية قاعدة عسكرية ـ جوية كانت أو بحرية ، ودون أن يرتبطا بأية معاهدة تحد من استقلالهما وسيادتهما بأية صورة من الصور .

وفي الأخير ، يجب أن لا ننسى أن كل واحد من القطرين المذكورين كان قد اختار لنفسه « الحكم الجمهوري » ، وتعوّد عليه . وها انكم ترون الآن أن ممثلي البلدين يطلبان اندماج دولتيهما بحماس منقطع النظير . . فماذا تريدون أكثر من ذلك ، لأجل أن تسلموا أن « الوحدة بين القطرين » طبيعية ، بكل معنى الكلمة ؟

وقد علق احد الحاضرين على سؤالي هذا ، بسؤال وجهه إليّ قائلاً : ومهما كان الأمر ، أفلا ترى ـ يا استاذ ـ إن اتحاد سوريا مع العراق كان أكثر طبيعية من اتحاده مع

مصر ؟ اني اتصلت بعدد من الشبان العراقيين ، ووجدتهم يقولون ذلك ، أفلا تجد بأنهم محقون في هذا القول ؟

وأنا سارعت في الرد عن هذا السؤال ، قائلاً :

ـ أنا لا أرى أي مبرر لمثل هذا السؤال . لأني لا أجد أي تضارب بين اتحاد سوريا مع مصر وبين اتحادها مع العراق ، لأني اعتقد بوحدة الأمة العربية . واقول بأن الحدود القائمة الآن بين الدول العربية ، ما هي إلا من مواريث الحكم الاجنبي والاحتلال الاستعماري . فيجب أن تزول ، واعتقد بأنها ستزول حتماً في المستقبل ، القريب أو البعيد .

ولكن ، عندما وصلت إلى هذا الحد من الحديث ؛ قاطعني مخاطبي بسؤال آخر :

ـ وهل تعتقد يا أستاذ ، أن اتحاد الأقطار العربية المختلفة ، في درجة واحدة من السهولة والاحتمال ؟ افلا تجد أن اتحاد سوريا مع العراق اسهل من اتحادها مع مصر، لاتصالهما براً من ناحية ، ولكثرة العلائق الاقتصادية القائمة بينهما من ناحية اخرى ؟

فاضطررت أن اقابل سؤاله هذا بحديث طويل :

ـ أنا اعرف أن درجة السهولة والاحتمال ، بأمر الاتحاد ، تختلف كثيراً ـ في الاحوال الحاضرة ، من بلد إلى آخر . ولكني لا أقيس درجة هذه السهولة بطول الحدود المشتركة . كما أني لا اقدر مبلغ هذا الاحتمال بحجم المبادلات التجارية . بل اعتقد أن هناك أمراً اهم من كل ذلك في هذا المضمار . هذا الأمر هو : مبلغ التشبع بروح القومية العربية ، ومبلغ الاستعداد للعمل وللتضحية في هذا السبيل .

وفضلا عن ذلك ، أنا اعرف أن هذه الأمور ليست من الاشياء المستقرة التي تجمد على حالة واحدة ؛ بل هي من الامور التي تتغير بتغير الظروف . فيجوز لنا أن نتناقش فيما هو اكثر احتمالاً ، في ظروف معينة . ولكنه لا يجوز لنا أن نخرج في نقاشنا هذا عن حدود « بحث الاحتمالات » وإذا سارت الامور بخلاف ما كنا نخمّنه ونتوقعه ، وجب علينا أن نقول بأحد الامرين : أما أن نقول بأننا أخطأنا في تخميننا للامور وتنبؤنا للاحداث ، واما أن نقول أن الاحوال تبدلت كثيراً منذ ابدينا رأينا في هذا المضمار . ولكن لا يجوز لنا أن نقول : أن هذا غير طبيعي ، أو هذا غير جائز . ولا يسوغ لنا أن نعترض على « الوحدة » التي أتت في ترتيب يخالف ما كنا نتوقعه . واما الذين لا يسيرون على مثل هذه الخطة ، ويعارضون « الوحدة » التي تتم خلاف تخميناتهم ، فانهم يبرهنون بذلك على عدم ايمانهم بالعروبة ، وعلى تمسكهم باقليمية

مقنّعة ، ترمي إلى توسيع حدود الاقليم الذي ينتسبون اليه ، دون أن يتوقوا إلى وحدة الأمة العربية ، وحدة حقيقية .

وبعد هذه الايضاحات ، رأيت أن اتوسع في الحديث :

ـ قلت لكم في بداية حديثي عن هذه القضية باني لا ارى أي مبرر للتكلم عن الوحدة بين سوريا والعراق وبين سوريا ومصر كأنهما أمران متناقضان . والآن ، يحق لي أن اقول : إذا كان العراقيون ـ الذين نقلتم الينا حديثهم ـ يؤمنون حقاً بأن الوحدة بين سوريا والعراق أسهل من الوحدة بين سوريا ومصر . . فما عليهم الا أن يعملوا لتوحيد العراق ايضاً مع سوريا ومصر ، لكي تصبح سوريا أداة اتصال واتحاد بين مصر وبين العراق . . ما دام « الأصعب » قد تحقق ، فليقدموا هم على تحقيق ما يعتبرونه « الأسهل » . . هذا ، إذا كانوا حقيقة من المؤمنين بوحدة الأمة العربية .

ومهما كان الأمر ، فما دمتم تتكلمون عن الاحتمالات ، يجب أن تدخلوا في حساباتكم الوقائع التالية ايضاً :

إن الحكومة العراقية ، منذ مدة تناهز العشر سنوات ، تبذل جهوداً متوالية في سبيل اجتذاب سوريا اليها . إنها أرسلت الوفود تلو الوفود ، وانفقت المبالغ الطائلة لتحقيق غرضها هذا . ومع ذلك ، إن دعاياتهم هذه لم تثمر الثمرة التي كانوا يتوخونها منها . وبعكس ذلك ، مصر لم تبذل جهداً يذكر لدعوة سوريا للاتحاد معها ، ومَع ذلك ، قد اندفع السوريون لطلب الاتحاد مع مصر ، بحماس لا يمكن لأحد أن ينكره .

وهنا ، قاطعني احد الحاضرين ، بقوله :

ـ وهذا ما يجعلنا نستغرب الأمر ، ونعتبره غير طبيعي .

ولكني واصلت حديثي قائلاً :

ـ إن استغرابكم للأمر ، لا يخولكم حق اعتباره غير طبيعي . فضلاً عن انكم لو درستم الاحوال دراسة جدية ، لما وجدتم اي داع لاستغراب هذا الأمر .

وإذا استعرضتم معي ما حدث في كل من العراق وسوريا ومصر ، منذ ربع قرن ، في ميدان السياسة القومية ، لما ترددتم في الاتفاق معي في هذا الشأن :

قبل ربع قرن ، كانت الدولة العراقية الدولة العربية الوحيدة التي تقول بالعروبة ، وتعمل للعروبة . لاحظوا أني قلت « الدولة العربية » ولم اقل الشعب العربي . لأني اعرف أن اهالي سوريا وفلسطين كانوا عندئذ اعمق ايماناً بالعروبة وأشد

توقاناً للوحدة العربية . غير أنهم كانوا محرومين من دولة وطنية ، ومخضعين لحكم اجنبي شديد الوطأة . ولذلك قلت الدولة العراقية كانت الدولة العربية الوحيدة التي تتبنى فكرة القومية العربية ، وتسعى للعمل من اجلها . فضلاً عن أن الدول كانت اعترفت بها كدولة ذات سيادة ، وقبلتها عضواً في « عصبة الأمم » .

في ذلك التاريخ كانت سوريا تنظر إلى العراق بعين الغبطة . وكانت تتمنى أن تصل في سبيل الاستقلال إلى المرحلة التي كانت وصلت اليها شقيقتها الدولة العراقية .

ولكن الأمور تغيرت بعد ذلك تغيراً كبيراً ، في كل من العراق وسوريا ومصر :

(أ) تغيرت اوضاع حكومة العراق ، حتى انقلبت رأساً على عقب : بعد موت الملك فيصل الأول فالملك غازي وياسين الهاشمي ، ومنذ تولى وصاية العرش الأمير عبد الاله أخذت سياسة العراق تتردد وتتذبذب ، حتى انجلت ـ بعد احداث سنة ١٩٤١ ـ عن رجعية صريحة في ميداني القومية والاستقلال . صارت الحكومة تتنكر للفكرة العربية ، تغلق النوادي القومية وتعتقل القوميين ، وتجرد المناهج الدراسية من الأبحاث التي تذكي روح الوطنية والقومية . . كما أنها أعادت البلاد إلى سيطرة الانكليز في شتى الشؤون الداخلية ، حتى انتهت إلى تمديد وتوسيع قيود المعاهدة العراقية البريطانية تحت ستار ما اسموه باسم « حلف بغداد » .

وخلاصة القول : تجردت الدولة العراقية ، من جميع المزايا التي كانت اكتسبتها في ميداني السياسة القومية والسياسة الاستقلالية .

(ب) ولكن ، في الوقت الذي كانت الامور تسير في العراق هذا السير الرجعي السريع والصريح ، تقدمت الجمهورية السورية نحو الاستقلال بخطوات ثابتة ، حتى اصبحت أول دولة عربية تتخلص من براثن الاحتلال تخلصاً تاماً ، وتستقل فعلاً دون أن تتقيد بأية معاهدة تحدّ من سيادتها . وبعد ذلك وجدت مجالا واسعاً لتقرير سياسة قومية صريحة تعبر عما كان يختلج في قلوب الجميع : فوضعت في دستورها مادة تنص على أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية ، كما وضعت فيه مادة تحتم على رئيس الجمهورية أن يقسم بأنه سيعمل لتحقيق الوحدة العربية ، ومادة أخرى تحتم على نُوّاب الأمة أيضاً أن يقسموا بأنهم سيعملون لتحقيق الوحدة العربية .

فصارت بذلك الجمهورية السورية ، أول دولة عربية تعلن على رؤوس الاشهاد : بانها ستعمل كل ما في وسعها لتحقيق الوحدة العربية .

(ج) وأما مصر ، فبعد أن كانت ـ قبل ربع القرن الذي نستعرض أحداثه ـ

بعيدة كل البعد عن التفكير في سياسة عربية ، أخذت تشعر بعروبتها بصورة تدريجية . حتى أن شعورها هذا أخذ يزداد بسرعة ويضطرم اضطراماً ، بعد كارثة فلسطين ـ التي ايقظت النفوس النائمة من سباتها العميق ـ ولا سيما بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، واعلان الجمهورية التي حررت البلاد من عهود الفساد والخمول والاستسلام وقيضت لها زعيماً شاباً يتوق إلى الاصلاح ويؤمن بالعروبة ، ويعمل بروح ثوروية .

وانتهت الجمهورية المصرية أيضاً إلى اعتناق « العروبة » بصورة رسمية ، وأخذت تعمل في سبيلها ، على رؤوس الاشهاد ، بحزم وثبات .

وإن اردنا أن نلخص نتائج هذه الاحداث ، استطعنا أن نقول :

في العراق : حكومة تتنكر لفكرة القومية العربية ، وتزداد تنكراً لها سنة بعد سنة ، كما تزداد خضوعاً للتأثيرات الأجنبية .

في سوريا : جمهورية تتحرر من الحكم الأجنبي ، وتنطلق في سياسة « القومية العربية » بصراحة وإيمان وثبات .

وفي مصر : جمهورية تتحرر من الحكم الأجنبي ، وتلتزم « فكرة العروبة » ، فتندفع إلى العمل في سبيلها بروح ثورية مضطرمة .

وبعد هذه الايضاحات ، قلت للحاضرين :

ـ اعتقد انكم عندما تلاحظون هذه الحقائق الراهنة ، لا تجدون أي داع لاستغراب ما حدث وما يحدث الآن . . فلا تستطيعون أن تقولوا : إن اتحاد سوريا مع مصر كان « غير طبيعي » .

بل تسلمون معي بأن كل ما حدث ، كان نتيجة لسير التطورات السياسية والنزعات القومية في البلاد الثلاثة المذكورة . وانه كان بمثابة التقاء تيارين قويين ، اتجها اتجاهاً واحداً في احداث العالم العربي .

ـ ٣ ـ

طبيعي ، ان قضية « سوريا والعراق » كانت تشغل بال العراقيين ايضاً .

وقد التقيت ، في تلك الايام وبعدها ، بجماعات من الشبان والاساتذة العراقيين ، واطلعت على وجهات نظرهم ، وكررت عليهم الكثير مما قلته للأساتذة المصريين .

وقد لاحظت أن الشبان العراقيين الذين التقيت بهم وتناقشت معهم ، كانوا يمثلون ثلاثة اتجاهات ، فيمكن جمعهم في ثلاث فرق :

(أ) فريق الذين يؤمنون بوحدة الأمة العربية ايماناً صادقاً ، فيفرحون باتحاد سوريا مع مصر ، ويتمنون أن يتوسع هذا الاتحاد بانضمام العراق إلى البلدين .

(ب) فريق الذين يرددون رأي رجال الحكم في العراق ، ويؤمنون باقليمية عراقية ، ويتمنون توسيع هذه الاقليمية بضم سوريا اليها ؛ ومع ذلك يتظاهرون بالايمان بالقومية العربية ، ويحاولون أن يخدعوا مخاطبيهم بمظاهر هذا الايمان الكاذب ، ويعترضون على اتحاد سوريا مع مصر بقولهم « أن هذا يخالف مصلحة العروبة » ، ويزعمون أن الطبيعة تقتضي اتحاد سوريا مع العراق ، لا مع مصر .

(ج) فريق الذين ينخدعون بدعايات الفريق الثاني ويزعمون بأن مصلحة العروبة تقضي باتحاد سوريا مع العراق ، دون مصر : ولا ينتبهون إلى أنهم بهذه الطريقة يخالفون ابسط مقتضيات الايمان بوحدة الامة العربية ، ويخدمون مآرب الاقليميين ، دون أن يشعروا بما يختفي وراء دعايات هؤلاء ، الخداعة .

وغنيّ عن البيان أن التمييز بين الفريقين الأخيرين - أي : بين المخادعين وبين المخدوعين ، بهذه « الاقليمية المقنّعة » - كان من الصعوبة بمكان ، في الكثير من الاحوال . لأن الدوافع الحقيقية للآراء التي يبدونها ما كانت تظهر إلى العيان إلا بعد مناقشتهم مناقشة دقيقة .

قال لي البعض ممن كانوا يتمنون أن تتحد سوريا مع العراق لا مع مصر : نحن كنا نسمع أن حزب الشعب في سوريا يريد الاتحاد مع العراق . ولا نفهم الآن ، اين ذهبت اصوات منتسبي الحزب المذكور ؟

فرأيت أن اشرح لهم حقيقة الأحوال ، بوضوح تام . فقلت لهم :

- إن ما سمعتموه كان صحيحاً . ولكن ذلك كان في وقت مضى . واقول لكم اكثر من ذلك : ليس حزب الشعب وحده ، بل حزب الكتلة الوطنية - حتى سائر الأحزاب القومية - كانت تود الاتحاد مع العراق ، ولكني ارجو أن تلاحظوا بأني اقول : كان ، في وقت مضى . وذلك قبل أن تتغير سياسة الحكومة العراقية تغيراً اساسياً ، وقبل أن يطلع ساسة سوريا على حقيقة تلك السياسة ومراميها الخفية . لأن اتصالهم برجال الحكم في العراق ، قد اظهر لهم - بما لا يدع مجالاً لأي شك - بأن ما تصبو اليه الحكومة العراقية ، لم يكن توحيد البلدين لخدمة العروبة ، بل انما كان خلق عرش لعبد الاله - يتولاه بالاصالة أو بالنيابة ، عندما يصل فيصل الثاني سن الرشد ، فينتهي

بذلك عهد وصايته على عرش العراق .

وانتم تعلمون ولا شك بأن عبد الإله كان حمل مجلسي النواب والاعيان على تغيير الدستور ـ بطريقة تخالف أصرح أحكامه المتعلقة بشروط تعديل الدستور ـ فأخذ لنفسه سلطات واسعة النطاق ، تفوق السلطة التي كان يتمتع بها مؤسس الدولة فيصل الأول عشرات المرات .

واظن انكم لا تجهلون بأن عبد الاله اعاد البلاد إلى احضان الانكليز .

وغني عن البيان ، أن ساسة سوريا ، لم يبقوا غافلين عما حدث ويحدث في العراق . فكان من الطبيعي أن يغيروا رأيهم في الاتحاد مع العراق ـ بعد ما اطلعوا على حقيقة احوال العراق ، واكتشفوا النوايا الحقيقية التي كانت تكمن وراء دعايات حكامه المعلومين .

ولا تنسوا أن السوريين كانوا قد تشبعوا بروح الوحدة العربية منذ مدة طويلة ، حتى أنهم حتموا على رئيس الجمهورية وعلى النواب القسَم بالعمل في سبيل تحقيق الوحدة العربية . ويجب أن تتأكدوا بأنهم لا يعتبرون « الوحدة مع مصر » غاية مقصودة لذاتها ، بل يعتبرونها خطوة في سبيل تحقيق الاتحاد العربي العام .

وقد لاحظت أن حديثي هذا اثر في نفوس الحاضرين تأثيراً بيناً ؛ فرأيت أن اتمم هذا التأثير بكلمة تساعد على تمييز المخدوعين من المخادعين ، فقلت :

ـ بعد أن اوضحت لكم الاحداث والاوضاع على حقيقتها ، أود أن اصارحكم بأمر هام في هذه القضية :

أنا لا افهم لماذا تفكرون فيما إذا كان اتحاد سوريا مع العراق اوفق ، ام اتحادها مع مصر اوفق ؟ إذا كنتم تؤمنون حقيقة بالقومية العربية ، وتعتقدون بوجوب إتحاد جميع البلاد العربية ، يجب أن لا تسمحوا لأنفسكم بالتفكير بمثل هذه الأسئلة : ماذا يهم أن يبدأ الاتحاد اولاً بين هذا القطر أو ذاك القطر ، أو بينه وبين غيره من الاقطار ، ما دامت الغاية المتوخاة هي : اتحاد جميع الاقطار ؟

المسألة الأساسية ، هي في حقيقة الامر ، الايمان أو عدم الايمان بوحدة الامة العربية .

وقال احد الذين ما كنت قد استطعت أن اقطع فيما إذا كان من المخادعين أو المخدوعين ـ وإن كنت قد تبينت في تفكيره الشيء الكثير من آثار الاقليمية :

ـ الصحيح، أنا في شك من صميمية المصريين في أمر العروبة. أنا لا أفهم،

كيف يمكن أن يتغيروا فجأة هذا التغير العظيم ، فيصبحوا من المؤمنين بالعروبة ، بعد أن كانوا من المنكرين لها ؟

ولكني قلت له : يجب أن لا تستغرب ذلك ، إذا كنت تؤمن ايماناً صادقاً بوحدة الأمة العربية . بل كان يجب أن تستغرب تأخرهم في هذا الايمان .

وبما أنه كان حاضراً في جلستنا عراقيان آخران ، رأيت أن اتوسع في هذا البحث ، فقلت :

ـ اولاً ، أود أن اقول بأنكم تخطئون خطأ عظيماً عندما تزعمون أن هذا التغير حدث فجأة . فإن تباشير هذا التغير كانت بدأت قبل هذه الايام بمدة غير قصيرة ، وكان طبيعياً أن تبدأ منذ زوال ظروف الحرب العالمية الاولى . وقد قدّر لي أن اتبع صفحات هذا التغير ، خطوة فخطوة ، ولذلك أنا لا اوافقكم ابداً في اعتبار هذا التغير فجائياً . ولو كان سريعاً عظيماً .

وأنا كنت اعلنت آثار مشاهداتي في ذلك ، على رؤوس الاشهاد ، قبل مدة طويلة : ارجعوا إلى المقالة التي كنت نشرتها في جريدة البلاد ببغداد ، تحت عنوان « دور مصر في النهضة القومية العربية » ، قبل نحو ربع قرن . وبما اني ادرجت المقالة المذكورة في الكتاب الذي نشرته سنة ١٩٤٤ ، تحت عنوان « آراء وأحاديث في الوطنية والقومية »[1] ، يمكننا أن نرجع اليها بسهولة الآن .

وتناولت الكتاب المذكور ، من رفوف الكتب ؛ وبمراجعة الفهرست علمت أن المقالة مدرجة فيه من الصفحة ١٤١ إلى الصفحة ١٤٤ . منقولة من جريدة البلاد الصادرة في ١٩ نيسان ١٩٣٦ . واستلفت انظار الحاضرين إلى ما كنت قلته في نهاية المقالة ـ في اعقاب عودتي من القاهرة ، بعد اداء المهمة الرسمية التي كنت توليتها ، باسم الحكومة العراقية :

قلت : يسرني جداً أن أرى هذه السنة في مصر ، اختماراً اجتماعياً عميقاً ، يدفعها نحو الفكرة العربية بقوة شديدة ، ويجعلها تشعر بواجبها الطبيعي ورسالتها القومية شعوراً واضحاً . . . ولا شك في أن هذه ليست الاّ مقدمة مباركة ، سيعقبها شعور فياض نحو القومية العربية ، وعمل جبار في سبيل انهاض هذه القومية » (ص ١٤٤) .

هذا ما كنت نشرته في جريدة بغدادية ، قبل مدة تناهز ربع قرن .

---

(١) ساطع الحصري [ابو خلدون] ، آراء واحاديث في الوطنية والقومية (القاهرة : مطبعة الرسالة ، ١٩٤٤) .

وأود أن لا تظنوا بأني كتبت ذلك من قبيل المجاملة . بل أود أن تتأكدوا من أني عبرت بالكلمة المذكورة ـ عما شاهدته ولمسته فعلاً هناك ، في مناسبات عديدة .

وهناك امران يدلان دلالة قاطعة ، على بعدي عن « المجاملة » ، عند كتابة المقالة المذكورة :

اولا : إن الحكومة المصرية كانت ـ عندئذ ـ بعيدة كل البعد عن تحبيذ وتأييد ذلك « الاتجاه العربي » . فما كان من المعقول أن تجامل بمثل هذه الاقوال .

ثانياً : إني كتبت ونشرت في الوقت نفسه نقداً لاذعاً لنظام التعليم القائم في مصر ، في ذلك التاريخ(٢) وطبيعي أن ذلك كان بعيداً جداً ، عن مراعاة مبدأ ما يسمى « المجاملة » .

وفضلاً عن ذلك ، لا بد انكم تعلمون ، بأني ـ بعد مدة قليلة ـ لم أتأخر عن توجيه اشد الانتقادات على اشهر الادباء المصريين ، من جراء آرائهم المخالفة لروح القومية والوطنية .

فلا يحق لكم ـ لهذه الاسباب العديدة ـ أن تعزوا ما كتبته عندئذ إلى « رغبة المجاملة » . وأكرر بأني قلت ما قلته عندئذ ، عن ايمان صادق ، نتيجة مشاهدات وملاحظات واقعية .

ولا أود أن اشرح لكم الآن ، ما لاحظته من روح التقبل ، ومن الاستعداد للتجاوب مع النزعة القومية ، بين طلبة معهد التربية ، عندما توليت تدريسهم مادة « اجتماعيات التربية » و « التربية الوطنية » ، مدة ثلاث سنوات ، اعتباراً من صيف سنة ١٩٤٧ .

ولذلك كله ، أنا لا اسلم ابداً بصحة قولكم : إن التغيير كان فجائياً ، وغير طبيعي .

ولكن مخاطبي ، عارضني بعد تردد قائلا :

ـ أنا درست في الجامعة المصرية ، واتصلت بالكثيرين من الشبان المصريين ، خلال سنوات دراستي العديدة . ولذلك ، لا استطيع أن امنع نفسي من الاستغراب : كيف حدث هذا التغير بمثل هذه السرعة ؟

---

(٢) ساطع الحصري ، آراء واحاديث في التربية والتعليم (القاهرة : مطبعة الرسالة ، ١٩٤٤) ، ص ١٧٤ ـ ١٨٤ .

وأنا قلت له : اظن أنه مضى على دراستك في مصر نحو خمسة عشر عاماً . هل قدرت اهمية الاحداث التي توالت على مصر خلال هذه المدة حق قدرها ؟

لو فكرت قليلاً فيما حدث من تغييرات اساسية في المانيا بين سنة ١٨٠٨ وبين سنة ١٨١٣ ـ أو ما حدث في تركيا بين سنة ١٩١٩ وبين سنة ١٩٢٣ . . لما سمحت لنفسك أن تستغرب ما حدث في مصر منذ دراستك فيها .

فضلا عن ذلك ، يلوح لي انك خلال دراستك في مصر لم تلاحظ الاحوال ملاحظة دقيقة ، تجعلك تنتبه إلى دبيب الحياة الذي اخذ يصعد في شجرة الوطنية ، فلم تشعر باستعداد البراعم للانفتاح .

وأنا اشبه استغرابك لهذه الاحداث الاجتماعية ، باستغراب من يتساءل : هذه الشجرة : كيف ازدانت فجأة بالازهار ، بعد أن كانت عبارة عن مجموعة اغصان جرداء ؟ . . أو استغراب من يتساءل : هذا الشخص ، كيف اظهر هذه القوة الخارقة في الملاكمة ، بعد أن كان ـ قبل ذلك بمدة وجيزة ـ نائماً بلا حراك . !

اقول ذلك ، لأني كثيراً ما شبهت نهضات الامم ، باليقظات التي تعقب النوم والسبات ؛ وقلت غير مرة : اعتقد أن هذا سيحدث في المستقبل . . كما اعتقد أن هذه الاشجار الجرداء ، ستورق وتزهر عند حلول الربيع .

والنقاش الذي جرى بيني وبين محدثي المذكور خلال هذا الحديث وبعده ـ برهن لي أنه لم يكن من المخدوعين . بل ربما كان ـ على احسن تقدير ـ ممن يخادعون انفسهم ، عن طريق عدم الانتباه إلى الدوافع والمآرب الحقيقية التي تسيطر على تفكيرهم ، وتجعلهم يخضعون لتوجيهاتها ، دون أن يشعروا بها ، أو يعترفوا بتأثيرها .

ـ ٤ ـ

أنا كنت اعرف ـ كما كان يعرفه الكثيرون ـ أن في العراق جماعة من الساسة والكتاب الذين لا يؤمنون بوحدة الامة العربية ، ومع ذلك يتظاهرون بالدعوة اليها ، ليجذبوا الشبان القوميين إلى جانبهم ثم يوجهوهم الوجهة التي تتطلبها سياستهم . كما كنت اعرف أن سلوك هؤلاء اساء كثيراً إلى سمعة « الفكرة القومية » في العراق ، وألحق بها اضراراً فادحة جداً .

ومن المعلوم أن زعيم تلك الجماعة ، عندما رأى أن وحدة سوريا مع مصر تحققت فعلاً ، ثار ثورة غريبة على هذه الوحدة ، زاعماً أنها مخالفة للطبيعة وأنها استفزاز للعراق ، وصار يكتب ضدها ، دون أن يتخلى عن « التوقيع » الذي كان اختاره لنفسه : « اتحادي » .

فقد التقيت في تلك الايام، بأحد اصدقائي الذي كان من المعجبين به والمدافعين عنه، ورأيته يصرح باستنكاره لأمثال تلك الكتابات، ويقول: هذه غلطة كبيرة، وهفوة فادحة ... انجر اليها الرجل في حمأة الكفاح السياسي.

وأما أنا فقلت له: انا لا أعتبر تلك الكتابة وليدة غلطة عابرة أو هفوة طارئة، بل اعتقد أنها تكشف عن مكنونات النفس، وتعبر عن الآراء الحقيقية.

ولكن صديقي عارضني، قائلا: لا يحق لك أن تسيء الظن بالرجل إلى هذا الحد. وأنا لا ارى أي داع للشك في صدق ايمانه بالقومية العربية.

وأنا اجبته: إن إساءة الظن ليست من ديدني. وأنا سأترك جانباً كل ما عرفته وسمعته عنه، وسأستشهد على صحة قولي هذا بخطاب كان القاه بنفسه في مجلس النواب، قبل سنتين، وكان رأى أن ينشره بعد ذلك في كتابه «واقع السياسة العراقية».

وبعد ذلك تناولت الكتاب المذكور، وفتحت صفحته الثانية والتسعين واخذت اقرأ منها بعض الفقرات من الخطاب الذي القاه في مجلس النواب العراقي يوم الخميس ١٥ - ٣ - ١٩٥٤:

«سادتي، نحن نرحب بأي تعاون عربي، وبأي اتحاد عربي. فليأت هذا الاتحاد بين مصر وسوريا، وبين سوريا والاردن، وبين الاردن والسعودية. نحن نؤيد هذا الاتحاد ...».

عندما وصلت إلى هذه الكلمة.. قاطعني صديقي متسائلاً: ارأيت، كيف أنه كان يقول، «فليأت هذا الاتحاد بين مصر وسوريا. نحن نؤيد هذا الاتحاد؟» الا ترى أنه بهذه الكلمة يظهر ايمانه التام بالوحدة العربية؟

ولكني قلت له: أرجو أن تصبر قليلاً، لنقرأ ما قاله بعد هذه العبارة، قبل أن نصدر حكماً له أو عليه.

وواصلت قراءة البيان الرسمي:

«نحن نؤيد هذا الاتحاد، على أن يكون على اساس الواقع الجغرافي والقومي والاقتصادي والسياسي. إن الحقائق كلها تدل على أن زج سوريا في هذا المحور ليس في مصلحة سوريا. لأنها لا تستطيع أن تستغني عن العراق. وكل عربي مخلص يعتقد بضرورة اتحاد سوريا مع العراق. لأن سوريا يجري فيها نفطنا، وتمر فيها قوافلنا إلى البحر المتوسط، وفراتنا واحد، وبحرنا واحد. والعراق السوق الطبيعي لسوريا. سوريا مركز حضارتنا الاولى. وفي سوريا قامت اول حضارة عربية بعد الاسلام. العراق هو سوريا، وسوريا هي العراق، فكل عمل وكل سياسة تتجاهل هذه

الحقائق ليست من السياسة القومية العليا في شيء . المخلصون العرب يدعون إلى اتحاد سوريا مع العراق . وكل عراقي وسوري مخلص يؤمن بذلك . وإذا كانت هناك ظروف لا تسمح بهذا الاتحاد ، يجب أن يتم التعاون بين القطرين . وإذا منع هذا التعاون ، يجب أن تقف سوريا على الحياد . واما أن تزج سوريا في موقف يعاكس فيه العراق ، فهو ليس في مصلحة سوريا ، ولا من مصلحة العرب في شيء . وعليه فإن هذا المحور ضالّ وضارّ بالمصلحة العربية . المصلحة العربية تتطلب التعاون الوثيق بين سوريا والعراق ، إذا لم نقل الاتحاد . فليفهم ذلك جلياً ، المتزعمون للنهضة العربية والمتكلمون باسم الشعوب العربية » (ص ٩٢ ـ ٩٣) .

بعد الانتهاء من قراءة هذه الفقرات ، سألت صديقي : أرأيت كيف انتهى إلى شجب اتحاد سوريا مع مصر بكل شدة ، على الرغم مما كان قاله في بداية حديثه في هذا المضمار ؟ ماذا يبقى من قيمة لما قاله في بداية الحديث ، بعد كل ما قاله بعد تلك البداية ؟ افلا ترى التناقض التام الذي يظهر بين ما قاله في بداية بياناته هذه ، وما قاله في نهايتها ؟

افلا يحق لي أن اقول، استناداً إلى هذا البيان الرسمي : إن كل ما قرأناه هذه الايام ـ صادراً عن قلمه ـ لم يكن اثر غلطة جديدة بل كان تكراراً صريحاً لما كان قد اعلنه قبل سنتين ، بصورة مبرقعة !

أنا اعتبر هذا القسم من البيان الرسمي ، من أبرز الامثلة على التفكير الملتوي الذي لا يحفل بالمنطق ، ولا يهدف إلى شيء غير خداع السامعين والقراء .

حول الاستفادة من تجارب الأمم

- ١ -

كان الحديث يدور حول « سياسة الحياد أو سياسة الانحياز » ، أيام كان الرأي العام العربي يهتم بهذه المسألة اشد الاهتمام .

وظهر لي أن جماعة من الحاضرين كانوا متأثرين بالحجة التي كان اطلقها احد ساسة العراق : « السياسة التي يجب ان نتبعها هي السياسة التي اختطتها تركيا لنفسها » .

كان يقول هؤلاء : يجب علينا أن نستفيد من تجارب الأمم التي سبقتنا في ميادين التحرر والتقدم . ويجب أن نقتدي بتركيا ، لأنها ادرى منا بدقائق السياسة العالمية وخفاياها .

بعد أن تناقشوا فيما بينهم نقاشاً طويلاً وحاداً حول هذه القضايا ، ارادوا ان يعرفوا رأيي في الموضوع ، وقد حدد السؤال احد المأخوذين بالفكرة المذكورة ، بقوله : « افلا يجب ان نستفيد من تجارب الدولة التركية ، ونقتدي بها » ؟

امام هذا السؤال ، رأيت من الضروري ان ابدي رأيي بشيء من التفصيل ، فقلت :

لا شك أن مبدأ « الاستفادة من تجارب الأمم التي سبقتنا في ميدان التحرر والنهوض » مبدأ سليم وقويم . ولكن هذه الاستفادة تستلزم درس « التجارب » المذكورة درساً دقيقاً ، يشمل جميع الظروف ، وجميع الدوافع ، وجميع النتائج . من المعلوم انه حتى في العلوم الطبيعية ـ « التجربة » لا تكتسب قيمة علمية ، وتوصل الى

نتائج صحيحة ، إلا بملاحظة جميع الظروف التي تحيط بها ، وبتتبع جميع الاحداث التي تتوالى خلالها ، والتي تظهر بعدها . وغني عن البيان أن درس الظروف يكتسب خطورة اشد واعظم من ذلك فيما يمكن أن نسميه « تجارب الأمم » .

فلندرس تفاصيل « التجارب التركية » على ضوء هذه القاعدة الاساسية ، ولنتتبع السياسة التي التزمتها الدولة التركية في امر « الحياد أو الانحياز » :

فلنترك جانباً كل ما يتعلق بعهد السلطنة العثمانية ، ولندرس ما حدث في هذا المضمار ، منذ عهد اتاتورك ، مؤسس الجمهورية التركية الحديثة :

أ ـ من المعلوم أن الدول المتحالفة ـ عند انتهاء الحرب العالمية الأولى ـ قررت ترك غرب الاناضول إلى اليونان . واليونانيون انزلوا جيوشهم إلى ازمير . واخذوا ينتقلون منها إلى داخلية البلاد ، مستندين إلى قرار الحلفاء الرسمي ، ومساعدة بريطانيا العظمى الفعلية . والاتراك ـ تحت زعامة مصطفى كمال الذي لقب فيما بعد بلقب أتاتورك ـ خاضوا غمار الحرب التي عرفت باسم « حرب الاستقلال » ، وبدأت سنة ١٩١٩ ، وانتهت بانتصارهم على الجيوش اليونانية انتصاراً حاسماً ، سنة ١٩٢٢ .

خلال الحرب المذكورة لم يتردد الاتراك في التوجه الى روسيا السوفياتية : انهم تلقوا منها شحنات كبيرة من الاسلحة والعتاد والذهب ، وعقدوا معها اتفاقية صداقة ودفاع ، واستفادوا من تلك المعونات ، في التغلب على الجيوش اليونانية الغازية ، ومن وراء اليونان ، على الحلفاء الذين كانوا خولوها حق الاستيلاء على تلك البلاد ، فضلاً عن انهم كانوا ساعدوها بالأموال والعتاد .

ويتبين من ذلك : ان الجمهورية التركية دشنت اعمالها السياسية ـ بعد الحرب العالمية الاولى ـ بالاتفاق مع روسيا ، وبالاستعانة بروسيا . .

ب ـ ولكن ، قبيل الحرب العالمية الثانية ، تغيرت الأحوال السياسية ، تغيراً اساسياً :

بذل الحلفاء جهداً كبيراً لجذب تركيا ، وضمان اتفاقها معهم ضد دول المحور ، حتى انهم قدموا لها رشوة ثمينة تحقيقاً لغرضهم المذكور : تركوا لها لواء الاسكندرونة . وبعد المفاوضات التي جرت في هذا الشأن ، وقعت تركيا على اتفاقية ، تحتم عليها الوقوف بجانب الدول المتحالفة ـ ضد دول المحور ـ في الحرب القادمة . غير انها أدخلت في هذه الاتفاقية مادة تنص على أنها لا تلزم الدولة التركية الاشتراك في حركة توجه ضد روسيا .

وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية ، تمسكت تركيا بأحكام هذه المادة ،

والتزمت سياسة الحياد .

ولكن ، عندما انضمت روسيا إلى الحلفاء في محاربة دول المحور ، لم يعد يحق لتركيا أن تبقى على الحياد مستندة إلى المادة المذكورة . ومع هذا فإنها أخذت تعتذر بنقص تجهيزاتها وتخلق الاعذار تلو الاعذار للمماطلة في تنفيذ احكام الاتفاقية التي كانت وقعت عليها . واستطاعت بذلك ان تجنب بلادها ويلات الحرب . انها لم تعلن الحرب على المانيا ، إلا بعد ما ثبت قرب انكسارها .

وخلاصة القول : ان تركيا التزمت سياسة الحياد ، طوال الحرب العالمية الثانية ، على الرغم من المعاهدة التي كانت وقعت عليها ، وقبضت ثمنها .

ج ـ ولكن بعد ذلك ـ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ـ خلال التسويات والتكتلات الجديدة ، اتبعت الجمهورية التركية سياسة الانحياز إلى كتلة الدول الغربية التي تتزعمها الولايات المتحدة الامريكية ، ضد كتلة دول الشرق التي تتزعمها روسيا السوفياتية . وانضمت الى المنظمات السياسية والعسكرية التي تكوّنت لهذا الغرض .

إذن ، نحن امام ثلاث سياسات مختلفة ، التزمتها تركيا ـ في أمر الحياد أو الانحياز ـ خلال اربعة عقود من السنين :

أولاً : الاتفاق مع روسيا .

ثانياً : الحياد الفعلي بين المتحاربين .

ثالثاً : الاتفاق مع كتلة الدول الغربية .

ومما يجب ملاحظته في هذا المضمار ، ان مفكري الاتراك وساستهم اليوم ، لا يقولون ان السياسات السابقة كانت خاطئة . بل ، بعكس ذلك ، انهم يسلمون بأنها كانت صائبة وحكيمة ، بالنسبة إلى زمانها .

إنهم يبجلون السياسة الحكيمة التي اتبعها أتاتورك ، في الاتفاق مع روسيا في تلك الأيام العصيبة . ويقولون : انه استطاع أن يستفيد من الاسلحة الروسية والأموال الروسية ، لمحاربة المعتدين وإفنائهم ، دون ان يترك مجالاً لبلشفة البلاد .

كما أنهم يعترفون بالفضل لعصمت اينونو ، من جراء السياسة التي اتبعها خلال الحرب العالمية الثانية . لأنه استطاع أن يجنب البلاد ويلات الحرب ، على الرغم من التزامات الاتفاقيات السابقة . ومما يلفت النظر ، انه حتى أشد خصوم اينونو ، ومعارضي سياسته الداخلية ، لم ينكروا عليه هذا الفضل في يوم من الأيام .

ولكن . . . جميع هذه الاحداث بالسياسات السابقة لم تمنع الاتراك من تحبيذ السياسة الجديدة التي سارت عليها حكوماتهم ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، والتي جعلتهم يستفيدون من امريكا لمقاومة مطامع روسيا ، الموجهة ضد بعض الاجزاء من بلادهم الحالية .

- ٢ -

بعد الانتهاء من استعراض هذه الوقائع والحقائق ، يجدر بنا أن نتساءل ، ما هو الدرس الذي يحق لنا أن نستخلصه من تجارب تركيا ؟

أعتقد أن الدرس المنطقي الذي يجب أن يستفاد من ذلك ، واضح كل الوضوح : وضع مصالح البلاد العليا فوق كل الاعتبارات ، وتكييف السياسة الخارجية ، وفق مقتضيات المصالح القومية ، في مختلف ظروف السياسة العالمية .

ولهذه الأسباب ، اقول ، دون تردد : أن الذين يزعمون ان تجارب تركيا تستلزم انحيازنا إلى كتلة الدول الغربية ، يخرجون عن جادة الحق والصواب : إما أنهم لم يدرسوا « السياسة التركية » دراسة جدية ، وإما انهم لم يرجعوا إليها إلا ليأخذوا منها ما يلائم السياسة التي يدعون اليها ، غير ملتفتين إلى كل ما يخالفها مخالفة صريحة .

فأرى انه يحق لكل باحث ان يسألهم : لماذا تذكرون سياسة تركيا الحالية ، وتغضون النظر عن ضروب السياسة التي كانوا اتبعوها في ظروف سابقة ، والتي جنوا منها ثماراً يانعة جداً ؟ فضلاً عن ذلك : بماذا تستطيعون ان تجرحوا قول من يدعي أن ظروف العالم العربي الحالية تشبه ظروف تركيا الماضية ، اكثر مما تشبه ظروفها الحالية ؟

وعلى كل حال ، استطيع أن أقول : ان التزام سياسة الانحياز والدعوة اليها ، مستنداً إلى تجارب الجمهورية التركية ما هو إلا ضلال وتضليل .

- ٣ -

ولكن ، لأجل تقدير وتثمين السياسة التي اتبعها الاتراك في أمر الحياد أو الانحياز - في هذه الظروف المختلفة ، يجب أن نضع نصب أعيننا نوع العلاقات التي قامت بين تركيا وبين روسيا منذ قرون عديدة .

من المعلوم أن تاريخ الدّولة العثمانية - خلال القرون الثلاثة الاخيرة - مشحون بأخبار الحروب التي نشبت بينها وبين روسيا ، وبأخبار البلاد العثمانية التي استولت عليها ، وادخلتها تحت حكمها المباشر ، من ناحية ، وبأخبار البلاد التي عملت روسيا

على فصلها من السلطنة ، وجعلتها تستقل عنها ، بعد الحروب التي شنتها عليها من ناحية اخرى .

إن وقائع هذا التاريخ وويلاته لم تبق مسطورة ومطمورة بين صحائف الكتب ، بل ظلت تعيش في ذاكرة الشعب حادة وحارة ، في جميع انحاء البلاد التركية .

وكل من يتجول في تلك البلاد ، يصادف قرى كثيرة ، تعرف باسم « قرى المهاجرين » « مهاجر كويي » .

والمهاجرون الذين يؤلفون سكان تلك القرى ، هم « اللاجئون » الذين اضطروا إلى ترك البلاد التي كانوا قد استوطنوها ـ مع كل ما كان لهم من املاك واموال ـ والتجأوا إلى البلاد التركية الباقية تحت سلطان الدولة ، وذلك هرباً من مظالم الروس واتباع الروس الذين استولوا على بلادهم .

إن اهالي قرى المهاجرين المنبثة في مختلف انحاء الاناضول . . . لم ينقطعوا عن رواية أحداث وآلام تلك الأيام الماضية ، بصورة تثير وتديم النفور والعداء نحو روسيا ، جيلاً بعد جيل .

فكثيراً ما كان هؤلاء ، يخوفون الاطفال ـ عندما يريدون أن يحملوهم على النوم أوعلى الاستكانة ـ بقولهم : « الآن يأتي الموسكوف » .

وهناك مثل ذائع بين الاتراك ، يقول ـ في مقام المبالغة في الاستفظاع : « هذا عمل فظيع . . حتى الموسكوف لم يقوموا بمثله » .

وأحد شعرائهم المشهورين ، عندما كتب قصيدة ضد الانكليز ـ في بداية الحرب العالمية الاولى ـ لم يجد تعبيراً يستثير نفوس الناس منهم أحسن من القول بأنهم « موسكوف البحار » .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، عندما أقدمت الحكومة الجديدة على محاكمة الرجال « الذين جروا البلاد الى الحرب » ، انبرى أحد كتابهم المشهورين ، يدافع عنهم بقوله : من العبث أن نتساءل : لماذا دخلت الدولة الحرب ضد الحلفاء ؟ . . لأن الطبيعة والتاريخ ، يحتمان على الدولة العثمانية أن تقف في صف أعداء الروس .

بعد تذكر هذه الحقائق الهامة ، يجب أن نلاحظ : ان أتاتورك لم يتردد في الاستنجاد بالروس ـ على الرغم من كل ذلك ـ عندما رأى ان اليونانيين استولوا على ولاية أدرنة من ناحية وولاية ازمير من ناحية ، واخذوا يزحفون الى داخلية البلاد . أنه أخذ الاسلحة والأموال والعتاد من روسيا . واستطاع بعد ذلك ، أن يرد اليونانيين على

اعقابهم . ثم يوالي الهجوم عليهم ، الى أن يرميهم إلى البحر .

أفلا يترتب على الذين يـدعون إلى الاستفـادة من تجارب الجمهـورية التـركية أن يأخذوا بنظر الاعتبار هذا القسم من تلك التجارب أيضـاً ، ويقدروهـا حق قدرهـا ، نظراً للدور العظيم الذي لعبته في حياة الدولة التركية الجديدة ؟

حول مدلول الاستراتيجية

في نهاية حديثي عن « الشرق والشرقيون » في كتاب « دفاع عن العروبة » ، تطرقت الى بحث « الاستراتيجية » ، فكتبت ما يلي :

« سألني أحدهم يوماً :

- « لماذا لا تلقي في معهد الدراسات العربية العالية محاضرات عن استراتيجية الشرق الأوسط ؟

« فأجبته على الفور :

- « لاننا لا نعترف بوجود الشرق الأوسط . انما نقول بوجود العالم العربي ، وندرس هذا العالم . « وأما ما يسمونه « استراتيجية الشرق الأوسط » فما هو - في نظرنا - إلا : استراتيجية الدول الغربية في البلاد التي يطلقون عليها اسم الشرق الأوسط »[٣] .

يظهر أن جماعة من الشبان لم يقتنعوا بما جاء في هذه الفقرة المقتضبة فجاءوا ليطلبوا مني مزيداً من المعلومات حول قضايا الاستراتيجية . فاضطررت أن أشرح لهم ما قصدته بتلك العبارة العابرة ، بشيء من التفصيل ، فقلت لهم ما يلي :

- ١ -

يتكلم ويكتب البعض عن « الاستراتيجية » كأنها من الاشياء الثابتة والمستقرة ، مثل الجبال والوديان والبحار .

---

(٣) ساطع الحصري ، دفاع عن العروبة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٦) ، ص ١٤٢ .

ولكن ، في حقيقة الأمر ، ان مفهوم « الاستراتيجية » من الأمور النسبية والتابعة ، التي تختلف باختلاف الظروف الزمانية والمكانية ، تبعاً للأوضاع والغايات السياسية فضلاً عن الاهداف العسكرية والوسائل الحربية .

ولذلك ، كلما نسمع أو نقرأ تعبير « استراتيجية الشرق الأوسط » ، أو « استراتيجية الشرق » ـ بوجه عام ـ يترتب علينا أن نسأل الاسئلة التالية ـ بقطع النظر عن مبلغ ونوع علاقتنا بما يسمونه « الشرق » بوجه عام ، و« الشرق الأوسط » بوجه خاص : اية استراتيجية ؟ استراتيجية أية دولة ؟ استراتيجية البلاد للدفاع عن نفسها ، أم استراتيجية الدول التي لها مصالح ومطامع فيها ؟ وإذا كان المقصود الأمر الأخير : فاستراتيجية اية دولة من الدول ، أو أية كتلة من الكتل الدولية ؟ هل هو استراتيجية البلاد في نظر انكلترا وامريكا ، أم في نظر السوفيات ؟ يجب علينا أن نتساءل ونتأمل في كل ذلك ، لأن كل حالة من هذه الحالات تتطلب حلولاً خاصة بها ، تختلف عن الحلول الأخرى اختلافاً جوهرياً .

إن هيئات اركان الحرب ـ في الدول المختلفة ، وفي الكتل الدولية المختلفة ـ تقرر خططها ، بملاحظة احوال الأراضي بالنسبة إلى الغايات المتوخاة من الحركات العسكرية ، فضلاً عن انها تحسب حساباً لأحوال الدول التي يحتمل أن تشترك في الحرب بجانب أحد الطرفين المتخاصمين من ناحية ، ولأحوال الدول التي يؤمل أن تلتزم سياسة الحياد بين الطرفين حياداً مطلقاً أو حياداً نسبياً ، من ناحية اخرى ، وذلك لأن التجارب والوقائع المختلفة تدل على أن بعض الدول تلتزم الحياد التام ، وتستطيع أن تحتفظ بموقفها الحيادي في كل الأحوال ؛ ولكن بعض الدول تعلن حيادها فلا تشترك في الحرب ، ومع هذا تعطف على أحد الطرفين اكثر مما تعطف على الطرف الثاني ، فلا تتأخر عن مساعدته بصور شتى ـ كلما وجدت سبيلاً إلى ذلك ـ ، دون أن تشترك في الحرب بصورة فعلية . فضلاً عن أن بعض الدول المحايدة تضطر إلى تقديم بعض المساعدات الى احد الطرفين ، مكرهة .

والاستراتيجية تخضع ـ لهذه الاساليب المتنوعة ـ لكثير من الاعتبارات السياسية ، بجانب خضوعها للملاحظات الجغرافية ، والاعتبارات العسكرية المحضة .

وطبيعي أن هيئات أركان الحرب ، تقرر خططها ، مع ملاحظة كل حالة من هذه الأحوال المتنوعة، ومع وزن كل احتمال من الاحتمالات المختلفة .

ولهذه الاسباب تختلف الاستراتيجية المتعلقة بالبلد الواحد اختلافاً كبيراً جداً باختلاف هذه الأحوال والاحتمالات .

- ٢ -

ولتكوين فكرة واضحة عن مدى هذا الاختلاف ، يجدر بنا أن نستعرض الخطط الاستراتيجية التي اتبعت في تواريخ مختلفة ، لغزو ايطاليا من ناحية ، ومصر من ناحية اخرى ، وذلك لنكون قد اخذنا مثالاً من العالم العربي ، ومثالاً من خارج العالم العربي :

من المعلوم أن : هنيبعل ـ أي آنيبال ـ في القرون الاولى ، ورؤساء البرابرة في القرون الوسطى ، ونابوليون في القرون الاخيرة . . استولوا على ايطاليا من الشمال ، مجتازين جبال الألب ، ولكن الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية ، استولوا عليها من الجنوب . وطبيعي أن الخطط الاستراتيجية التي اتبعت في كل حالة من هذه الأحوال . اختلفت اختلافاً كبيراً جداً ، باختلاف اتجاه الحركات من ناحية ، وباختلاف وسائل الحرب المستعملة من ناحية اخرى .

وأما مصر ، فمن المعلوم أنها تعرضت إلى هجمات وغزوات من جهات مختلفة : في القرون الأولى ، تارة من الجنوب ، من جهة الحبشة ، وطوراً من الشمال ، من جهة السويس . ولكن في القرون الاخيرة ، تعرضت إلى هجمات من الشمال ، شرقاً وغرباً ، براً وبحراً . فان نابليون قام بغزوها بحراً من الشمال . والجيوش العثمانية ـ خلال الحرب العالمية الأولى ـ حاولت الاستيلاء عليها بغزوها براً العالمية الثانية ـ حاولت احتلالها براً من جهة الشمال الغربي ، بالزحف من ليبيا . وأما دول العدوان الثلاثي ـ قبل بضع سنوات ـ فقد حاولت غزوها من جهة الشمال الشرقي براً وبحراً وجواً .

وغنيّ عن البيان أنه كان لكلّ واحدة من هذه الغزوات والمحاولات استراتيجية خاصة بها ، تختلف عن غيرها كل الاختلاف من جميع الوجوه .

وكل هذا ، فضلاً عن الخطط الاستراتيجية الخاصة التي لا بد من ان تضعها أو تلتزمها الجمهورية العربية المتحدة نفسها للدفاع عن بلادها ضد الاحتمالات المختلفة . . . فضلاً عن الحركات التي قد تضطر إلى القيام بها للدفاع عن سائر البلاد العربية .

إن هذه الملاحظات المتنوعة والهامة ، هي التي حملتني على القول بأن الاستراتيجية ليست من الأمور الثابتة المستقرة ، بل هي من الأمور النسبية التي لا بد من أن تتغير وتتنوع ، بتغير الأحوال وتنوع الاهداف .

وبعد هذه الايضاحات ، أرى أن أكرر ما كنت كتبته سابقاً ، فأقول : أن

معظم ما قرأته عن الاستراتيجية في البلاد العربية أو في الشرق الأوسط ، يعني ـ في حقيقة الأمر ـ استراتيجية الدول الغربية في البلاد العربية ، ولا يعني أبداً استراتيجية البلاد العربية نفسها .

ـ ٣ ـ

ولكن هناك امران هامان آخران ، لا بد من اخذهما بنظر الاعتبار ، عند التفكير في قضايا القوميات :

أولاً : أن الحروب العصرية جعلت امر تموين الجيوش البرية والبحرية والجوية بما تحتاج اليه من اغذية واسلحة وعتاد وأدوية ووقود . . مع استكمال وسائل نقل الجيوش والعتاد والمؤن ـ من طرق وسكك وموانىء ومطارات ـ . . من اهم الأمور واعقدها في الأعمال الحربية . وهذه الأمور صارت تلعب دوراً هاماً جداً ، في الاستراتيجية ، المحلية منها والعالمية .

ولذلك نجد أن بعض المواقع من الكرة الأرضية ، تكتسب ـ فجأة ـ خطورة استراتيجية غريبة ، في الحروب الاخيرة ، مثل ميناء مورمانسك الذي لعب دوراً هاماً في تموين روسيا بالاسلحة الامريكية خلال الحرب العالمية الثانية ، مع أنه قبل ذلك ، ما كان يتمتع بأية شهرة استراتيجية . ونستطيع أن نقول : أن وسائل الحرب الجديدة تخلق كل يوم حاجات استراتيجية جديدة .

إن دول الكتلة الغربية صارت تهتم بإنشاء الموانىء والمطارات والقواعد العسكرية ، في بعض المواقع التي ما كان يلتفت اليها أبداً ، صناديد الاستراتيجية قبلاً . وصارت المانيا تبحث عن « ميادين تدريب وتمرين » لجيوشها ، وقواعد تخزين لأسلحتها . . خارج بلادها ، واخذت تقوم بالمفاوضات وتعقد الاتفاقات لأمثال هذه الاغراض ، مع عدة دول اوروبية .

وفرنسا انشأت في بلاد المغرب مطارات خاصة لتدريب طياريها ، وتمرينهم على مختلف شؤون الطيران ، لأنها لاحظت أن الأحوال الجوية السائدة في مختلف انحاء فرنسا نفسها لا تساعد على قيام الطيارين بالتدريبات اللازمة سوى ايام محدودة ، بعكس بلاد المغرب التي ساعد جوها على تدرب الطيارين طوال السنة تقريباً .

والولايات المتحدة الامريكية ، تبحث عن اوفق المواقع لاقامة قواعدها الصاروخية أو لتخزين اسلحتها الذرية ، وتموين غواصاتها الذرية . حتى مناطق القطب الشمالي ، اكتسبت اهمية استراتيجية كبيرة .

خلاصة القول : أن قضايا الاستراتيجية تتعرض إلى تغييرات كبيرة من هذه الوجوه المختلفة .

ثانياً ـ ان الاستراتيجية تخضع ـ في بعض الأحوال ـ إلى مقتضيات السياسة المحضة ، وتضطر إلى تضحية اهم مطاليبها ، في سبيل تلبية مطاليب رجال السياسة .

وربما كان ابرز الامثلة على ذلك ، ما حدث ، خلال الحرب العالمية الاولى ، في الحركات العسكرية التي قام بها الحلفاء لتحطيم السلطنة العثمانية :

إن أقصر وانجح الطرق لتحقيق الغرض المذكور ـ من الوجهة العسكرية والاستراتيجية البحتة ـ كان غزو اراضي الدولة المذكورة من خليج الاسكندرونة .

لأن انزال الجيوش إلى سواحل الخليج المذكور كان من الأمور السهلة جداً . فضلاً عن أن وسائل دفاع العثمانيين عن تلك الجهات من البلاد تكاد تكون معدومة تماماً .

زد على ذلك ، أن نتائج الحركات العسكرية التي تبدأ من هناك كانت خطيرة ومضمونة بكل معنى الكلمة : إنها كانت تؤدي إلى انقطاع الروابط التي كانت تربط جميع الولايات العربية بجسم الدولة وعاصمة السلطنة ، فضلاً عن أنها ما كانت تصطدم بعداء الاهالي ، حتى انها كان يمكن ان تعزز بثورة الأرمن القاطنين في كيليكيا .

ولذلك ، طلب القواد البريطانيون المتمركزون في مصر اتباع هذه الخطة ، منذ الأيام الاولى من الحرب . وخاصة اللورد كيتشنر الحّ على دولته بالتزام هذه الخطة ، وتشدد في الإلحاح ـ بوجه خاص ـ بعد فشل حملة الدردانيل ، ومع ذلك ، فإن هيئة اركان الجيش البريطانية ، امتنعت عن العمل بها ، ليس لملاحظات استراتيجية ، لأن كل الابحاث العسكرية كانت تؤيدها تأييداً تاماً ومطلقاً ، بل لاعتبارات سياسية .

وذلك ، لأن فرنسا عارضت الخطة المذكورة معارضة شديدة ، تحت تأثير اطماعها السياسية : من المعلوم أنها كانت تطمع بامتلاك سوريا منذ مدة طويلة . وكانت قد حصلت على موافقة الانكليز على ذلك موافقة صريحة ، بمناسبات عديدة . ولكنها كانت مشغولة عندئذ ، باستكمال اسباب الدفاع عن بلادها ضد غزو الالمان . فما كان في استطاعتها أن ترسل جنوداً إلى الاسكندرونة للاستيلاء على سوريا . فالغزو من الاسكندرونة كان لا بد أن يتم على يد الجيوش الانكليزية ، أو الجيوش المجندة من المستعمرات البريطانية . وذلك كان من شأنه أن يضعف المكانة المعنوية التي دأبت فرنسا على اكتسابها في تلك البلاد منذ قرون عديدة . وربما كان ادى إلى بقاء سوريا تحت حكم الانكليز ، وقضى بذلك على آمال فرنسا التقليدية .

ولهذه الاسباب ، عارضت فرنسا خطة الغزو من الاسكندرونة ، بكل ما لديها من قوة . وبريطانيا العظمى اضطرت إلى العدول عن اتباع تلك الخطة ـ على الرغم من اقتناعها بأنها كانت اسلم واحسن الخطط من الوجهة الاستراتيجية(٤) .

ومن المعلوم أن جيوش الحلفاء ـ ولا سيما الجيوش البريطانية ـ بعد فشل حملتهم على الدردانيل ـ ، صاروا يزحفون على تركيا من اطرافها البعيدة عن المركز ، بسبب استبعادهم خطة الغزو من الاسكندرونة : انهم واصلوا الزحف عليها ، أولاً من البصرة ، ثم من السويس ، وفي الأخير من سالونيك . ولم يستطيعوا أن ينزلوا بالسلطنة العثمانية الضربة القاصمة ، إلا بعد أن اتفقوا مع الزعيم السياسي اليوناني « فنزيلوس » على الرغم من معارضة ملك اليونان ـ وحشدوا جيشاً قوياً في سالونيك . انهم زحفوا من هناك ـ بعد ارغام بلغاريا على الاستسلام ـ ، نحو عاصمة السلطنة ـ القسطنطينية . . واضطروها الى طلب الهدنة .

خاتمة

اعتقد أن الحقائق التي ذكرتها آنفاً كافية للبرهنة على خطأ آراء الذين يتكلمون عن « الاستراتيجية » كأمر مطلق من ناحية ، وعلى خطأ آراء الذين ينزعون إلى تفسير كل شيء بعوامل الجغرافيا الطبيعية من ناحية اخرى .

---

(٤) اني فصلت المفاوضات التي جرت بين فرنسا وبين بريطانيا العظمى ، حول مشروع الغزو من الاسكندرونة في كتابي : يوم ميسلون : صفحة من تاريخ العرب الحديث (بيروت : مكتبة الكشاف ومطبعتها ، [١٩٤٧]) .

حول ما يقولونه عن القومية العربية والقوميات الاوروبية

- ١ -

سألني جماعة من الشبان رأيي في « القومية العربية والقوميات الاوروبية » ، وأوضحوا لي السبب الذي دفعهم إلى هذا السؤال : انهم قرأوا في « المقدمة » التي كتبها احد الشبان لكتاب يتضمن طائفة من الآراء والابحاث في القومية العربية العبارات التالية :

« إن مفهوم القومية الموضح في هذا الكتاب ، هو نقيض المفهوم القومي الاوروبي الذي يعتمد على المنطق المجرد ، والذي يعتبر أن تطور القوميات يجري حسب قواعد مشتركة ثابتة ، تصح على جميع الامم ، والذي يمثله الآن إلى حدّ ما الاستاذ ساطع الحصري . . . وبذلك جاء هذا المفهوم للقومية العربية جديداً تماماً . وهو مفهوم منبث من التجربة العربية ، ويرفض استخدام تجربة القوميات الاخرى لأكثر من الاطلاع والاستنارة وإغناء الثقافة » .

ولهذا السبب فإنهم رأوا أن يستفسروا مني رأيي فيما جاء في المقدمة المذكورة بوجه خاص ، وفي قضية « القومية العربية والقوميات الاوروبية بوجه عام » .

وأنا عندما قرأت المقدمة المذكورة بتمامها استغربتها جداً . لأنها لا تدل على فهم خاطىء لآرائي فحسب ، بل تنم عن فهم خاطىء لما نسميه « القوميات الاوروبية » ايضاً . فرأيت أن اوضح الامور للحاضرين ، بتفصيلات وافية :

أولاً : أنا لا اعرف أن هناك قومية تعتمد على المنطق المجرد ، لا في اوروبا ، ولا في غير اوروبا .

ثانياً : أنا ـ شخصياً ـ لم اعتمد على « المنطق المجرد » ، لا في أبحاثي القومية

ولا في أبحاثي الاخرى .

ثالثاً : أنا لا اسلم بوجود « قوميات اوروبية » تتساوى في امرها جميع الشعوب التي تقطن قارة اوروبا ، وتختلف بها عن جميع الشعوب التي تقطن خارج القارة المذكورة . بل اعتقدت ـ ولا ازال اعتقد ـ بأن تطور القوميات جرى على انماط متنوعة ، حتى في القارة الاوروبية نفسها .

إن محاضراتي في « نشوء الفكرة القومية » توضح ذلك تمام الايضاح :

إن المحاضرات المذكورة كانت القيت في « قاعة الجمعية الجغرافية بالقاهرة بدعوة من كلية الآداب » في اوائل سنة ١٩٤٨ .

وقد قلت في المحاضرة الاولى التي كانت القيت بتاريخ (١٩٤٨/١/١٧) كما هو مصرح في كتابي المطبوع :

« ومما تجب ملاحظته في هذا الصدد أن نشوء فكرة حقوق القوميات لم تجر في كل البلاد على وتيرة واحدة ، بل انها جرت في مختلف البلاد على انماط متنوعة تختلف باختلاف الاحوال السياسية والاطوار الاجتماعية والعوامل التاريخية التي كانت قائمة فيها .

« وعندما نستعرض تاريخ الحركات القومية في مختلف البلاد الاوروبية ، نجد انفسنا امام نماذج عديدة ، يختلف بعضها عن بعض بمعالم واضحة .

« وأنا ارى من المفيد أن اشير هنا إلى ابرز هذه النماذج ، لاعطاء فكرة عامة عن سير الحركات القومية ، بمختلف مظاهرها » .

وبعد استعراض هذه النماذج استعراضاً عاماً ، شرحت ـ في المحاضرات التالية ـ تاريخ نشوء الفكرة القومية في كل من المانيا ، وبلغاريا ، ويوغوسلافيا ، واليونان ، ورومانيا ، والبانيا ، وبين الاتراك العثمانيين ، وفي الاخير ، تكلمت عن نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية .

إن التفاصيل المسرودة في تلك المحاضرات تدل دلالة قاطعة على أنها لم تعتمد على المنطق المجرد ، كما أنها لم تترك مجالاً للزعم بأن تطور القوميات يجري على نمط واحد ، في جميع البلاد .

إن مقارنة بسيطة بين ما جاء فيها عن نشوء الفكرة القومية في كل من المانيا وبلغاريا ـ مثلاً ـ تظهر إلى العيان الفروق العظيمة التي اتصف بها تطور الامور في الامتين المذكورتين .

واما مراجعة ما جاء فيها عن نشوء الفكرة القومية عند الاتراك العثمانيين من ناحية ، وفي البلاد العربية من ناحية اخرى ، فانها تظهر فروقاً اعظم من ذلك ايضاً .

هذا ، وأود أن لا يفهم من قولي هذا بأني انفي وجود عوامل عامة في شؤون القوميات . وأرى أن اصرح - بعكس ذلك - أني اعتقد أن لعالم الاجتماعيات قوانين عامة وعوامل اساسية ، مثل ما لعالم الماديات . كما أن للنزعات القومية ايضاً قوانين عامة وعوامل اساسية ، مثل ما لسائر مظاهر الحياة الاجتماعية .

إني قلت وكتبت مراراً : إن الأمة كائن اجتماعي حيّ ، لها حياة وشعور ، وأن حياتها في اللغة وشعورها بالتاريخ .

في الواقع أن قولي هذا يتضمن حكماً عاماً . غير أن هذا الحكم لم يكن وليد « تفكير منطقي مجرد » ، بل هو نتاج مشاهدات وملاحظات عن الحياة النفسية والاجتماعية والوقائع التاريخية . كما أنه لا ينفي وجود فروق بين مختلف القوميات ، مثل الفروق التي تلاحظ بين مختلف الاحياء .

- ٢ -

وقال لي احد هؤلاء الشبان المستفسرين :

- إن بعض المؤلفين والأساتذة لا يكتفون بالاشارة إلى وجود فروق اساسية بين القومية العربية والقوميات الاوروبية . بل يشرحون هذه الفروق . ويقولون - مثلاً - أن القوميات الاوروبية استعلائية واستيلائية ، ولكن القومية العربية مجردة عن نزعة الاستعلاء والاستيلاء ، بل هي : قومية مسالمة انسانية .

في الواقع أنا ايضاً كنت قرأت في كتب عديدة آراء واقوالاً مماثلة لذلك . وكنت لاحظت - مثلاً - في بحث عن « القومية العربية » المزاعم التالية :

« تختلف القومية العربية عن القوميات الاوروبية التي نشأت في القرن التاسع عشر . فهذه القوميات حين تحررت ابتداء من الثورة الفرنسية ، كان يتبع كل تحرر لها خروجها إلى مجال الاستعمار للاستعباد والتحكم بالشعوب الاخرى » .

وأنا اعتقد أن هذه الآراء والمزاعم خاطئة بكل معنى الكلمة :

أنا اسلم بأن « القومية العربية » ليست - ولن تكون - استعلائية واستيلائية . بل أنها « قومية مسالمة » ، تعرف ما لها وما عليها من حقوق وواجبات تجاه سائر القوميات .

ولكني لا اسلم بأن القوميات التي ظهرت في اوروبا في القرن التاسع عشر . كانت استعلائية واستيلائية . ولا ارى من الحق والصواب أن تربط قضايا الاستعمار والاستعباد بظهور القوميات المذكورة .

لأن من الحقائق التي لا يمكن ولا يجوز تجاهلها : ان استعمار الاوروبيين لمختلف قارات العالم ، واستعبادهم لشعوبها المستضعفة ، كان قد بدأ واستشرى قبل القرن التاسع عشر بكثير .

وأحداث « الاستعمار الاوروبي » ، ومظالم المستعمرين الاوروبيين واعتسافاتهم الفظيعة ، كانت سبقت كثيراً . . الثورة الفرنسية التي يشيرون اليها والحركات القومية التي يتكلمون عنها .

ومما يجب أن لا يغرب عن البال : ان اعمال « اصطياد الزنوج من القارة الافريقية ، ونقلهم إلى البلاد الامريكية، لتسخيرهم هناك للقيام بأشق الخدمات تحت ضربات السياط » . . . ومعاملتهم معاملة الحيوانات . . كانت اصبحت من الأمور المألوفة قبل القرن التاسع عشر بعدة قرون .

كما يجب أن يلاحظ في هذا المضمار ، أن استعمار الهولنديين والبرتغاليين لسواحل المحيط الهندي وللجزر الاندونيسية ـ مثلاً ـ كان قد تم في أزمنة لا تسمح بربطها بالحركات القومية وبأحداث تحرر الشعوب ، بوجه من الوجوه .

صحيح أن الايطاليين اقدموا على الاستعمار بعد حركاتهم التحررية القومية . ولكن كان ذلك بعد مرور ثلاثة عقود من السنين على نجاح الحركات بتحقيق وحدة البلاد الايطالية . فضلاً عن أن ذلك قد حدث بعد ما كوّنت بريطانيا العظمى امبراطوريتها المشهورة « التي لا تغيب عنها الشمس » ، . . وبعدما مدّت فرنسا مخالب استعمارها على بلاد كثيرة في القارات الامريكية والافريقية والآسيوية ، ولا سيما بعد أن رسخت سيطرتها على الجزائر التي تقع على ساحل البحر الابيض المتوسط ووسعت نطاق احتلالها هناك حتى تونس التي تقع بالقرب من جزيرة صقلية الايطالية .

إننا نستطيع أن نقول نفس الشيء ، بالنسبة إلى المانيا ايضاً .

فكيف يجوز أن نربط حركات الاستعمار والاستعباد بالحركات القومية التي قامت في أوروبا في القرن التاسع عشر ؟

واعتقد أن السبب الاصلي للغلط الذي انزلق اليه ـ ولا يزال ينزلق اليه ـ غير واحد من مؤلفينا هو أحد الأمرين التاليين ، أو كلاهما معاً :

(أ) انهم تأثروا كثيراً بما كتبه الكثيرون من الفرنسيين والبريطانيين ضد الحركات القومية بوجه عام ، بسبب الخسائر الفادحة التي الحقتها بمصالح بلادهم ومطامحها الجشعة .

(ب) إنهم لم يتنبهوا إلى التطور الذي حدث في معنى كلمة « ناسيوناليزم » في اوروبا ، وخلطوا بين مبدأ القوميات ، وبين خطط واعمال الاحزاب والمنظمات اليمينية المتطرفة التي سمت نفسها باسم : « ناسيوناليست » .

واعتقد أن ما كتبته في بحث سابق في هذا الكتاب نفسه ، عن معنى كلمة « ناسيوناليزم » يغنيني عن كل شرح وإيضاح ، في هذا المقام .

وأؤكد : إن دراسة الوقائع دراسة علمية صافية ، لا تترك أي مجال لربط حركات الاستعمار والاستعباد بحركات تحرر القوميات الاوروبية .

لماذا لا نعتبر الارض من المقومات الاساسية للامة ؟

- ١ -

في الكلمة الختامية التي لخصت بها نتائج ابحاثي المتعلقة بمختلف النظريات التي حامت حول معنى الأمة - في كتابي « ما هي القومية ؟ » - ، قلت :

« إن اسّ الأساس في تكوين الأمة وبناء القومية ، هو : وحدة اللغة ووحدة التاريخ .

« لأن الوحدة في هذين الميدانين ، هي التي تؤدي إلى وحدة المشاعر والمنازع ، ووحدة الآمال والآلام ، ووحدة الثقافة . . . وبكل ذلك ، تجعل الناس يشعرون بأنهم ابناء أمة واحدة ، متميزة عن الأمم الاخرى » .

ثم أضفت إلى ذلك ما يلي :

« ولكن لا الدين ، ولا الدولة ، ولا الحياة الاقتصادية تدخل بين مقومات الأمة الأساسية .

كما أن « الرقعة الجغرافية ايضاً لا يمكن أن تعتبر من المقومات الأساسية » .

إن اسباب حكمي المتعلق بالدين والدولة والحياة الاقتصادية كانت قد شرحت في الكتاب المذكور بتفصيلات وافية - خلال استعراض النظريات وانتقادها .

غير أن اسباب حكمي المتعلق بقضية « الرقعة الجغرافية » و « الارض المشتركة » ما كانت صارت موضوع بحث خاص ، خلال استعراض النظريات وانتقادها ، لذلك رأيت أن اذكر تلك الاسباب في الكلمة الختامية ، فقلت بعد العبارة الاخيرة ما يلي :

« لأن التاريخ يعطينا امثلة كثيرة وبليغة على :

« اولا : إن الرقعة الجغرافية التي تقطنها الامة تتوسع وتتقلص بتوالي السنين .

« ثانياً : إن الامة الواحدة قد تنتقل من رقعة جغرافية إلى رقعة جغرافية اخرى .

« ثالثاً : إن الرقعة الجغرافية الواحدة قد تضم جماعات من أمم مختلفة (ص ٢٥٢) .

وكنت ظننت أن هذه القضايا لا تحتاج إلى المزيد من الشرح والايضاح . غير أني لاحظت بعد مدة ، أن بعض القراء لم يقتنع بما جاء في هذه الكلمات المقتضبة ، وصار بعضهم يطلب مني شرح الامر بتفصيل أزيد ، وبعضهم يعترض على رأيي في هذا المضمار .

ولهذه الاسباب ، صارت هذه المسألة موضوع محاورات ومناقشات عديدة ، بيني وبين بعض الاساتذة والشبان .

- ٢ -

سألني احدهم يوماً : لماذا لا ندخل الارض المشتركة بين مقومات الامة الاساسية ؟ هل تعيش الامة دون ارض ؟

فرأيت أن ابدأ جوابي عن هذا السؤال ، بتحديد الموضوع . فقلت :

- بديهي أن الانسان من المخلوقات التي تعيش على الارض ، لا في البحر أو في الهواء . وطبيعي أن الجماعات التي تتألف من الافراد البشرية ايضاً تعيش على الارض ، لا في البحر أو في الهواء . وذلك سواء أكانت الجماعة صغيرة مثل الاسرة او العشيرة أم كبيرة مثل الدولة أو الامة .

ولكن المسألة ، ليست تقرير « ما اذا كانت الامة تعيش على الارض ، أم تعيش في الهواء » ؟ بل هي : تقرير « ما اذا كانت الارض تميز الامم بعضها عن بعض » حتى يصح اعتبارها من مقومات الامة الاساسية .

وطبيعي اننا عندما نمتنع من ادخال الارض بين مقومات الامة الاساسية ، لا نكون قد انكرنا أن الامة تعيش على الارض ، انما نكون قد اظهرنا اعتقادنا بأن الأرض ليست من الأمور التي تميز الامم بعضها عن بعض .

ولكني لم الاحظ على وجه مخاطبي ما يدل على الاقتناع التام ، ولـذلك رأيت أن الجأ إلى مثال اكثر بداهة واشد بلاغة من مثال الارض ، فقلت :

ـ نحن نعلم أن الانسان يأكل ويشرب وينام ويستيقظ . ومع ذلك لا نعتبر الأكل والشرب والنوم واليقظة من خصائص الانسان ، نقول مثلا : انه حيوان عاقل ، أو انه حيوان ناطق ، أو انه حيوان ذو يدين ومنتصب القامة . . . الخ . ولكنا لا نقول انه يأكل ويشرب وينام ويستيقظ ، لاننا نعرف أن هذه الصفات ، مما يشترك فيه الانسان مع الكثير من الحيوانات .

إن موقفي من قضية « الامة والارض المشتركة » لا يختلف عن ذلك أبداً : اني لا انكر أن الامة ـ مثل جميع انواع الجماعات البشرية ـ تعيش على الأرض ؛ ولكني انكر أن الارض تميز الامم بعضها عن بعض ، أو تميزها عن سائر أنواع الجماعات البشرية .

وطلب مني احد المستوضحين ، أن أذكر بعض الامثلة على ما جاء في قولي « أن الرقعة الجغرافية الواحدة قد تضم جماعات من أمم مختلفة » .

فذكرت له الامثلة الواضحة التالية :

في الاسكندرية تعيش جاليات ايطالية وجاليات يونانية دون أن تفقد قوميتها الايطالية أو اليونانية .

في مدينة الجزائر ، جماعات من الفرنسيين ، استوطنوها منذ اجيال عديدة ، ولدوا ونشأوا وترعرعوا فيها ـ بجانب الجزائريين العرب ـ ومع ذلك فإنهم لا يزالون ينتسبون إلى الامة الفرنسية .

إن مدينة استانبول ـ التي كانت تسمى إلى وقت قريب باسم القسطنطينية ـ ظلت موطناً لعشرات الآلاف من اليونانيين الذين عاشوا وترعرعوا فيها منذ الفتح العثماني ـ بجانب الأتراك ـ دون أن يفقدوا قوميتهم اليونانية ، ودون أن يصبحوا جزءاً من الامة التركية ، مثل اغلبية سكان المدينة وحكامها الحاليين .

إن الرقعة الجغرافية المعروفة باسم سويسرا ، يقطنها ثلاث ـ بل أربع ـ قوميات مختلفة . ليس القطر المذكور بأجمعه ، بل حتى بعض المدن وبعض القرى منه موطن لجماعات من الالمان ، ومن الطليان أو من الرومان .

إن بلجيكا تضم قوميتين مختلفتين . حتى في بعض القرى الصغيرة منها ، تعيش جماعات فلاماندية واخرى فالونية .

إن امثال هذه الاحوال كثيرة جداً .

وقال لي احد الشبان :

ـ ولكن ، يا استاذ ، معظم رجال القانون ، حتى معظم باحثي القومية ، يذكرون « الارض المشتركة » أو « الارض المعلومة » . . خلال تعريفهم للامة ، ويعتبرونها من مقومات الامة الأساسية .

فقلت له : انهم يفعلون ذلك ، لانهم لا يميزون الأمة عن الدولة تمييزاً صريحاً . ربما قالوا أن الامة شيء ، والدولة شيء آخر ، غير انهم لم ينتبهوا إلى مستلزمات هذا التمييز ، ولم يتعمقوا في بحث نتائجه الطبيعية .

لا شك في أن « الارض المشتركة » ، « الارض المعلومة » ، «الارض المحدودة بحدود » . . من لوازم الدولة الأساسية . لأن مفهوم الدولة يتضمن « الحكم والادارة والسيادة » ، فلا بد أن يكون لذلك حدود معينة ، يرفرف عليها علم الدولة ، ويجري فيها حكم الدولة وسيادتها . ولكن الامة . . لا يكون لها « أرض مشتركة » أو « أرض معلومة الحدود » . . إلا اذا كوّنت دولة « قومية موحدة » . .

وبعد هذه الايضاحات ، رأيت أن اذكر اولاً مثالاً من البلاد الأوروبية ، ثم انقل البحث إلى البلاد العربية . فقلت :

ـ من الامور المعلومة لدى الجميع ، أن البولونيين ، كانوا محرومين من « أرض مشتركة » قبل الحرب العالمية الاولى ، لأن بلادهم كانت اقتسمت بين ثلاث دول مختلفة ، منذ مدة تزيد على قرن ونصف قرن ، وكل قسم من هذه الاقسام الثلاثة دخل في نطاق « الاراضي المشتركة » العائدة إلى كل واحدة من تلك الدول . فلو سلمنا برأي القائلين بوجوب اعتبار « الارض المشتركة » من مقومات الامة الاساسية ، لوجب علينا أن نقول : إن الامة البولونية ما كانت موجودة قبل الحرب العالمية الاولى ، لانها كانت محرومة من « أرض مشتركة » . وغني عن البيان أنه لا يجوز لنا أن نقول ذلك . لأننا نعرف أن الامة البولونية كانت موجودة وفاعلة ، على الرغم من حرمانها من « دولة خاصة » ومن « ارض مشتركة » . إن تكوّن الدولة البولونية بعد الحرب العالمية الاولى ، كان أقوى دليل على وجود الامة البولونية قبل تلك الحرب ايضاً .

ويجب أن نلاحظ في الوقت نفسه أن الامة البولونية أصبحت صاحبة « ارض مشتركة » بعد الحرب العالمية الاولى ، لانها كوّنت دولة واحدة . وأمّا لو كانت انقسمت إلى دول عديدة ، لبقيت محرومة من « أرض مشتركة » .

وغني عن البيان أن هذا هو الذي حصل في البلاد العربية .

لو سلّمنا بوجوب اعتبار « الأرض المشتركة » أو « الارض المعلومة » من مقومات الامة الاساسية ، لترتب علينا أن ننكر وجود « الامة العربية » ، كما يترتب علينا أن نضفي صفة « الامة » على اهالي كل دولة من الدول العربية على حدة .

طبيعي ، أن النظر إلى الامور بهذه النظرات ، مما يحبذه الاقليميون ولكن يأباه القوميون .

- ٣ -

لقد أصغى الشاب إلى هذا الشرح والايضاح بكل انتباه واهتمام . وعندما انتهيت من الكلام ، بادر إلى إظهار قناعته قائلاً :

- صحيح ، أن رأيكم هو الاوفق لمصلحة القومية العربية .

ولكني لم أر من الموافق أن اترك الامر عند هذه النتيجة التي اراد أن يتوصل اليها الشاب ، لأنها قد تضعف الفكرة الاصلية ، وربما ادت إلى التشكيك في صحتها . فواصلت الحديث ، لزيادة الايضاح ، دفعاً لكل التباس . فقلت :

- ومع ذلك اود أن لا تظنوا باني استبعدت « الارض المشتركة » من عداد « مقومات الامة الاساسية » مراعاة لتطلبات القومية العربية . بل اود أن تتأكدوا بأني فعلت ذلك مستنداً إلى كل ما عرفته عن تواريخ الامم ونواميس الاجتماع ، عن طريق مطالعة الكتب من ناحية وعن طريق المشاهدة المباشرة ، من ناحية اخرى .

اعتقد أن ما قلته عن البولونيين ، قبل حديثي عن البلاد العربية ،يدل على ذلك دلالة كافية . ومع هذا ، ارى أن اذكر لكم أمثلة ووقائع اخرى ، لتزدادوا تأكداً من الامر ، وتذيعوها بين زملائكم الذين تلتقون بهم وتتناقشون معهم بشتى الشؤون القومية .

من المعلوم أن اليونانيين لم ينفصلوا عن الدولة العثمانية ، فيستقلوا في دفعة واحدة ، بل انفصلوا عنها في خمس دفعات متباعدة . وعندما استقل القسم الاول منهم ، في جزء من بلاد اليونان الحالية ، فكونوا « الدولة اليونانية » ، بقي القسم الاعظم منهم تحت الحكم العثماني المباشر ، ولم ينفصل عنها ، وينضم إلى الدولة اليونانية المستقلة ، الا بصورة تدريجية ، جزءاً فجزءاً ، خلال مدة تزيد على القرن الكامل . وطبيعي أن اليونانيين بقوا محرومين من « ارض مشتركة » طوال هذه المدة .

خذوا مثلاً جزيرة كريت : إنها ظلت ولاية عثمانية ، بعد استقلال اليونان ، مدة تناهز ثلاثة ارباع القرن . فهل يجوز لنا أن نقول : إن اهالي الجزيرة المذكورة لم يكونوا من اجزاء الامة اليونانية طوال هذه المدة ، لأنهم كانوا يعيشون في ارض مشتركة بينهم وبين جماعات من الاتراك ، ومنفصلة عن سائر البلاد اليونانية انفصالا مادياً ؟ إن الثورات التي قاموا بها وكرروها المرات بعد المرات ، خلال عشرات السنوات ، تعطينا الجواب الفعلي عن هذا السؤال ؛ فلا تترك مجالاً للشك في أنهم كانوا ينتسبون إلى الامة اليونانية ، على الرغم من انهم كانوا محرومين من « أرض مشتركة » تربطهم بسائر اليونانيين .

وكذلك الامر في جزيرة رودوس ، ومجموعة الجزر التي عرفت باسم « الدوديكانز » - بمعنى الجزر الاثني عشر - أن الجزر المذكورة كانت منفصلة عن البلاد اليونانية ، حتى الحرب العالمية الثانية ، طوال الحكم العثماني اولاً ، وخلال الحكم الايطالي الذي اعقب ذلك مؤخراً . إن اهالي الجزر المذكورة ، حافظوا على قوميتهم اليونانية ، على الرغم من حرمانهم من « ارض مشتركة » بينهم وبين سائر اليونانيين .

وتأملوا في واقعة أقرب إلينا من ذلك ايضاً : جزيرة قبرص . اربعة اخماس سكانها من اليونانيين وخمسهم من الاتراك . حكم الجزيرة الاتراك العثمانيون مدة قرون عديدة ، ثم خلف هؤلاء في حكمها الانكليز ، منذ مدة تناهز ثلاثة ارباع القرن . إن « الاشتراك في ارض الجزيرة » لم يجعل قاطنيها امة واحدة ، كما أن « عدم الاشتراك في الارض » لم يحل دون بقاء الاتراك القاطنين فيها اتراكاً - يتوجهون بقلوبهم نحو حكومة انقرة - كما أنه لم يحل دون بقاء الاغريق فيها اغريقاً - يتوجهون بقلوبهم نحو حكومة اثينة .

إن المناورات السياسية التي قامت بها بريطانيا خلال السنوات الاخيرة ، انتهت إلى جعل الجزيرة المذكورة « جمهورية مستقلة » ، داخلة في الكومونولث البريطاني . ولكن من البديهي أن ذلك لم يغير شيئاً من « قومية » سكان الجزيرة .

ولأعطيكم أمثلة ابرز من ذلك ايضاً ، أود أن انتقل إلى بلاد البلقان : اني عشت وعملت في مختلف انحاء تلك البلاد مدة ثمانية اعوام ، اطلعت على أحوال سكانها إطلاع الشاهد العَيَان . رأيت بعض المدن والقرى التي يقطنها البلغار والأتراك ، وأخرى يقطنها اليونانيون والأتراك ، واخرى يقطنها الصرب والاتراك ، وأخرى يقطنها الصرب والألبان . . وذلك بجانب الكثير من المدن والقرى التي يقطنها جماعات من الاتراك والبلغار واليونانيين أو جماعات من اليونانيين والاتراك والألبان . . . وكل ذلك فضلاً عن بعض القرى التي يقطنها جماعات من « الفلاخ » -

مثل اهالي رومانيا . إن كل واحدة من الجماعات المذكورة كانت قد احتفظت بقوميتها منذ قرون عديدة ، على الرغم من اشتراكها في الارض مع الجماعات الاخرى . وظلت تتوجه نحو « دولة أمتها » ، وتعمل للالتحاق بها ، على الرغم من عدم وجود ارض مشتركة بينها وبين سائر امتها .

ومن المعلوم أن الحروب البلقانية اظهرت كل ذلك إلى العيان .

وترون من ذلك ، بكل وضوح أني كوّنت فكرتي من عدم جواز اعتبار الارض من « مقومات الأمة الاساسية » ، بناء على مشاهداتي وملاحظاتي الشخصية - في الدرجة الاولى - وذلك قبل أن تنقسم الدول العربية إلى دول ودويلات ، فتنشأ في كل واحدة منها جماعات من الاقليميين .

ولهذا السبب استطيع أن اقول أنه لا يحق لاحد أن يزعم بأن رأيي في هذا المضمار متأثر بنزعتي القومية اكثر من تأثره بأبحاثي العلمية .

- ٤ -

وقد اطلعت على « نقد » وجه إلى رأيي في أمر « الارض المشتركة » ، بالاستناد إلى ملاحظة من نوع آخر تماماً :

قال الناقد : إن زانقفيل كان من الذين يقولون بأن الارض ليست من عناصر القومية الاساسية ، والبرهان الذي يقدمه على ذلك حالة « بني اسرائيل » . ونحن اذا سلمنا برأي القائلين بأن الارض ليست من عناصر الامة الاساسية ، وجب علينا أن نعترف بأن « بني اسرائيل » امة ، وخسرنا بذلك قضية فلسطين .

غير اني لم اجد أي مبرر معقول لهذه الملاحظة الغريبة التي قرأتها في كتاب مطبوع باللغة العربية .

لأن حقنا في فلسطين لا يتبع - بوجه من الوجوه أمر « التسليم أو عدم التسليم بأن الارض من عناصر القومية الاساسية » ولا يرتبط بصورة من الصور بأمر « الاعتراف أو عدم الاعتراف بأن بني اسرائيل امة» . بل حقنا في فلسطين يستند إلى أنها بلادنا منذ عشرات القرون ، وانها موطن ابناء امتنا منذ آلاف السنين ، وان الصهاينة اغتصبوها منا اغتصاباً ، بمساعدة المستعمرين ، في ظروف يعرفها الجميع .

إن سخافة هذا الربط ، تبرز إلى العيان ، بوضوح اعظم من ذلك ، بالملاحظة التالية :

لنفرض أن فلسطين لم يُستول عليها ويطرد سكانها الصهيونيون ؟ بل استولى عليها ، وهاجر اليها وطرد سكانها الفرنسيون ، أو الايطاليون ، أو الالمان ، أو اية جماعة من الجماعات التي لا مجال للشك في أنها « امة » ، فهل كونهم منتسبين إلى « أمة » يعطيهم حق البقاء فيها ، وينتزع منا حق العمل لاستردادها !

ولهذه الاسباب ، قلت وأقول : إن الربط بين قضية فلسطين وبين النظريات القومية ، خطأ عظيم ، يجب أن نتجنبه بكل اهتمام .

واكرر ما قلته آنفاً : إن « الارض المشتركة » أو « الارض المعلومة والمعينة » من لوازم الدولة ، ومميزاتها ، ولكنها ليست من مقومات الامة . لأن الامة لا تكون صاحبة « أرض مشتركة ومعلومة » الا عندما تكوّن « دولة قومية موحدة » ، حيث تنطبق حدود الدولة على حدود القومية تمام الانطباق .

ذيل :
حول عنصر التاريخ في تكوين القومية

نقل لي احد الشبان ما سمعه من احدى محطات الاذاعة في نقد كتابي « ما هي القومية » .

قال الناقد : إن الاستاذ الحصري صرح في الكلمة الختامية التي انهى بها الكتاب « بأن الاساس في تكوين الأمة وبناء القومية هو : وحدة اللغة ووحدة التاريخ » مع انه لم يتكلم عن وحدة التاريخ في صفحات كتابه التي تسبق الكلمة المذكورة ، والتي تزيد على ٢٥٠ صفحة .

ولكني استغربت هذا النقد . وفتحت الكتاب ، وقرأت ما كتبته فيه ، خلال بحثي في تعريف مانتشين :

إن « وحدة الأصل لا يجوز أن تعتبر من الصفات المميزة للأمة ، بوجه من الوجوه .

« في الواقع أن ابناء الأمة الواحدة يعتبرون بعضهم بعضاً أقارب واشقاء ، كأنهم منحدرون من أصل واحد ، كما أنهم يسمون أسلافهم باسم الاجداد بوجه عام .

« ولكن هذه القرابة التي يشعر بها ويتكلم بها ابناء الأمة الواحدة هي قرابة معنوية ، تنشأ من الروابط الاجتماعية المختلفة ـ ولا سيما من الاشتراك في اللغة وفي التاريخ ـ فلا تدل بوجه من الوجوه على قرابة الأصل والدم » (ص ٤٥) .

يلاحظ ، اني ذكرت هنا « التاريخ » بجانب اللغة ، وفضلاً عن ذلك ، بعد شرح هذه القرابة المعنوية قلت :

« ومهما كان الأمر ، ان وحدة الأصل يجب أن تخرج من كل تعريف يتعلق بالأمة . فمن الأوفق الاستعاضة عن ذلك بـ « وحدة التاريخ » . لأن وحدة التاريخ هي التي تلعب أهم الأدوار في تكوين القرابة المعنوية التي أشرت اليها آنفاً ، وفي توليد « وهم وحدة الأصل » الذي يسود الأذهان » (ص ٤٦) .

يلاحظ اني تكلمت هنا أيضاً عن التاريخ ، وصرحت بأنه من أهم عوامل « القرابة المعنوية » وقلت بأنه يجب ان يأخذ مكاناً خاصاً في تعريف الأمة ، عوضاً عن « وحدة الأصل والدم » ، التي يجب أن تستبعد من تعريفها .

فالقول بأني لم أتكلم عن وحدة التاريخ قبل الكلمة الختامية ، يخالف الواقع مخالفة صريحة . في الواقع اني لم أعد إلى بحث ذلك بعد الفقرتين المذكورتين ، ولكن السبب في ذلك ، هو : أن هذه القضية لم تكن مدار جدال ونقاش بين الباحثين . وانا حصرت ابحاثي في كتابي « ما هي القومية » ؟ في نطاق استعراض النظريات المختلفة وانتقادها .

هذا ، فضلاً عن أني كنت شرحت دور التاريخ في تكوين القومية في مؤلفاتي الاخرى ـ ولا سيما في كتابي « الوطنية والقومية » .

عود الى مسألة : من هو العربي ؟

في كتابي « آراء وأحاديث في القومية العربية » ، كنت وصفت المناقشة التي جرت في قاعة « جمعية الوحدة العربية » ، حول سؤال : « من هو العربي » ؟

كان الاستاذ الذي فتح باب المناقشة قال : « العربي هو من يتكلم العربية ، ويريد أن يكون عربياً » . وأما أنا ، فقد اعترضت على القيد الأخير ، قائلاً « قد يكون المرء عربياً ، غير واع لعروبته » .

ورد عليّ الاستاذ المحاضر متسائلاً : « إذا لم يرد هو أن يكون عربياً ، فكيف تستطيع أن تعتبره عربياً ؟ . ألم يكن من الأوفق أن نجعل الارادة شرطاً من شروط العروبة » ؟

غير أني أجبت عن هذا السؤال بالكلمات التالية :

« عندما نجد شخصاً لا يعترف بعروبته ، ولا يعتز بها ، على الرغم من كونه عربي اللسان ، وعلى الرغم من انتسابه الى شعب عربي ، يجب علينا أن نبحث عن الأسباب التي تحمله على الوقوف هذا الموقف :

« فإن ذلك ، قد يكون ناتجاً عن الجهل : فيترتب علينا أن نعرفه الحقيقة ،

« وقد يكون ناشئاً عن الغفلة والانخداع ، فعلينا أن نوقظه ، ونهديه سواء السبيل ،

« وقد يكون ناتجاً عن فرط الانانية ، فيجب علينا أن نعمل للحد من انانيته .

« ومهما كان الأمر ، لا يجوز لنا أن نقول : « انه ليس بعربي ، ما دام لا يريد أن يكون عربياً ، ما دام لا يعترف بعروبته » أو ما دام يأنف من العروبة .

« انه عربي ، شاء هو أم أبى ، اعترف هو بذلك او لم يعترف ـ في الحالة الحاضرة . انه عربي ، جاهل ، أو غافل ، أو عاق ، او خائن ، ولكنه عربي على كل حال .. عربي فاقد الوعي والشعور وربما كان في الوقت نفسه فاقد الضمير » (ص ٦٥ ـ ٦٦) .

يظهر أن الرأي الذي كنت سردته فنشرته بهذه الكلمات الموجزة ، لم يسترع اهتمام البعض ، ولم يؤثر في اعتقاد البعض الآخر . وظل بعض الكتّاب والاساتذة يقول ويكتب « ان العربي ، هو من يتكلم العربية ، ويريد أن يكون عربياً » .

وذلك اضطرني إلى تكرار مناقشة المسألة المذكورة في مجالس عديدة وبمناسبات شتى ، وحملني على شرح رأيي في هذا المضمار ، بالمزيد من التفصيلات ، عدة مرات .

قال لي احد المعترضين يوماً :

« أقول بكل صراحة ، أنا لا استطيع أن اعتبر الشخص عربياً . . عندما أراه هو نفسه ينكر عروبته ، ولا يريد أن يكون عربياً » .

فرأيت ان اسلك طريقاً آخر لإقناعه ، فسألته :

ـ اريد أن اعرف : ماذا سيكون موقفكم ، ماذا يجب أن يكون موقفنا ـ امام من يقول انا عربي ، بعد أن كان ينكر عروبته ؟ هل يجب أن نقول : انه ما كان عربياً ، ثم صار عربياً ؟ أم يجب أن نقول : أنه ما كان يشعر بعروبته ، فما كان يعترف بها ، ولكنه بعد ذلك ادرك حقيقته وشعر بعروبته ، وصار يعترف بها ؟

وبعد سرد هذا السؤال ، رأيت أن ادعمه بأمثلة واقعية ، فقلت :

ـ مثلاً ، اني كنت قرأت قبل نحو سنتين مقالاً لأحمد بهاء الدين ، يعترف فيه بأنه كان بعيداً عن التفكير بالعروبة ، ثم يشرح الظروف والعوامل التي جعلته يستفيق من غفلته ، ويشعر بعروبته .

وخلال السنة الماضية ، قرأت مقالة لصلاح عبد الصبور ، يصف فيها ، بصراحة وبلاغة ، تاريخ وجدانه النفسي ، ويشرح التحول الذي حدث في رأيه وشعوره ، والذي أعاده إلى عروبته .

إذن ، امامنا اعتراف علني صريح ، صادر من قلم اثنين من ألمع كتّابنا الشبان : هل يجوز لنا ، ان نقول ـ والحالة هذه ـ أن أحمد بهاء الدين ما كان عربياً ، ثم صار عربياً ؟ وهل يسوغ لنا أن نقول : أن صلاح عبد الصبور لم يكن عربياً ،

إنما صار عربياً ، اعتباراً من تاريخ نشر اعترافه ، او اعتباراً من تاريخ « التحول » الذي شرحه في مقالته ؟

بديهي ، إن امثال هذه الأقوال تكون سخيفة بكل معنى الكلمة . واما التفكير العلمي المنطقي ، فإنه يحتم علينا أن نقول ـ امام هذه الواقعات ـ أن فلاناً كان غافلاً عن قوميته ، غير واعٍ لعروبته ، ولكنه بعد ذلك استيقظ من غفلته ، وصار يشعر بعروبته .

وقد لاحظت أن الاستاذ المعترض قد تأثر من ايضاحاتي هذه . ومع ذلك لم يشأ أن يتخلى عن فكرته السابقة ، فقال :

ـ ولكن هذه احوال شاذة . فهل يجوز لنا أن نبني احكامنا على الأحوال الشاذة ؟

وأما أنا ، فأجبت عن سؤاله هذا ، قائلاً :

ـ لا . . . هذه ليست احوالاً شاذة . انا ذكرت هذين الاعترافين ، لأنهما منشوران في جريدة ومجلة . ولكني اؤكد بأني سمعت اعترافات مماثلة لذلك ، من عشرات وعشرات الكتاب والمفكرين ، خلال محادثاتي الخاصة .

وفضلاً عن ذلك ، إذا أمعنّا النظر في مقالة أحمد بهاء الدين أو صلاح عبد الصبور ، وجدنا أنها لا تصف حالة الكاتب وحده ، بل تتناول حالة جيله بأجمعه . .

وبما أن مقالة صلاح عبد الصبور كانت لا تزال محفوظة في درج مكتبي ، أخرجتها منه ، وأعطيتها الى مخاطبي ، ورجوته أن يقرأها ، مع التأمل ـ بوجه خاص ـ في الأسطر التي اشرت اليها بالقلم الأحمر .

وهذه هي اهم الفقرات الواردة في المقالة ، بالنسبة إلى المسألة التي نتناقش فيها :

قال صلاح عبد الصبور ، في مقالته المنشورة في جريدة الصحافة الصادرة في ١٨ حزيران سنة ١٩٥٩ ، تحت عنوان « كيف عدت إلى عروبتي » ؟

« سعدت بالكتابة ليوميات الصحافة . وكان سر سعادتي ان هذه اليوميات ، يزمع لها المشرفون عليها ، ان تكون ممثلة لأقطار امتنا العربية ، من الخليج إلى المحيط ، وفي ذلك التفات واضح إلى وحدة امتنا العربية ، التي تستعصي على التجزئة الزائفة والتقسيم المصطنع .

« وحين انشأت اكتب ، تذكرت تاريخ وجداني النفسي في حيرته وضلاله ، وشكه وحيرته حتى اهتدى الى عروبته .

« ونحن في الأقليم الجنوبي قد خضنا إلى عروبتنا طريقاً طويلاً . كانت تتوزعنا فيه مسالك شتى ، واتجاهات متباينة ، فرضتها علينا ظروف تطورنا الفكري والسياسي منذ ميلاد اقليمنا الحديث . . » .

وبعد وصف تلك المسالك وشرح تلك الظروف يقول محرر المقالة :

« . . . فكّرت في ذلك كله ، وانا أتأهب للكتابة ، وفكرت في الطريق الذي خضته عائداً إلى عروبتي .

« لم تعلمنا المدرسة شيئاً عن العروبة ، بل لعلها ألقت في نفوسنا ان العروبة شأنها شأن الفرعونية والاغريقية ، والعثمانية . كلّها موجات حضارية مرت على سطح الحياة في مصر ، ثم انحدرت .

« وخرجنا من المدرسة لنجد الحياة حولنا مقلوبة ، والأوضاع خاطئة ، والحاجة ملحّة إلى الاصلاح . ولنجد الثقافة تمتهن ، والأدب يضلل ، والفكر يلتوي في مسارب الانتهازية والتدجيل .

« واصبح معظمنا حائراً بين المذاهب والاتجاهات موزع النفس بين وسائل الاصلاح ، لا يكاد يستقر له قرار بين احداها .

« وكانت العروبة بعيدة عن قلوبنا » .

وبعد وصف التغير الذي حدث في مشاعره ، تحت تأثير عوامل مختلفة ، يختم المحرر مقالته بالكلمات التالية :

« إنني كلما فكرت في حياة وجداني ، عرفت ان العروبة ، هي نهاية الطريق ، لأنها الكلمة الأصلية ، النابعة من النفس ، التي تنمو معنا وتمتد ظلالها الفكرية والنفسية والنظرية على أيدينا ، وتفاءلت بالخلاص للحائرين ، واليقين للمترددين ، والعودة لكل ضالّ عن الركب .

وتفاءلت بالوحدة القادمة المنتصرة من الخليج إلى المحيط » .

طبيعي أن الاستاذ المعارض ـ عندما قرأ المقالة ـ اضطر الى التسليم بأنها تصف حالة جيل بأجمعه . وأنا رأيت ـ عندئذٍ ـ أن اضيف إلى اقوالي السابقة ، الأمور التالية ، بغية تعميق وترسيخ قناعته في هذه القضية ، فقلت :

أوّد أن تتأكدوا أن هذه الحالة ليست خاصة بمصر ، بل لها امثال كثيرة جداً ، في سائر البلاد العربية ، ولو كانت اقدم تاريخاً منها . وأقول اكثر من ذلك : انها ليست خاصة بالعرب وحدهم ، بل لها امثال كثيرة وكثيرة جداً ، في تواريخ سائر الأمم التي اخذت تشعر بقوميتها ، بعد غفلة طويلة . مثلاً ، اننا نجد لها امثالاً عديدة ، في تاريخ نشوء الفكرة القومية في المانيا ، وايرلندا ، وبلغاريا .

إن مفكري تلك البلاد وكتابها ايضاً اجتازوا فترات طويلة من الزمن . يشعروا بقوميتهم الخاصة . وظلوا ـ مدة من الزمن ـ حائرين بين تيارات متضاربة ، قبل أن يلقوا بأنفسهم إلى تيار القومية الجارف .

إن ما عرفته عن حقائق تاريخ الأمم المذكورة ، هو الذي حملني على القول بأن الأمة كائن حي ، له حياة وشعور . وعدم وجود الشعور ، لا يعني عدم وجود الأمة . بل أن الأمة التي لا تشعر بشخصيتها القومية اليوم ، قد تشعر بها غداً ، وبتعبير اصح : لا بد من أن تشعر بها غداً .

وسألني احدهم بعد الاستماع الى احدى المناقشات التي جرت حول هذه القضية :

ـ ولكن ، ما الفائدة من خوض غمار هذه المسائل ؟ هل يترتب عليها نتيجة عملية ؟

وأنا اجبته ، دون تردد : لا شك في أن لهذه المسألة اهمية كبرى ، وانا اذكر جيداً ، ان الكثيرين من الكتّاب والساسة كانوا يقولون « فلنترك مصر جانباً ، ما دام المصريون انفسهم لا يعترفون بعروبتهم » . ولكني كنت ارد عليهم ، بقولي « أن مصر عربية ، فإذا كان المصريون لا يشعرون بذلك في الحالة الحاضرة ، فلا مجال للشك في أنهم سيشعرون بعروبتهم ، وسيعترفون بها ، وسيعملون من اجلها » عاجلاً أو آجلاً .

ولا اراني في حاجة إلى القول بأن الوقائع جاءت مؤيدة لهذا الحكم تأييداً تاماً .

اهم مسائل التربية من وجهة الوطنية والقومية

« كارلتون واشبرن » من كبار رجال التربية في الولايات المتحدة الامريكية ، قد اشتهر بوجه خاص بالطريقة التي استحدثها للتعليم الاستفرادي ، في مدارس « وينتكا » ؛ قام - سنة ١٩٣١ - برحلة استطلاعية إلى مختلف انحاء العالم ، درس خلالها اتجاهات التربية الاساسية السائدة في مختلف البلاد .

إنه نشر قبيل رحلته هذه في امهات المجلات التربوية ، سلسلة اسئلة موجهة إلى رجال التربية والتعليم - على شكل كتاب مفتوح ، وطلب منهم عنها أجوبة تحريرية . كما أنه عندما اجتمع برجال التربية في البلاد المختلفة وجه اليهم بعض الاسئلة الشفهية ، حول اهم المسائل التربوية التي تشغل بال المفكرين .

وعندما جاء إلى بغداد ، التقى بي ايضاً ، واستطلع رأيي في المسائل المذكورة .

وأنا - بعد المحاورات التي جرت بيني وبينه - خصصت عدداً من « مجلة التربية والتعليم » التي كنت اصدرها في بغداد ، لـ « كارلتون واشبرن » ؛ نشرت فيه المحاضرات التي القاها على المعلمين ، والمقالة التي كتبتها عن « طرائق التعليم الاقتياسي ، والأساليب الاستفرادية في التدريس » - مستعرضاً فيها المحاولات والتجارب التي قامت في كل من سويسرا وبلجيكا وفرنسا ، وألمانيا ، وامريكا، كما نشرت في العدد المذكور اسئلة واشبرن ، مع اجوبتي عنها .

إن الاسئلة والأجوبة المذكورة كانت تشمل اسس التربية بوجه عام غير انه ، كان بينها ما يحوم حول اهداف التربية الوطنية والقومية بوجه خاص .

وقد رأيت من المفيد أن انقل فيما يلي هذا القسم من تلك الأسئلة والأجوبة ،

تاركاً اقسامها الأخرى جانباً ، لأنها ـ على الرغم من أهميتها ـ لا تتصل بمواضيع أبحاث هذا الكتاب .

١ ـ الأسئلة

أ ـ اولى المسائل التي أثارها كارلتون واشبرن ـ في خطابه المفتوح المنشور في امهات مجلات التربية ـ كانت تحوم حول « التربية والمجتمع » :

« ما هي الغايات التي تحاولون الوصول اليها بواسطة التربية ، فيما يخص المجتمع ؟

(١) هل تبتغون أن توجدوا بفضل التربية ، مجتمعاً من نوع خاص ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما هو هذا النوع ؟

(٢) أو تحاولون تكييف الطفل لنوع من المجتمع موجود في الحال الحاضر ؟ فإذا كان الأمر كذلك ، فما هو هذا النوع ؟

(٣) أو تهتمون بتنشئة كل فرد على أحسن ما يمكن من الصور ، دون أن تقرروا لأنفسكم غاية اجتماعية معينة سلفاً ، لأنكم تأملون أن الأفراد الذين سينشأون بهذه الصورة يستطيعون أن يحلوا المشاكل الاجتماعية على وجه أحسن مما يستطيع حلها الجيل الحاضر ؟

(٤) إذا كانت احدى هذه الفرضيات الثلاث لا تحدد هدفكم الاجتماعي بوضوح ، فهل تتفضلون بتثبيت وتوضيح هذا الهدف » ؟

ب ـ وأما اهم الأسئلة الشفهية التي القاها واشبرن على رجال التربية والتعليم خلال اجتماعه بهم في بلادهم ـ حول المسألة الآنفة الذكر ، فكانت تتلخص بما يلي :

« ـ هل يجب أن نربي الطفل للمحافظة على النظام الاجتماعي الحالي ؟ أو لايجاد نظام اجتماعي جديد ، وفقاً للآراء التي نقررها من الآن ؟ ام يجب أن نربيه لأجل نفسه ، ونترك « أمر المحافظة على المجتمع الحالي » أو « تجديد المجتمع المذكور » على عاتقه ؟

« ـ هل يجب ان نربي الأطفال بصورة تحملهم على وضع منافع بلادهم ومجدها فوق كل شيء ؟ أو بصورة تسوقهم إلى تضحية هذه المنافع في سبيل سعادة العالم ؟

« ـ هل يجب أن نكسب الأطفال « وطنية شديدة » . حتى إذا حدث يوماً من الأيام « تنازع » بين قناعاتهم الوجدانية وبين مطاليب الدولة ، تتغلب في انفسهم مقتضيات « طاعة الدولة » على « القناعات الوجدانية » ؟

« ـ كيف يجب أن ندرس التاريخ ؟ كعلم موضوعي على قدر الامكان ؟ ام كواسطة دعاية قومية ، تخدم تنمية بعض العواطف والميول ؟

« ـ هل يجب ان نسمح للاطفال في المدارس أن يتناقشوا في كل مسألة ، مهما كانت دقيقة ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فهل يترتب على المعلم أن يحملهم على قبول وجهة نظر خاصة ؟ وما هي هذه الوجهة : وجهة نظره هو ، أو وجهة نظر الحكومة ؟ » .

ج ـ وأما أجوبتي عن الأسئلة التحريرية والشفهية المذكورة ، فتتضح من التفاصيل التالية : انقلها من العدد (٣١ و٣٢) من مجلة التربية والتعليم ـ من مجلدها الخامس الذي كان صدر سنة ١٩٣٢ .

٢ ـ المجتمع الحالي والمجتمع القادم

إن الأمم التي تكون قد وصلت إلى درجة كافية من الرقي والتقدم والقوة والمجد ، تستطيع أن تجعل « استقرار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الراهن » هدفاً من اهدافها الاصلية في التربية والتعليم ، فتوجه جهود مدارسها نحو مهمة « جعل الجيل الجديد عاملاً على حفظ النظام الراهن من حيث الأساس ـ مع السعي وراء انمائه وتقويته على قدر الامكان » .

غير أن الأمة العربية لم تكن في هذه الحالة ، ولهذا لا يسوغ لمربيها أن يجعلوا (المحافظة على الوضع الراهن) هدفاً من اهداف التربية الاسمى .

نحن نشعر بالتأخر العظيم والنقائص الكبيرة التي بلي بها مجتمعنا الحالي ؛ ولذلك نسعى وراء إيجاد مجتمع جديد ، يختلف عن مجتمعنا الحالي اختلافاً كلياً ، من جميع الوجوه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

ونحن لا نجهل نوع هذا المجتمع بوجه عام : بل نعلم أن الأمة العربية ظلت متأخرة في مضمار الرقي والحضارة تأخراً كبيراً ، ومحرومة من ثمار العلوم والفنون العصرية الحديثة حرماناً أليماً . ونجد أن بعض أبنائها في بعض الجهات لا يزالون يعيشون كما كان يعيش اجدادهم في القرون الوسطى ، إن لم نقل في القرون الأولى . ولذلك نريد أن نتلافى هذا التأخر ، ونصلح هذا النقص ، لكي تصبح امتنا متمتعة بنعم الحضارة العصرية من جميع نواحيها ، ومتبوئةً المكان الذي يليق بها ، نظراً لعظمة ماضيها .

إننا نعلم أن الأمة العربية غلبت على امرها ، وحرمت من نعم « الوحدة والاستقلال » منذ عهد بعيد ، وقد تقاسمتها الدول المستعمرة اخيراً ، وأخذت تسعى بكل ما لديها من قوة وسلطان ، لترسيخ نفوذها المادي والمعنوي في البلاد التي استولت عليها . والتفرقة الادارية التي حدثت بهذه الصورة عقدت المشاكل الاساسية ، كما

زادت الحيرة في « الفكرة القومية » . إن هذه الفكرة لم تنم النمو اللازم من جراء تأثير النزعات الدينية والمذهبية من جهة ، والتسويلات الاستعمارية من جهة اخرى ؛ كما اخذت تتصادم بمقتضيات المشاكل الاقليمية أيضاً ، بصور شتى .

كل هذه الأحوال ، ترينا بوضوح تام ، الواجبات التي تترتب علينا في هذه الظروف : فعلينا أن نسعى لتوحيد البلاد العربية ، لتكون أمة قوية عصرية ، تستعيد مجدها الغابر ، وتدخل في مصاف الأمم الراقية . ولذلك لا نستهدف في تربيتنا « المحافظة على المجتمع الحالي » بل نسعى لجعل الجيل الجديد عاملاً لتكوين « المجتمع الراقي » الذي ننشده على الدوام .

أما طريقة « الاهتمام بتنشئة الفرد بأحسن ما يمكن من الصور ، على أمل أن يحل مشاكل المستقبل بنفسه ، دون أن نفكر في شكل المجتمع القادم منذ الآن » فهي طريقة لا نستطيع الالتفات اليها أبداً ، لأنها قد تلائم احوال الأمم التي تسير في مقدمة الحضارة ، والتي تستطيع أن تقول في نفسها : « ان الزمان يخدمني دائماً » . قد تلائم احوال الأمم التي تكون راضية مطمئنة على سجايا ابنائها ، والتي تستطيع أن تقول دائماً : « لا بد أنهم يعملون ما يقتضيه الصالح العام » . . . غير اننا بعيدون عن هذه الأحوال بعداً كبيراً ، بل بعكس ذلك ، تجد أن كل فرد منا ، معرض لتيارات معاكسة متناقضة . . . كما نجد أن معظم التيارات الحاكمة ، مخالفة لمصالحنا القومية . فإذا تركنا الأمور على حالها دون أن نسعى للسيطرة على هذه التيارات ـ بقوة التربية ـ ودون أن نجتهد لتوجيهها نحو تكوين المجتمع الجديد الذي ننشده ـ عن طريق التربية ـ نكون قد تركنا الاجيال الجديدة عرضة لتأثير العوامل الخارجية الاجنبية التي تخالف مصالحنا القومية مخالفة تامة .

ولهذا السبب نحن مضطرون لحشد جهودنا في تربية الجيل الجديد ، نحو الغاية القصوى التي ننشدها ، وهي توحيد الأمة العربية وترقيتها .

٣ ـ الفرد والمجتمع

كثيراً ما يتناقش المربون في مسألة تقديم وتفضيل المطالب والخصال الفردية على الاجتماعية ، أو الاجتماعية على الفردية ، في الجهود والمقاصد التربوية .

إنني لا اتردد في ترجيح المطالب والخصال الاجتماعية ، نظراً لأحوالنا العامة لأن العرب ـ بوجه عام ـ أقوياء من حيث الخصال الفردية ، ضعفاء من حيث الخصال الاجتماعية . فيجب علينا أن نجعل امر « ازالة هذا الضعف » من اهم المرامي في جهودنا التربوية

إننا نرى فعلاً عدداً كبيراً من افراد العرب ينجحون نجاحاً باهراً ، في جميع اقطار العالم وفي جميع نواحي الاعمال . . . نشاهد ذلك على الأخص في المهاجر ، بين العرب الذين يعيشون خارجاً عن مواطنهم الاصلية ، في الصين والهند الشرقية ، وفي امريكا الشمالية والجنوبية . كل ذلك يدل دلالة جلية على قوة الخصال والقابليات الفردية في الأمة العربية . فيمكننا أن نقول : أن ما يحتاج اليه العربي قبل كل شيء واكثر من كل شيء ، هو « التربية الاجتماعية » التي تقوي وتنمي في نفسه روح التضامن والطاعة والتضحية ، فتضمن له النجاح لا كفرد قائم بنفسه فقط ، بل كشخص خادم لأمته ايضاً .

ولذلك أقول بلا تردد : يجب علينا أن نهتم بتقوية الخصال الاجتماعية اكثر من اهتمامنا بتنمية القوى الفردية .

٤ ـ تعليم التاريخ

إن تعليم التاريخ بصورة علمية بحتة ، وبنظرة موضوعية ذاتية مطلقة ، مجرداً من جميع أنواع التأثرات الذاتية والقومية . . . اذا كان ممكناً في المدارس العالية ، فهو متعسر جداً في المدارس الثانوية ، ومتعذر مطلقاً في المدارس الابتدائية .

فالمعلم لا يستطيع أن يدرس إلا جزءاً صغيراً من التاريخ ، ولا يستطيع أن يتوسع إلا في قسم قليل من الوقائع ، فيضطر لذلك إلى « انتخاب » قسم من الوقائع والابحاث . وبديهي أن الانتخاب يتضمن بطبيعته « التأثير الذاتي ، والترتيب القصدي » . فما دام الانتخاب ضرورياً ، فمن الطبيعي أن يأخذ الاتجاه الذي تقتضيه التربية الوطنية والقومية ، ولا سيما أنه لا توجد بين ايدي المعلمين واسطة تربوية اثمن وانجع من دروس التاريخ لانماء العواطف الوطنية والقومية وتقويتها .

ولذلك نرى من واجبنا أن نتخذ دروس التاريخ محوراً للتربية القومية .

إن هذه الملاحظة العامة ، تكتسب خطورة خاصة ، بالنسبة إلى تاريخ الأمة العربية : لأن امهات الكتب الموضوعة فيه مكتوبة ـ بوجه عام ـ بنزعة ذاتية ، تبتعد عن « الحقيقة المحضة » بعداً كبيراً . فما كتب منها باللغة العربية ، تأثر بالنزعة الدينية اكثر من تأثره بالنزعة القومية ، أو مستوحى من الكتابات الغربية ، وأما ما كتب منها باللغات الأوروبية فبعيد أيضاً عن الحياد التام ، بسبب نظر الاوروبيين الخاص إلى الشرقيين بوجه عام ، والعرب بوجه خاص ، فإن النضال العنيف الذي استمر قروناً طويلة بين الشرق والغرب ، والتباعد المعنوي الذي حصل بين الفريقين بسبب هذا النضال ، جعل الغربيين يتباعدون عن الحياد في الأمور المتعلقة بالشرق والعرب بوجه

عام ، ويتعصبون على العرب تعصباً صريحاً في كثير من الأحيان .

فيترتب علينا أن نعيد النظر في تاريخنا بنزعة تربوية قومية ، ونبحث في زواياه عما يفيدنا في جهودنا التجديدية من جهة ، وفي مرامينا القومية من جهة اخرى .

وبهذا الاعتبار لا أتردد في القول بأن دروس التاريخ عندنا ، يجب أن ترمي إلى « التربية القومية » قبل كل شيء ، فتسعى لازالة آثار الدعايات السابقة أولاً ، ولتجديد وتقوية نزعة الوحدة وأمل النجاح ثانياً .

إن بعض الأمم لم تتردد في الأقدام على « خلق الخرافات وابتداع الاكاذيب » في دروسها التاريخية ، في سبيل الوصول إلى غاياتها القومية . ونحن نعتقد أن الأمة العربية لا تحتاج إلى خلق الخرافات لمثل هذه الغايات : فتاريخها حافل بدروس المجد والعبر ، فلا يحتاج إلى شيء غير الانتخاب المعقول ، والعرض الملائم دون تضليل واختلاق .

٥ ـ السياسة في المدارس

إن كلمة « السياسة » من الكلمات التي تشمل معاني متنوعة جداً . ولها وجهتان مهمتان : وجهة السياسة العليا الأساسية ، ووجهة السياسة الفرعية اليومية . إن الوجه الأول يتضمن « التربية الوطنية » فتدخل لذلك في نطاق وظائف المدارس بصورة طبيعية . وأما الوجهة الثانية ، فتتأثر بالنزعات الحزبية ، وتتغير بتغيير الموظفين والوزارات ، فيجب ان تبقى خارج نطاق اشتغال المدارس والتلاميذ ، لأن هذه المسائل السياسية من الأمور المعضلة التي ترتبك العقول في حلها ارتباكاً كبيراً ، لأسباب كثيرة ، اهمها : قربها منا قرباً يمنع علينا امكان الاحاطة بجميع وجوهها ، وعلاقتها بالاشخاص علاقة تسبب تصادم العواطف والمنافع حولها ، وعدم امكان الاطلاع على حقيقة الأمر فيها إلا عن طريق « السماع والنقل » في أكثر الاحيان ، وكثرة « عوامل الضلال والتضليل » التي تعمل عملها في انتشار الشائعات وتطورها في غالب الاحيان .

هذه الأسباب كلها تجعل من الصعب جداً « الوقوف على الحقيقة » في هذه الأمور ، فمن الأوفق ان نحافظ على بكارة أفكار الجيل القادم ، لكي لا تتأثرمنا أو من غيرنا ، قبل أن تصل إلى درجة من النضوج تستطيع بواسطتها ان تحصل على فكرة خاصة ، عن علم وبحث .

هذا ، ويجب أن نلاحظ من جهة أخرى أن اشتغال المدارس بهذا النوع من

السياسة ، يولد بعض الحزازات حولها ، ويستوجب التهجم عليها ، فمن واجبنا ان نترك المدارس تجاه ذلك في « موقف حيادي تام » ، لكي تتفق جميع الاحزاب والاشخاص على احترامها احتراماً حقيقياً .

٦ ـ السلم العام

كثيراً ما يبحث الغربيون عن السلم العام ، ويقومون بدعايات واسعة النطاق لبث فكرته بين أمم العالم . فقد أخذ رجال التربية في أوروبا وامريكا يهتمون بمسألة « التربية لتقوية نزعة السلم اهتماماً كبيراً » .

أما نحن فنلاحظ أولاً ، انه لم يوجد إلى الآن على وجه البسيطة أمة ضحّت بمنافعها ومصالحها في سبيل خدمة سائر الأمم . فكل ما يقال ويدعى في هذا الباب لا يخرج ـ في الحالة الحاضرة ـ عن نطاق « الدعاية » التي لا تخل في بعض الأحيان من قصد « التضليل والخداع » . إن الأمم الكبيرة أيضاً أنهكت قواها في سبيل التسابق والتنازع فيما بينها ، فأخذت تبحث عن الوسائل التي تؤدي إلى « حفظ الأحوال الحاضرة » دون تضحية النفوس والأموال . فإذا اردنا أن نعمل على تقوية هذه الفكرة يجب أن نعمل على بثها أولاً بين الأمم القوية المسيطرة ، دون أن نتغافل عن وجوب اقترانها بنزعة قوية نحو « عدم التعدي على حقوق الغير » و« مراعاة حقوق الأمم المستضعفة » بلا تمويه ولا مخادعة . وأما الأمم المستضعفة ، لا فائدة من بث فكرة السلم بينها ، بل قد يكون في ذلك خطر على تحقيق فكرة السلم نفسها .

زارتني قبل مدة غير يسيرة امرأة امريكية من داعيات السلم العام . فقلت لها في سياق الحديث : انني احب السلم وأود أن اراه سائداً على العالم . فسألتني : ما هي الوسائل التي توسلت بها في المدارس العراقية لبث هذه الفكرة بين الطلاب ؟ واقترحت عليّ ترتيب سلسلة محاضرات في بعض المدارس ؛ غير انني اجبتها قائلاً :

إن فكرة السلم يجب أن تنتشر بين الأمم القوية المسيطرة ، لا بين الأمم الضعيفة المستعبدة . فإن رسوخها في نفوس الأمم المستضعفة لا يؤدي إلى شيء غير « الاستسلام » وانني أعتقد أن نمو فكرة « الاستسلام » عند الأمم الصغيرة لا يساعد على توطيد السلم العام ، بل بعكس ذلك يعرقل انتشاره بين الأمم ، لأن تفشي روح الاستسلام في الأمم الضعيفة يزيد في اطماع الأمم القوية ، وزيادة الاطماع تؤدي إلى حدوث التنازع وذلك ينتهي بإخلال السلم العام . فالسلم العام لا يتوطد إلا بانتشار فكرة « مراعاة حقوق الغير » بين الأمم القوية من جهة ، ونشوء فكرة « مقاومة التعدي والدفاع عن النفس » عند الأمم المستضعفة من جهة أخرى . ولهذا السبب انني اعتقد

اعتقاداً جازماً أن بث « فكرة المقاومة والدفاع » عند هذه الأمم يخدم السلم العام اكثر مما يخدمه انتشار فكرة السلم بينها . فإذا أردتم السلم حقيقة فابذلوا جهودكم لبث فكرته بين الأمم القوية الطامعة ، لا بين الأمم الضعيفة المغلوبة .

إن رأيي في هذا الموضوع لم يتغير منذ ذلك الحين .

وفيما يلي بعض الفقرات من محاضرتي عن « الوطنية والاممية » .

٧ ـ الوطنية والاممية

أعتقد أن الأضرار التي تنجم من الاصغاء إلى الدعاية الاممية لا تكون متساوية في كل البلاد ، بل انها تزداد أو تنقص تبعاً لحالة « الوطنية » فيها .

تصوروا امة ناهضة ، متحدة ، متصفة بشعور قومي عميق ، ونزعة وطنية شديدة ، قد تأصلت الوطنية والقومية في نفوس أبنائها ، حتى انها دخلت طور الافراط والتعدي ، فصارت تحمل القوم على التوسع على حساب غيرها من الأمم . لا شك في أن رياح النزعة الأممية إذا هبت على امة كهذه لا تستطيع أن تقتلع شجرة الوطنية من جذورها . . فلا يتعدى تأثيرها حدود بعض الأمور الطفيفة ، من نوع اسقاط الأوراق ، او كسر الاغصان . إن انتشار فكرة الأممية بعض الانتشار بين أبناء تلك الأمة لا يزعزع بناء الوطنية زعزعة خطرة ، وكل ما يعمله ينحصر في كسر ثورة الافراط ، وتخفيف اطماع التوسع والاستعمار .

ثم تصوروا امة ـ على عكس ذلك ـ متأخرة في حضارتها متفرقة في سياستها ، مترددة في وطنيتها . استيقظت من سبات عميق في عهد قريب . فلم يمض على يقظتها هذا الوقت الكافي لاختمار الفكرة القومية في نفوس أبنائها ، فلم يتم بعد « تكوّن الشعورالقومي» و « تأصل النزعة الوطنية » في تلك النفوس . لا شك في أن تأثير رياح « الأممية » على امة كهذه يكون خطراً جداً ، لأنه يوقف اختمار الفكرة القومية في مبادئها ، ويحول دون تكوّن الشعور القومي العام في بدء عهده ويميت تباشير النزعة الوطنية الحقة قبل ان تتأصل في النفوس .

إنني اعتقد بأن نظرة واحدة إلى حالة البلاد العربية والأمة العربية ـ على ضوء هذه الايضاحات ـ تكفي للدلالة دلالة قطعية على أن انتشار نزعة الاممية ـ ولو انتشاراً قليلاً ـ يكون مضراً جداً ، بل مهلكاً وقتالاً بالنسبة إلى ابناء الضاد .

فيجب علينا أن نبذل اقصى الجهود لمنع تسرب النزعة الأممية الى النفوس في جميع الاقطار العربية[٥] .

(٥) نقلاً عن كتابي : آراء واحاديث في الوطنية والقومية .

حول مؤلفاتي المتعلقة بالقومية

لقد تلقيت أسئلة كثيرة ، عن مؤلفاتي المتعلقة بالقومية بوجه عام والقومية العربية بوجه خاص ، وذلك في تواريخ مختلفة .

وكان بعضها شفهياً وبعضها تحريرياً . بعضها من اشخاص كنت أعرفهم قبلاً ، وبعضها من اشخاص لم أتعرف اليهم ابداً . وكان بعضهم يطلب مني تزويده بقائمة تامة عن مؤلفاتي التي تحوم حول المواضيع المذكورة ، ليرى ما اذا كان قد اطلع عليها جميعها .

وكان بعضهم يستفسر عن تاريخ صدور الطبعة الاولى ، مع الظروف التي كانت لازمتها . وكان بعضهم يستوضح مني الترتيب الذي يحسن مراعاته ، عند الاقدام على مطالعتها جميعها . وبعضهم يسألني : ما هي اهمها في نظري ، وأحبها إلى قلبي .

وطبيعي أن هذه الاسئلة المختلفة استوجبت جعل مؤلفاتي المذكورة موضوع محاورات أو مخابرات انفرادية ، مرات عديدة . وبناء على تعدد هذه الاسئلة وتكررها من وقت إلى آخر ، رأيت أن انشر التوضيحات التالية ، لكي لا يبقى لزوم للرد عليها وعلى أمثالها ، بصورة انفرادية .

- ١ -

إن ما كتبته ونشرته عن القومية ينقسم إلى نوعين أساسيين :

أ ـ الكتابات التي تعرض وتشرح مسائل القومية ونظرياتها عرضاً مباشراً .

ب ـ الكتابات التي تبحث المسائل المذكورة ، عن طريق انتقاد الآراء الخاطئة التي تنشر في هذا المضمار .

إن الأبحاث المدرجة في كتابي « محاضرات في نشوء الفكرة القومية » وفي كتابي « ما هي القومية ؟ » كلها من النوع الاول .

واما الابحاث الواردة في كتابي « العروبة بين دعاتها ومعارضيها » ، وفي كتابي « آراء وأحاديث في القومية العربية » ، مثلاً ، من النوع الثاني .

وطبيعي أن هذه الابحاث ايضاً تتضمن كثيراً من المعلومات والنظريات تعرض عن طريق « الانتقاد والمناقشة » ، فتكون بمثابة توسيع وتعميق وتوضيح للآراء والنظريات المسرودة في النوع الاول من الكتابات ، وهي تستهدف ـ بوجه عام ـ زيادة التأكيد عليها ببراهين تفصيلية ، حسب مقتضيات « النقد والنقاش » . ولذلك يحسن مطالعتها بعد مطالعة ابحاث النوع الاول .

هذا ، ولا بد لي من التصريح بأن كتابي « آراء وأحاديث في الوطنية والقومية » ـ وهو أقدم الجميع ـ تضمن ابحاثاً من النوعين . فيمكن أن يعتبر بمثابة « مدخل تمهيدي » للكتب الاخرى .

ـ ٢ ـ

وبناء على ما تقدم ، فإني ارتب مؤلفاتي المتعلقة بالقومية كما يلي :

آراء واحاديث في الوطنية والقومية

طبع الكتاب لأول مرة في القاهرة سنة ١٩٤٤ . غير أن ابحاثه كانت قد نشرت قبل ذلك في بعض الجرائد والمجلات الصادرة في بغداد والقاهرة ، وذلك بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٩ .

الابحاث العامة الاساسية المدرجة فيه ، هي :

الوطنية والقومية ـ عوامل القومية ـ الايمان القومي ـ بين الوطنية والاممية ـ بين الوحدة العربية والوحدة الاسلامية ـ بين الماضي والمستقبل ـ دور مصر في النهضة القومية العربية .

واما الابحاث الانتقادية المدرجة فيه ، فهي :

بين مصر والعروبة (رداً على الدكتور طه حسين) ـ العلم للعلم أم العلم للوطن (رداً على توفيق الحكيم) ـ الوحدة العربية والوحدة الاسلامية (رداً على تصريحات الشيخ المراغي) .

محاضرات في نشوء الفكرة القومية

صدرت طبعتها الاولى سنة ١٩٥١ . وهي تتألف من ست محاضرات أُلقيت في قاعة الجمعية الجغرافية بالقاهرة ، في اوائل سنة ١٩٤٨ . اعيد طبعها عدة مرات ، دون تغيير أو إضافة .

المحاضرة الاولى تلقي نظرة عامة على نشوء الفكرة القومية في أوروبا ، والمحاضرات الثلاث التي تليها تفصّل كيفية نشوء الفكرة القومية ، في ألمانيا ، وفي بلاد البلقان ، وعند الاتراك العثمانيين ـ واما المحاضرتان الاخيرتان ، فتبحثان في نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية ، حتى تاريخ انشاء جامعة الدول العربية .

ما هي القومية ؟

صدر هذا الكتاب في أواسط سنة ١٩٥٩ ، وهو يتكون من « ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات » ويجمع طائفة من المحاضرات التي كانت ألقيت في معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية بين سنة ١٩٥٣ و ١٩٥٧ .

أبحاثه تتضمن التعريفات والنظريات المختلفة التي ظهرت حول « ماهية الأُمة » ـ وذلك من النظريات الألمانية حتى النظريات الماركسية . وتلقى نظرات تفصيلية على القضايا الاساسية التالية :

اللغة والقومية ـ القومية ومشيئة التعايش المعشري ـ القومية والحياة الاقتصادية ـ القومية والدِّين : في البلاد الأوروبية ، وفي البلاد العربية . ـ (مع تفاصيل حول رأي جمال الدين الافغاني في القومية ـ رأي علي عبد الرازق في الخلافة ـ القومية العربية والديانة الاسلامية) .

آراء واحاديث في القومية العربية

صدرت طبعته الاولى سنة ١٩٥١ في القاهرة ، واما طبعته الثانية فقد صدرت سنة ١٩٥٦ في بيروت مع زيادة بحثين جديدين .

الابحاث التي نشرت في الطبعة الاولى ، وكررت في الطبعة الثانية ، هي :

مقدمة : في التيارات الفكرية حول القومية ـ محاضرة في القومية العربية ، القيت في قاعة جمعية الوحدة العربية بالقاهرة ، في أواخر سنة ١٩٥٠ ـ المناقشات التي جرت حول المحاضرة المذكورة .

سلسلة مقالات انتقادية حول مصر والعروبة : بين المؤمنين بعروبة مصر وبين دعاة الانعزالية ـ رد على المعارضين الذين يستشهدون بالتاريخ : شهادة تاريخ اليونان ـ شهادة تاريخ الأتراك ـ دلالة تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ـ بين العروبة وبين الفرعونية .

(جميع هذه الابحاث والانتقادات كانت موجهة إلى طائفة من مشاهير الكتاب والساسة في مصر) .

واما المباحث التي أضيفت إلى الكتاب في طبعته الثانية فهي :

مقدمة بمناسبة الدستور المصري الجديد .

وذيل عن « اسباب تأخرنا في الوعي القومي » .

العروبة بين دعاتها ومعارضيها

صدرت طبعته الاولى في بيروت سنة ١٩٥٢ . اعيد طبعه عدة مرات ، دون تغيير او اضافة .

أبحاثه الرئيسية موجهة إلى جماعات من الكتاب والساسة في لبنان :

بين الخيالية والواقعية ـ ردود على جريدة العمل ، لسان حال الكتائب اللبنانية ـ نقد آراء انطون سعادة ، مؤسس الحزب السوري القومي .

وفي نهاية الكتاب بحث عن العروبة في نظر الدول العربية والأحزاب السياسية ـ وخريطة زمنية ، تبين علاقات الاقطار العربية المختلفة ، منذ ظهور الاسلام وانتشار العروبة .

العروبة اولا

صدرت طبعته الاولى في اوائل سنة ١٩٥٥ في بيروت ، وأعيد طبعه عدة مرات ، دون تغيير أو اضافة .

أبحاثه الرئيسية متنوعة :

وقائع واحداث يجب أن نتذكرها ، ونتأمل فيها ، ونتعظ بها : بين حلب وبين عمان ـ من حائل إلى العسير ؛ ومن جدة إلى الظهران .

مزالق التشبيهات : أصفار سعد زغلول ـ مرآة عبد الرحمن عزام .

استعراض ونقد المناقشات التي جرت في ندوة دار الهلال ، حول سؤال « من أنا ، ومن أنت ؟ » : الرابطة الافريقية ـ الرابطة الاسلامية ـ رابطة البحر المتوسط ـ النزعة الفرعونية ـ رابطة العروبة .

نحو الولايات العربية المتحدة والدولة العربية الكبرى ـ إلى من يقول مصر أولاً .

نقد مقالة الاستاذ شفيق غربال ، عن « الجامعة الاسلامية واتحاد العرب » .

دفاع عن العروبة

صدرت طبعته الاولى سنة ١٩٥٦ في بيروت ، اعيد طبعه دون تغيير أو اضافة .

مباحثه الرئيسية ، هي :

القومية الاعتباطية التي دعا اليها انطون سعادة والتي يعمل لها مريدوه الحاليون .

نظرات إلى تاريخ الامة العربية : نقد مقالات عن « العرب وغريزة الاحساس بالمستقبل » ـ وحول « ماضي العرب » ـ وحول « العرب في سويسرا » .

العالم العربي والشرق الأوسط : الشرق والشرقيون ـ الشرق الأدنى والشرق الأوسط .

وحدة اللغة ووحدة القومية : مناقشة الاعتراضات المبينة على أمثلة الولايات المتحدة الامريكية ، وأمريكا اللاتينية ، وبلجيكا وسويسرا .

ـ ٣ ـ

إن مباحث الكتب المذكورة آنفاً تحوم بأجمعها حول القوميات بوجه عام والقومية العربية بوجه خاص .

ولكن الكتب التالية تتضمن بعض المباحث التي تتصل بالقومية العربية اتصالاً مباشراً ، بجانب مباحث اخرى تتعلق بالتاريخ واللغة والثقافة في البلاد العربية :

صفحات من الماضي القريب

صدر سنة ١٩٤٨ في بيروت ، أهم أبحاثه : فيصل الكبير ـ حول انهيار فرنسا ـ بين القوى المادية والقوى المعنوية ـ اصول ستر الحقائق ـ اختلاف الآراء باختلاف وجهات النظر ـ جامعة الدول العربية ـ لا داعي لليأس (بمناسبة أحداث العالم العربي) .

آراء واحاديث في اللغة والأدب

صدر سنة ١٩٥٨ ، في بيروت .

اهم أبحاثه : الأدب والقومية العربية (بمناسبة انعقاد مؤتمر ادباء العرب) .

نظرية الاقليمية في الأدب العربي ـ نظرية الرسوس في الأدب العربي .

قضية الفصحى والعامية ـ الفروق الجوهرية بين تاريخ وأوضاع اللغة العربية واللغة اللاتينية .

نظرات انتقادية على قواعد اللغة العربية .

حول الاصطلاحات العلمية .

آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع

صدرت طبعته الاولى سنة ١٩٥١ في القاهرة ، اعيد طبعه دون تغيير أو اضافة سنة ١٩٦٠ ، في بيروت .

أهم أبحاثه :

القديم والجديد ، في الحياة الاجتماعية .

تعليم التاريخ والعلاقات الدولية .

اسطورة فضل الحملة الفرنسية على النهضة المصرية .

اسطورة تأثير حوادث ١٨٦٠ في النهضة الادبية بلبنان .

مسألة تاريخية ، في مجلة تركية .

معنى كلمة العرب في مقدمة ابن خلدون .

هل الشقاق طبع في العرب ؟

الضلال والتضليل في الأبحاث التاريخية .

حول الوحدة الثقافية العربية

صدر سنة ١٩٥٩ . أهم أبحاثه :

نقد كتاب « الوحدة الثقافية العربية » .

الاستقلال الثقافي (بمناسبة تحرر سوريا ، من النظم التعليمية التي فرضتها عليها فرنسا) .

ثقافة البحر الابيض المتوسط (رداً على دعاة رابطة البحر الابيض المتوسط) .

البلاد العربية والدولة العثمانية

صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٥٧ في القاهرة ، ولكن طبعته الثانية صدرت سنة ١٩٦٠ في بيروت ، مع توسع واضافات هامة .

يبدأ الكتاب بمدخل تمهيدي ، يبين كيفية تأسس الدولة العثمانية وتوسعها ، مع نظرات عامة إلى نظام الادارة والحكم فيها .

ثم ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول يبحث عن « البلاد العربية تحت الحكم العثماني » ـ أهم أبحاث هذا القسم :

عصور انحطاط الدولة العثمانية ـ مع أمثلة من وقائع بغداد والشام .

عصر الاصلاح والتجديد في الدولة العثمانية ـ مع تفاصيل عهد : حركة التنظيمات ـ عهد المشروطية ـ الاستبداد الحميدي ـ مكافحة الاستبداد ـ المشروطية الثانية .

الآراء والاتجاهات السياسية : بين الجمعيات التركية في المحيط العثماني العام ـ بين الهيئات العربية في المحيط العربي الخاص ـ التفاوض والالتفاف حول حقوق العرب ـ التنكيل بأحرار العرب خلال الحرب العالمية الاولى .

وأما القسم الثاني ، فيبحث في « البلاد العربية بين الدولة العثمانية وبين الدول الاوروبية » . وهذا القسم ـ بأجمعه ـ اضيف إلى الكتاب في طبعته الثانية .

أهم أبحاث هذا القسم :

انحسار الحكم العثماني عن البلاد العربية : احتلال الجزائر ، فتونس ، فمصر ، فطرابلس الغرب من قبل فرنسا وبريطانيا وايطاليا .

اقتسام مناطق النفوذ في آسيا العثمانية ، بوجه عام ، وفي آسيا العربية بوجه خاص .

الاتفاقات السرية التي كانت عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الاوروبية الكبرى ، قبيل الحرب العالمية الاولى : التفاهم والاتفاق مع بريطانيا ، في شأن شط العرب ، والخليج العربي ، والملاحة النهرية في الرافدين ، وفي شأن المحميات وحضر موت ـ التفاهم والاتفاق مع فرنسا في شأن السكك الحديدية والمرافىء البحرية ، والمؤسسات الفرنسية ـ التفاهم والاتفاق مع المانيا .

وفي الكتاب ملاحق عن :

الأيالات العربية في أوائل القرن التاسع عشر ـ الولايات العربية في أوائل القرن الحالي ـ الادارة العسكرية في أوائل القرن التاسع عشر ـ القانون الأساسي العثماني .

يوم ميسلون

صدر سنة ١٩٤٧ ، في بيروت .

يتضمن مذكراتي عن الاحداث التي انتهت إلى يوم ميسلون .

تتقدم المذكرات ابحاث عن العوامل والمقدمات : أطماع فرنسا في سوريا ـ التنازع الدولي حول البلاد العربية : قبل الحرب العالمية ، وخلال الحرب العالمية ، وبعد الحرب العالمية .

وقد ذيل الكتاب بوثائق كثيرة ، وصور عديدة .

آراء واحاديث في التربية والتعليم

نشر سنة ١٩٤٤ في القاهرة . وهو يضم طائفة من الابحاث والمقالات التي كانت نشرت في مجلة التربية والتعليم ـ ببغداد ـ بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٢ . ومجلة الرسالة ـ بالقاهرة ـ بين سنة ١٩٣٢ وبين سنة ١٩٣٨ .

بين ابحاثه التربوية العديدة ، ابحاث تتصل بالتربية الوطنية .

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة اقسام .

القسم الاول : مشاهدات وملاحظات في حياة التربية والتعليم .

أهم ابحاث هذا القسم : التأليف والتوزين في اعمال التربية والتعليم ـ حرية الحمار ـ التربية بالثقة ـ اندفاعات النفس وتسويلات المحيط .

القسم الثاني : محاضرات ومقالات في التربية والتعليم .

اهمها : التربية الاجتماعية ـ الخدمة العسكرية والتربية العامة ـ اهم مسائل التربية ـ آراء وملاحظات حول هذه المسائل ـ تيارات التربية والتعليم ـ التعليم الاقتباسي ـ من حدائق الاطفال إلى دور الصغار ـ الوظائف الحكومية والمهن والاعمال الحرة .

القسم الثالث : مقالات حول نظام التعليم في مصر .

اهمها : نقد نظام التعليم في مصر (سنة ١٩٣٦) ـ مسألة تعليم اللاتينية واليونانية في المدارس الثانوية (حول دعاية الدكتور طه حسين) .

آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة

صدر سنة ١٩٥١ في القاهرة .

يتضمن طائفة من المقالات التي كانت نشرت قبلاً في بعض الجرائد والمجلات .

الابحاث التي تتصل بالقومية العربية والبلاد العربية اتصالاً مباشراً :

الثقافة العربية وثقافة الشرق الادنى : ترجمة الرسالة التي كنت ارسلتها إلى جوليان هكسلي ، مدير اليونسكو السابق ، رداً على ما كتبه عن البلاد العربية في التقرير الذي رفعه إلى مؤتمر اليونسكو .

العلاقات الثقافية بين البلاد العربية ـ حاضرها ومستقبلها .

ابحاثه العامة التي تهم البلاد العربية ايضاً :

نظم التعليم في سياسة الاستعمار .

العلم والاخلاق والثقافة ـ المعاهدات الثقافية والاتفاقيات الفكرية ـ التعاون الثقافي بين الامم المتحدة : اليونسكو ، مع نقد نظامها الاساسي .

مفهوم السعادة وروح النشاط ، عندنا وعند الغربيين ـ الاخلاق الفعالة والفضائل الايجابية .

حولية الثقافة العربية

صدر منها خمسة مجلدات بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥٧ ـ طبعت في القاهرة .

تتضمن معلومات تفصيلية عن : تاريخ التعليم ، ونظم الادارة ، ومناهج الدراسة ، واحصائيات المدارس ، في مختلف مراحل التعليم ـ والمؤسسات الثقافية . ـ وذلك في مختلف البلاد العربية ؛ الداخلة في جامعة الدول العربية ، والباقية خارجها ـ الثقافة العربية خارج البلاد العربية : في مختلف المؤسسات العلمية والتعليمية ، وبين الجاليات العربية .

السنة الاولى : حتى ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ صدرت سنة ١٩٥٠
السنة الثانية : عن ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ صدرت سنة ١٩٥٢
السنة الثالثة : عن ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ صدرت سنة ١٩٥٣
السنة الرابعة : عن ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ صدرت سنة ١٩٥٤
السنة الخامسة : عن ١٩٥٣ ـ ١٩٥٧ صدرت سنة ١٩٥٧

(حولية السنة الثانية تتضمن معلومات هامة عن سياسة التعليم التي اتبعتها فرنسا في كل من الجزائر وتونس ومراكش) .

رسائل إلى بول مونرو

(نقد التقرير الذي وضعته اللجنة الامريكية) .

صدر في بغداد سنة ١٩٣٢ .

ابحاثها تحوم حول قضايا معارف العراق ، ومع ذلك تتطرق إلى امور كثيرة لا تخلو من الاتصال بأحوال معارف البلاد العربية الاخرى ، من وجهة سياسة التعليم .

تقارير عن احوال المعارف في سوريا واقتراحات في اصلاحها

نشر الجزء الأول منه في دمشق سنة ١٩٤٤
ونشر الجزء الثاني منه في دمشق سنة ١٩٤٥

فيها ابحاث كثيرة تمس شؤون التعليم في سائر البلاد العربية . وترسم سياسة قومية ، لشؤون التربية والتعليم .

القسم الثاني

انتقــادات

نظرات انتقادية حول
كتاب القومية العربية للدكتور محمد انيس(*)

لقد صدر في القاهرة ـ في اواخر سنة ١٩٥٨ ـ كتاب بعنوان « دراسات في العالم العربي » ، يضم مجموعة « المحاضرات والدراسات » التي القاها جماعة من اساتذة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، على مدرسي المواد الاجتماعية .

واما مواضيع المحاضرات والدراسات المذكورة ، فهي ـ على التوالي ـ الشخصية والوحدة الاقليمية في العالم العربي ـ تاريخ الشرق القديم ـ تاريخ الشرق الادنى ـ قناة السويس ـ التطورات الاجتماعية في العالم العربي ـ القومية العربية .

إن البحث الاخير ـ بحث القومية العربية ـ يضم المحاضرات التي القاها الدكتور محمد انيس ، استاذ التاريخ في الجامعة المذكورة . ويقع في ٤٤ صفحة .

وبما اني وجدت فيه كثيراً من الامور والآراء التي تتعلق بمفهوم القومية ومقوماتها ، رأيت أن القي عليها بعض النظرات الانتقادية .

ـ ١ ـ

أ ـ يحدد الدكتور محمد انيس مواضيع محاضراته بالكلمات التالية :

« ولقد رأينا أن نقصر كلامنا في هذه المحاضرات القليلة على تطور الوحدة العربية من الناحيتين النظرية والعملية ـ ورأينا أن نقسم الموضوع إلى ثلاثة عناصر : أولاً ـ ما هي القومية العربية وما مقوماتها ؟ : ثانياً ـ متى وكيف ظهرت ؟ : وثالثاً ـ كيف تطورت منذ ظهورها ، وبالذات حول مفهوم الوحدة حتى اليوم ؟ » .

(*) محمد انيس ، « القومية العربية » ، في : دراسات في العالم العربي ، ص ٣٠٤ ـ ٣٤٧ .

وبعد ذلك يقول : « إن تاريخ القومية العربية هو في الواقع تاريخ كفاح الشعوب العربية في سبيل تحررها ووحدتها . والشعوب العربية هي الشعوب التي تسكن العالم العربي من الخليج الفارسي إلى المحيط الاطلسي وتمتد من بلاد العراق حتى مراكش ومن جبال طوروس حتى اليمن » (ص ٣٠٥) .

ب ـ بعد هذا التصريح ، يشرع الدكتور محمد أنيس في سرد آرائه ، فيقول :

« وهناك حقيقتان لا بد من الالتفات اليهما حول تكوين العالم العربي اليوم . الحقيقة الاولى : إن العالم العربي الذي يضم الشعوب العربية يقسم إلى ثلاث وحدات متميزة محلياً داخل الوحدة العربية العامة ، وهذه هي : وحدة الشرق العربي ، ووحدة حوض النيل ، ووحدة المغرب » (ص ٣٠٥) .

ولكن ، كل ما أعرفه عن أحوال العالم العربي ـ معرفة اتصال ودرس ـ يمنعني من تأييد هذا الرأي . فإني لا أرى اي سبب معقول لتقسيم العالم العربي إلى الوحدات المحلية الثلاث التي يذكرها الاستاذ المحاضر ، ولا سيما ، لا اجد اي مبرر ـ علمي ، سياسي ، قومي ـ لترك حوض « وادي النيل » خارج ما يسمونه « الشرق العربي » .

في الواقع ، أن الاستاذ يكتب ـ بعد العبارات الأنفة الذكر ـ بعض السطور التي تخفف قطعية التقسيم المذكور بعض التخفيف . اذ يقول :

« وهذا التقسيم لا يرجع بالضبط إلى عوامل جغرافية بقدر ما يرجع إلى العامل التاريخي . ونقصد بذلك النمو التاريخي المتميز لكل وحدة من هذه الوحدات خلال القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين . فهو ليس تقسيماً قديماً وأصيلاً ، ولا يعدو قرناً ونصف قرن من الزمان في التاريخ الطويل للعالم العربي الذي يربو في جملته على اكثر من أربعة عشر قرناً » ، (ص ٣٠٥) .

إن هذه الملاحظة كان يجب أن تحمل الاستاذ على التخلي عن فكرة التقسيم إلى ثلاث وحدات محلية ، او على الاقل ، على العدول عن اعتبار ذلك « حقيقة يجب الالتفات اليها حول تكوين العالم العربي اليوم » .

ولكنه لم يفعل ذلك ؛ بل يسترسل في شرح وتعليل وتأكيد رأيه هذا ، إلى أن يقول :

« الاستعمار هو المسؤول عن تقسيم العالم العربي إلى وحدات ثلاث . وقد أدى هذا التقسيم إلى أن تطورات كل وحدة من هذه الوحدات الثلاث في مصيرها ومشاكلها واهداف الحركة الوطنية فيها في خطوط مخالفة لبعضها البعض إلى حد بعيد » . (ص ٣٠٥)

غير أن الاستاذ المحاضر يسهو هنا عن حقيقة ثابتة اخرى ، وهي : أن

الاستعمار قسم البلاد العربية إلى اكثر من ثلاث وحدات ، ينطبق على كل واحدة منها جميع الامور المذكورة آنفاً تمام الانطباق .

وأما الحقيقة فهي : إن تقسيم العالم العربي إلى الوحدات الثلاث المذكورة كان ينطبق على احوال « ما قبل الحرب العالمية الأولى » ، ولكنه لم يعد ينطبق على احوال « ما بعد الحرب العالمية الثانية » - ولا سيما على احوال « منتصف القرن العشرين » - ، بوجه من الوجوه .

فانه قبل الحرب العالمية الاولى ؛ كانت آسيا العربية تابعة إلى الدولة العثمانية ، تبعية فعلية ، في حين أن وادي النيل كان تحت حكم بريطانيا العظمى ، واما المغرب فكان تحت حكم فرنسا . ولهذا السبب ، كان يصح تقسيم العالم العربي في ذلك التاريخ إلى الوحدات الثلاث التي يذكرها الاستاذ - وذلك بقطع النظر عن ليبيا التي كانت قد انفصلت عن الدولة العثمانية ودخلت تحت حكم ايطاليا .

ولكن ، بعد الحرب العالمية الاولى ، تغيرت الاحوال تغييراً جوهرياً . اولاً انقسمت آسيا العربية إلى عدة وحدات ، قسم منها دخل تحت الانتداب البريطاني . وصار يتطور في فلك النظم الاقتصادية والتشريعية البريطانية ، ويتأثر باللغة الانكليزية ، وبالثقافة الانكلوساكسونية ؛ وقسم آخر منها دخل تحت الانتداب الفرنسي ، وصار يتطور في فلك النظم الاقتصادية والتشريعية الفرنسية ، ويتأثر باللغة الفرنسية وبالثقافة الفرنسية . في حين أن القسم الثالث بقي خارج انتداب الدولتين المذكورتين .

فضلاً عن أن القسم الذي دخل تحت الانتداب الفرنسي نفسه انقسم إلى قسمين اساسيين ، يختلف بعضهما عن بعض اختلافاً بيناً ، من حيث درجة التأثر بفرنسا ، ومبلغ الخضوع لفرنسا . وحدث ما يشبه ذلك في القسم الذي دخل تحت انتداب بريطانيا العظمى . وصار كل من هذه الاقسام يختلف بعضها عن بعض ، على النمط الذي ذكره المحاضر ، خلال حديثه عن الوحدات الثلاث .

غير انه - من جهة اخرى - قد حدث في وادي النيل ايضاً تطورات هامة : صارت مصر تخرج عن « العزلة » التي كانت انساقت اليها قبلاً ، واخذت تزداد اتصالاً بسائر الاقطار العربية ، وتتجاوب معها ، فتتأثر منها وتؤثر فيها .

ولهذه الاسباب ، عندما انتهت الحرب العالمية الثانية ، كانت قد تغيرت احوال العالم العربي تغيراً كلياً ، لم يبق معه اي مجال لتقسيم العالم المذكور إلى الوحدات الثلاث التي ذكرها الاستاذ .

بعد الحرب المذكورة ـ في منتصف القرن العشرين ـ لم يعد في استطاعة احد أن يزعم ـ مثلاً ـ أن المملكة السعودية تشبه العراق اكثر مما تشبه مصر ، أو أن سوريا لا تختلف عن العراق اكثر مما تختلف عن مصر .

ومهما كان الأمر ، فلا شك في أن الاستاذ محمد انيس ، عندما زعم أن العالم العربي مقسم إلى ثلاث وحدات محلية ، بعد عن الحقائق الراهنة بعداً كبيراً .

ج ـ أنا اعرف أن فكرة اعتبار العالم العربي مقسماً إلى ثلاث وحدات ، كانت تجول في اذهان الكثيرين من رجال الفكر والسياسة ، ـ حتى انها كانت تنعكس على اقلام البعض منهم ، قبل صدور مقالة الدكتور محمد انيس ، منذ مدة غير قصيرة .

وأعرف أن البعض من هؤلاء كان يتمسك بهذه الفكرة ، من جراء عدم الانتباه إلى ما حدث من تطورات هامة منذ الحرب العالمية الاولى . والبعض كان ينجذب إلى هذه الفكرة ، تحت تأثير النظرات الخاطئة المبنية على العلائق الجغرافية . والبعض الآخر كان ينساق اليها بنوع من النعرة الاقليمية المتبرقعة .

وفي الأخير ، كان البعض منهم يتبنى هذه الفكرة ، مخدوعاً بالآراء التي كان يبثها رجال السياسة الذين يهدفون إلى ابعاد مصر عن حركات الوحدة العربية .

وأنا لم انقطع عن انتقاد هذه الفكرة ، واظهار مخالفتها لحقائق الأحوال ولمصالح العروبة . . حتى أشرت إلى ذلك ، بأسلوب لا يخلو من العنف ، في مقدمة كتابي « دفاع عن العروبة » ، في اواسط سنة ١٩٥٥ حيث قلت :

« . . . ومما يؤسف له كل الاسف ، أن بعض الكتاب والساسة في مختلف البلاد العربية ـ لم يقدروا أخطار هذا الاتجاه ، حتى أنهم صاروا يحبذونه ويدافعون عنه .

« وقد فات هؤلاء ، أن المكانة التي يتمتع بها العالم العربي في السياسة الدولية ، تستند ـ في الدرجة الاولى ـ إلى وقوعه في ملتقى القارتين ، وإلى سيطرته على هذا الملتقى بمخالب قوية وأجنحة واسعة ، تمتد من طرفيه إلى مسافات شاسعة . إن انشطار العالم العربي على النمط الذي أشرت اليه آنفاً . يفقده هذه المكانة الخطيرة ، ويذهب بكل ما له من اهمية سياسية واستراتيجية .

« ومن المعلوم أن السياسة الدولية ـ ولا سيما السياسة البريطانية ـ بذلت جهوداً متواصلة لاحداث هذا الانشطار ، منذ صدور وعد بلفور ، وذلك بدق « الإسفين » الذي اسموه في بادىء الأمر باسم « الوطن القومي لليهود » ، والذي انتهوا إلى تسميته باسم « دولة اسرائيل » .

« وأنا اعتقد أن الاتجاه الذي حبذه بعض الكتاب والساسة ـ بدون تفكير وروية ـ يكون بمثابة اضافة اسفين معنوي جديد ، إلى ذلك الاسفين المادي البغيض . . » (ص ١١ ـ ١٢) .

ولكن ، بعد ذلك ، قد قرت عيناي ـ كما قرت عيون المؤمنين بالعروبة ـ بمشاهدة « تحقق الوحدة بين مصر وسوريا » و « تكوّن الجمهورية العربية المتحدة » .

د ـ اني لا أود أن اشك في أن الدكتور محمد انيس قد كتب بحثه هذا ، قبل الوحدة المصرية السورية . وإلّا لما قال ـ « أن العالم العربي مقسم إلى ثلاث وحدات محلية » ، تختلف كل واحدة منها عن الوحدة التي تنتسب اليها الاخرى .

ولكني لا أرى مجالاً للشك أيضاً في أن بحثه نشر ـ في الكتاب المعلوم ـ بعد قيام الوحدة المذكورة ؛ وأنه قرأ البحث قبل نشره ، بدليل أنه قد ذكر في خاتمة البحث « الوحدة المصرية السورية » ، وأشار إلى « ظهور الجمهورية العربية المتحدة » .

ولذلك استغرب كيف أنه لم ينتبه إلى ضرورة تغيير ما كان كتبه في هذا المضمار ، بعد توّحد سوريا مع مصر ـ فعلاً .

ـ ٢ ـ

أ ـ عندما ينتقل المؤلف إلى بحث « مفهوم القومية » ، يقول :

« ولعل خير تعريف للامة ، هو : إن الامة هي جماعة ثابتة من الناس مؤلفة تاريخياً لها لغة مشتركة وارض واحدة وحياة اقتصادية مشتركة وتكوين نفسي مشترك يجد له تعبيراً في الثقافة المشتركة » (ص ٣١٠) .

ثم يعدد « المقومات الخاصة بالامة » مستنداً إلى ما جاء في هذا التعريف ، ويحيل القراء الذين يودون التوسع في معرفة « مقومات الامة العربية » ، إلى أربع مقالات منشورة في أعداد مجلة « الثقافة الوطنية » الصادرة في بيروت خلال سنتي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ، وكذلك إلى كتاب « معنى القومية العربية » للدكتورجورج حنا .

إن ذلك يدل دلالة صريحة على أن الدكتور محمد أنيس يتبنى نظرية الماركسيين في هذا المضمار . لأن التعريف الذي اعتبره « خير تعريف حديث » انما هو التعريف الذي وضعه ستالين سنة ١٩١٣ وأيده سنة ١٩٢٩ ، كما أن المجلة التي أحال اليها القراء هي مجلة الحزب الشيوعي في لبنان .

اني كنت استعرضت وناقشت النظرية المذكورة بتفاصيل وافية في المحاضرات

التي كنت ألقيتها في معهد الدراسات العربية العالية ؛ ثم نشرت انتقاداتي هذه في فصل خاص من كتابي « ما هي القومية ؟ » (فصل « القومية والحياة الاقتصادية » - نظرية ستالين . ص ١٦٠ - ١٧٧) .

وقد قلت هناك : « إن هذه النظرية خاطئة خطأً فاحشاً . وهذا الخطأ يبرز إلى العيان ، ويصل إلى درجة البداهة ، عندما نتذكر أن ستالين كان قد سخّف - بشدة وبحق - رأي القائلين بأن الدولة يجب أن تعتبر من المقومات الأساسية للأمة . لأننا نعلم أن الحياة الاقتصادية ترتبط بالدولة ارتباطاً وثيقاً ، فاستبعاد الدولة من عداد مقومات الامة الأساسية يستلزم - منطقياً - استبعاد الحياة الاقتصادية التابعة لها أيضاً من عداد المقومات الأساسية ، واما استبعاد الدولة مع استبقاء الاقتصاد ، فيدل على تناقض صريح ، لا يمكن الدفاع عنه بوجه من الوجوه » (ص ١٧١) .

ثم أوضحت هذا بالتفاصيل التالية :

« ومما لا يجهله أحد : إن الحواجز الجمركية تنشأ على حدود الدول ، لا على حدود الأمم . والدولة تسيطر على الحياة الاقتصادية بصور ووسائل شتى . لأنها هي التي تنشىء الموانىء وطرق المواصلات ، وهي التي تعقد المعاهدات التجارية ، وترفع أو تخفض التعريفات الجمركية وهي التي تقرر نظام النقد ونظم الضرائب ، وتنشىء السدود والخزانات ، وتحفر الترع ، وتنظم شؤون الريّ . . وبتعبير اقصر : هي التي ترعى وتوجه الحياة الاقتصادية - بجميع فروعها الزراعية والصناعية والتجارية - بهذه أو بغيرها من الوسائل الفعّالة . ولذلك ، لا يمكن فصل الحياة الاقتصادية عن أمور الحكم وشؤون الدولة .

« فاذا تجزأت الامة الواحدة - مثلاً - ودخلت أجزاؤها المختلفة تحت حكم دول عديدة ، فقدت على الفور حياتها الاقتصادية المشتركة . لأن كل جزء منها صار يتبع نظاماً اقتصادياً جديداً ، يختلف عن الذي تتبعه أجزاؤها الاخرى . فكيف يجوز أن نقول أنها فقدت صفة « الامة » ، ما دامت قد حرمت من الحياة الاقتصادية المشتركة » .

« إن كل ما قاله ستالين . . . . عن سخافة رأي القائلين بضرورة الدولة لتكوين الامة ، ينطبق تمام الانطباق على نظريته القائلة بوجوب وجود حياة اقتصادية مشتركة لتكوين الامة » (ص ١٧٣) .

وبعد شرح ذلك بتفاصيل وافية ، انتهيت إلى القول بأن « الحياة الاقتصادية المشتركة » ليست من « عوامل تكوين الامة » ، بل هي من « نتائج » تكون « الدولة القومية الموحدة » (ص ١٧٧) .

ولهذه الاسباب ، أقول الآن : إن الدكتور محمد أنيس أخطأ بتبنّي نظرية ستالين في القومية ، خطأً كبيراً .

ب ـ عندما يعدد الاستاذ المؤلف « المقومات الخاصة بالأمة » ـ مستنداً إلى تعريف ستالين الآنف الذكر ـ ، يقول :

« . . لا بد من توافر هذه المقومات جملة وكاملة لتكوين الامة . ولكن بعض الكتاب يكتفون بواحدة منها في تعريف الامة . فالاستاذ ساطع الحصري في دراساته المتعددة حول موضوع القومية العربية يرى أن الامة العربية تتألف من الناطقين بالضاد . فهو بذلك يعتبر اللغة العربية المقوم الوحيد للقومية » (ص ٣١١) .

إني قرأت هذه العبارة بحيرة عميقة ، لأني لم أقل في يوم من الأيام أن اللغة هي المقوم الوحيد ، أنا قلت أن اللغة اهم المقومات ، فضلاً عن اني قرنتها ـ على الدوام ـ بالتاريخ .

يستشهد المؤلف على قوله هذا بكتابي « العروبة بين دعاتها ومعارضيها » ، إذ يشير اليه في الهامش الذي يتبع عبارته المذكورة (ص ٣١١) .

ولكن ، من يرجع إلى كتابي المذكور ، يجد فيه ـ خلال نقد آراء انطون سعادة ، مؤسس الحزب الذي عرف باسم الحزب القومي السوري ـ العبارات التالية :

« إن أهم عناصر القومية ، هي : اللغة والتاريخ » (ص ٩٦) .

« إن وحدة اللغة ، هي أهم وأمتن الروابط التي تربط الأفراد بعضهم ببعض . وهي أفعل العوامل التي تؤثر في تكوين شخصيات الامم » (ص ١٣٢ ـ ١٣٣) .

يلاحظ أن التعبيرات الواردة هنا ، هي : أهم العناصر ، أمتن الروابط ، أفعل العوامل . . . وكلها ، بعيدة كل البعد عن مدلول « المقوم الوحيد » .

مثلاً ، قد جاء عن اللغة ، في فصل « عوامل القومية » من كتابي « آراء وأحاديث في القومية والوطنية » ـ العبارات التالية :

« إن اللغة هي روح الامة وحياتها ، انها بمثابة محور القومية وعمودها الفقري ، وهي من أهم مقوماتها ومشخصاتها » (ص ٣٠) .

« إن اللغة والتاريخ ، هما العاملان الأصليان اللذان يؤثران أشد التأثير في تكوين القوميات » . (ص ٣١) .

« ولكن العوامل التي تؤثر في تكوين الأمم وتميز بعضها من بعض لا تنحصر في

اللغة والتاريخ ، بل أن هناك عوامل اخرى تؤثر في ذلك تأثيراً واضحاً ، فتقوّي تارة تأثير العاملين الأساسيين المذكورين آنفاً ، وتضعف ذلك التأثير طوراً » (ص ٣٢) .

كما جاء في كتابي « ما هي القومية ؟ » العبارات الصريحة التالية :

« إن أسّ الأسس في تكوين الامة وبناء القومية هو : وحدة اللغة ووحدة التاريخ . لأن الوحدة في هذين الميدانين هي التي تؤدي إلى وحدة المشاعر والمنازع ، ووحدة الآلام والآمال ، ووحدة الثقافة ... وبكل ذلك تجعل الناس يشعرون بأنهم أبناء امة واحدة ، متميزة عن الامم الاخرى » (ص ٢٥١) .

أفلا يتبين من هذه الشواهد العديدة ، فضلاً عن تفاصيل كتاباتي الصريحة في اللغة والقومية ، أن الدكتور محمد أنيس عندما قال في المحاضرات التي القاها على جماعة من مدرسي المواد الاجتماعية « إن الاستاذ ساطع الحصري ... يعتبر اللغة العربية هي المقوم الوحيد للقومية » ... قد خالف أهم القواعد التي يجب مراعاتها في الابحاث العلمية : الا وهي : التزام الدقة والامانة في نقل الآراء ؟

- ٣ -

أ - في بحث « ظهور القومية العربية » يربط المؤلف ظهور القوميات بزوال الاقطاع وظهور الرأسمالية حيث يقول :

« الحركة القومية العربية - مثل الحركات القومية في اوروبا - ترتبط في ظهورها ارتباطاً جذرياً بعاملين : اولاً ، بداية انهيار الاقطاع كنظام منفرد سائد في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية . وثانياً ، بداية ظهور العلاقات الرأسمالية في الانتاج الاقتصادي ، وما يرتبط بهذا العامل من ظهور الطبقة المتوسطة المشتغلة بالتجارة والساعية إلى السيطرة على الاقتصاد الوطني ... » (ص ٣٣١) .

ثم يوضح ذلك بالتفاصيل التالية :

« فالاقطاع من شأنه تفتيت المجتمع وتجزئته إلى وحدات منعزلة أو شبه منعزلة فكرياً واجتماعياً واقتصادياً . فعلى الرغم من أن مقومات الامة موجودة في المجتمع من لغة وتاريخ وغير ذلك ، الا أن الاقطاع كان يحول دون نمو هذه المقومات ودون انصهارها وتبلورها . فالأوضاع الاقطاعية تضعف هذه المقومات وتقيم في وجهها العقبات وتحرمها من النمو والازدهار .

« ومن ناحية اخرى ، فان النظام الرأسمالي وما يتطلب من سوق وطنية واحدة واقتصاد قومي موحد يحل محل المراكز الاقتصادية المبعثرة التي تمثل النظام الاقطاعي ، وتطور طرق المواصلات والاتصال والتقدم العلمي في كافة الميادين كالصحافة وغيرها تمثل كل هذه عاملاً ، أساسياً في ظهور القومية » .

« وليس معنى ذلك أن النظام الرأسمالي قد خلق القومية من العدم واصطنعها اصطناعاً ، وانما كانت القومية امكانيات ومقومات ضيقة وغير مترابطة بسبب الاقطاع . فجاء النظام الرأسمالي فأتاح الفرصة لهذه الامكانيات وطوَّرها لا رغبة منه في خلق القومية ، ولكن سعياً وراء تحقيق مصالحه الخاصة .

« لهذا كله يرتبط ظهور القومية كظاهرة تاريخية بانهيار الاقطاع وظهور الرأسمالية » (ص ٣١٧ - ٣١٨) .

يلاحظ أن الاستاذ المؤلف يربط - في هذه الفقرات - ظهور الحركات القومية بعاملين أساسيين ، هما انهيار الاقطاع وظهور الرأسمالية .

في الواقع أنه يضيف إلى هذين العاملين - في اواسط الفقرات المذكورة - بعض العوامل الأخرى ، مثل التقدم العلمي والصحافة ؛ غير أنه لا يتخلى عن فكرة « ارتباط ظهور القومية بانهيار الاقطاع وظهور الرأسمالية ، ارتباطاً جذرياً » . حتى انه ينتهي إلى القول بأن « النظام الرأسمالي يسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة » عن طريق دعم القومية .

ب - يتبين مما سبق أن المؤلف يتبنّى في هذه القضية أيضاً نظريات الماركسيين .

إني كنت ناقشت نظرية الماركسيين في ظهور القوميات ، في فصل « القومية والرأسمالية » من كتابي « ما هي القومية ؟ » (ص ١٧٨ - ١٨٥) .

قلت في مستهل الفصل المذكور : « من المعلوم أن النزعات القومية اكتسبت قوة كبيرة وصارت تؤثر في تكوين الدول وتفليشها خلال القرن التاسع عشر . والرأسمالية أيضاً نشأت وترعرعت خلال القرن المذكور .

« فقد اعتبر الماركسيون هذا « التزامن » دليلاً على وجود علاقات سببية بين الامرين ، وزعموا أن الرأسمالية سببت قيام الحركات القومية ، لأن الدولة القومية تشكل اوفق النظم وافضلها لتحقيق مطالب الرأسمالية » (ص ١٧٨) .

وبعد نقل ما قاله في هذا المضمار « لينين » سنة ١٩١٤ ، و « ستالين » سنة ١٩٢٩ ، أبديت الملاحظات التالية :

« يلاحظ أن أس الاساس في ملاحظات لينين - في هذه القضية - هو قوله أن توحيد البلاد التي يتكلم أهاليها لغة واحدة يؤدي إلى توسيع السوق التجاري وتوحيده وفق ما تتطلبه الحاجات الرأسمالية .

« وقد اعتبر لينين ذلك دليلاً قاطعاً على ارتباط الحركات القومية بمتطلبات الرأسمالية .

« ولكن ، يجدر بنا أن نتساءل : هل قامت كل الحركات القومية على اساس توحيد البلاد التي يتكلم اهاليها لغة واحدة ؟

« إن اثبت واظهر وقائع التاريخ المعاصر لا تسمح بالرد على هذا السؤال بغير النفي البات : كلا .

« فان الحركات القومية إذا قامت في بعض الاحوال على اساس توحيد البلاد التي يتكلم اهاليها لغة واحدة ، فانها قامت في كثير من الاحوال - بل في معظم الأحوال - على اساس انفصال البلاد التي يتكلم اهاليها لغة تختلف عن لغة الدولة التي تحكمها .

« وإذا كان النوع الاول من الحركات القومية قد ادى إلى رفع الحواجز الجمركية وتوحيد الاسواق التجارية ، الا أن النوع الثاني منها قد ادى - بعكس ذلك - إلى اقامة *حواجز جديدة ، وتشتيت وتضييق الاسواق التجارية ، فاتجه بذلك اتجاهاً يخالف - بل يعاكس - الاتجاه الذي* تتطلبه الرأسمالية العصرية التي اشار اليها لينين .

« ومن المعلوم أن النوع الاخير من الحركات القومية كان سبق النوع الأول منها ، كما أنه كان اكثر عدداً واشد شمولاً منها : فان انفصال بلجيكا عن هولندا ، واستقلال اليونان عن الدولة العثمانية قد سبقا اتحاد ايطاليا ثلاثة عقود من السنين . وسبقا اتحاد المانيا بأربعة عقود . والحركات القومية التي قامت بها الشعوب التي كانت تابعة لامبراطورية النمسا قضت على الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة فيها ، وأوجدت ستة اسواق مختلفة . واما الحركات القومية التي قامت بها الشعوب التابعة للدولة العثمانية ، فقد اوجدت نحو اربعة عشر سوقاً مختلفة .

« خلاصة القول : إن الحركات القومية التي قامت في مختلف البلاد منذ بداية القرن التاسع عشر ، ادت إلى توحيد الاسواق وتوسيعها في بعض الأحوال ، وبعكس ذلك - إلى تشتيت الاسواق وتضييقها في احوال اخرى .

« اعتقد أن هذه الحقائق والوقائع وحدها تكفي لهدم نظرية لينين من اساسها .

« فان لينين بنى حكمه على امثلة المانيا وايطاليا ، وغض النظر عن جميع الامثلة الاخرى . وبتعبير آخر : انه اخذ بعض الوقائع التي تبدو ملائمة لنظريته ، ولم يلتفت إلى عشرات الوقائع التي تخالفها مخالفة صريحة ، وخرج بذلك على اصول البحث العلمي السليم » (ص ١٨١ - ١٨٢)

ج ـ اعتقد أن هذه الملاحظات تغنيني عن التعليق على الاسس التي بنى عليها الدكتور محمد انيس آراءه التي ذكرتها آنفاً .

مع هذا ، ارى أن اضيف إلى ذلك ، الملاحظات والحقائق التالية :

(١) إن خطأ فكرة ارتباط الحركات القومية بقضايا الاقطاع والرأسمالية ، إذا كان لا يظهر إلى العيان بوضوح تام في تاريخ غرب اوروبا ووسطها ـ بسبب « تزامن » الاحداث هناك ـ فانه يظهر بكل وضوح وجلاء ، في شرق اوروبا ، لعدم « تزامن » الاحداث المذكورة .

من المعلوم أن الحركات القومية في بلاد اليونان قامت في العقد الثاني من القرن التاسع عشر ، وأدت إلى تكوين « الدولة اليونانية المستقلة » في العقد الثالث من القرن المذكور . وأظن أنه ليس في استطاعة احد أن يدعي بأن في ذلك التاريخ ، كان قد حدث تغير يذكر في اوضاع الاقطاع والرأسمالية في تلك البلاد .

وكذلك الامر في الحركات القومية التي حدثت في سائر بلاد البلقان . وأظن أنه ليس في استطاعة احد أن يزعم بأنها كانت ترتبط بظهور الرأسمالية ، وتتمشى مع مطاليبها في « خلق الاقتصاد الموحّد » .

(٢) خلال الحديث عن الحركة القومية العربية، يربطها المؤلف ببداية «ظهور العلاقات الرأسمالية في الانتاج الاقتصادي»، *وما يرتبط بذلك العامل من ظهور الطبقة* المتوسطة المشتغلة بالتجارة والساعية إلى السيطرة على الاقتصاد الوطني (ص ٣١٧) .

ولكني لا اظن أن الاستاذ المؤلف ـ أو أي استاذ وباحث آخر ـ يستطيع أن يدلنا على « الطبقة المشتغلة بالتجارة والساعية إلى السيطرة على الاقتصاد القومي » التي لعبت دوراً في حركات القومية العربية .

(٣) إن احداث « الحركات القومية » في البلاد العربية ، ربما كانت من اوضح واقطع الأدلة على عدم ارتباط تلك الحركات بقضايا الاقطاعية والرأسمالية .

إذ ، من المعلوم أن هذه الحركات اشتركت فيها جماعات من الاغنياء ، ومتوسطي الحال ، والفقراء . كما أن صفوف الذين خالفوا تلك الحركات ايضاً كانت تتألف من الاغنياء ومتوسطي الحال والفقراء .

إن التزام النظرات الطبقية الماركسية في شؤون القومية العربية ، يحول دون ملاحظة الأمور ملاحظة علمية دقيقة .

(٤) يقول المؤلف « من الثابت أن النظام الاقطاعي في شكله القديم في سوريا والعراق ـ

ممثلاً في نظام الزعامات والتيمارات ـ قد الغي في أواخر الثلاثين من القرن التاسع عشر » ؛ ويربط بين ذلك وبين بدء الحركات القومية .

ولكن ، يجب أن نلاحظ أن النظام المذكور كان يختلف عن نظام الاقطاع المعروف في البلاد الاوروبية اختلافاً كبيراً .

لأن « منح مقاطعة من المقاطعات إلى شخص من الاشخاص ، ما كان يعني تمليكه القرى والأراضي التي تؤلف تلك المقاطعة . انما كان يعني تفويضه حق جباية الاعشار وسائر الرسوم والضرائب المترتبة عليها . وكانت الاراضي والقرى والمزارع تبقى تحت تصرف مالكيها ، على أن يدفعوا الضرائب التي تفرض عليها إلى صاحب المقاطعة ، أو من يوكله لتسلمها »[1] .

وفضلاً عن ذلك ، انها ما كانت تنتقل بالوراثة . بل كانت تمنح للأشخاص مقابل اعمال ووظائف معينة ، ينتهي حق تصرفهم بها بانتهاء وظائفهم المذكورة . فالغاء نظام الزعامات والتيمارات كان يعني ـ في حقيقة الأمر ـ « تخصيص رواتب معينة للموظفين » ، يتناولونها من خزينة الدولة ، عوضاً عن أن يتناولوا جبايتها من القرى والمزارع التي كانت تعرف باسم الخاص والزعامة والتيمار .

ولذلك ، استطيع أن أؤكد بأنه : يخطىء من يزعم بأنه قد ترتب على الغاء النظام المذكور نتائج مماثلة لما ترتب على زوال الاقطاع في أوروبا .

وبناء على كل ما تقدم ، أكرر ما قلته قبلاً :

إن التزام النظرات الماركسية في ابحاث القومية بوجه عام ـ والقومية العربية بوجه خاص ـ وربط تلك الابحاث بقضايا الطبقات الاجتماعية وبشؤون الاقطاع والرأسمالية . . . يحول دون ملاحظة الأمور على وجهها الصحيح .

ذيل

لقد لاحظت في الاحداث التاريخية المسرودة في مقالة الدكتور محمد انيس عن « القومية العربية » ، عدداً غير قليل من الأمور التي تستوجب البحث والنقاش .

غير اني لن أناقشها هنا ، لأنها لا تدخل في موضوعات هذا البحث[2] .

---

(١) كتابي : **البلاد العربية والدولة العثمانية** ، ط ٢ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٠) ، ص ٢٩ .

(٢) مع العلم بأني كنت اشرت الى امثال البعض من تلك الأمور التاريخية في : المصدر نفسه ، ص ٧١ ، كما اني كنت بحثت في امثال البعض الآخر في كتابي : **آراء واحاديث في التربية والاجتماع** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٣) .

غير أني أرى أن اقف قليلاً عند إحدى القضايا المسرودة في المقالة ، بسبب علاقتها بإحدى كتاباتي السابقة :

لقد جاء في حاشية الصفحة ٣٣٩ من المقالة ، العبارة التالية ـ بمناسبة الحديث عن « فشل الجامعة العربية » :

« الاستاذ ساطع الحصري يعتبر ان الامانة العامة للجامعة وعبد الرحمن عزام بالذات مسؤول عن فشل الجامعة العربية . والحقيقة ان مثل هذا الرأي تصوير قاصر للموقف » .

إن من يقرأ هذه العبارة ـ دون أن يرجع إلى نص ما كنت كتبته انا ـ يتوهم اني حصرت مسؤولية فشل جامعة الدول العربية في أمانتها العامة وحدها ، وأنكرت مسؤولية الدول نفسها .

في حين أن ذلك يخالف الواقع مخالفة تامة :

إن البحث الذي يشير اليه المؤلف ، هو بحث « مرآة عبد الرحمن عزام » المنشور في كتابي **العروبة اولاً** ، الذي كان قد صدر في أوائل سنة ١٩٥٥ .

ولإظهار الحقيقة في هذه القضية ، أنقل فيما يلي سبعة اسطر أساسية من البحث المذكور :

« لا شك في أنه (أي عبد الرحمن عزام) يستطيع أن يذكر لنا قضايا عديدة ، تقع مسؤوليتها ـ بكل تأكيد ـ على دولة عربية ، أو مجموعة من الدول العربية ، أو جميع الدول العربية .

« ولكن أنا أيضاً استطيع أن اذكر له ـ بعكس ذلك ـ عشرات من الأمور الهامة ، التي لم تتدخل فيها دولة من الدول العربية بوجه من الوجوه ، والتي تقع مسؤوليتها على الأمانة العامة نفسها ، بكل تأكيد » (ص ٧٠ ـ ٧١) .

ويتبين من الفقرة الأولى ، اني ذكرت ـ بكل تأكيد ـ وجود قضايا عديدة ، تقع مسؤوليتها على دولة عربية واحدة ، أو مجموعة من الدول العربية ، او جميع الدول العربية .

ويتبين من الفقرة الثانية ، اني قلت بوجود قضايا اخرى تقع مسؤوليتها على الأمانة العامة نفسها .

إذن ، إني لم احصر المسؤولية في جهة واحدة ـ كما توهم ذلك عبارة الاستاذ المؤلف ـ بل وزعت المسؤولية بين الدول العربية وبين الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

ولم اكتف بهذا الكلام العام ، بل اوضحت الأمور التي تعود مسؤوليتها على الأمانة العامة نفسها ، في الصحائف الثلاث التي تلت الفقرة التي نقلتها آنفاً .

وانهيت حديثي في هذا المضمار بالكلمة التالية :

« فكيف نستطيع أن نسلم مع ذلك ، امام كل هذه الحقائق والوقائع ، ان مسؤولية هذه الأمور كلها تعود إلى احوال البلاد العربية بوجه عام » ؟ (ص ٧٣) .

ويتبين من كل ذلك ، اني لم اطلق الكلام جزافاً ، بل عينت وجوه المسؤولية ، بصراحة تامة .

فضلاً عن ذلك ، اني انتقدت آراء عزام المنشورة في مجلة المصور ـ في عددها الصادر في ١٧ ـ ٣ ـ ١٩٥٣ ـ . وفي بحث آخر من كتابي المذكور (ص ١١٦ ـ ١٢٦) .

ومن البديهي ، انه ليس في استطاعة احد أن يقول : ان مسؤولية الآراء الصادرة من لسان عبد الرحمن عزام خلال « مناقشة » جرت في « ندوة دار الهلال » ، تعود الى دولة من الدول العربية .

وقد نقلت ـ في البحث المذكور ـ أقوال عزام جزءاً فجزءاً ، وعلقت عليها قسماً فقسماً .

وعندما نقلت قوله عن البلاد العربية « بأنها ساحة حياة لمصر » ، قلت :

« هذا القول أن دلَّ على شيء ـ اكثر من دلالته على ارتجال الآراء دون تفكير وروية ـ فإنما يدل على البعد عن التفكير القومي السليم ، وعن النظر السياسي الحكيم » (ص ١٢٢) .

وعندما نقلت قوله : « نحن مصريون اولاً ، وعرب ثانياً ، ومسلمون ثالثاً » ، قلت :

« ويعلمنا بذلك أن تفكيره القومي ، لم يوصله بعد ، حتى إلى مرحلة القول بأن مصر والعروبة أمران متلازمان » (ص ١٢٢) .

وبعد الانتهاء من نقل ونقد آرائه ، قسماً فقسماً ، كتبت الأسطر التالية :

« إن الاستاذ عبد الرحمن عزام ، كان أول أمين عام لجامعة الدول العربية . انه شغل هذا المنصب الهام سبع سنوات متواليات .

« إن ما قاله في الندوة يكتسب خطورة خاصة ، لهذا السبب .

« إنه قال : « نحن مصريون أولاً وعرب ثانياً . . » انه قال عدة مرات « مصر والبلاد العربية » ، ولم يقل « مصر وسائر البلاد العربية » .

« وفضلاً عن ذلك ، انه اعتبر سوريا وسائر البلاد العربية ساحة حياة لمصر ، وسوقاً لحياتها الاقتصادية .

« ولا اراني في حاجة إلى القول بأن من يتولى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، هذه المدة الطويلة ، كان يجب أن ينظر إلى الأمور القومية بنظرات تختلف عن هذه النظرات الاقليمية ، اختلافاً كبيراً .

« إني من الذين يعتقدون بأن لمصر مكانة خاصة وممتازة في العالم العربي ، وأتمنى ـ بكل جوانحي ـ أن تعمل مصر في سبيل تحقيق الوحدة العربية ، ما عملته بروسيا في سبيل تحقيق الوحدة الألمانية ، وما عملته « بيادامونته » في سبيل تحقيق الوحدة الايطالية .

« ولذلك أرى من حقي ومن واجبي أن أسأل الاستاذ عبد الرحمن عزام وجميع مناصريه : هل قال احد من بناة الوحدة الألمانية أو الوحدة الايطالية ، ما يقوله عزام الآن ؟

« هل كان يقول احد من زعماء القومية في بروسيا « نحن بروسيون أولاً ، والمان ثانياً ؟ » .

« وهل قال احد من هؤلاء ـ مثلاً ـ أن بافاريا ساحة حياة لبروسيا ، أو ان ساكسونيا سوق للصناعات البروسية ؟

« ثم ، لو كان قال هؤلاء ، مثل هذه الأقوال ، هل كان يمكن أن يحققوا ما حققوه ؟

« إن تاريخ الوحدة الالمانية يعطينا اجوبة حاسمة على هذه الاسئلة :

« إن زعماء الحركة القومية في بروسيا لم يقولوا في يوم من الأيام « بروسيا أولاً ، المانيا ثانياً . . » بل كانوا يقولون دائماً « لا فرق بين بروسيا وبين سائر البلاد العربية » .

« إنهم كانوا يقولون : « بروسيا في خدمة الفكرة الالمانية » . . و « رسالة بروسيا السامية هي تحقيق الوحدة الالمانية » .

« كما أن جميع القوميين في جميع البلاد الالمانية ، كانوا يقولون « المانيا فوق الجميع » . (ص ١٢٤ ـ ١٢٦) .

ثم انهيت حديثي بالكلمة التالية :

« إني اعتقد ان حديث عبد الرحمن عزام يكوِّن وثيقة تاريخية هامة ، بهذا الاعتبار ، لأنها تكشف الستار عن أهم وأعمق الاسباب في « فشل الامانة العامة لجامعة الدول العربية في أداء الرسالة القومية التي عهد بها اليها » (ص ١٢٦) .

وأظن أن الدكتور محمد أنيس ، سيلاحظ مما تقدم ، أن ما كنت قلته عن الأمين العام السابق كان مبنياً على سلسلة طويلة من الحقائق الواقعية .

نقد كتاب
مقدمات اجتماعية لدراسة النظرية العامة للقومية تأليف : الاستاذ محمد خليل بكير

نظرة اجمالية

بين مطبوعات « معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية » كتاب يقع في ٣٣٥ صفحة ، ويحمل على غلافه العنوان التالي : « مقدمات اجتماعية لدراسة النظرية العامة للقومية » .

والغلاف المذكور يعلمنا ـ في الوقت نفسه ـ ان الكتاب يتألف من « محاضرات ، ألقاها الاستاذ محمد بكير خليل ، على طلاب المعهد » سنة ١٩٥٨ .

إن أول ما استوقف نظري عندما تصفحت هذا الكتاب ، كان عنوانه ، لأن العنوان المطبوع في أعلى الصحائف ، وفقاً للخطة المتبعة في مطبوعات المعهد ، يختلف عما هو مطبوع على الغلاف .. فإنه « محاضرات في القومية العربية » من الصفحة الاولى حتى الصفحة ١١١ ، ثم « محاضرات في علم الاجتماع » حتى نهاية الكتاب .

يتبين من ذلك : ان عنوان المحاضرات ، قد تغير ـ خلال الطبع ـ مرتين . فإنه كان « في القومية العربية » خلال طبع الملزمات الاولى ، ثم تحول إلى « محاضرات في علم الاجتماع » خلال طبع بقية الملزمات . وفي الأخير ، تحوّل مرة اخرى ، بعد إتمام طبع الملزمات ، وعند طبع الغلاف . وعندئذ ، وعندئذ فقط ، أصبح « مقدمات اجتماعية لدراسة النظرية العامة للقومية » .

إني لا أرى لزوماً للبحث عما تدل عليه هذه التغييرات ، ولكني أرى من الضروري أن أشير إلى أمر آخر ، وهو : أن مواضيع الكتاب لا تتناسب مع أي واحد من هذه العناوين الثلاثة ، لأن الكتاب المذكور لا يتضمن أي بحث « في القومية

العربية » ، وأما تعبير « النظرية العامة للقومية » فلا يظهر بين دفتي الكتاب سوى مرتين : الأولى في حاشية الصفحة ١٩ ، بمناسبة عارضة ، والثانية في « الفهرس » المطبوع في نهاية الكتاب ، فضلاً عن أن البحث الذي يقابل في متن الكتاب تعبير « النظرية العامة للقومية » المذكور في الفهرس ، وهو البحث الذي يتلو بحث « الوحدة المحلية والاقليمية » ، يحمل عنوان « الأمم والشعوب » ، لا « النظرية العامة للقومية » . (الفرع الثالث من الفصل الثالث ، ص ١٥٧ - ١٧٢) .

وإذا تركنا قضية العناوين جانباً ، واستعرضنا مباحث الكتاب ، وجدناها متخومة باستطرادات متشابكة ، يعوزها الشيء الكثير من الوضوح والانسجام ، ولا ينقصها الأخطاء العلمية ، وحتى الأحكام المتناقضة في بعض الأحيان .

إني لا أرى مجالاً في هذا المقام لنقد الكتاب بوجه عام . ولذلك سأحصر بحثي ونقدي على ما جاء فيه عن « عناصر القومية ومقوماتها » ، أو : « مقاييس القومية » حسب تعبير المؤلف - وذلك في جزء من الفصل المذكور (ص ١٥٩ - ١٦٤) .

يتكلم الاستاذ المحاضر في هذه الصحائف بالتتالي عن الجنس ، واللغة ، والثقافة ، والتقاليد ، فيقول : « إن القومية لا يمكن أن تكون مقيسة بواحد من المقاييس ، أو بها كلها مجتمعة » . ثم يزعم ان « الأساس الأول للقومية لا يعدو أن يكون بيئة جغرافية تجمع بين فرد وآخرين » . وبعد بحث شديد الارتباك في معنى البيئة التي يقصدها ، ينتهي إلى القول بأن « المقياس في القومية هو الرغبة في الحكم الذاتي الذي يجمع شمل الجماعة كلها » .

ويتوقف الاستاذ عند هذا الحد من البحث والتحليل ، فلا يقول لنا : « ما هي حدود الجماعة التي يشير اليها » ، ولا « ما هي الدوافع التي تؤدي إلى نشوء الرغبة في الحكم الذاتي » التي يذكرها . في حين أن البحث العلمي في عوامل القومية أو مقاييسها ، انما يعني - في حقيقة الأمر - البحث عن هذه الأسباب والدوافع .

فلا أغالي إذا قلت - والحالة هذه - ان التعريف الذي يتوصل اليه ، والمقياس الذي يعتمد عليه المؤلف في هذا المضمار ، لا يختلف كثيراً عن « قياس المتر بالمتر ، وتعريف الماء بالماء » .

نظرات تفصيلية

النقد الاجمالي السابق ، كنت كتبته في السنة الماضية ، عقب مطالعتي لمحاضرة الاستاذ محمد بكير المطبوعة .

ولكن عندما فكرت في هذه السنة في نشره بين دفتي كتابي هذا ، أعدت مطالعة المحاضرات المذكورة ، فقررت ان اردف النقد الاجمالي المذكور بنقد تفصيلي ، على

أساس نقل كل ما جاء في المحاضرات المطبوعة عن عناصر القومية ومقاييسها بنصوصها الكاملة ، لمناقشتها من وجوهها المختلفة .

إن الآراء المتعلقة بعناصر القومية مسرودة في المحاضرات المذكورة في نحو ست صفحات متتالية، (ص ١٥٩ ـ ١٦٤) دون اي تقسيم . غير اني ـ خلال النقل ـ سأقسم المسرودات الى عدة اقسام ، تسهيلاً للعرض والنقل . وسأعلق على كل قسم على حدة . ومع هذا ، لن أحذف شيئاً منها خلال هذا التقسيم والتقطيع ، كما أني لم ادخل اي تغيير على ترتيبها وتسلسلها . وذلك لتمكين القراء من تكوين فكرة صحيحة وتامة عن المسلك الذي سلكه المؤلف في سرد الآراء واثباتها .

ـ ١ ـ

يبدأ الاستاذ المؤلف ابحاثه المتعلقة بعناصر القومية ، ببيان اختلاف القومية عن الجنس[٣] ، قائلاً : « ان الفوارق بين أمة وأخرى لا يمكن ان تستند إلى الجنس أو تفسر بالجنس » . ويشرح ذلك بالعبارات التالية :

« إن الأمة والقومية Nation-Nationality من الكلمات الغامضة المدلول ، والتي تنطوي على شيء كثير من التعقيد ، بحيث يصبح من العسير تفصيلها أو تحديدها ، ومن اليسير الخلط بينها وبين عناصر لا تمت اليها بصلة :

من ذلك قولهم بالصلة بين الأمة والجنس في حين ان هذه الصلة لا وجود لها ، كما أن القومية والجنس مدلولان يختلفان عن بعضهما كل الاختلاف ، والقول بأن قومية معينة تتألف من جنس معين هو نسيجها وقوامها أو هيكلها ومميزاتها ، أو حتى المادة الخام في تكوينها ، قول لم يقم عليه دليل علمي ، ولا يخرج عن مجرد افتراض ثبت بطلانه بما لا يدع مجالاً للشك . ولنعلم علم اليقين انه لا يوجد في العالم ما يسمى بالجنس النقي Pure race ، لا في اوروبا ولا في العالم اجمع » (ص ١٥٩ ـ ١٦٠) .

لا شك في أن هذا القول صائب تماماً . وهذه المسألة لم تعد تثير اي اختلاف بين المفكرين والكتاب في زماننا هذا .

ولكن المؤلف عندما يواصل شرح هذه القضية يلتزم مسلكاً لا يخلو من الالتواء ، فلا يمنعه من التورط في مهاوي الاغلاط ، كما سيتضح مما يقوله عقب الفقرات التي نقلتها آنفاً :

---

(٣) يستعمل المؤلف كلمة الجنس ، مثل الكثيرين من امثاله ، مقابل كلمة «race» . اني ارجح استعمال كلمة «رس» التي تدل في اللغة العربية على « اصل الشيء » ، وذلك لشيوع استعمال كلمة الجنس في عدة معان اخرى . ومع ذلك سأحافظ على كلمة « الجنس » خلال نقل عبارات المؤلف بطبيعة الحال .

« . . إذا تعمدنا تحليل كلمة نقيّ هذه وقصدنا بها مدلولاً محدداً نقيس به هذا النقاء . وقد يجوز لنا أن نتبين اقساماً معينة في الأسرة الانسانية ، استناداً إلى أسس نبني عليها هذا التقسيم كاللون مثلاً ، حين نتكلم عن الأبيض والقوقازي ، أو الجنس الأصفر أو المغولي ، وهو يتضمن في نفس الوقت الجنس الأحمر أو الهنود الامريكيين ، والجنس الأسود أو الزنوج . ولكن المهم أنه لا يمكننا أن نتتبع خيطاً واحداً أو سلالة واحدة في هذه الأجناس كلها ، بحيث نرجعها إلى اصل واحد سرت عناصره إلى الأجيال كلها . لا يمكن أن يقال عن هذه كلها أنها فصائل أو انواع تندرج تحت جنس أصلي كان نقياً في يوم ما . وكل ما استطاع اثباته الدليل البيولوجي العلمي ، هو ان هذه كلها مجرد ألوان أو عناصر من الآدمية في معناها الواسع أتت عبر مرحلة طويلة مريرة من الصراع بينها وبين البيئة الجغرافية وكل ما فيها من مقومات مادية أخرى . وإنما اختلفت هذه العناصر باختلاف البيئات والظروف والعزلة أحياناً والاتصال احياناً أخرى . . أما فيما يختص بالاقسام الفرعية في جماعة معينة ، فمرد هذه كلها إلى الأصل المشترك الذي مزقه الغزو والاستعمار والهجرة والاختلاط ، فسحق ما انطوى عليه من وحدة أو ما بقي له من طابع . والذين يمجدون قومية معينة ، لأنهم يردونها إلى جنس معين أصله ثابت وفرعه في السماء ـ على نحو ما قال هوستون شمبرلين عن الجنس التيوتوني « وتين » عن الجنس اللاتيني ، يبتكرون خرافة لا تمت إلى العلم بصلة ، إنما تستهدف إذلال عناصر أخرى من الآدميين ـ وهذا على الأقل هو الدرس الذي تعلّمه العالم من فلسفة النازية في الجنس . لقد كانت لهتلر العظيم حقاً بجميع المقاييس نظرية قاسية خاطئة في الجنس ، اختتمها مرة بقوله : « ان الشعوب الشرقية أحرى بها ألا تعيش ، ويجب أن تدرب كما تدرب الكلاب الصغيرة » (ص ١٦٠) .

يلاحظ أن الاستاذ المؤلف قد تطرق ـ في هذا القسم من بحثه ، إلى مسائل عديدة . مثل اصول الأجناس ، وتأثير البيئات ، وتفاضل الجماعات ، في حين أن هذه المسائل لا ترتبط بمسألة نقاوة أجناس الأقوام ، بوجه من الوجوه . فإن التسليم بأن الأقوام الحالية ليست نقية الجنس لا يستلزم القول بعدم تفاضل الاجناس . فإن المرء يستطيع أن يقول بأن كل قومية تؤلف خليطاً من اجناس عديدة ، ويزعم ـ في الوقت نفسه ـ إن البعض من هذه الخليطات تفضل على غيرها . وذلك يدل دلالة قطعية على أن قضية تفاضل أو عدم تفاضل الاجناس ، مما يجب درسها وبحثها بحثاً مستقلاً عن قضية نقاوة جنسية الأقوام .

وفضلاً عن ذلك ، يوجد بين الأمور التي حشرها المؤلف بهذه الصورة في هذا البحث ، بعض المزاعم التي تخالف الواقع . فإن الزعم المتعلق برأي « تين » في تفوق الجنس اللاتيني ، من هذا القبيل : من المعروف عن « هيبوليت تين » انه كان يعزو لكل جنس خصائص معينة ، وكان يقول ـ مثلاً ـ ان للجنس اللاتيني خصائص تختلف عن خصائص الجنس الانكلوساكسوني ، ولكنه لم يعتبر هذه الخصائص دليلا على التفوق .

من المعلوم ان « تين » كان نشر نظريته في « الرس ، والبيئة ، والزمان » في المدخل الذي كتبه لمؤلفه المشهور في « تاريخ الأدب الانكليزي » . إن مراجعة مدخل الكتاب المذكور ، تكفي للتأكد من صحة ما اقول . ومن المعلوم أيضاً أن « بول لاكومب » انتقد تلك النظرية ، بكل تفاصيلها . وقال أن الخصائص التي عزاها « تين » إلى الاجناس ، كلها خيالية واعتباطية ، لا تستند إلى حقائق واقعية . ولكنه لم يذكر له أي رأي في تفاضل الاجناس .

ولذلك كله . أستطيع أن اؤكد ، أن ما ذكره الاستاذ المؤلف عن رأي « تين » لا ينطبق على حقائق الأمور .

إني أقول نفس الشيء بالنسبة إلى ما زعمه بأن « هتلر العظيم حقاً بجميع المقاييس » قال « ان الشعوب الشرقية احرى بها الا تعيش ويجب أن تدرب كما تدرب الكلاب الصغيرة » . فإني اعتقد ان هذا القول ما هو إلا من مفتريات خصومه العتيدين - وكان معظمهم من اليهود . انهم كانوا اختلقوا ذلك ، بغية استثارة الشرقيين والعرب عليه . وأظن أن ما هو معلوم لدى الجميع عن الجهود التي كان يبذلها - والدعايات الواسعة التي كان يقوم بها - هتلر وأعوانه لاجتذاب الشرقيين والعرب الى صفه .. يكفي لاستبعاد صدور القول المذكور منه .

ومع كل ذلك ، ارى ان اتساءل : ما الموجب ، وما الفائدة ، من اقحام امثال هذه القضايا في مسألة « الأمة والجنس » وتفريعها وتعقيدها ، بهذه الابحاث الاستطرادية ؟

- ٢ -

بعد الفقرات المنتهية بأقوال هتلر ، يقول المؤلف :

« إذا تبينا أن الفوارق بين امة واخرى لا يمكن ان تستند إلى الجنس أو تفسر بالجنس ، كان معنى ذلك انه لا يوجد مقياس واحد من أي نوع ، يستطيع أن يفصل بين امة واخرى .

« سيقال أن اللغة هي المقياس . ولكن امة كبيرة متماسكة كسويسرا تتكلم عدة لغات ، في حين أن لغة واحدة كاللغة الانكليزية أو الاسبانية هي اللغة المستعملة من شعوب كثيرة .

« ومثل هذا يقال عن الدين : تفصيل ذلك ان التقدم العلمي وما اقترن به من استنارة قضى على فكرة الاله القومي أو الاقليمي ، في حين ثبتت فكرة إله واحد لا يمت إلى القوميات او الجنس (الجنس غير النقي) بصلة ، هو الاله الذي يعبده العالم كله .

« قد يقال الثقافة بوصفها تلك القوة الجبارة التي تربط بين شعوب الأرض المتنافرة منها

والمؤتلفة ، والتي هي في الحقيقة ميراث توارثته البشرية عبر صراع طويل مرير بينها وبين القوى المادية . ولكن ما دام هذا هو طابعها وتاريخها ، فلا جدال في أن الزعم بانها مقياس القومية أو حدودها زعم باطل ، بل اكثر بطلاناً من القول بنظرية الجنس . الحقيقة هي أن الثقافة لا تفرق بين قومية واخرى ، وانما تجمع بين القوميات جميعاً وتربط بين الماضي والحاضر . ومتى بلغت الثقافة بقوم مبلغ النضوج سمت بهم فوق الاعتبارات القومية . وربما تخلوا عنها أو لم يؤمنوا بها ، وهذا النوع من التفكير يبدو في افق العالم الحاضر » (ص ١٦١) .

إن هذه الفقرات تستوجب عدة تعليقات :

أ ـ الفقرة الأولى منها تعطينا نموذجاً واضحاً للاحكام الغريبة التي نصادفها في عدد غير قليل من صفحات الكتاب : لأنها تعتبر « ثبوت عدم إمكان تفسير الفوارق بين امة واخرى بالجنس » دليلاً على « عدم إمكان قياس تلك الفوارق بأي شيء كان » .

وغني عن البيان ، ان هذا الاستدلال ، لا يتمشى مع مقتضيات المنطق ، بوجه من الوجوه .

ب ـ ان الفقرة الثانية ، تحاول اخراج اللغة من بين الأمور التي يمكن أن تفسر أو تقيس الفوارق المذكورة ، وذلك بالحجج المسرودة في سطرين .

في حين ان الابحاث التاريخية والاجتماعية تدل على أن اللغات من أهم العوامل في تكوين القوميات . وأنا كنت شرحت مسألة « صلة القومية باللغة » في مؤلفاتي السابقة بكل تفصيل[٤] وشبهت أقوال من ينكر هذه الصلة بالحجج المماثلة لحجج المؤلف ، بقول من ينكر الجاذبية الأرضية بحجة ان الدخان يصعد إلى السماء ، وان الطيور تطير في الهواء[٥] .

أنا لا أرى لزوماً إلى تكرار أو تلخيص تلك الابحاث والمناقشات ، في هذا المقام ، بل سأكتفي بالاشارة الى غرابة الخطة التي يتبعها الاستاذ المؤلف في درس وعرض مسائل القومية : انه يحاول حسم مسألة «القومية واللغة » في سطرين ، مع أن هذه المسألة من أهم المسائل ، بالنسبة إلى تحديد معنى القوميات بوجه عام ، والقومية

---

(٤) ساطع الحصري [ابو خلدون]: آراء واحاديث في الوطنية والقومية (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٤) ، ص ٢٨ ـ ٣٠ ، ١٢٤ ـ ١٢٧ ، وما هي القومية ؟ ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩) .

(٥) انظر للحصري : آراء واحاديث في الوطنية والقومية ، ص ١٢٠ ، وما هي القومية ؟ ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات ، ص ٨٠ .

العربية بوجه خاص ، وذلك في حين انه يخصص لبحث « القومية والجنس » أكثر من صحيفتين ، مع أن مسألة الجنس لم تعد موضوع خلاف بين الباحثين في هذا الزمان ، كما انها لا تمس قضايا القومية العربية بوجه من الوجوه .

ج ـ الفقرة الثالثة : تحوم حول « الدين » وتستبعده من بين الأمور التي يمكن ان تفسر الفوارق القومية . ان هذا الرأي صائب وسليم من حيث الاساس . غير أن الدلائل المسرودة للبرهنة على صحته لم تكن مُقنِعة أبداً . لأن الذين يقولون بوجوب ربط القومية بالدين ، لا يقولون ذلك لزعمهم بأن لكل قومية إلهاً خاصاً بها ، بل يقولونه لأسباب تختلف عن ذلك كل الاختلاف . ولذلك ، إن ما جاء في الفقرة القصيرة المذكورة عن أن التقدم العلمي وما اقترن به من استنارة قضى على فكرة الاله القومي أو المحلي ، وأثبت فكرة الاله الواحد لا يمس شيئاً مما يزعمه هؤلاء ، فيترك المسألة باقية على حالها .

هذا ، فضلاً عن أن مسألة « الاله الواحد الذي يعبده العالم كله » تفتح باباً لنقاش ، لا يمت إلى الموضوع بأية صلة كانت .

إن مسألة « القومية والدين » تحتاج الى بحث جدي ، فلا يمكن ان تعالج بمثل الكلمات المسرودة في الكتاب[٦] .

د ـ واما الفقرات التي تلي بحث الدين فكلها تحوم حول « الثقافة » وتكوِّن مجموعة غريبة من الأخطاء الفادحة .

فإن المؤلف يخطىء خطأ مبيناً عندما يدعي : « ان الثقافة لا تفرق بين قومية واخرى ، وإنما تجمع بين القوميات جميعاً » ؛ وكذلك عندما يقول : « ان الزعم بأن الثقافة مقياس القومية او حدودها زعم باطل ، بل أكثر بطلاناً من القول بنظرية الجنس » .

ولكنه يبلغ الحد الأقصى من الأخطاء ، عندما يدعي : ان الثقافة « متى بلغت بقوم مبلغ النضوج ، سمت بهم فوق الاعتبارات القومية ، وربما تخلوا عنها أو لم يؤمنوا بها ، وهذا النوع من التفكير يبدو في الافق الآن » .

ولا أراني في حاجة إلى الايضاح ، ان هذا الزعم الأخير ، زعم خطير جداً . لأنه يزعزع فكرة القومية من اساسها ، إذ يجعل بقاءها منوطاً بعدم نضوج الثقافة .

---

(٦) الحصري : اراء واحاديث في الوطنية والقومية ، ص ٣٢ ـ ٤١ و ٩٤ ـ ١٠٢ ، وما هي القومية ؟ ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات ، ص ١٨٧ ـ ٢٤٩ .

فيجدر بنا أن نتساءل ، أمام هذا الزعم الخطر : أية امة من الأمم الراقية ، تسامت فوق الاعتبارات القومية ، فتخلت عن قوميتها ؟

من المعلوم ان الامريكان والانكليز، والالمان والفرنسيس، يعتبرون ـ بلا جدال ـ أنضج الأمم وأرقاها من حيث الثقافة . فهل تخلت احدى هذه الأمم عن قوميتها ؟

إن الاستاذ المحاضر ، يزعم أن « هذا النوع من التفكير يبدو في افق العالم الحاضر » .

ولكني أرى من الواجبات المترتبة علينا ، تحذير شبان العرب من الانخداع بهذا السراب .

ـ ٣ ـ

بعد الفقرات التي نقلتها آنفاً ، ينتقل المؤلف الى موضوع آخر ، فيقول :

« وأخيراً ذهبوا الى أن الفارق بين قومية واخرى أو بين جنس وآخر ، يبدو في الصورة المادية للانسان . وهو قول لا يستند إلى دليل علمي أيضاً . والسبب في ذلك هو أن اية مقاييس نستطيع الاعتماد عليها ـ سواء أكانت طول الجبهة وعرضها أو شكل الفك أو محيط العين ، أو شكل الأنف ـ لا يمكن أن توجد في جنس واحد أو قومية واحدة بمعزل عن غيرها من القوميات . وإنما تظهر في قوميات واجناس عدة . ولكن لا توجد امة واحدة تحتكر لنفسها ميزة من هذه الميزات أو سمة من هذه السمات ، بحيث تبدو واضحة في كل افرادها ، فتقول استناداً اليها أن هذا هو الجنس الآري أو الجنس الجرماني مثلاً . لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه السمات الجثمانية تخضع لتغير كبير من جانب البيئة ، وهذا هو ما انتهت اليه أبحاث لجنة الهجرة الامريكية ، إذ قالت ان العناصر الأوروبية التي استقرت في امريكا تعرضت لتغير كبير في حجم الرأس وشكله ، بحيث لم يعد هناك فارق في شكل الرأس بين الأوروبيين وغيرهم من الأجناس . كذلك يقول « فلندرز بتري » ان قبائل اللمبرد كانوا يتميزون برأس طويل ، ولكنهم في ظرف بضع مئات من السنين فقدوا هذا الطابع ، وتميز رأسهم Brachycéphalic أي أن سعة الجمجمة لو نظرت اليها من أعلى تساوي على الأقل اربعة أخماس الطول » ، (ص ١٦٢) .

ولكن مدلول تعبير « الصورة المادية للانسان » الوارد هنا ، لا يختلف ـ في حقيقة الأمر ـ عن مدلول « الاجناس البشرية » التي سبق بحثها قبل قضايا اللغة والدين والثقافة . ولذلك لا أرى لزوماً إلى اضافة شيء إلى تعليقاتي السابقة ، واكتفي بالتأكيد عليها ، مع الاشارة الى غرابة الخطة المتبعة في الكتاب ، بتجزئة القضية الواحدة إلى جزئين . وتبعيد هذين الجزأين بعضهما عن بعض بسلسلة مسائل تقحم بينهما إقحاماً .

- ٤ -

بعد بحث « الصورة المادية للانسان » ، يحاول المؤلف أن يصل إلى نتيجة ، فيقول :

« ننتهي من هذا كله إلى أن القومية لا بد وأن تنطوي على معنى أبعد وأعمق من هذا كله . ولا يمكن أن تكون مقيسة بواحد من هذه المقاييس ، أو بها كلها مجتمعة » (ص ١٦٢) .

ولكنه ، بعد ذلك يعود إلى بحث قضية اخرى ، ويقول :

« كذلك لا جدال في أن التقاليد المتوارثة والأوضاع التي اصطلح عليها دهراً طويلاً ، قد بولغ في اهميتها أو قيمتها ، بدليل ان الامريكيين الذين لا شك في ان لهم قومية يعتزون بها ، شعب غير متجانس يضم عناصر من اغلب امم الأرض التي تميزت بحضارة عريقة وبدساتير قوية تنتظم الدين والدنيا ، في حين أن الكنديين والاستراليين وغيرهم من العناصر المتحدرة من الجنس الانكليزي الأصلي ، تقول بأنها امم منفصلة عن انكلترا أو لها طابعها الخاص » (ص ١٦٢) .

وبعد هذه الكلمات المتعلقة بالتقاليد ، يعود إلى اتمام كلمته الختامية ، قائلاً :

« واذن ، فالذي نستطيع أن نقوله إزاء هذا كله هو : ان الاساس الأول للقومية لا يعدو أن يكون بيئة جغرافية تجمع بين فرد وآخرين ، وتوحي اليهم بانهم نبت ارض واحدة ، يتقاسمون خيراتها ويساهمون في إنباتها ، وانهم استناداً إلى هذا الوضع يخضعون لمؤثرات واحدة ، ويستطيعون استغلال موارد واحدة ، وان عناصر هذه البيئة الجغرافية هي وحدها التي تحدد مقامهم وارزاقهم وممكناتهم ، وما يمكن أن يعترض نشاطهم من أمل أو يأس في هذا الجهاد المشترك » (ص ١٦٣) .

يتبين من صراحة هذه الفقرات ، ان المؤلف يعتبر « البيئة الجغرافية » الأساس الأول للقومية ، ويعزو اليها وزناً يفوق اوزان وحدة اللغة والدين والثقافة والتقاليد بأجمعها .

إن هذا الرأي يخالف حقائق التاريخ ونواميس الاجتماع مخالفة كلية . غير إني لا أرى لزوماً لشرح رأيي في هذه القضية . لأن المؤلف نفسه ، لا يكاد ينتهي من سرد هذا الرأي وشرحه ، حتى يأخذ في التراجع عنه ، وبتعبير أدق : يأخذ في سرد سلسلة آراء تهدم الرأي المذكور من اساسه . لأنه يقول ما يلي ، عقب العبارة الاخيرة ، من الفقرات المنقولة آنفاً :

« وفي هذا المحيط المحدود الذي تقوم بينه وبين بيئات اخرى حدود ـ ليس من الضروري ان تكون جغرافية ، بل لغوية او تقليدية أو دينية ، أو مجرد عداوة للقبائل الاخرى المجاورة ، أو عوائق اقتصادية أو حتى مجرد وجود جماعة اخرى تختلف عنها في الاسم ـ تقف عندها هذه المشاعر كلها وهذا

الارتباط بالأرض ، بل تقف عندها كل العوامل والمؤثرات التي احكمت الصلة بين افراد هذه الجماعة المعينة » (ص ١٦٣) .

وبهذه الصورة ، يقلل المؤلف من شأن البيئة الجغرافية ـ التي كان اعتبرها الاساس الأول للقومية ، ويعيد إلى روابط اللغة والتقاليد شيئاً من المكانة ـ التي كان أنكرها عليها . . وفي الوقت نفسه يهبط بكل هذه العوامل الى منزلة « عداوة القبائل » ، أو « اختلاف اسمائها » .

ـ ٥ ـ

ولكن المؤلف لا يقف عند هذا الحد من الآراء المتباينة ، بل يواصل بحثه ، ويحاول ايضاح مقصده بالفقرات التالية :

« نريد ان نقول أن الطابع القومي في مراحله الاولى يرتكز حول ملكية الأرض ، بوصفها العامل الأول في ارتباط الجماعة وتماسكها . ولكن ملكية الأرض هذه لا تستنفد معنى القومية . تفصيل ذلك أن الصراع بين قومية واخرى طالما احتدم حول هذا المتاع المشترك على نحو ما حدث في ايرلندة والبلقان . وإذن فلا بد من تحديد لهذه الفكرة . فنقول ان المقصود هنا هو الشعور الخفي بوحدة الجماعة وتماسكها المنبعث في اول الأمر من ملكية الأرض إبان مرحلة خلت من ضروب الانقسام الداخلي التي طالما استحدثتها الفوارق بين الطبقات ، أو التمييز بين جنس وآخر ، لم يمزقها الانقسام الديني أو الصراع المذهبي او استعباد فريق لآخر ، أو نوع من الإذلال فرضته المدنية فأثقل كاهل الأفراد وأورثهم ضعفاً وقنوطاً وضيقاً بالحياة واسبابها . في مثل هذا الجو النقي الذي يتميز اول ما يتميز بالاستقرار والتحرر من الفقر والعوز ، ينمو هذا الشعور بوحدة الجماعة ، تذكيه الحياة في بيئة واحدة واسلوب من الحياة واحد ، وأوضاع متعارف عليها واحدة واطماع واحدة ايضاً ، لا تعرف معنى الصراع والعنف والبطء والكفر بالنعمة ، نريد أن نقول أن المعنى الأول من معاني القومية هو توفر حالة نفسية تنسج حولها نسيج الحياة الجماعية ، ومن اجل ذلك ـ من اجل هذا الطابع النفسي ـ يتضح بأن الشعور بالقومية مثله كمثل الشعور بالجماعية ـ يتفاوت من حيث الدرجة : لقد كان من المحتمل أن تستحيل امريكا إلى عدد من القوميات المتنافرة فيما بينها في وقت من الأوقات ولكن الطباعة والطرق الحديدية الحديثة والتعليم الشعبي ، احدثت الشعور بالجماعة وتماسكها . مثل القوميات كمثل الجماعات التي لا تعرف حدوداً جغرافية ابداً » (ص ١٦٣ ـ ١٦٤) .

في هذه الفقرات ، يتطرق المؤلف إلى مسائل عديدة ، ويبدي حولها سلسلة من الآراء التي تحتاج إلى بحث وتعليق :

أ ـ يزعم « ان الطابع القومي في مراحله الاولى يرتكز حول ملكية الأرض »

بوصفها العامل الأول في ارتباط الجماعة وتماسكها » و« ان الشعور الخفي بوحدة الجماعة وتماسكها » ينبعث « في اول الأمر من ملكية الأرض . . . » .

ولكن ابحاث التاريخ والاجتماع لا تقر هذا الزعم ، لأنها تثبت أن الحياة الاجتماعية ـ مع عواملها وروابطها العديدة ـ سبقت كثيراً « ملكية الأرض » على اشكالها المختلفة .

ب ـ يتكلم المؤلف عن « الشعور بوحدة الجماعة وتماسكها » ، وعن « الشعور بالوحدة القومية » كأنهما متماثلان ، وكأن كل ما يصح في أي منهما يصح في الآخر أيضاً .

ولكن ذلك يخالف طرائق البحث السليمة . لأن للجماعة انواعاً كثيرة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، من حيث التركيب ومن حيث الشمول . مثلاً ، جميع « المشتركين في نادٍ واحد أو فرقة رياضية واحدة » يؤلفون جماعة من نوع خاص ، كما أن جميع « المنتسبين الى العشيرة الواحدة » يؤلفون جماعة من نوع آخر . وكذلك « تبعة الدولة الواحدة » ، وكذلك « منتسبي الأمة الواحدة » . وغني عن البيان ان « تماسك الأفراد » في كل نوع من هذه الأنواع ـ وفي الأنواع الاخرى ـ ، يتجلى بشكل خاص . فلا يجوز لنا أن نقيس تماسك افراد العشيرة الواحدة بتماسك افراد الأمة الواحدة . فضلاً عن انه يجب علينا أن نلاحظ أن تماسك افراد العشيرة قد يصل إلى حد يعرقل نشوء النزعة القومية في نفوسهم ، حتى انه قد يؤدي إلى تغلب « العصبية القبلية » على « النزعة القومية » .

ويتبين من ذلك : ان قضايا وحدة الأمة وتماسكها يجب أن تكون موضوع دراسة خاصة ، فلا يجوز أن تقرر قياساً على قضايا تماسك الجماعات بوجه عام .

ج ـ ويقول المؤلف أن « الشعور بوحدة الجماعة ينمو في الجو النقي الذي يتميز اول ما يتميز بالاستقرار والتحرر من الفقر والعوز » ، ويزعم ان هذا الشعور يتقوى بنضال الحياة في بيئة واحدة . . . « لا تعرف معنى الصراع والصلف والبطر والكفر بالنعمة » .

ولكني اعتقد أن كل ما هو معروف عن حقائق التاريخ ونواميس الاجتماع لا يؤيد هذه المزاعم بوجه من الوجوه . وأظن أن مجرد التفكير في الأسئلة التالية ، يكفي للتأكد من خطأ المزاعم المذكورة :

شعور الألمان بوحدتهم ، هل نشأ في عهد « لا يعرف معنى الصراع والصلف والكفر بالنعمة » ؟ والوحدة الايطالية ، هل تمت بعد أن تحرر الايطاليون من الفقر والعوز ؟

وفي الأخير : العرب ، أفلا يشعرون بوحدتهم ، إلا بعد أن يتحرروا من الفقر والعوز ، وبعد أن يكوّنوا بيئة لا تعرف الصراع والكفر بالنعمة ؟

هذا ، وأظن بأني لا أكون من المغالين إذا قلت : « ان الشعور بوحدة الجماعة ، لو كان يرتبط ـ فعلاً ـ بـ « التحرر من الفقر والعوز » ، فلا ينمو إلاّ في « بيئة لا تعرف معنى الصراع والصلف والبطر والكفران بالنعمة » . . . لما تكوّنت في هذه الدنيا جماعة تشعر بالوحدة ، ولأصبح مثل « الشعور بالوحدة » ، كمثل العنقاء ، لا وجود له إلا في خيال الناس .

د ـ ان الفقرة الاخيرة من المسرودات التي نقلتها آنفاً ، تقرر أن « مثل القوميات ، كمثل الجماعات لا تعرف حدوداً جغرافية أبدية » .

هذا القول لا يخالف الحقيقة . ولكنه يناقض ـ إلى حد كبير ـ ما كان ذهب اليه المؤلف ـ في احدى فقراته السابقة ـ ؛ « ان الأساس الأول للقومية ، لا يعدو أن يكون بيئة جغرافية » .

ـ ٦ ـ

بعد كل ما أسلفنا نقله ونقده من الآراء والمزاعم ، يشعر المؤلف بوجوب الوصول إلى حكم صريح في هذه القضية ، فيقول :

« وإذن فلنتساءل ما هو مقياس وحدة الأمة أو الشعور بهذه الوحدة ؟ الجواب على هذا أن المقياس هو الرغبة في الحكم الذاتي الذي يجمع شمل الجماعة كلها رغم أوجه الخلاف والشبه بين فرد وآخر . لا جدال في أن كل أمة تريد أن تتحد تحت حكومة واحدة ، بدليل ما ثبت من الوجهة التاريخية من أن نشأة القوميات تركزت حول المطالبة بحكومة واحدة تخضع لها عناصر السكان كلها » (ص ١٦٤) .

ولكن ، يجب أن نلاحظ أن كل ما جاء في هذه الفقرات ، لا يتضمن حكماً أو تعريفاً ، يمكن الاكتفاء به ويصح الوقوف عنده . لأنه :

عندما يقال « إن مقياس وحدة الأمة ، هو الرغبة في الحكم الذاتي » ، لا بد أن يتبادر إلى الذهن هذا السؤال ؛ ولكن ، ما هي أسباب هذه الرغبة ؟ لماذا ترغب بعض الجماعات في الحكم الذاتي ، ولا ترضى البقاء تحت رعاية الدولة الفاتحة ؟

وعندما يقال « إن نشأة القوميات تركزت حول المطالبة بحكومة واحدة تخضع لها عناصر السكان كلها » ، لا بد أن يتبادر إلى الذهن الأسئلة التالية : أي السكان ؟ ما هو شمول تعبير عناصر السكان كلها ؟ ما هي الصفات التي يتصف بها هؤلاء ؟ وبماذا يختلفون عن الجماعات الأخرى من السكان ؟

إن المؤلف لم يفكر بمثل هذه الأسئلة . ولذلك لم يشعر بأن الحكم الذي وصل إليه ، لا يحل أي مسألة من المسائل التي تحوم حول معاني القومية :

في الواقع أنه يحاول أن يشرح رأيه بتفصيل أزيد ، فيقول ـ بعد الفقرات السابقة ، مباشرة :

« وهذا هو الوضع الصحيح للأمة وأهدافها التي تتركز حول تنمية الشعور بوحدة الجماعة وتماسكها ـ تلك الوحدة التي كان من المحتمل أن تتمزق أمام عدد من السلطات والولاءات التي يصطدم بعضها ببعض ، فتمزق عواطف الأفراد وتفقدهم الولاء لأية سلطة زمنية كانت أو دينية ، أو قد تطوح بهم في أتون أمرين أحلاهما مر : إما الولاء الأجوف لامبراطورية واسعة مترامية الأطراف تهبط بالفرد إلى مرتبة العبيد ، وبالقومية إلى لون من الحياة في الأجمة لا ضوء فيها ولا حياة ولا مثال ، أو العالمية Cosmopolitanisme ، وهي فلسفة لا يستسيغها غير يائس من دينه وقوميته وعشيرته ورحمة الله . لا جدال في أن نشأة حكومة قومية مستنيرة تحول بين الحياة الفردية وبين أن تكون مبعثرة على هذه الصورة لا رابط لها ولا ضابط ولا دستور . ولا جدال كذلك في أن الشعور بالجماعة ووحدتها هو الحافز على خدمة المصلحة والتفاني في سبيلها » (ص ١٦٤) .

يلاحظ أن المؤلف ـ بكل هذه الكلمات ـ لم يوضح أمراً من الأمور التي كانت في حاجة إلى التوضيح ، ولا أعطى جواباً على سؤال من الأسئلة التي كانت تنتظر الجواب . إنما تطرّق إلى مسائل أخرى ، هي أيضاً في حاجة إلى إيضاح ؛ فإنه تكلم عن « الوحدة التي كان من المحتمل أن تتمزق » ، وذكر « الحكومة القومية المستنيرة » ، و « الامبراطورية الواسعة المترامية الأطراف » ، ولكن كل ما قاله في هذا الباب كان في منتهى الاقتضاب ، فكان من الطبيعي أن يثير سلسلة من الأسئلة الاستيضاحية : ما هي العوامل التي تؤدي إلى تمزيق الوحدة ، وما هي العوامل التي تحول دون تمزقها ؟ ما معنى « الحكومة القومية » ؟ وبماذا يتميز هذا النوع من الحكومات عن أنواعها الأخرى ؟ ماذا تعني كلمة الامبراطورية ؟ ما هو الفارق بين الامبراطوريات ، وبين سائر الحكومات ؟ . . . الخ .

لو فكر المؤلف في هذه الأسئلة ، والأسئلة التي كنت سردتها قبلاً ، وشعر بضرورة بحثها للتوصل إلى أجوبة صحيحة في شأنها ، لما وجد سبيلاً إلى ذلك إلا بالرجوع إلى « وحدة اللغة » و « وحدة الثقافة » التي كان استبعدها وأهملها قبلاً ، و « وحدة التاريخ » التي لم يلتفت إليها أبداً .

عندئذ ، وعندئذ فقط ، كان يمكن أن يتوصل إلى احكام علمية حول معنى القومية وعواملها .

- ٧ -

هذا ، وقبل أن أختم تعليقاتي على الفقرات الأخيرة التي نقلتها آنفاً ، أرى أن أتوقف قليلاً عند ما جاء فيها عن « العالمية » :

لقد قال المؤلف أنها « فلسفة لا يستسيغها غير يائس من دينه وقوميته وعشيرته ورحمة الله » .

أنا لست من القائلين بالعالمية وبعكس ذلك ، قد حذرت الشبان ، بعدة مناسبات ، من الانخداع بدعايات العالميين . ومع هذا ، لا أفهم معنى ربط العالمية باليأس من الدين ومن القومية ، ومن رحمة الله . فضلاً عن ذلك أرى أن أعيد إلى الأذهان - بهذه المناسبة - الرأي الذي كان أبداه خلال بحثه - قبلاً - في « وحدة الثقافة » :

انه كان زعم - عندئذ - بأن الثقافة « متى بلغت بقوم مبلغ النضوج سمت بهم فوق الاعتبارات القومية ، وربما تخلوا عنها أولم يؤمنوا بها ، وهذا النوع من التفكير يبدو في أفق العالم الحاضر » . (ص ١٦١) .

ولذلك ، يجدر بنا أن نتساءل : السمو فوق الاعتبارات القومية ، أفلا يعني السير نحو العالمية ؟ أفلا يقول دعاة العالمية : يجب علينا أن نسمو بعقولنا وعواطفنا فوق الوطنية وفوق القومية ، فنعتبر الكرة الأرضية وطناً لنا ، وأبناء البشر بأجمعهم مواطنين ؟ أفلا يوجد - والحالة هذه - شيء من التناقض بين القول « أن نضوج الثقافة يؤدي إلى السمو فوق الاعتبارات القومية » ، وبين القول « بأن العالمية ، لا يستسيغها غير يائس من دينه وقوميته وعشيرته ومن رحمة الله » ؟

هذا ، ولا بد لي أن أشير إلى الأمر التالي أيضاً : أن هذين القولين في كتاب واحد وفصل واحد ، أما المسافة بينهما فتقل عن ثلاث صحائف !

- ٨ -

يظهر أن الأستاذ المؤلف اعتبر أن مهمته في بحث « عوامل القومية » قد انتهت بالفقرات التي نقلتها آنفاً ، بنصوصها الكاملة ؛ ولذلك ، رأى أن ينتقل إلى بحث آخر ، فأخذ يتكلم عن « محاذير القومية » ، ويحاول أن يرسم للنزعة القومية حدوداً ، حدوداً يجب أن لا تتعداها ، لكي لا تصبح مضرة .

وهذا ما يقوله ، بعد الفقرات التي كنت نقلتها قبلاً :

« حتى إذا بلغنا هذه المرحلة ، استطعنا أن نلمس ما نتعرض له من خطورة : تفصيل ذلك أن

نضوج الفكرة الجماعية وسيطرتها إلى درجة معينة قد تزين للناس الاعتزاز بقوميتهم وتورثهم الحماقة ، زعماً منهم أنهم قد بلغوا مستوى الكمال ، ولكن الحقيقة هي أن القومية يجب أن تكون معيناً لنشاط تحتضنه وتقوم عليه ، ولكنه نشاط حر طليق بأسمى معاني الكلمة . فلا يتقيد بهذه القومية أو يقيم لها وزناً ، بل ينبغي أن يكفر بها إذا ما اصطدمت بالمعايير المثالية ، وفكرة القومية من الأفكار التي يعوزها التجديد والتكييف الدقيق . وإلا كانت وبالاً على أهلها والقائمين بها » (ص ١٦٥) .

بهذه العبارات الصريحة ، يعلن الأستاذ المؤلف اعتقاده بأن « القومية » و « الاعتزاز بالقومية » قد تكون وبالاً على أهلها والقائمين بها ؛ ويدعو قرّاءه إلى عدم التقيد بالقومية ، بل إلى الكفر بها . إذا ما اصطدمت بالمعايير المثالية .

ولكن ، أمام هذه الدعوة الخطيرة ، لا بد لنا أن نتساءل :

ما هي المعايير المثالية التي يجب أن نضحي قوميتنا في سبيلها ؟

من المعلوم أن طائفة كبيرة من ساسة الغرب وكتابه ، كانوا يفتخرون بالـ « عمران » الذي أوجدوه في البلاد التي « استعمروها » . فهل يجب علينا أن نعتبر هذا « العمران » من المعايير المثالية التي يجب أن نكفر بقوميتنا في سبيلها ؟

ومن المعلوم أيضاً ، أن طائفة من المفكرين كانوا يزعمون أن « تقدم الحضارة ، بوجه عام » يجب أن يكون « المثل الأعلى » في الشؤون البشرية . ولذلك يجب أن تضحي الشعوب المتأخرة ، لكي لا تعرقل سير الحضارة ، فهل يجب علينا أن نشارك هؤلاء ، ونعتبر « مقتضيات تقدم الحضارة » من المعايير المثالية التي يجب أن نضحي بقوميتنا في سبيلها إذا اقتضى الأمر ؟

أنا لا أرى لزوماً لذكر أسئلة أخرى ، لإظهار فداحة « الدعوة » المسطورة في هذه الفقرات[٧] .

ولكني أرى من المفيد أن ألفت الأنظار ـ في هذا المضمار ـ إلى الأمر التالي :

إن هذه الدعوة الخطيرة ، تأتي بعد عشرة أسطر فقط من الكلمة التي كان خطها المؤلف في شجب العالمية !

---

(٧) وأرى أن أصرح بما أعتقده في هذا المضمار : أن العمل في سبيل « توحيد الأمة العربية ، وإيصالها إلى أقصى مراتب الرقي والاعتلاء » لكي تستطيع أن تساهم في حركات تقدم البشرية مساهمة فعالة ، يجب أن يكون مثلنا الأعلى فلا يجوز لنا أن نحول أنظارنا عن ذلك ، لأي سبب من الأسباب .

نظرة ختامية

هذه هي مجموعة الآراء التي عرضها الأستاذ محمد خليل بكير، على أنها « النظرية العامة للقومية ».

يلاحظ أنها تترك القارىء حائراً أمام طائفة كبيرة من الأقوال المتشابكة والمتضاربة، عاجزاً عن تكوين فكرة صريحة عن معنى القومية وعواملها.

ولكنها، مقابل ذلك، تحذره صراحة من الاعتزاز بالقومية، وتوحي إليه الاعتقاد بأنها ستزول من العالم متى تبلغ الثقافة مبلغ النضوج ؛ وفي الأخير، تدعوه إلى الكفر بالقومية إذا ما اصطدمت بالمعايير المثالية.

هذا، ولتقدير خطورة هذه الآراء والأقوال حق قدرها، يجب أن لا ننسى، أنها من جملة المحاضرات التي ألقيت على طلاب معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية ؛ وهي مسطورة في كتاب أصدره المعهد المذكور.. ذلك المعهد الذي أنشىء لغرض « إقامة القومية العربية على أسس علمية صحيحة » و « تقوية الوعي القومي في العالم العربي، مع إشاعة الشعور بوحدة الأمة العربية، وبث الإيمان بوحدتها ».

نقد كتاب
التيارات العظيمة لتاريخ العالم(*)
تأليف : جاك بيرن

هذه المقالة تستعرض طائفة من الأغلاط الفادحة التي لاحظتها في كتاب ضخم عن التاريخ العام ألفه مؤرخ مشهور . وكنت كتبتها باللغة الفرنسية ، وأرسلتها إلى المجلة الامريكية المسماة « جريدة الشرق الأوسط » (ميدل إيست جورنال) والمجلة المذكورة نشرتها مترجمة إلى اللغة الانكليزية ، في عددها الصادر في ربيع سنة ١٩٥٩ .

وقد رأيت الآن أن أترجمها إلى اللغة العربية ، وأدرجها في هذا الكتاب ، لألفت بها أنظار كتابنا ومؤرخينا إلى الأغلاط الفادحة التي قد تنحشر في صحائف مؤلفات الغربيين ـ ولو كانوا من كبار المؤرخين عندما يتكلمون عنا وعن بلادنا . . . وأعتقد أن المقالة تعطيهم أمثلة قاطعة ، لتعلقها بأحداث الأمس القريب التي لا تزال ماثلة في أذهان شهودها المعاصرين .

وذلك لأني ألاحظ ـ مع الأسف الشديد ـ أن البعض من كتابنا وأساتذتنا يثقون بكل ما يقرأونه في طائفة من مؤلفات الغربيين ثقة عمياء ، ولا يكلفون أنفسهم عناء البحث في مصادر مروياتهم ، ودوافع آرائهم ، وفقاً لما تقضيه أصول « النقد التاريخي » .

لعل الأمثلة التي سيجدونها في هذا المؤلف المشهور ، تقنعهم بضرورة بحث القضايا المماثلة لها بنظرات انتقادية ، وتحملهم على إعادة النظر في الكثير من الأمور والآراء التي كانوا قد اقتبسوها من الكتب الغربية ، دون نقد واستقصاء .

(*) Jacques Pirenne, *Les grands courants de l'histoire universelle*, 7 vols. (Neuchâtel: Editions de la Baonnière, 1944 - 1956).

حول مؤلف جاك بيرن

المؤرخ البلجيكي المشهور « جاك بيرن » J.Pirenne ، نشر مؤلفاً ضخماً يقع في سبعة مجلدات ويبلغ مجموع صحائفها ٤٧٢٦ صفحة بعنوان : « التيارات العظيمة لتاريخ العالم » .

المجلد الأول كان قد ظهر سنة ١٩٤٤ ، ولكن المجلد الأخير لم يصدر إلا في نهاية سنة ١٩٥٦ .

لقد درست المجلدين الأخيرين في هذا المؤلف (عدد صحائفها ٧٩٥ و ٩٥٨) بانتباه كبير واهتمام خاص ، لكي اطلع على ما جاء فيه عن أحداث العالم العربي وتياراته . . ودهشت من كثرة وفداحة الأخطاء والأغلاط التي لاحظتها فيها .

وبما أنه لا مجال لتعداد وتصحيح تلك الأغلاط كلها في هذا المقال ، سأكتفي بذكر أبرز وأبلغ نماذجها .

- ١ -

إليك أولاً ، سلسلة من الأخطاء الواقعية ، التي تدل على أن مصادر أبحاث المؤلف كانت غير كاملة وغير كافية :

١ ـ يخلط جاك بيرن بين « عبدالله » ملك الأردن ، وبين « عبدالاله » الوصي على عرش العراق إذ يقول ما يلي ، بمناسبة ثورة رشيد عالي الكيلاني :

« جاءت الحرب ،وثورة العراق . وانكلترا ، بعد أن أخمدت الثورة نصبت ملك الأردن عبدالله ـ الصادق الوفي لها ـ وصياً على الملك القاصر فيصل الثاني » (جزء ٧ ص ٦١٢) .

ولكن ملك الأردن « عبدالله » لم يصبح وصياً على ملك العراق أبداً . الوصي كان « عبدالاله » خال الملك القاصر . وفضلاً عن ذلك ، أنه كان يشغل منصب الوصاية ، منذ سنة ١٩٣٩ ، وذلك يعني : قبل الحرب والثورة التي يشير إليهما المؤلف .

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن هذا الزعم الخاطىء ، لم يكن وليد سهو عابر ، أو ذهول عارض ، بل هو معبر عن اعتقاد راسخ في ذهن المؤلف . لأنه يكرر الزعم المذكور في صحائف عديدة من مختلف فصول الكتاب (ص ٣٠٥ ، ٦١٢ ، ٦٢١) . وفضلاً عن ذلك ، أنه يقرر بعض الأمور التي تستند على هذا الزعم وتنتج منه ، كما سيتضح من النصوص التالية :

ب ـ يتوهم المؤلف أنه قد عقد ميثاق اتحاد بين العراق وبين الأردن . ويوصل الأمر في هذا المضمار إلى حد ذكر تاريخ الميثاق وتعيين مضمونه .

وإليكم ما يكتبه في هذا الشأن :

« لوندرة ، مستمتعة بصداقة عبد الله المطيعة ـ عبد الله الذي كان ملكاً في الأردن ، وفي الوقت نفسه وصياً على الملك في العراق ـ توصلت سنة ١٩٤٦ ، إلى تكوين اتحاد بين البلدين ، يضع سياستهما الخارجية وشؤونهما الدفاعية تحت سلطة مشتركة » (ج ٧ ، ص ٣٠٥) .

ومما يلفت النظر ، أن المؤلف يكرر هذا الزعم في فصل آخر من الكتاب بمزيد من الدقة والصراحة إذ يقول :

« كنا بيّنا سابقاً ، أن عبد اللّه ، ملك الأردن ووصي العراق ، حمل البلدين في شهر أيلول (سبتمبر) من سنة ١٩٤٦) ، وبإيحاء من انكلترا ـ على عقد ميثاق يضعان بموجبه سياستهما الخارجية وشؤونهما الدفاعية تحت إدارة مشتركة ، ويكونان بينهما اتحاداً جركياً » (ج ٧ ، ص ٦٢١) .

ولكن هذا الميثاق ـ ميثاق ١٩٤٦ الذي يتكلم عنه المؤرخ بهذه العبارات الصريحة ـ ليس له أي ظل من الحقيقة . أنه لم يوجد إلا بين صحائف كتابه .

ج ـ أن المؤلف يعرض مشروع سوريا الكبرى المشهور ، أيضاً بشكل مغلوط ، إذ يكتب ما يلي :

« إن عبد اللّه ، بعد أن وحّد العراق والأردن ، أثار مسألة سوريا الكبرى ، التي كان يجب أن تشمل ـ فضلاً عن العراق والأردن ـ سوريا ولبنان وفلسطين . ولكن مجلس النواب اللبناني أفشل هذا المشروع ، بالامتناع عن الانضمام إليه » (ج ٧ ، ص ٦٢١) .

هنا ، يجب أن نلاحظ أولاً ، أنه يكرر مرة أخرى أمر « توحّد الأردن والعراق على يد الملك عبداللّه » ، كأنه حقيقة واقعة . ثم أنه يوسع حدود « مشروع سوريا الكبرى » خلافاً للواقع . فإن سوريا الكبرى التي دعا إليها الملك عبدالله ما كان يشمل لا العراق ولا لبنان . ولذلك ما كان أي داع لبحثه ومناقشته في مجلس النواب اللبناني . فضلاً عن أن هذا الزعم كان يستوجب التساؤ ل : لماذا لم يتحقق سائر أقسام المشروع ، طالما كان يشمل العراق وسوريا والأردن وفلسطين ؟ ولماذا فشل ، لمجرد امتناع مجلس النواب في لبنان ، على زعم المؤلف المؤرخ ؟ ولكن الحقيقة في هذا الأمر هي : أن مشروع سوريا الكبرى ما كان يرمي إلى شيء سوى توحيد سوريا والأردن تحت تاج الملك عبداللّه . وسوريا لم تشأ أن تتخلى عن نظامها الجمهوري في هذا السبيل لأنها كانت تعرف حق المعرفة أن عبداللّه كان محروماً من الوطنية ، وخاضعاً للتأثيرات الأجنبية تمام الخضوع .

د ـ خلال البحث عن كيفية تأسس الانتداب الفرنسي على سوريا ، يذكر المؤلف الثورات التي قامت في « مناطق العلويين الكائنة بين لبنان وبين الاسكندرونة » ويزعم أن هذه المناطق كانت ترفض الاندماج بسوريا . ويضيف إلى ذلك قوله :

« وجب على فرنسا ثلاثة أشهر لكي تخضعها على ذلك » (ج ٦ ، ص ٣٢٨) .

ولكن الحقيقة في هذا الأمر ، هي : أن ثورات المناطق المذكورة كانت موجهة ضد فرنسا ، لا ضد سوريا ، فضلاً عن أنها كانت بدأت قبل تقرير الانتداب ، وقبل احتلال الفرنسيين لمدينتي دمشق وحلب . وللتأكد من ذلك يكفي الرجوع إلى نص الانذار الذي كان وجهه الجنرال « غورو » إلى الملك فيصل : فإن الجنرال كان يتهم في الانذار المذكور الحكومة السورية بإثارة زعماء العلويين ضد فرنسا ، ودعم ثورتهم عليها .

هـ ـ وفي بحث « تكون الملكية في العراق » ، يقول المؤلف :

« قد صادف فيصل هناك مقاومات من قبل الشيعة الذين يؤلفون نصف السكان ؛ لأنه كان سنياً ، بسبب نشأته في الجزيرة العربية . انه اضطر إلى مجابهة ثورة عنيفة ، أخمدها مستنداً إلى الارستقراطية التركية ـ العربية » (ج ٦ ، ص ٣٢٨) .

ولكن هذا الادعاء عارٍ من كل أساس . ان « ثورة الشيعيين العنيفة ضد فيصل » التي يتكلم عنها المؤلف لا تقابل أي واقع تاريخي . بل بعكس ذلك ، من المعلوم لدى الجميع ، أن فيصل قوبل في العراق بترحاب حار وحماسي من قبل الشيعة ، قبل السنة ، وأكثر من السنة ؛ وذلك لأنه كان من نسل « الإمام علي » أول أئمة الشيعة .

و ـ وفي بحث « تكوين الدولة الأردنية » ، يكتب المؤلف ما يلي :

« في سنة ١٩٢٤ ، حدثت بعض الاضطرابات . وانكلترا اتخذتها ذريعة ـ على الفور ـ لفصل كل الأراضي شبه الصحراوية التي تقع شرق نهر الأردن عن فلسطين . وكوّنت منها المملكة الأردنية » (ج ٦ ، ص ٣٣٥) .

ولكن الأراضي المذكورة لم تكن جزءاً من فلسطين ، أبداً . انها كانت تؤلف « متصرفية » تابعة إلى ولاية سوريا ، في العهد العثماني . وأما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، عندما تكونت « الحكومة العربية السورية » ، فقد صارت جزءاً متمماً لها . ولم تنفصل عن سوريا ، إلا بعد ذلك ، بسبب الاتفاقيات التي تم عقدها بين فرنسا وانكلترا . فإن الجيوش الفرنسية التي احتلت سوريا لتأسيس الانتداب الفرنسي عليها ـ سنة ١٩٣٠ ـ توقفت في جنوب حوران ، تاركة الأقسام الباقية من سوريا تحت

تصرف بريطانيا العظمى ، وفقاً للاتفاقيات التي أشرت إليها آنفاً . وبهذه الصورة انفصلت الأردن عن سوريا ، لا عن فلسطين ، سنة ١٩٢٠ لا سنة ١٩٢٤ ، كما يزعم ذلك المؤلف المؤرخ ، في كتابه الضخم .

ـ ٢ ـ

بجانب هذه الأخطاء والنواقص الواقعة ، المتعلقة بالأحداث المسرودة ، لقد لاحظت سلسلة أخطاء تقديرية ، تتعلق بالآراء والأحكام المسرودة بمناسبة تلك الأحداث .

وإذا كان النوع الأول يمكن أن يعلل بنقص الوثائق والمستندات ، فإن النوع الأخير منها لا يمكن أن يعلل إلا بـ « نقص الموضوعية » ، ويدل على « تحيّز سياسي » في الأمور المتعلقة بالعالم العربي ، كما سيلاحظ من الأمثلة التالية :

أ ـ إليكم نصاً يتعلق بمصر المعاصرة :

« مصر ، على الرغم من ضعفها الاقتصادي ، وعلى الرغم من حرمانها من الخبراء العلميين والمؤسسات العلمية ، تزعم بأن حضارتها تحلّق من علٍ على حضارة الشعوب المسيحية ، لأنها من وحي الله » (ج ٧ ، ص ٦٧٤) .

إن هذا الزعم عار من كل أساس :

فإن مصر لا تخلط بين الحضارة وبين الدين . ولا تسمي أبداً الحضارة موضوع البحث في هذا النص باسم « حضارة الشعوب المسيحية » ، ولكنها تسميها باسم « الحضارة الغربية » أو « الحضارة الأوروبية » ، أو « الحضارة العصرية » . وهي بعيدة كل البعد عن إهمالها أو استصغار قيمتها ؛ بل تبذل جهوداً متوالية لاقتباسها واستمثالها .

إن جامعاتها الأربع التي تسير على طراز الجامعات الأوروبية ، والتي تضم بين جوانبها ٧٢٠٠٠ طالب وطالبة ، مع ما يتبعها من كليات ومعاهد عالية ، ومن مكتبات اختصاصية ومختبرات علمية وعملية . . . تشهد ضد المزاعم المذكورة ببلاغة كبيرة .

ب ـ عندما يتكلم المؤلف ، عن « الثورة المصرية » ، يعزو إلى « الملكية » دوراً لا يخلو من غرابة ، تتعدى كل الحدود .

إليكم ما يقوله في هذا الشأن :

« إن إلغاء الملكية في القاهرة ، قد وسّع وعمّق الهوة المحفورة بين مصر وبين العالم الغربي . فإن الملك كان يمثل في مصر الاتصال السياسي الوحيد مع العالم الخارجي . وعندما زال الملك لم تعد العلاقات مع مصر تعرض منظراً سياسياً ، فصارت تصطدم بالقومية والصوفية الاسلامية » (ج ٧ ، ص ٦٧٦) .

يتحتم عليّ أن اعترف بأني وقعت في حيرة عميقة ، عندما قرأت هذه المزاعم الواهية ، في كتاب علمي ، يحمل عنوان « التيارات العظيمة في تاريخ العالم » . ولكن حيرتي هذه زالت ، بعد مدة وجيزة ، عندما قرأت في صفحة أخرى من الكتاب ، العبارات التالية :

« يجب على الدول المستعمرة أن لا تنظر إلى أعمال التنجيل évangélisation أي التنصير كعمل يخدم الدين فحسب ، بل يجب أن تنظر إليها كواسطة سياسية تضمن ربط أهالي المستعمرات إلى الدول المستعمرة ربطاً نهائياً » (ج ٧ ، ص ٧٠١) .

وهذا ـ كما يلاحظ ـ بمثابة « بيان إيمان سياسي » يتسم بطابع استعماري صريح . وهو يفسر لنا دوافع معظم المزاعم الباطلة التي بثها المؤلف في الكثير من فصول كتابه ، عن « القومية العربية » .

ج ـ وعند بحث مسألة « الوحدة العربية » ، يكتب المؤلف المؤرخ ما يلي :

« ان النقليات عبر الصحراء بالكاميونات ، التي أوجدتها الحرب ، كانت خلقت بين الشعوب العربية « وهم الوحدة » (ج ٦ ، ص ٣٢٥) ولكن هذا الزعم مشوب بأغلاط عديدة :

(١) أن النقليات بالكاميونات عبر الصحراء ، لم تبدأ إلا بعد مرور عدة أعوام على انتهاء الحرب .

(٢) أن فكرة الوحدة العربية كانت تجول في الخواطر منذ عدة عقود من السنين قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ، وقبل بدء النقليات المذكورة آنفاً .

(٣) أن الحرب كانت بعيدة عن خلق فكرة الوحدة العربية . بل بعكس ذلك ، أنها كانت أوجدت ظروفاً سياسية جديدة ، صارت تعمل على الدوام لمحاربة الفكرة المذكورة وإضعافها . فإن سياسة الدول الامبريالية لم تنفك عن العمل في سبيل خلق الفوارق بين البلاد العربية ، وذلك بأن وضعت البلاد المذكورة تحت حكم دول أوروبية مختلفة ، وكوّنت سلسلة من الدول العربية ، وفرضت على كل واحدة منها نظاماً إدارياً وتشريعياً واقتصادياً وثقافياً يختلف عما فرض على غيرها . وحركة « الوحدة

العربية » ليست في حقيقة الأمر ، إلا « ثورة » على هذه الحدود والفوارق التي خلقها وفرضها الحكم الأجنبي .

إن المؤلف المحترم يؤكد هنا أن وحدة الشعوب العربية ليس إلّا وهماً . ولكني اعتقد أن مؤرخاً لا يجهل احداث وصفحات الوحدة الألمانية والوحدة الايطالية ـ مثلاً ـ كان يجب أن يتجنب إبداء أمثال هذه الأحكام البتّاتة .

(٤) ان المؤلف لا يقدر تقديراً كافياً الفرق بين حركة الوحدة العربية وبين حركة الوحدة الاسلامية . وكثيراً ما يخلط بينهما ، ولا ينتبه إلى ما بينهما من فروق أساسية . وفضلاً عن ذلك أنه يبدي في هذا المضمار بعض الآراء التي تنم عن « اعتقاد سابق » بأن « كل العرب مسلمون » .

إليكم إحدى هذه المدعيات الدالة على ذلك :

« لبنان ليس دولة عربية بالتعبير الصحيح . لأن المسيحيين والمسلمين متساوون فيه » (ج ٧ ، ص ٦٣٨) .

ولكننا نحن نعلم حق العلم بأن هؤلاء المسيحيين عرب مثل المسلمين . والعربية ، هي لغتهم البيتية كما أنها لغتهم الكنائسية . انهم يقرأون الكتاب المقدس باللغة العربية ويستمعون إلى المواعظ الدينية أيضاً باللغة العربية . فضلاً عن أنهم يرتلون أناشيدهم الدينية أيضاً باللغة المذكورة . وخلاصة القول : لهم كنائس مختلفة : كاثوليكية ، أورثوذوكسية ، بروتستانتية . . ولكن كلها عربية .

وكذلك الحال ، بين مسيحيي سوريا وسائر البلاد العربية .

وعدد كبير من هؤلاء المسيحيين ساهموا في حركات القومية العربية مساهمة فعالة . وكان بينهم أدباء وساسة بارزون قدموا للقضية العربية خدمات جُلّى .

هذا ، ومن جهة أخرى ، يجب أن لا يغرب عن البال ، أن العرب المسلمين ثاروا على حكم الأتراك ـ الذين كانوا مسلمين مثلهم ، وفضلاً عن أنهم كانوا يتولون منصب الخلافة الاسلامية . انهم ثاروا على الدولة العثمانية المسلمة قبل أن يثوروا على الدول الأوروبية التي احتلت بلادهم وصارت تحكمهم .

ان الزعم ـ على الرغم من جميع هذه الحقائق ـ بأن مسيحيي البلاد العربية ليسوا عرباً ، والخلط بين الوحدة العربية وبين الوحدة الاسلامية ما هو إلا تمسك بأذيال الآراء الباطلة التي لم تعد تنطبق على شيء من الحقائق الراهنة .

وأنا أعتقد أن هذه المزاعم الباطلة ليست إلا من مواريث المسألة الشرقية

القديمة ، كما كان يراها المشاهدون الاوروبيون ، في الهيئة السياسية التي كانت تغمر تركية ما قبل الحرب .

لأن هناك ، كانت العلائق بين المسيحيين والمسلمين تتسم بطابع الخصومة العميقة ، التي كثيراً ما كانت تتجلى باصطدامات ومنازعات دموية . وذلك لأن الفارق بين المسلمين وبين المسيحيين في تركيا لم يكن ذا صفة دينية فحسب ، بل كان في الوقت نفسه ذا صبغة قومية فإن كل الأتراك كانوا مسلمين ، وكل المسيحيين كانوا غير أتراك . فهم إغريق ، بلغار ، صرب ، رومان ، أرمن . . . وكان لكل واحدة من هذه الطوائف المسيحية لغة قومية ، وتاريخ قومي ونزعات قومية مستوحاة من تاريخها ومشبوبة بأدبها .

ولكن الأحوال في العالم العربي تختلف عن كل ذلك اختلافاً أساسياً ، ان الفارق بين المسيحي وبين المسلم في البلاد العربية فارق ديني بحت : ولم يكن أبداً مبطناً بفارق قومي . ليس لمسيحيي البلاد العربية لغة خاصة ولا تاريخ سياسي خاص . ولذلك فإن علاقاتهم مع المسلمين لا يمكن أن تقاس ـ بوجه من الوجوه ـ بالعلاقات التي كانت تظهر بين المسلمين والمسيحيين في تركية ما قبل الحرب ، في عهد السلطنة العثمانية .

إن هذه الحقيقة الأساسية ، كان يجب أن لا تخفى عن أنظار مؤلف يتولى أمر درس وإظهار « التيارات العظيمة لتاريخ العالم » .

نقد كتاب
مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية(*)
تأليف : الدكتور فاضل حسين

اني كتبت غير مرة عن قضية « التاريخ القومي » ، وقلت بوجوب كتابة التاريخ المذكور بالدقة التي تتطلبها النظرات العلمية والاعتبارات القومية ، في وقت واحد .

وقد علمت ـ مع الأسف ـ أن بعض الأساتذة قد انتقدوني على ذلك ، ظناً منهم بأني أدعو إلى تحريف الأخبار واختلاق الأمجاد . ولكن ذلك لم يـدر في خلدي ، في وقت من الأوقات ، فضلاً عن أني أعتقد تمام الاعتقاد بأن تاريخنا القومي زاخر بالمفاخر والأمجاد ، إلى درجة تغنينا ، ليس عن الاختلاق فحسب ، بل حتى عن المغالاة أيضاً . ولا أشك في أن كل ما يعوزنا في هذا المضمار ، هو : حسن الاختيار ، واتقان العرض .

أما الذي حملني ـ والذي لا يزال يحملني ـ على طلب كتابة تاريخنا بنظرات علمية وقومية في وقت واحد ، فهو : ملاحظتي أن معظم مؤلفاتنا المتعلقة بتاريخنا ، بعيدة كل البعد عن مراعاة مقتضيات البحث العلمي في سرد الأخبار وتعليلها ، بقدر ما هي بعيدة عن مراعاة مقتضيات التربية القومية ، في انتخاب الأبحاث وإبرازها بصورة تساعد على تقوية الروح الوطنية ، مع التوسع والتعمق فيها أكثر من غيرها .

ومن أهم العوامل التي تبعد مؤلفاتنا التاريخية عن انتهاج الطريق السوي ، هو : فرط اعتماد مؤلفينا ومؤرخينا على كل ما جاء في الكتب الغربية عنا ، اعتماداً أعمى ، دون أن يلاحظوا أن شدة اختلاف مصالح الغربيين عن مصالحنا ، مع كثرة

(*) فاضل حسين ، مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨) .

الآراء السيئة التي انتشرت بينهم عنا ، لأسباب عديدة ، منذ أجيال طويلة . . كثيراً ما تخرج كتابهم ومؤرخيهم عن طرائق البحث العلمي السوي ، وتجعلهم يكتبون عنا وعن تاريخنا من الآراء والأخبار ما لا يتفق والحقائق العلمية بوجه من الوجوه .

ولذلك أجد أن بعض الذين يزعمون « أنهم يكتبون بروح علمية ويريدون أن يبرروا بذلك عدم التفاتهم إلى النواحي القومية ، إنما ينقلون إلينا ـ دون أن يشعروا ـ نتاج « النظرات القومية » الخاصة بالكثيرين من المؤلفين والمؤرخين الغربيين .

إني انتقدت ـ في بحث آخر ، منشور في هذا الكتاب ، أحد المؤلفات التاريخية الغربية المشهورة ، وأظهرت فداحة الأخطاء المسرودة فيه ، بغية البرهنة على ضرورة التعمق في الأبحاث التاريخية بنظرات انتقادية وعلمية حقيقية ؛ ورأيت أن انتقد هنا ، أحد المؤلفات التاريخية العربية ، لاظهار فداحة الأغلاط التي ينجرف إليها البعض من مؤلفينا ، عندما لا يقدرون أهمية المبادىء التي أشرت إليها .

وقد اخترت لهذا الغرض ، كتاب « مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية » . وذلك لسببين أساسيين :

أولاً : لأن موضوع الكتاب يتصل بصفحة من أهم صفحات حياتنا القومية المعاصرة ، اتصالاً وثيقاً .

ثانياً : لأن الكتاب صادر عن « معهد الدراسات العربية العالية » الذي يجب أن يكون أشد حرصاً من جميع المعاهد ، على التزام الخطط العلمية والأهداف القومية في وقت واحد ـ كما صرح بذلك نظاماه الأساسي والداخلي .

مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية

هذا كتاب من منشورات « معهد الدراسات العربية العالية » التابع لجامعة الدول العربية . وهو يتألف من « محاضرات . . . ألقاها الدكتور فاضل حسين على طلبة قسم الدراسات التاريخية في المعهد المذكور سنة ١٩٥٨ » .

يقع الكتاب في سبعين صفحة . وينقسم إلى ستة فصول ، معنونة بالعناوين التالية : المسألة الشرقية ـ معاهدة لوزان ـ الامتيازات الأجنبية ـ الديون العثمانية العامة ـ مشكلة الموصل ـ مشكلة الاسكندرونة .

ويلي هذه الفصول خاتمة تحت عنوان « نتائج عامة » ، تقع في صفحتين ، وفهرس للمراجع يقع أيضاً في صفحتين .

ونظراً لأهمية المباحث المدرجة في الكتاب ، رأيت أن ألقي عليه بعض النظرات الانتقادية ، من الوجهتين العلمية والقومية .

- ١ -

في الفصل الثاني المخصص لمعاهدة لوزان ، يكتب المؤلف المحاضر ما نصه :

« كان الحلفاء أرسلوا مصطفى كمال باشا في أواخر ربيع ١٩١٩ إلى الأناضول كمفتش عام للقوات المرابطة في أرضروم وسيواس ، وعينته الحكومة العثمانية في الوقت نفسه والياً على أرضروم » .

ولكن كل ما جاء في هذه الفقرة مخالف للحقائق الواقعة مخالفة غريبة :

أولاً : أن إرسال مصطفى كمال باشا إلى الأناضول كان قد تم بناء على قرار الحكومة العثمانية ، لا قرار الحلفاء .

ثانياً : أن الحكومة عينته مفتشاً على الجيش التاسع المرابط في شرق الأناضول ، ولم تعينه والياً على أرضروم . وهو لم يتول الولاية المذكورة أو أية ولاية أخرى ، في يوم من الأيام .

ثالثاً : أن الحلفاء لم يعلموا بقرار الحكومة في هذا المضمار إلا بعد أن تم تنفيذه . حتى أنهم عندما علموا به احتجوا عليه ، وطلبوا من الحكومة إلغاء المفتشية المذكورة وإعادة مصطفى كمال من تلك الجهات .

يلاحظ من ذلك أن ما جاء في الكتاب من أن الحلفاء هم الذين أرسلوا مصطفى كمال باشا إلى الأناضول ، تقلب الحقائق رأساً على عقب .

ومما تجدر الاشارة إليه أن خطأ الكتاب في هذا المضمار لم يكن من نوع الأخطاء البسيطة ، بل هو من نوع الأخطاء الفادحة الهامة ، لأنه يدل على عدم فهم اتجاهات السياسة التي كان يلتزمها الحلفاء بالنسبة إلى تلك المنطقة ، قبل الحرب العالمية وبعدها .

من المعلوم أن الولايات الشرقية من الأناضول - التي كان يقطنها جماعات كثيفة من الأرمن - كانت تؤلف أحد جناحي المسألة الشرقية الحادة . وتاريخ المسألة المذكورة مليء بالطلبات التي قدمتها الدول العظمى إلى الباب العالي لاصلاح أحوال تلك الولايات مراعاة لحقوق الأرمن القاطنين فيها ، وبالمفاوضات التي جرت حول تلك الطلبات . ومن الثابت أن آخر الاتفاقيات التي عقدت بين روسيا وبين الدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى ، كانت تضمنت سلسلة من الأحكام التي ترمي

إلى إشراك الأرمن في إدارة تلك الولايات إشراكاً فعلياً .

وخلال الحرب العالمية ، اتخذ الأتراك ثبوت تهمة التجسس على بعض الأرمن ، ذريعة لحل مشاكل تلك الولايات حلاًّحاسماً ، بطريقة خاصة : قرروا «تهجير» جميع الأرمن من تلك الولايات ، وعدم إبقاء أرمني واحد فيها . وصاروا يرحلونهم جماعات جماعات ـ شيوخاً وشباناً ، ونساء ورجالاً ـ نحو البلاد العربية ؛ وفضلاً عن ذلك اتخذوا ترتيبات عديدة ، لتقتيل عدد كبير منهم في الطريق ، بأساليب شتى . ومن المعلوم أن معظم الأرمن الذين يقطنون البلاد العربية في الحالة الحاضرة ، هم البقية الباقية ممن تم ترحيلهم وتهجيرهم من تلك الولايات أو هم من أولاد أو أحفاد هؤلاء .

ان سياسة « التهجير والتقتيل » التي اتبعها الأتراك نحو أرمن الولايات الشرقية ، كانت أثارت سخطاً شديداً عليهم في البلاد الغربية ، وكانت الولايات المتحدة الامريكية من أشد الساخطين عليهم من جراء تلك السياسة .

وعندما احتل الحلفاء عاصمة الدولة ، وأخذوا يوفدون ممثليهم ومراقبيهم إلى مختلف الولايات ـ عقب الهدنة ـ أخذوا يهتمون اهتماماً شديداً بالأرمن ، وصاروا يجمعون أطفالهم المعرضين للتتريك في مختلف دور الأيتام التركية ـ فضلاً عن أنهم حتموا على الدولة محاكمة المسؤولين عن عمليات التهجير والتقتيل ، ومعاقبتهم بأشد العقوبات .

وطبيعي في تلك الظروف كان أن أجمع الرأي العام الغربي على فصل الولايات الشرقية عن الدولة العثمانية ، وإعادة الأرمن إليها . حتى أن رجال السياسة أخذوا يبحثون في الحدود التي يجب أن تقرر للدولة الأرمنية التي ستؤلف هناك ، فضلاً عن أنهم فكروا في وضعها تحت انتداب الولايات المتحدة الامريكية ، نظراً لحاجتها الشديدة إلى الحماية المادية والمساعدة المالية .

وبعد ملاحظة هذه الحقائق ، يجدر بنا أن نتساءل : كيف يعقل أن يفكر الحلفاء في إيفاد قائد تركي عظيم إلى تلك الولايات ؟ ولا سيما أن مصطفى كمال باشا كان قد اشتهر بشدة الشكيمة في حروب الدردنيل وأظهر مقدرة عظيمة في معركة « آنافارطا » التي تقرر فيها مصير تلك الحروب .

وفضلاً عن ذلك ، أن الحلفاء كانوا حتموا على الحكومة العثمانية ـ بموجب أحكام هدنة مودروس ـ أن تحل جيوشها وتكتفي بما يقتضيه الأمن الداخلي وحده ، كما فرضوا عليها أن تجمع أسلحتها في مخازن معينة ، تبقى تحت مراقبة ممثلي الدول

المتحالفة ، فكيف يعقل أن يقدموا على تقوية الجيش وتوحيده في الولايات الشرقية المذكورة ، بتعيين مفتش عام تركي كبير وشهير؟

ان الحقيقة هي عكس ذلك تماماً : لقد لاحظ الأتراك أخطار التيارات الفكرية التي ارتسمت في المحافل الغربية نحو مستقبل الولايات الشرقية، كما شعروا أن الحكومة لن تستطيع أن تدافع عن تلك الولايات، ولذلك رأوا من الضروري تكوين جمعيات أهلية ، تتولى الدفاع عن حقوق الأتراك القاطنين هناك ، ضد مدعيات الأرمن ، ومؤيدي الأرمن . وفعلاً أخذوا يكونون في مختلف أنحاء تلك الولايات جمعيات ، سميت باسم « مدافعة حقوق جمعيتي » بمعنى « جمعية الدفاع عن الحقوق » ورجال الوطنية في العاصمة استطاعوا أن يقنعوا الحكومة بإيفاد مصطفى كمال باشا إلى شرق الأناضول بصفة مفتش عام للجيش ، لكي ينظم ويوحد حركات المقاومة والدفاع .

ومن المؤكد أن ذلك تم دون علم الحلفاء . وقواد الحلفاء ، عندما علموا بسفر مصطفى كمال باشا إلى الأناضول ، هاجوا وماجوا ، واحتجوا وانتهوا إلى طلب الغاء الوظيفة واستدعاء القائد إلى العاصمة .

ان الوثائق التركية المنشورة تذكر ـ بكل تفصيل ـ تاريخ قرار وزارة الحربية ومجلس الوزراء ، في تعيين مصطفى كمال باشا مفتشاً عاماً على منطقة الجيش التاسع ، كما تذكر التعليمات التي تقررت لتعيين صلاحياته ، وتبين المخابرات التي جرت بين الباب العالي وبين قواد الحلفاء ، بعد وصول مصطفى كمال باشا إلى صامسون : ونعلم منها أن المذكرة التي أرسلت إلى الباب العالي في طلب إلغاء وظيفة المفتشية واستدعاء مصطفى كمال ، كانت موقعة بتوقيع « ميلنه » Millné قائد جيوش الحلفاء في منطقة البحر الأسود .

يتبين من هذه التفاصيل أن ما جاء في الكتاب في هذا الصدد ، يخالف الواقع مخالفة كلية ، كما أنه يخرج عن حدود « الممكن والمعقول » .

ولا أدري إلى أي مصدر استند صاحب المحاضرات في قوله هذا ، كما لا أدري كيف لم يدرك كاتب ذلك المصدر « عدم معقولية » هذا الخبر .

لأني أعتقد أن قليلاً من « النقد التاريخي » كان يكفي لاستبعاد صحة أمثال هذه الأخبار والأقوال .

ـ ٢ ـ

في الفصل الرابع المخصص لمشكلة الموصل ، جاء ما يلي ، تحت عنوان « تعليق » :

« كانت ولاية الموصل تحت الادارة العراقية والبريطانية حين إجراء التحقيق الذي قامت به اللجنة الموفدة من عصبة الأمم . فكان لبريطانيا أفضلية على تركيا في التأثير على سير التحقيق والتأكيد على الأمور الاقتصادية التي أولتها اللجنة أهمية خاصة ، وكانت تركيا قد تركت الولاية منذ سبع سنوات ، وفقدت الاتصال مع مؤيديها والعاطفين عليها . أضف إلى ذلك أن بريطانيا دولة معظمة وعصرية منظمة ، فاستطاعت تقديم المعلومات التي طالبت بها اللجنة بوجه أفضل وأسرع ، بينما كانت تركيا في حالة مضطربة بعد ما حل بها من كوارث الحرب وليس لديها من الخبرة في تنظيم وتقديم المعلومات والوثائق ما كان لدى بريطانيا .

« وقد تفوقت بريطانيا في مضمار الدعاية في العراق ، وأمام لجنة التحقيق في عصبة الأمم ، وأمام الرأي العام العالمي تفوقاً كبيراً أدى إلى نجاحها في النهاية بالاحتفاظ بولاية الموصل للعراق . ان أكثر ما كتب عن مشكلة الموصل كان تحت تأثير المصادر البريطانية وتوجيهات الدعاية الغربية ، وما رافق ذلك من مشاورات ومساومات ، دارت أكثرها بالسر في المحافل الدولية الغربية ، ومن المؤكد أن بريطانيا صرفت أموالاً طائلة لتحقيق أغراضها .

« أضف إلى هذا وذاك أن المشكلة في أساسها ترجح كفة العراق فيها على كفة تركيا ، فزادت عدالة مطاليب العراق في رجحان كفته وكفة بريطانيا في حل المشكلة » (ص ٤٧) .

إني قرأت هذه العبارات بحيرة عميقة ، واستغربت صدور مثل هذه الأقوال من قلم أستاذ عربي ، يلقي محاضراته على طلاب معهد الدراسات العربية العالية ، التابع لجامعة الدول العربية .

إن قضية الموصل كانت من أهم القضايا التي تعرضت فيها « العروبة » إلى خطر عظيم ، في ناحية حساسة جداً من بلادها ، بسبب سعة ولاية الموصل من ناحية ، وأهمية موقعها من ناحية أخرى ، فكان يجب أن يأخذ « حق العرب فيها ، وجهودهم في سبيل الاحتفاظ بها » المكانة الأولى في بحث قضية الموصل ، ولكن العبارات التي نقلتها آنفاً تتكلم عن القضية كأنها نشبت بين تركيا وبين بريطانيا ، ولا تشير إلى حق العرب إلا إشارة عابرة ، في نهاية البحث ، بعد أن أطالت الحديث عن مهارة بريطانيا في الدعاية ، وبعد أن أكدت أنها صرفت أموالاً طائلة .

هذا فضلاً عن أنها تنطوي على أغلاط كبيرة في سرد الوقائع وتعليلها ، وتقصير فظيع في بحث الوقائع الهامة منها ، كما سيتضح من التفاصيل التالية :

عندما ذهبت اللجنة إلى الموصل وبدأت تستقصي آراء الناس ، وجهت إلى البعض أسئلة ترمي إلى معرفة ما إذا كانوا يرجحون تركيا أم بريطانيا . والحكومة العراقية عندما علمت ذلك احتجت على اللجنة بشدة ، وطلبت منها أن تعدل عن تلك الطريقة ، وتنظم أسئلتها على أساس التخيير بين تركيا والعراق ، لا بين تركيا وبريطانيا .

لو كان المؤلف المحاضر درس قضية الموصل دراسة علمية وافية ، لأنتبه إلى هذه

١

النقطة الهامة، ولما أغفل ذكر هذه الواقعة ، ولما سمح لنفسه أن يكتب ما كتبه في العبارات الآنفة الذكر ، وتجنب عرض القضية وكأنها قضية قائمة بين تركيا وبريطانيا .

ولزيادة التأكيد على أهمية هذه النقطة ، أود أن أسجل هنا الحديث الذي جرى بين اللجنة وبين الشيخ عجيل الياور ، رئيس عشائر شمر في ذلك التاريخ . قال الرجل :

« أنا ـ مع عشائري ـ حاربت مع الأتراك ضد الانكليز ، وبقيت أحاربهم ـ بجانب الأتراك ـ من جنوب العراق حتى شماله ، وعندما استولى الانكليز على الموصل ، انسحبت ـ مع عشائري ـ إلى الشمال ، إلى ديار بكر ، وبقيت هناك ، مع الأتراك ، ولكني . . عندما علمت بأنه تكوّن في العراق حكومة وطنية ، تركت الأتراك ، ورجعت إلى العراق . . » ثم ختم حديثه بقوله : « وتفهمون من ذلك : اني أود أن أبقى مع العراق ، بطبيعة الحال » .

وكلامه هذا ـ مع منظره الوقور والمهيب ـ أثر في رئيس اللجنة تأثيراً قوياً جداً .

ولذلك ، أكرر القول بأن عرض قضية الموصل كخلاف قام بين بريطانيا وتركيا ، يخالف مقتضيات البحث العلمي ودواعي القومية العربية في وقت واحد .

في الواقع لا يمكن أن ننكر أن بريطانيا التزمت جانب العراق في قضية الموصل ، وقدمت بذلك للعراق خدمة كبيرة ، ولو كانت قد فعلت ذلك تمشياً مع مصالحها ، ولكن لا يجوز أن ننكر أيضاً أن العراق لم يبق متفرجاً على سير القضية ، بل لعب فيها دوراً فعالاً جداً .

إن اعتماد المؤلف على المصادر الغربية وحدها ، وعدم تعمقه في درس القضية بالاهتمام الذي تستلزمه وجهات النظر العراقية والعربية . . جعله يقف هذا الموقف الغريب ، ويقع في سلسلة أخطاء فادحة ، في هذه الصفحة من محاضراته .

أولاً ، أنه يحاول تعليل تفوق بريطانيا على تركيا في أمر الدعاية بقوله :«تركيا تركت الولاية منذ سبع سنوات ، وفقدت الاتصال مع مؤيديها والعاطفين عليها » .

ولكن قوله هذا أيضاً لا يتفق مع الحقائق الراهنة بوجه من الوجوه .

من المعلوم أن الأتراك خلال حكمهم الطويل في العراق ، كانوا أقاموا سلسلة من القواعد العسكرية في المواقع الاستراتيجية التي تقع على طريق إيران . وكل واحدة من هذه القواعد العسكرية صارت بمرور الزمان مركزاً لتجمع جاليات وطوائف تركية ، وتكوّنت بذلك هناك سلسلة من المدن والقرى الكبيرة والصغيرة التي يتألف جميع سكانها أو معظم سكانها من عناصر تركية ـ ولو كانت محاطة بقرى وعشائر غير

تركية . والدولة العثمانية اعتنت بتلك المدن والقرى عناية خاصة ، حتى عندما قررت تأسيس مدرسة سلطانية في ولاية الموصل ، لم تؤسسها في مركز الولاية كما كانت تفعل في سائر الولايات ، بل أسستها في مدينة كركوك ، لتكون في وسط بيئة تركية ، وقد نشأ من أهالي المدينة المذكورة بعض الكتاب والساسة الذين ارتقوا فيما بعد إلى مناصب الولاية وحتى الوزارة في الجمهورية التركية .

إن تركيا لم تفقد « الاتصال بالمؤيدين لها والعاطفين عليها » بعد الحرب العالمية الأولى ، كما يزعم المؤلف المحاضر ، بل وزعت عليهم منشورات كثيرة ، بعضها صادر عن أقلام أبناء المنطقة نفسها . حتى أنه كان قد تكوّن فريق موالٍ للأتراك في مدينة الموصل نفسها ، وكانت حدثت مصادمات عديدة بينهم وبين الوطنيين من أهل الموصل . ومما يعرفه الجميع هناك ، أن تلك المصادمات كانت قد أدت إلى جرح البعض من هؤلاء .

ولعل أبرز الأدلة على عدم فقدان الأتراك الاتصال بالعاطفين عليهم ، ما حدث من الأحداث الهامة يوم وصول لجنة عصبة الأمم إلى مدينة الموصل :

كان أحد أعضاء اللجنة هنغارياً ، وهو الكونت تلكي . وكان رئيساً لجمعية الصداقة التركية الهنغارية منذ مدة طويلة . يظهر أنه اتفق مع الخبير التركي الجنرال جواد باشا ، الذي كان يرافق اللجنة ، وساهم في تنفيذ الخطة التي كانت تقررت بالاتفاق مع فريق العاطفين على تركيا : عندما وصلت اللجنة إلى دار الضيافة التي كانت تقع خارج المدينة ، لبس جواد باشا ملابسه الرسمية المزركشة ، وزيّن صدره بالأوسمة والأنواط الكثيرة اللماعة ، وخرج برفقة الكونت تلكي من الباب الخلفي للبناية ، حيث كان ينتظر جماعة من الموالين والعاطفين ، متخفين في مواقع مختلفة . وحالاً أخذوا يتجمعون حوله ، ثم صاروا يخرجون الأعلام التركية التي كانوا يخفونها تحت ملابسهم ، وبدأوا يهتفون لتركيا ، ويسيرون في مظاهرة مثيرة ، وصار عدد المشتركين في المظاهرة يزداد بسرعة غريبة . وكل شيء يدل على أنهم كانوا يعتقدون أنهم عندما يصلون إلى رأس السوق حيث المقاهي ، سيتأثر الناس من منظر الأعلام التركية المتماوجة ، وملابس الباشا المزركشة ، وأوسمته المتألقة . . . وسينضمون إلى المظاهرة . وقد ثبت أن طائفة من مرتبي المظاهرة كانوا قد اندسوا بين رواد المقاهي ، ليستثيروا حماسة هؤلاء للعثمانيين ويغروهم بالاشتراك في المظاهرة ، عند وصول الموكب إلى هناك .

ولكن ، كان في الطريق الذي يفصل دار الضيافة عن السوق والمقاهي ، المدرسة الثانوية ، وعندما علم طلاب المدرسة المذكورة بقيام المظاهرة ، خرجوا

مجتمعين ، وهجموا على المتظاهرين بعنف وحماس ، وأخذوا يمزقون الأعلام التي يحملونها ، فاضطروهم بذلك إلى التبعثر والفرار . وأما الباشا ـ مع الكونت تلكي ـ فاضطرا إلى العودة إلى دار الضيافة مهرولاً ومتخاذلاً .

ورئيس اللجنة ـ الذي كان سويدياً ـ عندما علم بخروج زميله العضو الهنغاري مع الخبير التركي ، دون علم منه ، تنفيذاً لخطة موضوعة ، وجه اللوم إليه من جراء الهجوم الذي تعرض إليه خلال تصرفه هذا .

وقد تلت هذه الواقعة سلسلة وقائع أخرى ، لا أرى لزوماً لذكرها هنا ، لأني أعتقد أن هذه الواقعة وحدها تدل دلالة قاطعة على خطأ المؤلف المحاضر في قوله « إن الأتراك كانوا فقدوا الاتصال مع مؤيديهم والعاطفين عليهم » .

ومع هذا ، أرى أن أذكر أمراً آخر ، لأبرهن على الخطأ الذي يقع فيه الكتاب ، عندما يتسرسلون في الاعتماد على المصادر الأجنبية في القضايا القومية .

فإن جميع دوائر الحكومة العراقية قدمت تقريراً يبين ما حدث من تقدم في ولاية الموصل منذ زوال الحكم التركي ، ولاسيما منذ بدء الحكم الوطني .

وكاتب هذه السطور كان زوّد اللجنة ـ فضلاً عن التقرير المتعلق بتقدم المعارف في الولاية ـ بوثائق تركية عديدة ، تنقض دعاواهم المتعلقة بولاية الموصل ، بما كان قد صدر عنها بأقلام أساتذتهم وعلمائهم ، قبل نشوب الحرب العالمية :

فإن مادة « موصل » في « قاموس الأعلام » المشهور ، تبدأ بالعبارة التالية : « الموصل من العراق » . ان القاموس المذكور مؤلف من قبل شخص واحد ، هو « شمس الدين سامي » ولكنه يحمل على غلافه ـ تحت اسمه العبارة التالية : « قد طبع بتقدير وتحسين وزارة المعارف العمومية » . وغني عن البيان أن ذلك يكسب القاموس نوعاً من الصفة الرسمية .

وفضلاً عن ذلك ، فكتاب الجغرافيا الذي كان المقرر للمدارس الابتدائية في جميع البلاد العثمانية ، تأليف « محمد صفوت » كان ينهي كل فصل من فصوله بخلاصة صغيرة ، تحت عنوان « أزبرلة جك شيلر » بمعنى « ما يجب حفظه في الذهن » . وفي الفصل الخاص بولاية الموصل في الكتاب المذكور ، تبدأ « الخلاصة » التي يفرض على التلاميذ حفظها بعبارة « ولاية الموصل من أجزاء العراق » . ومما يزيد في أهمية هذه الوثيقة ، أن الكتاب مطبوع من قبل وزارة المعارف العمومية .

وهناك أمثلة أخرى ، لا أرى لزوماً إلى تعدادها كلها ، بعد ما ذكرت هاتين الوثيقتين الرسميتين .

وأعتقد أنه يحق لي بعد التفاصيل الآنفة الذكر ـ أن أكرر استغرابي وأسفي لسرد قضية الموصل بالشكل المسرود في الكتاب ، بما فيه من مخالفة للوقائع ، مع البعد عن الاعتبارات القومية .

- ٣ -

إني شرحت الأخطاء والأغلاط المندسة في البحثين السابقين بشيء من التفصيل ، بناء على خطورتها . ولكن يجب عليّ أن أقول : إني لاحظت في الكتاب أخطاء كثيرة أخرى ، أكتفي بالاشارة إلى أهمها :

أ ـ قد جاء في الصفحة الثانية من الكتاب ، ما يلي :

« وقد ألف أورخان (١٣٢٦ ـ ١٣٥٩) جيشاً من أبناء المسيحيين الذين أسلموا . وقد سمي بالجيش الجديد ، « يني تشري » أو « الأنكشارية » .

ولكن الحقيقة ، هي : أن الجيش المذكور لم يتألف من « أبناء المسيحيين الذين أسلموا » بل تألف من « أطفال المسيحيين الذين كانوا يسبون وهم صغار » وينشأون نشأة خاصة دون أن يعرفوا شيئاً عن آبائهم وأمهاتهم . والأتراك كانوا يسمونهم « ديوشيرمه » بمعنى « مقطوفين » ، لأنهم كانوا « يقطفون » خلال غارات خاصة ترتب لهذا الغرض .

وغني عن البيان أن هذه نقطة مهمة جداً ، في تكوين الجيش المذكور ، لأن الأنكشارية كانوا يفقدون صلاتهم بأهليهم وذويهم منذ نعومة أظافرهم ، وينشأون نشأة إسلامية بحتة ، ثم يعدون لأعمال الحرب والقتال .

ب ـ وجاء في الصفحة المذكورة نفسها ما يلي :

« فتح سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠) سوريا (١٥١٦) والجزائر (١٥١٦) ومصر (١٥١٧) ... » .

ولكن سليم الأول لم يفتح الجزائر : انه لم يذهب إلى الجزائر ، ولم يرسل جيشاً إلى الجزائر . إنما صاحب الجزائر ـ بارباروس خيرالدين ـ تقدم بنفسه إلى الدولة ، ووضع نفسه وبلاده تحت خدمتها . إن تسمية هذا الحادث بـ « الفتح » ، وذكر الأمر بين فتح سوريا وفتح مصر ؛ لا يتفق مع مقتضيات الدقة التي يجب أن تتصف بها الأبحاث التاريخية .

ج ـ وجاء في الصفحة الثالثة ، ما يلي :

« أما اليمن فقد تم فتحها في عهد سليم الثاني (١٥٧٠) والعراق في عهد مراد الرابع (١٦٣٨) .

ولكن ذلك لا يعبر عن الواقع تعبيراً صحيحاً . فإن فتح القطرين المذكورين كان قد جرى في عهد سليمان القانوني ، قبل التاريخين المذكورين بمدة غير قصيرة . (أي : بين سنتي ١٥٣٤ و١٥٥٥ . وأما سنة ١٦٣٨ التي يذكرها الكتاب ، فهي سنة « إعادة فتح بغداد » على يد مراد الرابع ، الذي لقب لذلك بلقب « فاتح بغداد الثاني » .

د ـ وقد جاء في الصفحة الخامسة ، ما يلي :

« قد نشبت حرب أخرى سنة ١٧١٨ ، وعقد صلح يساروفتر . وبموجبه توسعت النمسا شرقاً ، ووصلت بحر إيجه » .

وهنا أيضاً غلط غريب : لأن النمسا لم تصل بحر إيجه ، لا بموجب الصلح المذكور ، ولا بعده .

هـ ـ وفي الصفحة السابقة ، يكتب المؤلف العبارات التالية :

« وقد أصدر السلطان عبد الحميد لائحة إصلاح ثانية ، لتهدئة الدول الغربية ، ومنعها من التدخل في شؤون تركيا الداخلية . وتعرف اللائحة باسم خطي همايون ، وقد أدخلت في صلب معاهدة باريس » .

وفي هذه الفقرة خطآن غريبان :

أولاً : « خطي همايون » يعني « مرسوم ملكي » بوجه عام . وهو لم يكن اسماً خاصاً باللائحة المذكورة . وأما الاسم الخاص للخط الهمايوني المبحوث عنه ، فكان « تنظيمات خيرية خط همايوني » .

ثانياً : أن اللائحة المذكورة لم تدخل في صلب معاهدة باريس ، بل أشير إليها إشارة عابرة .

و ـ وقد جاء في الصفحة الثامنة ما يلي ، عند البحث في معاهدة سان استفانو ١٨٧٨ وما طرأ عليها من تعديلات :

« . . . أعلن استقلال صربيا والجبل الأسود ، واعترف باستقلال بلغاريا ، بعد تقليص حدودها » .

ولكن هذا القول أيضاً يخالف الواقع : إن معاهدة برلين لم تعترف « باستقلال

بلغاريا ، بعد تقليص حدودها » . بل اعترفت لها بحكم ذاتي ، تحت سيادة الدولة العثمانية . وأما استقلال بلغاريا عن الدولة العثمانية ، فلم يتم إلاّ بعد مرور ثلاثين عاماً على معاهدة برلين ، وذلك سنة ١٩٠٨ .

إني أكتفي بذكر هذا القدر من الأغلاط ، لإظهار مبلغ بعد الكتاب عن الدقة العلمية ، بعد أن أظهرت ـ قبلاً ـ مبلغ تقصيره في النواحي القومية .

نقد كتاب
دراسات في العالم العربي(*)
تأليف : الدكتور جمال حمدان

« دراسات في العالم العربي » .

هذا عنوان كتاب ألفه الدكتور جمال حمدان ـ أستاذ الجغرافيا في جامعة القاهرة ، ونشره سنة ١٩٥٨ .

وقد قدم المؤلف كتابه إلى القراء قائلاً :

« هذه ثلاثة أبحاث علمية يجمعها أنها تعالج موضوعاً حيوياً من موضوعات الساعة التي تهم المواطن العربي والباحث العلمي في السواء . والموضوع الأول والثاني منها مرتبطان ارتباطاً مباشراً . ويترتب كل منهما على الآخر . أما الموضوع الثالث فيركز البؤرة على جزء معين من العالم العربي .

وبعد ذلك ، أوضح مواضيع كل واحد من هذه الأبحاث الثلاثة .

ونفهم من ذلك ـ ومن مجموع الكتاب :

ان البحث الأول معنون بعنوان « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » . ويقع في ٢٨ صفحة (من ٧ إلى ٣٤) .

والبحث الثاني معنون بعنوان « الوحدة الاقليمية للعالم العربي » ويقع في ٢٧ صفحة (من ٣٧ إلى ٦٣) .

وأما البحث الثالث ، فإنه معنون بعنوان « الجمهورية العربية المتحدة ـ دراسة في الجغرافيا السياسية » ويقع في ٤٥ صفحة (من ٦٧ إلى ١١١) .

(*) جمال حمدان ، دراسات في العالم العربي (القاهرة ، ١٩٥٨) .

إني رأيت من الضروري أن ألقي نظرات انتقادية تفصيلية على كل واحد من هذه الأبحاث الثلاثة .

ومما تجدر الاشارة إليه : أن البحثين الأول والثاني من هذه الدراسات كانا نشرا ضمن « مجموعة المحاضرات والدراسات » التي ألقاها جماعة من أساتذة كلية الآداب بجامعة القاهرة التي كانت تحمل ـ هي أيضاً ـ عنوان « دراسات في العالم العربي » . والتي كنت ذكرتها خلال نقدي لمقالة « القومية العربية » للدكتور محمد أنيس .

وعندما قارنت بين ما كان نشر في المجموعة المذكورة وبين ما نشر في الكتاب المستقل ـ حول هذين البحثين ـ وجدت بينهما بعض الفروق ، غير أني لاحظت أن هذه الفروق تنحصر في إضافة بعض الفقرات ، وحذف بعض الفقرات ، أو تقديم وتأخير بعض الفقرات والأبحاث . . . فلا نغيّر شيئاً من الأساس .

ولذلك رأيت أن أدرس وأنقد الأبحاث المذكورة كما جاءت في الكتاب المستقل .

١ ـ الشخصية الاقليمية للعالم العربي

ـ ١ ـ

أ ـ يبدأ المؤلف هذا البحث بالسؤال التالي :

« هل للعالم العربي شخصية إقليمية منفردة يتميز بها عن غيره من مناطق العالم ؟ هل له خصائص تفارق بينه وبين غيره ، خصائص تتكرر وتتواتر في مختلف نواحي وجوده » ؟

ويجيب عن هذا السؤال بقوله : « ليس من الضروري أن يكون لكل منطقة شخصية إقليمية متفردة ، وليس من الضروري أن تكون الشخصية الاقليمية للمنطقة كاملة التفرد والتمايز عن غيرها . ولكن لا مفر من أن نعد العالم العربي واحداً من بين تلك المناطق النادرة التي تمتاز بشخصية إقليمية متفردة لدرجة ليست أقل من مذهلة » .

ثم يوضح قوله هذا بما يلي : « فهناك نغمة أساسية وإيقاع مشترك يرين على جميع نواحي الوجود الطبيعي ويتكرر بإلحاح في كل جوانب الحياة البشرية في الماضي والحاضر . هذا القاسم المشترك الأعظم هو : أن العالم العربي إقليم اتصال ـ اقليم الاتصال المثالي بالضرورة . هو أساساً جبهة الالتحام ومنطقة الالتقاء بين عدة وحدات اقليمية على الأرض . ولا تقتصر هذه الصفة الأولية على محتويات الاقليم الداخلية من طبيعية وبشرية ، بل وتنصرف إلى الموقع الخارجي كذلك ، فالعالم العربي اقليم اتصال مورفولوجياً ووظيفياً ـ موقعاً ومناخاً ونباتاً ، بنية وتركيباً ، حيوياً وجنسياً ، في التاريخ والسياسة ، في الحضارة والثقافة » (ص ٧) .

وبعد هذه الكلمات الصريحة ، يشرع المؤلف في تقديم البراهين على صحة رأيه

هذا ، بسلسلة ملاحظات من الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية ، ومن الأحوال الجيولوجية والوقائع التاريخية ومن الأمور السياسية والاعتبارات الاستراتيجية .

ويمكن القول : أن بحث « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » يدور ـ من أوله إلى آخره ـ حول هذا المحور الأساسي ؛ ويستهدف البرهنة على أن العالم العربي اقليم اتصال والتحام ، ومعبر وممر . . . من جميع الوجوه المادية والمعنوية .

ب ـ لا جدال في أن العالم العربي يضم « مناطق اتصال » هامة جداً .

غير أن اعتبار العالم المذكور ـ بمجموعه ـ اقليم اتصال والتحام ، تعميم خاطىء ، لا يجيزه المنطق العلمي ، بوجه من الوجوه .

ومن الغريب أن المؤلف نفسه ، يذكر في بحث آخر من كتابه هذا ، بعض الحقائق التي تظهر هذا الخطأ إلى العيان :

في البحث الثالث ، الخاص بـ « الجمهورية العربية المتحدة » ، يتكلم المؤلف عن أهمية « موقع » كل من سوريا ومصر ؛ وبعدما يبين ما يتعلق بسوريا ، ينتقل إلى موقع مصر ، فيقول ما نصه :

« تعد مصر المدخل الحقيقي لافريقيا من الشمال . فليست ليبيا الصحراوية ، ولا المغرب الجبلي المعزول بمدخل فعال ، أما مصر ، فهي ـ بفضل النيل ـ الدهليز الوحيد إلى قلب القارة » (ص ٦٨) .

إذن نحن هنا أمام أقوال وآراء صريحة ، كل الصراحة :

إن ليبيا ليست مدخلاً فعالاً ـ وبالتالي ليست معبراً أو ممراً ـ للقارة الافريقية ، لأنها صحراوية .

كما أن المغرب أيضاً ليس مدخلاً ـ وبالتالي معبراً ـ فعالاً للقارة المذكورة ، لأنه جبلي معزول .

وأما مصر ، فهي الدهليز الوحيد لقلب القارة .

أفلا يحق لنا أن نستنتج من ذلك : أن تعبيرات « منطقة الاتصال والالتحام ، المعبر والممر . . » تصح بالنسبة إلى مصر ولكنها لا تصح بالنسبة إلى ليبيا ، ولا بالنسبة إلى المغرب ؟

وغني عن البيان أن ذلك يخالف « النظرية الأساسية » المسرودة في بحث « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » مخالفة صريحة : هناك كان يزعم المؤلف أن العالم العربي بمجموعه يكوّن منطقة اتصال وارتطام ؛ ولكنه هنا يصرح بأن بلاد المغرب وليبيا

ليست من مناطق الاتصال والارتطام .

وأما أسباب انزلاقه إلى هذا الموقف الخاطىء والمتناقض في هذه القضية ، فتتبين من التفاصيل التالية :

ج ـ أن ملاحظات الدكتور جمال حمدان وآراءه في هذا البحث مشوبة بشائبة أساسية ، هي : عدم التمييز بين مدلول الشرق الأوسط ومدلول العالم العربي تمييزاً صريحاً .

انـه كثيراً ما يخلط بينهما ؛ ولذلك يعمم على العالم العربي الكثير من ملاحظاته ومطالعاته المتعلقة بالشرق الأوسط .

في حين أن مدلول الشرق الأوسط ـ كما هو معلوم ـ يختلف عن مدلول العالم العربي اختلافاً بيناً . فإن الشرق الأوسط لا يشمل إلا الجزء الشرقي من العالم العربي ، فضلاً عن أنه يضيف إلى هذا الجزء بلاد تركيا وإيران ، التي لا تمت إلى العروبة بأية صلة . وطبيعي أن هذا الاختلاف الهام يستوجب دراسة العالم العربي دراسة خاصة ، مستقلاً عما يعرف باسم الشرق الأوسط .

ولكن الأستاذ المؤلف لا يعير هذه القضية ما تستحقه وتتطلبه من الاهتمام .

فيذكر التعبيرين ـ في عدة مواضع ـ مربوطين بعضهما ببعض ، تارة بـ « واو العطف » ، وطوراً بـ « أو الترديد » ، وتارة أخرى بكلمة « خاصة » .

فيقول في موضع : الشرق الأوسط والعالم العربي (ص ٧) .

وفي موضع آخر : الشرق الأوسط أو العالم العربي (ص ٢٠) .

وفي موضع ثالث : الشرق الأوسط وخاصة العالم العربي (ص ١٩) . كأن الشرق الأوسط والعالم العربي ، شيء واحد . أو شيئان مترادفان أو كأن العالم العربي جزء من الشرق الأوسط .

وفضلاً عن ذلك ، يتكلم عن « الشرق الأوسط » في أكثر من عشرة مواضع من بحث « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » (ص ١١ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ و ٣١) كما أنه يستشهد في أكثر من ثلاثين موضعاً بكتب ومقالات انكليزية وامريكية ، تحمل عناوين « جغرافية الشرق الأوسط » ، و « تاريخ الشرق الأوسط » و « اقتصاديات الشرق الأوسط » ، لمؤلفيها فيشر ، وكون كارافان ؛ وبوللار ، وبادو ، وهوسكنسي .

وبكل ذلك يخلط بين الشرق الأوسط والعالم العربي خلطاً لا تسوّغه شيمة

البحث العلمي بوجه من الوجوه .

د ـ في الواقع ، إن المؤلف يشير ، في موضع واحد من بحثه هذا ، إلى شيء من الفرق بين الشرق الأوسط وبين العالم العربي . غير أنا إذا أمعنا النظر فيما يقوله في هذا المضمار ، وجدنا أنه يشير في حقيقة الأمر إلى الفرق بين القسم العربي من الشرق الأوسط وبين القسم « غير العربي » منه ، دون أن يتناول العالم العربي بمجموعه ـ ذلك العالم الذي يمتد « من الخليج إلى المحيط » حسب التعبير المسطور في موضع آخر من الكتاب :

يقول الدكتور جمال حمدان ، في فصل « التاريخ والحضارة » من بحثه هذا :

« ان الطبيعة عينت العالم العربي في وظيفة الوساطة التجارية العالمية ، الترانسيت ، فالشرق الأوسط اسم على مسمى ، فهو أوسط وقعاً وموقعاً : الشرق الأوسط هو الشرق الوسيط ، وتسميته الشرق الأوسط لذلك أصح من تسمية الشرق الأدنى القديمة .

« ولا شك في أن هناك أجزاء خارج العالم العربي ومتاخمة له يصدق عليها التعميم ، ولكنها لم تكن أبداً في الصميم : فإيران والأناضول يشاركان في الموقع العام ، ولكن مع ميل إلى التطرف وزيادة في الصعوبة الطبوغرافية » (ص ١٧ ـ ١٨) .

يلاحظ : أن هذه الفقرات تبدأ بذكر « العالم العربي » ولكنها تنتقل بعد ذلك ـ وعلى الفور ـ إلى الشرق الأوسط وتتكلم عنه : « فالشرق الأوسط اسم على مسمى . . فهو أوسط وقعاً وموقعاً . . هو الشرق الوسيط . . الخ » .

كأن العالم العربي عبارة عن الشرق الأوسط ، باستثناء إيران والأناضول !

هـ ـ ويوجد في الصفحة التالية من الفصل المذكور التباس وتقصير في تحديد مدلول العالم العربي ، أظهر مما سبق أيضاً .

إذ يقول المؤلف : « والخلاصة أنه في العلاقات التجارية في العالم القديم ، بينما وضعت العلاقات المكانية الشرق الأدنى (شمال غرب افريقيا) موضع المسيطر على تجارة أوروبا ـ افريقيا ، وضعت الشرق الأوسط وخاصة العالم العربي موضع المسيطر على تجارة أوروبا ـ آسيا وهي الأكثر أهمية » (ص ١٩ ـ ٢٠) .

ويتبين من إمعان النظر في هذه الفقرات :

أولاً : أن المؤلف التزم اصطلاحاً غريباً بتسمية شمال غرب افريقيا باسم « الشرق الأدنى » ، وذلك على الرغم من تسمية ذلك القطر منذ قرون عديدة باسم

« المغرب » ، وتقسيمه أحياناً إلى المغرب الأقصى ، والأوسط والأدنى ، وعلى الرغم من شيوع استعمال تعبير « الشرق الأدنى » لتسمية جزء من أقصى الغرب في قارة آسيا

ثانياً : أنه ربط العالم العربي بالشرق الأوسط ربطاً صريحاً ، وترك شمال افريقيا خارج شمول العالم المذكور . إذ قال : « الشرق الأوسط وخاصة العالم العربي ، المسيطر على تجارة أوروبا ـ آسيا » .

هذا ، والأسطر التي تلي الفقرات التي نقلتها آنفاً ، تجعل هذا الالتباس والتقصير أكثر بروزاً ، إذ جاء فيها ما يلي :

« وأنه في الحالة الأخيرة كان الموقف كالآتي : كل من أوروبا والشرق الأقصى « مقر » على نهاية خط شرياني للحياة والحركة ، والعالم العربي أو الشرق الأوسط « ممر » مباشر رئيسي بينهما » (ص ٢٠) .

إني ألفت الأنظار إلى العبارة الأخيرة : العالم العربي أو الشرق الأوسط ممر رئيسي مباشر بين أوروبا والشرق الأقصى .

من البديهي أن ذلك يضيِّق كثيراً حدود العالم العربي ، ويترك شمال افريقيا خارج تلك الحدود .

و ـ ويتبين من كل ما سبق : أن مدلول تعبير « العالم العربي » لم يتبلور في بحث الدكتور جمال حمدان بالوضوح الكافي ؛ بل ظل غامضاً ، والتبس مع مدلول الشرق الأوسط ، في أكثر الأحيان . وعلى كل حال ، لم يظهر على وجهه الصحيح أبداً .

وأما نظريته الأساسية في اعتبار « العالم العربي منطقة التصاق والتحام وارتطام بوجه عام » فقد بنيت على هذا الخطأ الأساسي والتقصير الصريح .

هذا ، والخريطة التي أدرجها المؤلف في الصفحة ٣٤ من كتابه ـ نقلاً عن فيرجريف ـ تظهر هذا التقصير إلى العيان ، بما لا يترك أي مجال للشك في هذا المضمار .

فإن الخريطة المذكورة تظهر « منطقة الارتطام » ـ بين المنطقتين المدعوّتين باسم قوة البحر وقوة البر ـ بكل وضوح وجلاء : إن نظرة واحدة إلى الخريطة المذكورة (وقد نقلناها نقلاً عينياً ، في الصفحة التالية) تكفي للتأكد من أن المنطقة المذكورة لا تشمل المغرب وليبيا ، ولذلك لا تنطبق على « العالم العربي » ، بمعناه الحقيقي .

(سيجد القراء في الصفحات التالية من نقدنا هذا دلائل قاطعة أخرى على هذا الخطأ الأساسي ، الذي يشوب بحث الدكتور جمال حمدان) .

- ٢ -

في فصل السياسة من بحث « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » ، يتطرق الدكتور جمال حمدان إلى عدة مسائل تستوقف النظر وتستوجب النقاش :

أ ـ عندما يتكلم عن « معادلة الصراع بين قوة البر وقوة البحر » ، يقول :

« وأول حالة للمعادلة الجديدة هو الصراع بين الفرس قوة البر واليونان قوة البحر . وسنلاحظ أن كلتا القوتين كان لا بد لها أن تجتاح العالم العربي ، وتستولي عليه . وقد كان ، وعلى التوالي » (ص ٢٠) .

خريطة رقم (١)

(شكل ٣) قوى البر والبحر ومنطقة الارتطام

[عن فير جريف]

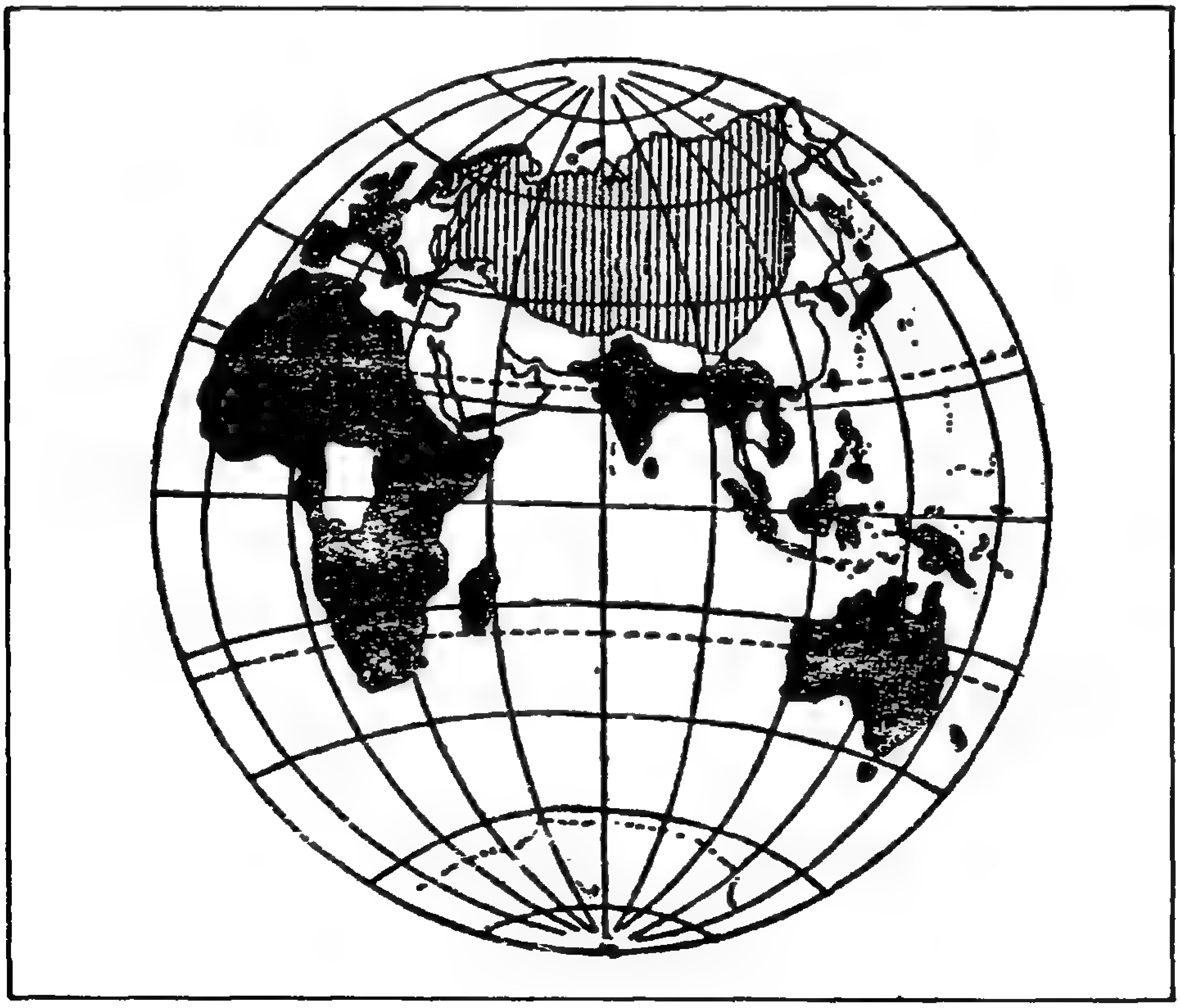

إستناداً إلى : جمال حمدان ، دراسات في العالم العربي (القاهرة ، ١٩٥٨) ، مع العبارة المطبوعة تحتها .

إن هذا القول يستوجب النظر والنقد من وجوه عديدة :

أولاً : التكلم عن العالم العربي خلال الحروب التي نشبت بين الفرس واليونان ، أي في الأزمنة التي سبقت الميلاد بنحو خمسة قرون ، يتطلب شيئاً من التحفظ لأن حدود العالم المذكور ، مثل سائر الشؤون البشرية ، تغيرت تغيراً هائلاً منذ ذلك التاريخ . فمن المعلوم أن كثيراً من البلاد لم تكن عربية قبلاً ، ثم أصبحت عربية ، وظلت عربية إلى الآن . وأما خلال الحروب الآنفة الذكر ، فالعالم العربي كان مقصوراً على الجزيرة العربية وحواشيها تقريباً ، فلا يجوز لنا أن نتكلم عن العالم العربي على الاطلاق في مثل هذه الأحوال . بل لا بد لنا أن نلتزم الدقة العلمية في التعبير ، فنقول « البلاد التي تؤلف العالم العربي الآن » عوضاً عن أن نقول « العالم العربي » دون تحديد وتقييد .

ثانياً : بعد ملاحظة هذه القضية يجدر بنا أن نتساءل : « ما هي البلاد التي تنازع عليها واجتاحها ـ على التوالي ـ كل من الفرس واليونان ؟ » .

إن شهادة التاريخ في هذا المضمار صريحة وقاطعة : إن تلك البلاد كانت أولاً آسيا الصغرى ، ثم بلاد الشام ، وفي الأخير القطر المصري . وأما بلاد المغرب فقد بقيت خارج نطاق التنازع الفارسي اليوناني على طول القرون .

وذلك يعني : أن البلاد التي تنازع عليها واجتاحها على التوالي كل من الفرس واليونان كانت بلاد الشرق الأوسط أو الأدنى ؛ وما كانت تضم إلا جزءاً من البلاد التي تكوّن العالم العربي الحالي .

وغني عن البيان : أن هذه القضية تعطينا مثالاً جديداً على « الخطأ الأساسي » الذي ظل يلازم أبحاث الدكتور جمال حمدان وآراءه في « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » : خطأ عدم التمييز بين مدلول الشرق الأوسط ومدلول العالم العربي تمييزاً كافياً ، وتعميم شؤون وصفات الأول على الثاني ، دون مسوّغ منطقي وواقعي .

ثالثاً : يخلع المؤلف على الفرس صفة قوة البر ، وعلى اليونان صفة قوة البحر ؛ ولذلك يعتبر الصراع الذي قام بينهما خلال الحروب الميدية المشهورة ، صراعاً بين قوة البر وقوة البحر .

ولكن الوقائع التاريخية الثابتة ، لا تسمح لنا بتأييد هذه النظرة ، بوجه من الوجوه .

لأن الحروب المذكورة ـ المعروفة باسم الحروب الميدية ـ لم تبدأ إلا بعد أن استولى الفرس على آسيا الصغرى وسيطروا على سواحل بحر إيجة الشرقية بأجمعها ؛ وبعد أن

عبروا الدردنيل واستولوا على سواحل تراكيا التي تقع شمال البحر المذكور أيضاً . انهم كانوا اصبحوا يملكون قوة بحرية كبيرة ، وصاروا « دولة برمائية ـ آمفيبية ـ بكل معنى الكلمة » .

ومن المعلوم أن واقعة سالامين المشهورة كانت معركة بحرية ، جرت أمام السواحل اليونانية . ومن المؤكد أن الأسطول المهاجم كان متفوقاً على الأسطول اليوناني تفوقاً بارزاً ؛ وكان قد تقدم على شواطىء آثينة نفسها ، ودخل المضيق الذي يفصل جزيرة سالامين عن آتيكا . وأما انتصار الأسطول اليوناني في هذه المعركة ، فقد تم بناء على مناورة ماهرة ، قام بها مستفيداً من كثرة تعاريج المضيق : فقد انسحب إلى أضيق مكان فيه ؛ وانتظر دخول الأسطول المهاجم إلى المضيق وتقدمه فيه . . وبعد ذلك أخذ يشن على سفنه الغارات المفاجئة ، مما يجعلها تفقد مجال الحركة والمناورة ، وتصطدم بعضها ببعض ، وتمنى بخسائر فادحة .

وخلاصة القول : أن هذه المعركة الهامة والفاصلة كانت قد جرت بين قوتين بحريتين ، لا بين قوة بحرية وقوة برية .

ب ـ ولإزالة الشكوك التي قد تساور بعض الأذهان في هذه القضية ، أود أن أتوسع قليلاً في هذا البحث ، بشرح ما حدث بعد المعركة المذكورة :

ان الزعيم الأثيني المشهور « تيستوفليس » كان قد أدرك ما كان للظروف الاستثنائية من دور هام في الانتصار : فسارع إلى تحذير مواطنيه من الاستكانة إلى النصر الذي أحرزه أسطولهم . وصار يقول لهم : ان الفرس لا بد أن يعيدوا الكرة علينا . فإننا إذا لم نقوِّ اسطولنا ، لا نستطيع أن ننتصر عليهم مرة أخرى . فيجب علينا أن نبذل قصارى جهودنا لانشاء اسطول قوي يضمن لنا دفع هجمات الفرس علينا .

انه ظل يحث مواطنيه على ذلك ، إلى أن نجح في إقناعهم ، وجعلهم يوافقون على تخصيص جميع موارد منجم الفضة ، الذي كان اكتشف حديثاً ، لإنشاء الأسطول .

وبهذه الصورة استطاعت أثينة أن تكوّن اسطولاً قوياً .

ومع ذلك فقد ظل الأسطول الفارسي ، أقوى من الأسطول اليوناني . حتى أن المؤرخين يقررون أن عدد سفن الأسطول الفارسي كان يقرب من ثلاثة أضعاف السفن التي تأتمر بأوامر اسكندر الكبير .

ولهذا السبب عندما قرر القائد الفاتح المشار إليه غزو آسيا وتقويض

الامبراطورية الفارسية ، لم يعتمد على الأسطول ، بل ساق قواته من البر ، انه لم يستعمل السفن إلا لعبور الدردانيل . ومن المعلوم أنه استولى على سواحل آسيا الصغرى وسوريا وموانئها ، من البر ، لا من البحر . حتى أنه عندما وصل إلى أسوار صور ، اضطر ألى حصار المدينة براً ؛ ولم يستطع الاستيلاء عليها إلّا بعد سلسلة من حركات الهجوم والحصار التي استمرت سبعة أشهر .

وبناء على كل ما تقدم ، نستطيع أن نؤكد : أن اعتبار الحروب التي قامت بين الفرس واليونان بمثابة « صراع بين قوة البحر وقوة البر » ، لا يتفق مع الحقائق الثابتة بوجه من الوجوه .

إن النظر إلى الأحداث التاريخية بمثل هذا المنظار المبسّط يحول دون رؤية الكثير من العوامل الاجتماعية والحضارية ، ويبعد الابحاث عن جادة الصواب بعداً كبيراً .

ج ـ يعتمد المؤلف في أمر « الصراع بين قوى البر وقوى البحر ، ومنطقة الارتطام التي تتكون بين القوتين » على نظرية هالفورد ماكيندر الانكليزي اعتماداً تاماً . حتى أنه يحاول تطبيق النظرية المذكورة على أحوال السياسة العالمية الحاضرة ، فيقول :

« وليس « المعسكر الاشتراكي » والمدعو « العالم الحر » إلا الألفاظ الدارجة للقوة البرية والبحرية بالضبط » (ص ٣١) .

ولا أراني في حاجة إلى البرهنة على أن النظر إلى السياسة العالمية الحاضرة بمثل هذا المنظار يحول دون إدراك حقيقة الأمور .

ولكن المؤلف لا يقف عند هذا الحد من « التعليل الجغرافي » ، بل يتعدى ذلك كثيراً ، حيث يقول ، عقب العبارات التي نقلتها آنفاً :

« وليست الكتلة الثالثة أو كتلة الحياد الإيجابي في جوهرها الحقيقي إلا منطقة الارتطام بالضبط » .

ثم يواصل توضيح رأيه هذا ، بقوله :

« بل ليس من الصدفة مطلقاً أن أقطاب الحياد الايجابي هم ثلاثة من أكثر أجزاء منطقة الارتطام حساسية وخطراً : يوغوسلافيا ، مصر ، الهند ! . . » (ص ٣١) .

وذلك يعني : أن يوغوسلافيا الكائنة في جنوب وسط القارة الأوروبية ، ومصر الكائنة في شمال شرق القارة الافريقية ، والهند الكائنة في جنوب وسط القارة

الآسيوية . . كلها أجزاء من « منطقة ارتطام » بين قوى البر وقوى البحر ، أي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي . وهي أشد حساسية وخطراً من سائر أجزاء المنطقة المذكورة ، من حيث الارتطام . وهذا الحال ، هو الذي حتم عليها التزام سياسة الحياد الايجابي .

أمام هذه المزاعم ، يجدر بنا أن نتأمل الأمور والأسئلة التالية :

هل يصح اعتبار يوغوسلافيا داخلة في منطقة الارتطام بين المعسكرين ؟ ولا سيما ، هل يصح اعتبارها في موقع أشد حساسية وخطراً من سائر أجزاء المنطقة المذكورة ، ومن تركيا بوجه خاص ؟ من المعلوم أن تركيا تسيطر على المضايق التي تصل البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط ، وتحكم جميع السواحل الجنوبية من البحر المذكور . فضلاً عن أنها تتاخم روسيا براً في جهات القافقاس . ولهذا السبب صارت أهم ميادين التنافس الروسي البريطاني منذ قرون . فيجب أن نعتبرها من أهم مناطق الارتطام بين قوتي البحر والبر . فيحق لنا أن نتساءل : لماذا انضمت تركيا ـ والحالة هذه ـ إلى إحدى الكتلتين ، في الوقت الذي التزمت يوغوسلافيا الحياد الايجابي ؟

ثم ، من المعلوم أن بحر الأدرياتيك من أضيق البحار الداخلية . ومع ذلك ، فقد توزعت سواحله بين ثلاث دول مختلفة : ايطاليا ، يوغوسلافيا وألبانيا . وكل واحدة من هذه الدول اتخذت لنفسها سياسة تختلف عن سياسة غيرها اختلافاً كلياً : الأولى انضمت إلى المعسكر الغربي ، والثانية التزمت الحياد الإيجابي ، والثالثة انضمت إلى المعسكر الشرقي . فكيف يمكن تعليل هذه الأحوال بالاعتبارات الجغرافية ، الارتطامية أو غير الارتطامية ؟

ومن جهة اخرى : هل يصح اعتبار الهند داخلة في منطقة الارتطام التي يتكلم عنها المؤلف ؟ ولا سيما هل يمكن القول بأن الهند اشد حساسية وخطراً من سائر اجزاء المنطقة المذكورة ؟ ومن ايران بوجه خاص ؟ من المعلوم أن ايران تتاخم روسيا من جهتها الشمالية بحدود طويلة جداً ، كما أنها تطل على الخليج العربي والبحر المحيط الهندي بسواحل اطول من ذلك ايضاً . ولذلك صارت ميدان تنازع وتصارع بين روسيا وانكلترا منذ قرنين من الزمان . ومع كل ذلك فانها لم تلتزم سياسة الحياد الايجابي ، اسوة بما فعلته الهند . فكيف يمكن التأليف بين هذه الحقائق ، وبين نظرية الدكتور جمال حمدان التي تربط بين سياسة الحياد الايجابي وبين خصائص منطقة الارتطام ؟

وفي الاخير : من المعلوم أن شبه الجزيرة الهندية من اشد مناطق العالم تحديداً بحدود طبيعية ، حيث يحيط بها البحر من جميع الجهات ، باستثناء جهتها الشمالية التي

تتحدد بجبال هيمالايا الشاهقة . ومع ذلك فانها انقسمت إلى دولتين ، احداهما انضمت إلى المعسكر الغربي ، أو البحري حسب تعبير المؤلف ، والثانية التزمت سياسة الحياد الايجابي . فكيف يمكن تعليل هذه الحقائق بالعوامل الجغرافية ، ولا سيما بنظرية الصراع بين قوى البحر وقوى البر ؟

اعتقد أن قليلا من التفكير في هذه الامور يكفي لتقدير فداحة الاخطاء التي ينزلق اليها الباحثون عندما يسترسلون في تعليل وتفسير مثل هذه الشؤون البشرية بالاعتبارات الجغرافية ، كما يفعل الدكتور جمال حمدان في بحثه هذا عن « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » .

د ـ قبل أن اختم هذا البحث ، أود أن اضيف إلى ما سبق ، ملاحظة اخرى ، تظهر إلى العيان ما في هذه المزاعم من احكام اعتباطية ، بوضوح أتم :

لقد اعتبر الاستاذ المؤلف الهند ـ في الفقرات التي نقلتها آنفاً ـ من اهم أجزاء منطقة الارتطام ، وبنى على ذلك بعض الاحكام . ولكن الخريطة التي نشرها في الصفحة ٣٤ من كتابه ـ والتي نقلناها في الصفحة ٢٣٧ من كتابنا هذا ـ تترك الهند خارج منطقة الارتطام تماماً ، وتدخلها في عداد قوى البحر ـ مثل اوروبا الغربية واستراليا واليابان ! اذن : إننا نجد الهند ، بهذه الصورة ، في موضع من الكتاب وبين اجزاء منطقة الارتطام ، وفي موضع آخر بين اقسام قوة البحر . والمسافة بين الوضعين المذكورين عبارة عن ثلاث صحائف ، لا غير !

ـ ٣ ـ

يصرح الدكتور جمال حمدان في نهاية بحثه هذا بانه اعتمد فيما عرضه من آراء على نظرية ماكيندر . في الواقع انه يعترف بأن النظرية المذكورة قد تنتقل إلى ذمة التاريخ بسبب الانقلابات القادمة ، ومع هذا يزعم بانها صحيحة ، بالنسبة إلى فترة طويلة من التاريخ ، وستبقى صحيحة في المستقبل ايضاً لمدة غير بعيدة من الزمن .

اني سأنقل فيما يلي ما جاء في الكتاب في هذا المضمار ، لأعطي فكرة تامة عن نظرات المؤلف ، قبل أن انتقدها ؛ في صفحتها هذه ايضاً :

أ ـ يقول المؤلف : « هذه هي الشخصية السياسية الكامنة الكاملة للمنطقة : منطقة انتقال واتصال . نفس الشخصية الاقليمية التي عرضت لنا من قبل مراراً . ولقد اعتمدنا في تحليلنا لهذه الشخصية على نظرية ماكيندر ـ المعدلة والمنقحة على يد فيرجريف Fairgrieve خاصة ـ عن الصراع بين القوى البرية والبحرية . . ولكن هناك انتقادات كثيرة وجهت إلى النظرية . فاذا كان هناك

استمرار تاريخي في الخطوط الاستراتيجية العامة للعالم ، فان هناك من الادلة ما يشير إلى أننا نشهد بذور انقلاب استراتيجي خطير ، لا يمكن التنبؤ به تماماً . وإننا على عتبة حقبة استراتيجية جديدة تماماً في تاريخ الكوكب . هذه هي الاستراتيجية الذرية التي نقلت الصراع من الارض إلى الفضاء ، من الاستراتيجية الارضية Géostrategy إلى الاستراتيجية الغازية Atmostrategy ، من المرحلة الكوكبية Global إلى المرحلة الكواكبية Planetary .

« إن هذا الانقلاب لا شك يلغي الاستراتيجية التقليدية من قوة بر وبحر ومنطقة ارتطام ، ويلغي فكرة الموقع إلى حد بعيد ، ويهدد بأن يضع نظرية ماكيندر عن الثالوث الاستراتيجي في ذمة التاريخ ، وأن يجعل معادلته لا تمثل ولا تتفق الا مع فترة معينة من التاريخ ـ عابرة مهما طالت وليست ابدية .

« ولكن ، من الناحية الاخرى تؤكد التجربة التاريخية أنه يندر أن يكون ظهور استراتيجية جديدة يلغي القديمة تماماً وفي يوم وليلة ، بل تتعاصران لفترة تطول أو تقصر وسيتعين على القوى الصغرى خاصة لوقت طويل أن تفكر وتخطط في ظل الاستراتيجية القديمة لحد بعيد . ولهذا لا ينبغي أن ننبذ نظرية الثالوث الاستراتيجي كلية ، أو على الاقل الا نتجاهل الدرس الذي تعلمه . كما أن تشخيص الشخصية لمنطقتنا لا يتأثر ، وتظل طبيعتها ، كإقليم اتصال ، قائمة على الرغم من هذه الانتقادات » ، (ص ٣٣ ـ ٣٤) .

ب ـ يتبين من هذه التصريحات ، أن الدكتور جمال حمدان يؤمن بصحة نظرية ماكيندر في الثالوث الاستراتيجي ـ المكوّن من قوة بر وقوة بحر ومنطقة ارتطام ـ ايماناً راسخاً ، ويزعم أنها كانت صحيحة ، ولا تزال صحيحة ، وستبقى صحيحة ، إلى أن تتغير استراتيجية العالم من أساسها ، بتأثير القوى الجديدة التي ستنطلق في عصر الذرة وعصر الفضاء .

فيجدر بنا أن نتساءل ، دون أن ننتظر انقلابات عصر الذرة وعصر الفضاء :
هل كانت النظرية صحيحة في العصور الماضية ؟ وهل هي صحيحة في عصرنا هذا ؟

إن المؤلف كان قد طبق النظرية المذكورة على احداث القرون الاولى ، عندما زعم أن الصراع بين قوة البحر وقوة البر تجلّى بأجلى مظاهره في الحروب الفارسية اليونانية ، حيث كان الفرس يمثلون قوة البر ، واليونانيون قوة البحر ، وكانت البلاد العربية منطقة ارتطام بين القوتين . وانا أظهرت في بحثي السابق مبلغ مخالفة هذه المزاعم لحقائق التاريخ .

كما أنه طبق النظرية المذكورة على الاحوال الحاضرة عندما زعم أن المعسكر الاشتراكي يمثل قوة البر ، والمعسكر الرأسمالي يمثل قوة البحر ، وبلاد الحياد الايجابي

تمثل اهم اجزاء منطقة الارتطام . وأنا بينت آنفاً ما في هذه المزاعم من احكام اعتباطية لا تنطبق على حقائق الأمور بوجه من الوجوه .

بقيَ عليّ ـ لإتمام نقد هذه النظرية ـ أن أتساءل الآن : هل هي تنطبق على احداث الماضي القريب ؟

من المعلوم أن الدول العظمى الست في اوروبا كانت قد تكتلت في أواخر القرن الماضي ـ في معسكرين متصارعين ؛ عرف احدهما باسم الاتفاق الثلاثي والثاني باسم الائتلاف الثلاثي .

فهل تم هذا التكتل على اساس اتفاق الدول البحرية من جهة والدول البرية من جهة أخرى ؟

لا شك في أن جواب هذا السؤال ، مما لا يختلف فيه اثنان ؛ كلا ! فان كل واحدة من هاتين الكتلتين ضمت دولة بحرية واخرى برية واخرى برمائية ؛ فان انكلترا التي كانت أقوى دولة بحرية ائتلفت مع روسيا التي كانت اقوى دولة برية ، وفرنسا التي كانت دولة برمائية ؛ كما أن ألمانيا البرمائية كانت اتفقت مع النمسا والمجر البرّيتان ، وايطاليا البحرية . اذن فإن التنافس والتناحر والصراع بين هاتين الكتلتين لم تكن صراعاً بين قوى البر وقوى البحر .

في الواقع ، عندما نشبت الحرب العالمية الاولى ، لم تبق ايطاليا وفية لمعاهداتها ، فانفصلت عن دول الاتفاق ، وانضمت إلى دول الائتلاف ، ولكن انكلترا ظلت تحارب بجانب روسيا البرية .

اذن ، فان الحرب العالمية الاولى ، ايضاً لم تكن من نوع « الصراع بين القوى البرية والقوى البحرية » .

وأما الحرب العالمية الاخيرة ، فانها لم تختلف عن الأولى ، من هذه الوجهة ؛ انها نشبت بين كتلتين ، ضمت كل واحدة منها دولة أو دولاً بحرية وبرية وبرمائية . انكلترا دخلت الحرب بجانب روسيا ، وايطاليا دخلتها بجانب ألمانيا . ولذلك لا يصح اعتبار هذه الحرب ايضاً بمثابة « صراع بين قوى البر وقوى البحر » . وهذا ، بقطع النظر عن القوى الجوية التي لعبت خلال هذه الحرب اهم الادوار .

وبناء على جميع الحقائق والملاحظات التي سردتها آنفاً ، أستطيع أن أؤكد : ان نظرية ماكيندر ـ في الثالوث الاستراتيجي المبحوث عنه ـ لا تنطبق على الوقائع الثابتة ، لا في التاريخ القديم ، ولا في التاريخ الحديث .

ج ـ ولكن ، أمام هذه النتيجة القاطعة ، لا بد أن يتبادر إلى الذهن هذا السؤال : من اين استلهم ماكيندر نظريته هذه ؟ ألم يحاول الاستناد إلىواقعة من الوقائع التاريخية ، وحقيقة من الحقائق العلمية ؟

اني ايضاً ، وجهت إلى نفسي هذا السؤال ، في حينه . واما الجواب الذي استطعت الوصول اليه ـ زداً عليه ـ فكان ما يلي :

لقد استلهم ماكيندر نظريته هذه من « السياسة البريطانية العليا » . كما كانت ترتسم في اذهان ساستها ، عندما كانت دولتهم قد وصلت إلى « قمة الامبريالية » ، في اواخر القرن التاسع عشر ، كما يتبين من التفاصيل التالية :

إن ماكيندر ـ السير هالفورد ماكيندر Sir Halford Mackinder ـ كان من علماء الجغرافيا ، ولكنه امتهن السياسة ، وساهم في توجيه سياسة بلاده مساهمة فعالة ، في داخل البرلمان وخارجه . ولهذا السبب نال رتبة الـ « سير » ية ؛ فضلاً عن أنه عين « معتمداً سامياً في اوكرانيا »، عندما احتلتها الدول المتحالفة بعد انتصارهم على ألمانيا ، مستفيدين من تفكك اوصال الدولة الروسية ، بسبب الثورة البلشفية .

إنه وضع نظريته اولاً في مقالة نشرها سنة ١٩٠٤ في مجلة الجمعية الجغرافية بعنوان « المحور الجغرافي للتاريخ » Geographical pivot of History . ثم وسع الآراء المسرودة في المقالة المذكورة وشرحها في كتاب بعنوان « المثل الديموقراطية وحقائقها »(٨) Democratic Ideals and Reality .

ويتبين من ذلك : انه وضع نظريته المذكورة خلال انغماسه في شؤون السياسة البريطانية .

وأما حالة بريطانيا في تلك الآونة ، فهي مما يعرفها الجميع : انها كوّنت امبراطورية واسعة الارجاء ، لم يعرف التاريخ لها مثيلاً ؛ امبراطورية تحكم بلاداً منتشرة في جميع القارات والبحار ، ولذلك لا تغيب الشمس عنها أبداً . انها كانت استطاعت أن تزيح من ميدان التنافس البحري كل الدول السابقة لها : من البرتغال والاسبان ، إلى هولندا وفرنسا ، وأصبحت سيدة البحار بلا منازع ، وأساطيلها كانت بلغت حداً من العظمة والضخامة ، اصبح معها من الممكن أن تحشد في كل بحر اسطولاً يفوق اسطولي اقوى الدولتين القائمتين على شواطىء البحر المذكور .

---

(٨) Halford Mackinder, *Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction* (New York: H. Holt and Company, 1919)

ومع كل ذلك ، كانت بريطانيا العظمى تخشى دولة واحدة ، هي روسيا . لأنها كانت تحكم بلاداً واسعة في قارتي اوروبا وآسيا ، وكان لها موارد وامكانيات طبيعية وبشرية هائلة . ولكن ـ من حسن حظ بريطانيا ـ أن روسيا كانت دولة برية بكل معنى الكلمة ، محرومة من سواحل حرة ، تساعد على تكوين اسطول قوي ، يستطيع أن ينافس أو يهدد الاساطيل البريطانية لأن البحار التي تمتد شمال روسيا وشمالها الشرقي ، كانت تتجمد خلال اشهر عديدة من السنة ، فلا تعطي مجالاً لتكوين وتحريك قوة بحرية فيها . وأما سواحلها الكائنة في البحر الأسود ، فهي ايضاً ما كانت تساعد على تكوين اسطول يستطيع أن يلعب دوراً عالمياً ، لأن البحر المذكور ما كان يتصل بالبحر الابيض المتوسط الا عن طريق مضيقين طويلين تحكمهما دولة اجنبية .

وأما سواحلها الكائنة في بحر البالطيك ، فهي ايضاً لم تكن أحسن حالاً من ذلك ، بهذا الاعتبار .

فكل سياسة روسيا كانت تتوخى ـ قبل كل شيء وأكثر من كل شيء ـ الوصول إلى البحار الحرة الدافئة . ومقابل ذلك ، كل سياسة بريطانيا كانت تتركز قبل كل شيء ، وأكثر من كل شيء حول الحيلولة دون توسع روسيا نحو احد هذه البحار .

ولذلك دأبت بريطانيا العظمى على منع وصول روسيا إلى سواحل البحر الابيض المتوسط ، وذلك عن طريق الدفاع عن تركيا ، ببروتوكولات ومعاهدات لندن ، وباريس ، وبرلين .

كما أنها لم تنفك عن السعي وراء بسط نفوذها على القسم الجنوبي من ايران ، واحكام سيطرتها على الخليج العربي ، لكي تحول دون وصول روسيا إلى سواحل المحيط الهندي .

وفي الاخير ، عندما استطاعت روسيا أن تحصل على مخرج مطل على البحر المحيط الهادي ـ في ناحية دافئة وحرة منه ـ في الشرق الاقصى ، وأنشأت هناك ميناء « بورت آرثور » المشهور ، اتفقت بريطانيا مع اليابان ، وشجعتها على محاربة روسيا ، واستطاعت ـ بهذه الصورة ـ أن تبعد روسيا من ذلك المخرج والميناء أيضاً .

ويتبين من كل ذلك ، أن أساس اسس السياسة البريطانية في أواخر القرن الماضي ، كان يتلخص بما يلي :

بذل أقصى الجهود لإدامة ما لبريطانيا من سيادة على البحار ، ولإبقاء روسيا في حالة دولة برية بكل معنى الكلمة ، ولتأمين ذلك تقوية ودعم جميع الدول التي تفصل روسيا عن البحار الحرة ، بكل الوسائل الممكنة .

إن ماكيندر قد نشأ وعمل وفكر وكتب في هذا العهد من الامبريالية البريطانية . فليس من المستغرب أن ينظر إلى العالم بمنظار الامبريالية البريطانية ، وأن ينـزع نزوعاً شديداً إلى تبرير وتدعيم سياسة بلاده هذه ـ وتنويرها وتوجيهها ما استطاع إلى ذلك سبيلا ـ بملاحظات جغرافية وتاريخية .

والنظرية التي وضعها بهذه الصورة انما هي بمثابة تعميم ما لاحظه من مظاهر الصراع القائم بين بريطانيا وروسيا في ذلك العهد ، وتشميلها إلى أصول العالم في سائر العصور[٩] .

هذا هو منشأ نظرية ماكيندر وهذه هي ماهيتها .

تلك النظرية التي اعتمد عليها الدكتور جمال حمدان ، وحاول تطبيقها على العالم العربي .

د ـ اني اجد في كتاب ماكيندر وآرائه المختلفة نقيصة أساسية أخرى ، أهم من كل ما شرحته آنفاً . وهي عدم تقديره لقوة تأثير الفكرة القومية في توجيه السياسة والتاريخ حق قدرها .

انه يتكلم في كتابه « المثل الديمقراطية » على الدوام عن الجبال والبحار، والصحارى والسهول : يذكر كثيراً من المعلومات التاريخية والجغرافية ؛ ولكنه لا يذكر كلمة « القومية » الا مرة واحدة ، باشارة مقتضبه . في صفحة واحدة من الكتاب (الصفحة ٢٣٤) . هذا ، مع انه كتب على غلاف الكتاب ، تحت عنوانه ، بانه « دراسة في سياسات اعادة البناء » (A study in the Politics of reconstruction) وكان يقصد بذلك ـ بطبيعة الحال ـ اعادة بناء الدول الأوروبية في اعقاب الحرب العالمية الاولى لأن الكتاب صدر سنة ١٩١٩ ؛ اي : عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى ، خلال جريان مذكرات الصلح ، وقبل انعقاد المعاهدات التي نتجت عنها .

ومن المعلوم أن « مبدأ القوميات » لعب اهم الادوار في المذكرات والمعاهدات المذكورة ، ولا نغالي اذا قلنا أن المبدأ المذكور صار بمثابة الابرة الموجهة لرجال السياسة في معظم قراراتهم المتعلقة بتقسيمات اوروبا السياسية ، ورسم خارطتها الجديدة .

إن ماكيندر ، ظل في كتابه بعيداً جداً عن تقدير قوة المبدأ المذكور ونتائجه السياسية الهامة .

---

(٩) إن العالم الافرنسي « جان غوتمان » Jean Gottman في كتابه : سياسة للدول وجغرافيتها La politique des Etats et leur géographie شبه ماكيندر بـ« رديارد كيبلنغ » المشهور ، من حيث العمل على تبرير وتدعيم السياسة الامبريالية البريطانية (ص ٤٣ من الكتاب) .

في الواقع أن الحركات القومية كانت أوجدت تغييرات هامة في أوروبا ، قبل ذلك ايضاً . ولكنها ما كانت أثرت بعد ، في الممتلكات والمستعمرات البريطانية تأثيراً ذا بال ، ولهذا السبب لم يعر « ماكيندر » لقوة القوميات ما تستحقه من الاهتمام .

ولكن ، بعد ذلك ، أخذت الحركات القومية تزلزل بناء الامبراطورية البريطانية زلزلة متواصلة إلى أن نجحت في تقويض اركانها ، وحرمت التاج البريطاني من أهم واثمن وأعظم درره .

ومن المعلوم أن الامبراطورية البريطانية انهارت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، دون أن تتعرض إلى هجمات الجيوش الروسية ، كما كان يخشى ذلك ماكيندر وأمثاله البريطانيون . بل انقرضت بتأثير عواصف « الروح القومية » ، التي لم يحسب لها ماكيندر حساباً يذكر ، في ابحاثه الجغرافية والتاريخية والسياسية .

وأعتقد أن هذه هي أكبر النواقص التي يجب أن تنتقد عليها نظريات ماكيندر .

هـ ـ هذا ، وقبل أن اختم الكلام عن ماكيندر أود أن اشير إلى « الدستور السياسي » المشهور الذي كان وضعه في كتابه :

« إن من يحكم شرق اوروبا يحكم قلب العالم القديم (أي : ألـ هارتلاند) .

« ومن يحكم القلب المذكور يحكم الجزيرة العالمية (أي : مجموع قارات أوروبا وآسيا وافريقيا) .

« ومن يحكم الجزيرة العالمية يحكم العالم بأجمعه »[١٠] .

ماكيندر ، قد عزا أهمية كبيرة جداً إلى كلماته هذه ، وقال : يجب على رجال السياسة أن يتذكروها على الدوام ، وأن يكرروها كل يوم ، بدون انقطاع .

ولكن الأحداث السياسية التي توالت ، لم تترك أي مجال للدفاع عن أمثال هذه الآراء ، لأنها برهنت برهنة قاطعة على أن حكم العالم لا يمكن أن يتيسر لأية دولة من الدول ، مهما عظمت قواها المادية . لأن هناك « قوميات » لا يمكن أن تبقى راضخة لحكم دولة أجنبية عنها . مهما بلغت سطوة الدولة المذكورة وجبروتها .

ولعل أبرز واقطع الأدلة على ذلك كان استقلال ايرلندا . لأن الامبراطورية البريطانية لم تستطع أن تحتفظ بسيادتها وسيطرتها على ايرلندا فاضطرت إلى الاعتراف

---

(١٠) Mackinder, Ibid., p. 234.

باستقلالها . . وذلك على الرغم من ضآلة عدد الايرلنديين ليس بالنسبة إلى مجموع سكان الامبراطورية البريطانية فحسب بل حتى بالنسبة إلى سكان الجزيرة البريطانية نفسها . . . وعلى الرغم من كون وطن الايرلنديين جزيرة تقع غرب الجزيرة البريطانية ، بعيدة عن القارة الاوروبية . . وعلى الرغم من كون الجزيرة المذكورة بمثابة نجمة تقع بالقرب من القوس الغربي للجزيرة البريطانية ولا تنفصل عنها الا بمضيق متعرج . . . وعلى الرغم من انها كانت من أهم واخطر المواقع الحساسة في الاستراتيجية البريطانية .

بناء على كل ما تقدم ، نستطيع أن نقول : إن القومية الايرلندية تغلبت على اعظم وأقوى الامبراطوريات ، التي عرفها التاريخ ، وبرهنت على بطلان آراء ماكيندر ، من اقرب المواضع إلى بلاده .

- ٤ -

في ثنايا بحث « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » يقدم المؤلف بعض الآراء التي تستوقف النظر ، حول الشرق والغرب ، والشرق الاوسط الادنى ، واستراتيجية الشرق .

أ - يزعم الدكتور جمال حمدان أن لتقسيم البلاد إلى شرق وغرب أساساً مادياً متيناً من الجغرافيا الطبيعية . إذ يقول - في فصل النواحي البشرية - ما يلي :

« . . . فهناك قاطع صحراوي يكاد يمثل اللامعمور ، يمتد على محور جنوبي غربي - شمالي شرقي ، ابتداء من الاطلسي حتى الهادي تقريباً ، شاملاً الصحراء الكبرى وصحراء العرب وصحاري ايران ووسط آسيا ومنغوليا حتى يتصل شمالاً بصحارى الجليد في سيبيريا . هذا هو نطاق صحارى منتصف العالم عند هربرتسن Mid - World Desert Belt ، أو هو بحق خط الاستواء الصحراوي من كتلة العالم القديم . فهو - ولهذا مغزى بشري حضاري بعيد المدى - الفراغ العازل الذي فصل أساساً بين ، خلف ما يسمى الشرق والغرب » (ص ١١) .

ويستند الاستاذ في قوله هذا ، على ما جاء في كتاب « جغرافية القرن العشرين » لغريفيت تايلور ، نقلا عن « فاوست » .

اني قرأت الكثير من الآراء والنظريات حول « وصف وتعريف وتحديد » ما يسمى الشرق والغرب ، والشرق الادنى والشرق الاوسط والشرق الاقصى ، وقد

استعرضت طائفة منها في كتابي « دفاع عن العروبة »[11] .

إن النظرية التي تبناها ونقلها الدكتور جمال حمدان في هذه الفقرات ، تضيف إلى سلسلة تلك الآراء حلقة اخرى ، لا تقل غرابة عن غيرها :

لأنها تعتبر « النطاق الصحراوي الذي يمتد من الاطلسي حتى الهادي » منطقة عازلة بين الشرق والغرب و « السبب الموجد والخالق » لما يسمى الشرق والغرب .

ويستفاد منها : إن البلاد التي تقع شمال هذا النطاق الصحراوي تؤلف « الغرب » ، والبلاد التي تقع جنوبه تؤلف « الشرق » .

إذا سلمنا بهذه النظرية ، وجب علينا أن نخرج آسيا الصغرى - أي الاناضول - وتركيا من عداد بلاد الشرق لانها تقع شمال النطاق الصحراوي الآنف الذكر ، وتؤلف « منطقة جبلية » بعيدة عنه .

ولكن التاريخ يذكرنا بأن القسطنطينية كانت عاصمة الدولة البيزنطية في القرون الاولى والوسطى ، وصارت عاصمة السلطنة العثمانية في القرون الاخيرة . ومن المعلوم أن بيزنطة كانت تعرف باسم « الامبراطورية الرومانية الشرقية » ؛ كما أن السلطنة العثمانية كانت تعتبر أهم الدول الممثلة للشرق ، والمحور الأساسي لما سمي باسم « المسألة الشرقية » .

إذن : فان هذه النظرية تؤدي إلى نتائج مخالفة لكل ما هو معروف ومألوف ، منذ قرون عديدة .

والحقيقة أن كل هذه النظريات - وكل هذه التسميات - لا تستند إلى اساس علمي صحيح . لأن مدلول هذه الكلمات كلها من الامور الاعتبارية والاصطلاحية ولهذا السبب تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة .

فاذا رجعنا إلى المدلول الأصلي لكلمة الشرق والغرب ، لاحظنا أن لكل موقع غرباً خاصاً به ، وشرقاً خاصاً يقابله . واذا سار شخص من الاشخاص نحو الشرق ، انتقلت البلاد التي كانت في شرقه - بالتدريج - إلى غربه ، وبعكس ذلك ، إذا سار نحو الغرب ، أخذت تنتقل البلاد التي كانت في غربه - بالتدريج - إلى شرقه . ويتبين من ذلك : إن صفة الشرق والغرب لا تلازم أي مكان من الأمكنة .

---

(11) ساطع الحصري ، « الشرق والشرقيون ، » في : الحصري ، **دفاع عن العروبة** (بيروت : دار العلم للملايين ، 1956) ، ص 120 - 130 .

في الواقع ، أنـه قد تكـوّن لكل من هـاتين الكلمتـين « مدلـول اصطلاحي » ، حيث صارت بعض البلاد تسمى شرقية وبعضها الآخر غربية ، بقطع النظر عن موقع الاشخاص الذين يسكنونها أو يتكلمون عنها . كما أن هـذه « البلاد الشـرقية » قسمّت إلى ثلاث مناطق ، سميت باسم « الشرق الأدنى ، والأوسط ، والأقصى » . لكن هذه المـدلولات الاصـطلاحية أيضـاً لم تبق ثابتـة ، بل تغيـرت كثيراً ؛ تبعـاً لوجهـات نظر الباحثين فيها من ناحية ، ولمتطلبات مصالحهم السياسية من ناحية اخرى .

اني كنت شرحت ذلك بتفـاصيل وافيـة في كتابي « دفـاع عن العروبـة » وذكرت فيها أمثلة رسمية صريحة ، عن تبديل الاسماء ومدلـولاتها ، حسب متـطلبات السيـاسة الحديثة (١٢) .

اني لا أرى لزوماً لتكرار تلك الأبحاث هنا .

ولكني أود أن اشـير إلى نقطة اخـرى : إن الدكتـور جمـال حمـدان يتبنى تعبيـري « الشرق الأوسط » و « الشرق الأدنى » ؛ غير انه يرى تغيير مـدلولاتهـا ؛ يرجـح تعبير « الشرق الأوسط » على التعبير القديم « الشرق الأدنى » (ص ١٨) : ومع ذلـك ، لا يتخلى عن تعبير « الشـرق الأدنى » بتاتـاً ، بل يـرى أن ينقله إلى شمال غـرب افريقيـا (ص ١٩) .

اني لا اذكر ذلك لاظهار مبلغ مخالفة المؤلف لما هو معروف ومألوف منذ قرون : انمـا اذكر ذلـك لأعطي مثـالاً بارزاً وقـريباً ، عـلى تبعية هـذه التسميـات إلى وجهـات النظر .

إن الذي يجب أن نعرفه حق المعرفة في هذا المضمار ، هو : إن هـذه التسميات التي نسترسل في تكرارها بكل مناسبة ، انما هي وليـدة وجهات نـظر الغربيـين المستندة إلى مصالحهم السياسية ، فمن العبث أن نبحث لها عن دعائم ترمي إلى تثبيتها .

ولا سيـما ، يجب أن لا ننسى : إن شخصية العـالم العربي لا تـظهر عـلى وجهها الصحيـح ـ كـما قلت ذلـك سـابقـاً ـ الا بتحـريـرهـا من « فكـرة الشـرق الاوسط أو الادنى » ، مع ما لها من مواريث ومخلفات متنوعة .

يجب علينـا أن نسعى إلى حمل الاوروبيـين على التخـلي عن اعتبـارنـا جـزءاً من الشرق ـ الذي يصفونه تارة بالـ « ادنى » وطوراً بالـ « اوسط » ـ عـوضاً أن نقتـدي بهم فيـما هم واقعون فيـه من خـطأ علمي صـريـح ، بـالتمسـك بفكـرة الشـرق الادنى أو الاوسط ، تمشياً مع نظراتهم السياسية الماضية ، أو خدمة لمصالحهم ومطامحهم الحالية .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ١١٧ و ١٤٢ .

ب ـ يتكلم المؤلف كثيراً عن « الاستراتيجية » ، ويذكرها أكثر من عشرين مرة ، خلال بحثه عن « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » ـ داخل تركيبات متنوعة ، مثل : التاريخ الاستراتيجي ، المغزى الاستراتيجي ، الاهمية الاستراتيجية ، الاستراتيجية الاقليمية ، الاستراتيجية السياسية ، استراتيجية العالم القديم ، استراتيجية العالم العربي ، استراتيجية الارض ، استراتيجية الفضاء .

اني درست وناقشت قضية الاستراتيجية ، في بحث سابق ، مدرج في هذا الكتاب ؛ وشرحت الاسس التي لا بد من مراعاتها ، عند التكلم عن الاستراتيجية .

إن ما ذكرته هناك يغنيني عن اطالة الحديث فيما جاء عنها في كتاب الدكتور جمال حمدان . وسأكتفي بإلفات الأنظار إلى ما جاء في احدى صحائف الكتاب ، وذلك لاظهار مهاوي الخطأ التي ينزلق اليها الباحثون ، عندما ينسون « نسبية الاستراتيجية » ، وينقلون ما كتبه بعض الغربيين عنها ، على علاته :

يقول المؤلف ـ في فصل « السياسة » من بحثه ـ عندما يتكلم عن نتائج حفر قناة السويس :

« . . . ومرت فترة طويلة اتخذت القوى المختلفة من بحرية وبرية مواقف تكتيكية متناقضة متعارضة من حين لآخر ، بحيث اخفت العداوات التقليديةُ أو الصداقات الموروثة أو العنادية العارضة في توازن القوى الحقائق الاستراتيجية الكامنة الجديدة ، ودور العالم العربي فيها . فأحياناً كانت انكلترا تصادق الروسيا وتقف موقف برود إزاء تركيا عنداً في فرنسا التي تساعد تركيا التي أصبحت عدواً تقليدياً للروسيا . واحياناً تساعد انكلترا إيران ضد الروسيا . ولكن كل هذه التناقضات اخذت تصفي نفسها بالتدريج ، بينما اخذت الخطوط الاستراتيجية الدائمة الأصلية تتبلور وتتصل . فالعداوات الموروثة بين الدول البحرية اثناء صراعها الداخلي أعمتها عن حقيقة أهم ، وهي أن مصالحها جميعاً مشتركة ضد قوة البر الجديدة ، وان مضارباتها لتمزيق الدولة العثمانية كانت خطأً استراتيجياً ، وادركت دورها الحقيقي كدولة حاجزية في منطقة الارتطام » (ص ٢٨) .

إني اجد في هذه المسرودات مآخذ عديدة . ولكن لا ارى لزوماً إلى شرحها كلها . فسأكتفي بالفات الانظار إلى امرين هامين منها :

ـ يتكلم المؤلف عن تمزق الدولة العثمانية ، ويعزو ذلك إلى مضاربات الدول الاوروبية البرية والبحرية .

ولكن الحقيقة خلاف ذلك تماماً ، لأن تلك المضاربات اخرت تمزق الدولة المذكورة ، وأطالت عمرها . واما اسباب تمزقها الحقيقية فكانت نشوء الفكرة القومية

عند الشعوب المختلفة التي كانت قد أدخلتها تحت حكمها . من المعلوم أنها كانت جمعت تحت سلطانها عشر قوميات ، يختلف بعضها عن بعض بلغاتها وتاريخها وأديانها ومذاهبها . فكان من الطبيعي أن تتمزق ، بانفصال واستقلال تلك القوميات .

إن فرط اعتماد المؤلف على المؤلفات الانكليزية ـ مع تركيز تفكيره على النواحي الجغرافية ـ أخفى عن انظار (دقته) « الدوافع القومية » . تلك الدوافع الهامة التي كان يجب أن تبقى نصب الاعين خلال الدراسات التي تحوم حول العالم العربي .

ـ يتكلم الدكتور جمال حمدان في هذه الفقرات عن « الحقائق الاستراتيجية الكامنة الجديدة » ، وعن « الخطوط الاستراتيجية الدائمة الاصلية » ؛ وينتهي الى القول بأن مضاربات الدول لتمزيق الدولة العثمانية كانت « خطأ استراتيجياً » ، لأن الدولة المذكورة كانت تعمل عمل « الدولة الحاجزة في منطقة الارتطام » .

هنا نجد مثالاً بارزاً على الاخطاء التي ينزلق اليها الباحثون ، عندما يتكلمون عن « الاستراتيجية » بصورة مطلقة ، دون أن يربطوها بدولة معينة وبغاية محددة :

الخطوط الاستراتيجية الأصيلة . . . بالنسبة الى من ؟ وعلى من ؟

الخطأ الاستراتيجي . . من وجهة نظر من ؟ لضرر أية دولة ، وفائدة أية دولة ؟ هل لضرر الدولة العثمانية ، ام لضرر القوميات التي كانت تابعة لها ؟ ام لضرر بريطانيا العظمى والدول المشتركة المصالح معها ؟

يظهر أن المقصود هنا ، هو : مصلحة بريطانيا العظمى في الدرجة الأولى ، ومصلحة الدول المشتركة معها ، ضد روسيا في الدرجة الثانية . ومما يؤكد ذلك ، ان المؤلف يشير في موضعين من مسروداته هذه الى ما جاء في كتاب « بولارد » عن « بريطانيا والشرق الأوسط » .

على كل حال ، لا مجال للشك في أن « الخطأ الاستراتيجي » الذي أشار اليه المؤلف ـ مستنداً إلى الكتاب المذكور ـ لم يكن من وجهة اضراره بمصلحة الدول والشعوب التي انفصلت عن الدولة العثمانية ، بل كان من وجهة اضراره بمصلحة بريطانيا وشركائها .

هذا ، ويجدر بي أن أضيف الى ما تقدم الحقيقة السياسية التالية ، التي يجب أن يمعن النظر فيها :

إن « حلف بغداد » الذي أنشأته بريطانيا ، والذي سعت كثيراً ـ مع أهم حلفائها ـ إلى ادخال البلاد العربية فيه . . كان بمثابة ملافاة « الخطأ الاستراتيجي » المبحوث عنه ، وذلك لمصلحة بريطانيا العظمى وحلفائها ، بطبيعة الحال !

ج ـ إني أرى أن أقف قليلاً عند بعض الأراء المسرودة في الصفحة التالية للفقرات التي نقلتها ونقدتها آنفاً .

ـ يقول المؤلف : « ومن الطريف والمهم أن الصراع قبل ذلك بين فرنسا وانكلترا في الشرق الأوسط كان يعرف حينئذ بأنه صراع على ملء « الفراغ » بعد اضمحلال تركيا » (ص ٢٨ ـ ٢٩) ويشير هنا أيضاً إلى كتاب « بولارد » الآنف الذكر . في حين أن دوافع ذلك الصراع كانت ـ في حقيقة الأمر ـ مطامح كل منها في امتلاك بعض الاجزاء من الدولة العثمانية وتنافسها عليها .

ـ ويقول المؤلف : « وسيلاحظ انه منذ كشف طريق الرأس كان العالم القديم يسير بسرعة إلى أن يصبح كائناً عضوياً واحداً أو نظاماً سياسياً واحداً » (ص ٢٩) .

وأمام هذا القول ، لا بد لنا من ان نتساءل : كيف ، وأين ؟ كيفَ وأين ، أخذ يسير العالم القديم بسرعة نحو الصيرورة « كائناً عضوياً واحداً ، أو نظاماً سياسياً واحداً » ؟

وأعتقد أن الجواب الوحيد الذي يمكن الحصول عليه ، رداً عن هذا السؤال ، هو : عندما أخذت الاقطار تتجمع ـ سياسياً ـ تحت راية الامبراطورية البريطانية وسيادتها .

أعتقد ان الحقائق التي ذكرتها انفاً ، تظهر الى العيان ، مهاوي الأغلاط التي ينزلق اليها المؤلفون ، عندما يغالون في الاعتماد على كتب الغربيين في أمثال هذه المواضيع ، ويقدمون على تبني ونقل الآراء المسرودة فيها ، دون أن يبذلوا جهداً لتمحيصها . ودون أن ينتبهوا إلى دوافعها وأغراضها الحقيقية .

٢ ـ الوحدة الاقليمية للعالم العربي

ـ ١ ـ

أ ـ عندما قرأت هذا البحث ، رأيت أن أتساءل : ما هو الفرق ـ بالضبط ـ بين « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » ، وبين « الوحدة الاقليمية للعالم العربي » ؟ وهل هو فرق كبير وهام ، إلى درجة تستلزم ـ أو : تسوّغ ـ جعل كل واحدة منها موضوع دراسة خاصة ، مستقلة عن دراسة الأخرى ؟

يقول المؤلف في « تقديم » الكتاب :

« الموضوع الأول والثاني مرتبطان ارتباطاً مباشراً ، ويترتب كل منها على الآخر » (ص ٣) .

ثم يوضح ويلخص ما بينهما من فروق ، بقوله :

« فإذا كان الموضوع الأول نظرياً فلسفياً ، فإن الثاني امتداد تطبيقي له ، يدخل في ميدان الدراسات الجيوبوليتيكية » (ص ٤) .

ولكني أرى أن هذا القول لا ينطبق على الواقع الذي أمامنا انطباقاً تاماً . لأن بحث « الوحدة الاقليمية » الذي بين أيدينا الآن ، لا يخلو من آراء « نظرية فلسفية » ، مثل بحث « الشخصية الاقليمية » الذي تكلمنا عنه قبلاً ، وبعكس ذلك ، فان البحث السابق المذكور يتضمن الكثير من الآراء « الجيوبوليتيكية » ، مثل هذا البحث ، ـ ولا سيما في فصل « السياسة » الذي شغل اكثر من نصف مجموع صحائفه .

إني لا أود أن أقول بذلك ، ان لا فرق بين البحثين . بل ـ بعكس ذلك ـ قد لاحظت بينهما بعض الفروق الهامة ، غير أن الفروق المذكورة ، لم تكن من نوع الذي ذكره المؤلف في « تقديمه » ، بل هي من نوع آخر ، تماماً :

يوجد في هذا البحث بعض الآراء التي تنقض الكثير من الأمور المسرودة في بحث « الشخصية الاقليمية » السابق ، وتستلزم ـ منطقياً ـ تعديل تلك المسرودات وتصحيحها .

حتى أني ، لو لم أقرأ في « تقديم » المؤلف قوله بأن الموضوعين مرتبطان ارتباطاً مباشراً ، لزعمت بأن هذا البحث ، قد كتب بعد مرور مدة على كتابة البحث الأول .

إن التفاصيل التالية ، ستظهر ذلك الى العيان .

ب ـ عندما يتكلم المؤلف عن « التجانس » في العالم العربي ، يقول :

« ليس هناك ما يبرر المبالغة التي يتحدث بها كثير من الكتاب عن « التنافر البشري » المزعوم في المنطقة . ـ إلّا لأنهم يخلطون كثيراً بين الشرق الأوسط بما فيه تركيا وايران الذي يصبح حقاً شديد التنافر . وبين العالم العربي الذي ترين عليه مسحة سائدة من التجانس » (ص ٣٩ ـ ٤٠) .

ثم يتوصل الى هذا الحكم الصريح :

« الكتاب الذين يتكلمون عن العالم العربي من هذه الناحية كجزء من الشرق الأوسط أو الادنى إنما يتجنون بذلك على حقيقة العالم العربي » (ص ٤٠) .

وبعد ذلك ينقل المؤلف ما قاله كل من جنتر وفيشر في هذا المضمار ليظهر مبلغ التجني الذي ينجم عن عدم التمييز بين العالم العربي وبين الشرق الاوسط أو الادنى .

هنا ، يصيب المؤلف كبد الحقيقة .

ولكن هذه الحقيقة التي قدرها وصرح بها هنا ، كان يجب ان تحمله على اعادة النظر في كل ما كان كتبه في بحث « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » السابق ، لأنه هو ايضاً كان قد خلط هناك كثيراً بين الشرق الأوسط وبين العالم العربي ،كما بينا ذلك في نقدنا للبحث المذكور .

وغني عن البيان أن الأحكام الخاطئة التي تنجم عن الخلط بين العالم العربي وبين الشرق الأدنى أو الأوسط ، لا تنحصر في ما يتعلق بأمر التجانس والتنافر ، بل تتعدى ذلك إلى الكثير من الأمور المتنوعة الاخرى أيضاً .

فكان يترتب على المؤلف ـ بعد أن لاحظ هنا هذا التجني على حقيقة العالم العربي ـ ان يعيد النظر في كل ما كان كتبه قبلا ، فيجرد بحثه عن « شائبة عدم التمييز بين العالم العربي وبين الشرق الأوسط تمييزاً صريحاً ومستمراً » .

ج ـ عندما يتكلم الدكتور جمال حمدان عن قضية التجانس والتنافر في العالم العربي ، يذكر أوجه التنوع والتباين ، ثم يقول :

« ولا يضيرنا أن نقرر هذا ، لأنه يبدد الغموض الذي استغله المعترضون أصحاب نظرية التشكيك في امكانية الوحدة ، الذين يتكلمون عن التركيب الداخلي للعالم العربي كما لو كان متحفاً خلاسياً أو موزايكو متنافراً تنافراً لا أمل في توحيده . ومن الناحية الاخرى نقرر هذا ليضع حداً لمن يحاولون الدفاع عن الوحدة بالبحث عن تجانس جغرافي ـ بل جيولوجي ! ـ مطلق ، فهو دفاع فج ، يسيء إلى القضية اكثر مما يدعمها » (ص ٤٦ ـ ٤٧) . .

هنا أيضاً يصيب المؤلف كبد الحقيقة .

ولكنه يخالف ـ بأقواله هذه ـ كثيراً من الاتجاهات الفكرية التي كان قد اتبعها في بحثه الأول . لأنه كان حاول هناك ان يبرهن على ان للعالم العربي شخصية اقليمية ، لكونه اقليم اتصال وارتطام بوجه عام . حتى انه اندفع في سبيل تدعيم رأيه هذا ، إلى حد الاستشهاد بالملاحظات الجيولوجية . (ص ١٠) .

إن الحقيقة التي سردها هنا ، كان يجب أن توجه أبحاثه وجهة غير التي سار عليها هناك .

ولكن من الغريب ان المؤلف لم يخلّص نفسه من نزعة السعي وراء « الدلائل الجغرافية » للبرهنة على امكانية الوحدة العربية ، حتى في بحثه هذا ، خلال حديثه عن « الوحدة الاقليمية للعالم العربي » .

فإن ما جاء في هذا البحث عن « النظائر الجغرافية » ، إنما هو من نتائج النـزعة المذكورة ، ويدخل ـ بطبيعة الحال ـ في نطاق « الـدفاع الفج الذي يسيء إلى القضيـة اكثر مما يدعمها » .

إن التفاصيل التالية ـ عن قضية النظائر الجغرافية ـ ستظهر ذلك إلى العيان :

ـ ٢ ـ

أ ـ عندما يتكلم الدكتور جمال حمدان عن « الوحدة التركيبية » للعالم العربي ، يقول :

« أما من حيث النواحي الطبيعية ، فيمكن القول بأن هناك نوعاً من التجانس المركب » ، بمعنى أن هناك تنافراً ولكنه يأخذ صورة متكررة على شكل « نـظائر جغـرافية » Geog. Parallels متـالية . « ويمكننا أن نربط بين درجات التجانس أو التنافر البشري والطبيعي في إطار هذه النظائر الجغرافية على النحو الآتي: الحلقة السعيدة(*) عقد متصل بدرجة قلت او كثرت من وحدات تركيبية متباينة، لكن في سمترية وتناسق غريبين في الترتيب والموقع والوظيفة . فهناك ثلاثة أنواع من البيئات أو ثلاثة أزواج من النظائر الجغرافية ، يتمثل كل نوع من وحدتين كل وحدة منهما متشابهة من حيث التـركيب ومن حيث الوظيفة . وفضـلاً عن هذا فـإن كل متشـابهتين تقعـان في الحلقة مـوقع التقـاطع أو التنـاظر . فـالبيئة الفيضية تتمثل في الرافدين يناظرهـا النيل في مصـر . والبيئة البحـرية تتمثـل في « اللفانت » تنـاظرهـا عمان وحضرموت ، والبيئة الجبلية تتمثل في كردستان تناظرهـا اليمن . اما خـارج الحلقة السعيـدة ، فنجد اقليم المغرب وحدة جبلية ـ بحرية تنـاظر الشـام البحريـة واليمن الجبلية ، بينـما تناظـر صحراء العرب الصحراء الكبرى » . (ص ٤٠ ـ ٤١) .

ب ـ اني اعتقد ان هذه النظرات خاطئة تماماً . كما اعتقد ان ربط فكرة الـوحدة العربية بمثل هذه النظرات الجغرافية يسيء الى القضية إساءة بالغة .

إني لا اعـرف امـة من الامم تتكلم عن نـظائـر أرضيـة للبـرهنـة عـلى وحـدتهـا القومية . كما اعتقد أن فكرة الوحدة العربية ليست في حاجة إلى مثل هـذه الفرضيـات التي تقوم على « جبر الحقائق » جبراً صريحاً :

يعتبـر المؤلـف جبال كـردستان نـظيرة لجبـال اليمن ، ولكني أعتقد أنـه لا مجـال علمي ومنطقي لمثل هذا التنظير : فان جبال اليمن تقع على سواحل بحرين ، في حين أن جبال كردستان تقوم في نـواح بعيدة عن البحـار ، فضلا عن أن جبـال اليمن كلها

(*) يقصد : آسيا العربية .

تدخل في نطاق العالم العربي ، في حين أن جبال كردستان تمتد إلى ما وراء حدود العالم العربي ، في تركيا وايران .

ويعتبر المؤلف الصحراء العربية مناظرة للصحراء الكبرى . في حين أن صحراء العرب تقع في قلب بلاد عربية ، واما الصحراء الكبرى فتقع بين بلاد عربية وبين بلاد غير عربية .

ثم يقول المؤلف « أن المغرب وحدة جبلية ـ بحرية تناظر الشام البحرية واليمن الجبلية » ولكن . لماذا يعتبر اليمن جبلية ولا يعتبرها جبلية بحرية ؟ ولماذا يعتبر الشام بحرية ، ولا يعتبرها بحرية جبلية ؟ ثم ، ألا توجد فوارق كبيرة بين الشام وبين المغرب ، من حيث الاوضاع الطبيعية ؟ فإن بلاد الشام تطل على بحر واحد ، في حين أن بلاد المغرب تطل على بحرين ، كما أن الجبال تمتد في الشام من الشمال إلى الجنوب ، في حين أنها تمتد في المغرب من الشرق إلى الغرب . وغني عن البيان أن هذه الاوضاع تؤثر على احوال المناخ تأثيراً قوياً جداً .

يتبين من كل ما سبق أن الآراء « التنظيرية » التي يسردها المؤلف في هذا المضمار ، لا تستند على أسس علمية .

وغني عن البيان أنه إذا قام احد وقال : إن جبال اليمن تناظرها جبال أثيوبيا ، وجبال الاطلس تناظرها جبال اسبانيا . يستطيع أن يقدم دلائل علمية أقوى من ذلك بكثير .

ج ـ وفضلا عن كل ما تقدم ، انا لا أرى اية فائدة من أمثال هذه التنظيرات . فان عروبة البلاد المذكورة ، هي في سكانها ، في لغتها وتاريخها وثقافتها وفيما ينجم عن ذلك من روابط معنوية ، لا في جبالها أو انهارها أو ابحارها .

إن بلاد الاندلس كانت عربية ، وبقيت عربية مدة تزيد على سبعة قرون : ولكنها بعد ذلك ، فقدت عروبتها منذ مدة تزيد على اربعة قرون ، وذلك على الرغم من أنه لم يتغير شيء من جبالها وبحارها خلال هذه القرون الطويلة .

وبعكس ذلك ، المغرب لم تكن عربية حتى القرن السابع والثامن للميلاد . ولكنها صارت بعد ذلك عربية ، وبقيت إلى الآن عربية ؛ وذلك ليس بسبب اوضاع جبالها ، بل بسبب استعراب اهاليها ، تحت تأثير سلسلة طويلة من الأحداث التاريخية والإجتماعية .

د ـ ولكن الدكتور جمال حمدان لا يكتفي ـ خلال جهوده التنظيرية ـ بمقارنة الاحوال الطبيعية ، بل يتعدى ذلك إلى تنظير الأحوال البشرية والسياسية أيضاً .

انه يقول ـ خلال مقارنة بلاد الشام مع نظيرتها حضر موت وعمان ـ :

« وكنتيجة للتوجيه الخارجي تشترك المتشابهات في التفرد بصفات حضارية دخيلة وملامح أجنبية ـ وإن تكن بقدر بطبيعة الحال لا يؤثر في التجانس القاعدي ـ كالرواسب الافرنجية وخاصة الفرنسية ، والمؤثرات الدينية المسيحية في لبنان . والرواسب الهندية والايرانية والشيعية في عمان وحضر موت » (ص ٤٣) .

إن هذه الأقوال تخالف الحقائق العلمية وتنافي المصالح السياسية في وقت واحد .

لانها تذكر الرواسب الافرنجية بجانب المؤثرات الدينية المسيحية ، كما انها تذكر الرواسب الهندية والايرانية بجانب الشيعية .

ولكن ـ من المعلوم ؟ أن المسيحيين في لبنان عرب ، كما أن الشيعة في حضر موت وعمان عرب . فوضعهم في منزلة واحدة مع الفرنجة والفرنسيين من جهة ، ومع الهنود والايرانيين من جهة ثانية . . لا يدل على فهم صحيح لمعاني القومية بوجه عام ، والقومية العربية بوجه خاص .

وفضلاً عن ذلك ، يجب أن لا يغرب عن البال في هذا المضمار ، أن معتنقي الديانة المسيحية في البلاد العربية ، ليسوا محصورين في لبنان وحده ، بل يوجد عرب مسيحيون في العراق وفي الاقليم السوري والاقليم المصري من الجمهورية العربية المتحدة ايضاً . حتى أن عدد العرب المسيحيين في مصر يبلغ عدة أضعاف عدد الذين يعيشون في لبنان . كما أن معتنقي المذهب الشيعي في البلاد العربية ليسوا محصورين في حضر موت وعمان ، بل يوجد عدد كبير منهم في العراق وفي الإقليم السوري وفي لبنان ؛ حتى أن عدد الشيعة في العراق يزيد على مجموع نفوس حضرموت وعمان .

إن الدراسات التي تقدم عن العالم العربي ، كان يجب أن تكون احسن فهماً لحقيقة القومية العربية ، وأدق بحثاً عن احوال الامة العربية .

هـ ـ وهناك دلائل عديدة اخرى ، على أن المؤلف لم يبذل في بحثه هذا ، جهداً جدياً لتوضيح وتثبيت معنى القومية بوجه عام ، والقومية العربية بوجه خاص .

لأنه نظر اليها بمنظار جغرافي ، جسَّم العوامل الجغرافية ، وحمله على المغالاة فيها مغالاة شديدة ، وعلى اهمال دور اللغة اهمالاً يكاد يكون كلياً .

فنراه يقول في موضع من بحثه : « استقلال الشخصية الاقليمية يعطي الخامة الاقليمية الكاملة للقومية » (ص ٣٧) .

ويقول في موضع آخر : « الجغرافيا امّ الوحدة ، والتاريخ أبوها » (ص ٥٨) .

كما أنه يقول في موضع آخر : « . . إن الشخصية الاقليمية القاعدية ، مفهوم القومية » (ص ٦١) .

وفضلاً عن ذلك ، انه يعطي إلى عوامل « الجنس واللغة والدين » اهمية متساوية ، ويذكر الثلاثة معاً في مواضع عديدة ، وبمناسبات مختلفة (ص ٣٩ ، ٤٦ ؛ ٤٩ ، ٥٠) .

ومثلاً ، عندما يتكلم عن الوحدة المورفولوجية ، يقول :

« فالتجانس القاعدي جنسياً ولغوياً ودينياً هو قانون للتركيب الداخلي في العالم العربي . اما الشذوذ الحقيقي فهو الاقليات الدخيلة ، ولكنها لا تمثل الا نسبة عددية محدودة . فقد قدر مجموع الاقليات الجنسية واللغوية والدينية في كل المنطقة بنحو ١٢٪ من مجموع السكان » (ص ٣٩) .

يلاحظ أن المؤلف يتكلم هنا عن التجانس « جنسياً ولغوياً ودينياً » ، كما يتكلم عن الاقليات « الجنسية واللغوية والدينية » ، كأن التجانس أو عدم التجانس في اي واحد من هذه الامور الثلاثة يتساوى في الاهمية والتأثير . وفضلا عن ذلك ، انه يعتبر ما يسميه « الاقليات الدينية » من « الاقليات الدخيلة » .

وغني عن البيان بأن كل ذلك لا يتلاءم مع مفهوم القومية العربية الصحيح بوجه من الوجوه .

بما اني شرحت عوامل القومية وعناصرها في كتبي الاخرى ، ولا سيما في كتابي « ما هي القومية » بتفاصيل وافية ، لا ارى لزوماً للتوسع في هذه القضية هنا .

و ـ لعل العبارة التالية ، من ابرز الامثلة على شدة الغموض الذي يكتنف « فكرة القومية » في هذه « الدراسات » ؛ يقول المؤلف ، عندما يتكلم عن الوحدة السياسية :

« . . أصبح ممكناً لدول خلاسية تماماً كالاتحاد السوفيتي أن تصل إلى درجة نادرة من التماسك السياسي . فما بالك بالعالم العربي شبه المتجانس ، حيث لا تعارض بين القوميات المحلية وبين القومية العربية الاقليمية » (ص ٦٠) .

اذن : العالم العربي يضم « قوميات محلية » ، و « قومية عربية اقليمية » !

- ٣ -

أ ـ ينهي الدكتور جمال حمدان بحثه في « الوحدة الاقليمية للعالم العربي » ، بالتطرق إلى قضايا الأولوية ، في طريق الوحدة ، فيقول :

« ثم هناك بعد ذلك الاعتراض على الوحدة العربية بأن الأولوية واضحة لوحدات اصغر داخلها . وفي هذا الصدد مدرستان مختلفتان تمام الاختلاف : هناك المدرسة التطورية أو التدريجية التي ترى من الأفضل والأيسر أن تبدأ الوحدة العربية بكوكبات من الوحدات الاقليمية الأصغر ، تتألف في الواقع من الوحدات الجغرافية التي تمتاز بدرجة اخص من الوشائج والارتباط والاتصال والاراضي ، والتكامل الاقتصادي والتاريخي والحضاري : « الهلال الخصيب » بجناحيه ، بما فيه الكويت ، وقد سمي بـ « سوريا الكبرى » وذلك على اساس أن العراق والشام هما بدرجة ما كمصر والسودان ، يربطهما الفرات ولو جزئياً كما يربط النيل الاخيرتين رباطاً تاماً . أو كل جناح من الهلال على حدة : العراق والكويت من ناحية ، وسوريا الطبيعية من ناحية اخرى . ثم الجزيرة العربية وحدها كوحدة ، ومصر السودان ككوكبة النيل ، وقد يضم اليها البعض ليبيا . واخيراً اقليم المغرب كوحدة اخرى . ورواد هذه المدرسة السياسية لا يعتبرون هذه الاتحادات في النهاية كوحدات كاملة في ذاتها ونهائية أو « قوميات مستقلة » ، بل أن كل كوكبة منها هي بين الدول العربية « كالتوائم الاشقاء » ؛ فهي وحدات « مرحلة » ، وحدات موقتة انتقالية بالضرورة ، تمهيداً لتوحيدها كلها مع بعضها البعض في الإطار العربي الموحد ، على اساس أن التوحيد على درجتين أدعى إلى التحصن ضد الرجات السياسية والاقتصادية .

« واما المدرسة الاخرى ، فهي المدرسة الجمودية ، التي ترى أن اتحاد كل كوكبة من هذه الكوكبات غاية ونهاية في ذاتها وقوالب جامدة ، وأن كلاً منها يمثل « امة كاملة » و « قومية تامة » . فهذا الاتجاه تمزيقي في صورة توحيدي ، ظاهره الوحدة وباطنه الانفصال . ولذا تبنته إلى القلب كل الحركات الهدامة من الداخل أو الخارج : من الداخل ـ النعرات المحلية الراجعة الضيِّقة الافق كالقوميين السوريين اصحاب « سوريا للسوريين » والسياسة « الأسرية » dynastic اي اطماع الاسرات الحاكمة ، كالهاشمية اصحاب مشروع « سوريا الكبرى » او الهلال الخصيب ؛ ومن الخارج ـ قوى الاستعمار التي وجدت في هذا اللون من الوحدة وسيلة مقنعة لتخريب العروبة وخلق معسكرات داخلية فيها يضاربونها ببعضها البعض . هؤلاء هم اصحاب « افريقيا للافريقيين » ، لا دفاعاً عن افريقيا وانما ابعاداً لمصر عن العالم العربي الآسيوي . ومنهم فرنسا التي دست فكرة « القومية البربرية » تمزيقاً للعرب وعزلاً لمصر ، بخلق حلف غرب البحر المتوسط . ومن الناحية العلمية البحتة ، هذه الاتجاهات المغرضة تقوم على أساس خاطىء من صميمه : أخذ المحليات ، والشخصيات المحلية التابعة على انها قوميات وشخصيات اقليمية مستقلة وهي لهذا ، لا قيمة لها ، ولا تعد عقبة تؤثر في امكانيات الوحدة الوظيفية العربية الكاملة » (ص ٦١ ـ ٦٣) .

ب ـ إن ما يقوله الدكتور جمال حمدان ـ في الفقرات التي نقلتها آنفاً ـ لا يصف التيارات الفكرية والسياسية القائمة حول الوحدة ـ وصفاً صحيحاً ، ولا يدل على دراسة علمية دقيقة .

فانه يحصر الامر بين مدرستين ، يسمي احداهما باسم « المدرسة الجمودية » . والاخرى باسم « المدرسة التطورية أو التدريجية » . ويحشر فيها سماه « المدرسة الجمودية » نزعات وتيارات متنوعة جداً ، تختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً . واما المدرسة التي نعتها بالتدريجية ، فيحصرها في دائرة الآراء القائلة بوجود كوكبات معينة ، يجب أن تتوحد قبل غيرها . ويسهو بذلك عن أهم الاتجاهات ، وافعل التيارات .

إن من المعلوم أن هناك جماعات تعارض « الوحدات الجزئية » ، دون أن تنفي وحدة الامة العربية ، وتقول بوجوب اتحاد الدول العربية كلها دفعة واحدة، لكي لا يختل التوازن القائم بينها .

ولكن هناك جماعات اخرى تعترض على آراء هؤلاء ، فلا ترى أي سبب معقول إلى تأجيل الاتحاد إلى حين يتيسر « الاتحاد العام » ؛ انها لذلك ، دون أن تنتظر حصول استعداد يماثله في سائر البلاد العربية . ولكنها لا ترى اي مبرر لتعيين البلاد التي يجب أن تتوحد قبل غيرها ، فتقول : يجب أن نرحب بكل وحدة ، دون أن نتقيد بأمثال الكوكبات التي يدعو اليها متنسبو المدرسة التي يذكرها الدكتور جمال حمدان .

وبما أني تكلمت عن هذه التيارات ، أولاً في كتابي « العروبة أولاً » ، ثم في بحثين آخرين من ابحاث كتابي هذا ، لا أرى لزوماً لإعادة تفصيل الامر هنا ، وسأكتفي بألفات الانظار إلى الامور التالية :

ـ إن اتحاد سوريا مع مصر ، الذي تم فعلاً وكوّن الجمهورية العربية المتحدة ، لا يدخل في نطاق أية واحدة من المدرستين التي تكلم عنهما الدكتور جمال حمدان . وبما أنه خصص بحثاً مستقلاً عن الجمهورية المذكورة في كتابه هذا ، كان يجب عليه أن يلاحظ هذه الواقعة ، ويعيد النظر فيما كتبه عن تيارات الوحدة العربية .

ـ إن كل واحد من « مشروع سوريا الكبرى » و « مشروع الهلال الخصيب » مذكور أولاً في نطاق المدرسة التطورية ، ثم في نطاق « المدرسة الجمودية » . وذلك يدل دلالة قاطعة على أن النظريات التي املت البحث المذكور كانت مشوشة وسحابية .

ـ إن الدكتور جمال حمدان قد لاحظ ـ في أواخر بحثه هذا ـ الغرض الخفي الذي يدفع اصحاب نظرية « افريقيا للافريقيين » ؛ وصرح ـ بحق ـ أن هذا الغرض هو « ابعاد مصر عن العالم العربي » .

ولذلك ، أستغرب كل الاستغراب ، كيف ولماذا ، لم ينتبه إلى أن فكرة « كوكبة

النيل » التي يذكرها خلال وصفه للمدرسة الاولى لا تختلف عن ذلك كثيراً ؟

٣ ـ الجمهورية العربية المتحدة

يصف المؤلف بحثه هذا بأنه « دراسة في الجغرافيا السياسية » ويقسمه إلى ثلاثة اقسام :

- الوزن السياسي للدولة الجديدة .
- التركيب السياسي للدولة الجديدة .
- التنسيق السياسي للدولة الجديدة .

إن ملاحظاتي وتعليقاتي على ما جاء في هذا البحث ، ستقتصر على ما يتصل بمفهوم القومية العربية وعواملها .

ـ ١ ـ

في هذا البحث ايضاً يقدم المؤلف عدة آراء ، تنقض وتناقض بعض الآراء التي كان سردها في البحثين السابقين :

أ ـ يقول المؤلف : إن مصر « تعد المدخل الحقيقي لأفريقيا من الشمال ، فليست ليبيا الصحراوية ، ولا المغرب الجبلي المعزول بمدخل فعال » (ص ٦٨) .

وذلك يناقض ما كان ذهب اليه في بحثه الاول « أن البلاد العربية » بمجموعها « منطقة اتصال وارتطام ، معبر وممر » ، كما شرحت ذلك في بداية نقدي للبحث المذكور .

ب ـ ويقول : « تسمية الطوائف والمذاهب الاسلامية المختلفة كالشيعة ، والدروز ، والعلويين ، بأقليات دينية خطأ واضح مرفوض » (ص ٧٦) . وهو مصيب في هذا القول .

ولكن ، لا بد لنا أن نذكر بأنه عندما تكلم عن الوحدة التركيبية في العالم العربي ، وقدم سلسلة نظائر ومتشابهات ، كان ذكر « الشيعية » مع « الرواسب الهندية والايرانية » حيث قال :

« . . . الرواسب الهندية والايرانية والشيعية في عمان وحضر موت » (ص ٤٣) .

وجعل بذلك « الشيعية » بمنزلة « الرواسب الاجنبية » .

ج ـ ويقول المؤلف ـ « أن التجانس التام » غير مطلوب « بين اقليمي الدولة » .

لأنه « يضاد التكامل الوظيفي العضوي الفعال » بين الاقليمين . ثم يعقب على ذلك بقوله :

« ونحن نضغط هذه الفكرة . لأن آراء فجة ظهرت في الموضوع ، بل حاول البعض أن يبحث عن التجانس والتشابه بين الاقليمين في الجيولوجيا وبنية الارض » (ص ١٠٣) .

لا شك في أن المؤلف مصيب في هذا القول ايضاً . غير أنه لا بد لنا أن نلاحظ أن هو نفسه كان قد تكلم عن « تشابه التركيب الجيولوجي » ـ خلال بحثه عن « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » . وذلك ليس بالنسبة إلى اقليمي الجمهورية العربية المتحدة فحسب ، بل بالنسبة إلى سائر أقطار العالم العربي بأجمعها (ص ١٠) .

ـ ٢ ـ

ويعتبر المؤلف ـ في هذا البحث ـ « التجانس الجنسي واللغوي والديني » في منزلة واحدة من الاهمية ، كما كان فعل في البحثين السابقين .

غير أن نتائج هذا الخطأ تظهر هنا بوضوح اعظم ، بسبب تطبيق الامر على قضية الاقليات ، كما سيتضح من التفاصيل التالية :

(١) يقول المؤلف ـ عندما يتكلم عن « التجانس الداخلي :

« لا يهمنا هنا الا التجانس التركيبي البشري بمجالاته الآنتروبولوجية واللغوية والدينية . ولا يهمنا أن نناقش هذه الاصول في أبعادها التاريخية ، لأن هذا مكانه دراسة عامة عن العالم العربي ككل . وانما يكفي هنا أن ندرس التركيب المعاصر مباشرة . فنجد أن التجانس هو النغمة الاساسية فيه . أما عناصر التنافر ـ الاقليات ـ فثانوية بالتأكيد ، وذلك على أساس الحجم فنسبها عامة محدودة ؛ وعلى أساس التوزيع فتوزيعها غالباً هامشي ؛ وعلى أساس المدة فمعظمها حديث العهد جداً ؛ وعلى أساس مبرر وجودها ، فأغلبها مجلوب لأسباب سياسية محضة . ويشترك اقليما الجمهورية في وجود الاقليات الدينية ـ المسيحية أساساً ؛ أما تسمية الطوائف والمذاهب الاسلامية المختلفة في سوريا كالشيعة والدروز ، والعلويين بأقليات دينية فخطأ واضح مرفوض تعمد نشره الاستعمار . وهو ليس في الحقيقة إلا جموداً دينياً تحجر في بيئات محلية جبلية منعزلة » . (ص ٧٦) .

(٢) إن في الفقرات التي نقلتها آنفاً عدة امور تستوقف النظر وتستوجب التأمل :

أولا : يلاحظ أن المؤلف عندما يذكر « الطوائف والمذاهب الاسلامية المختلفة ، كالشيعة والدروز والعلويين » يقول : أن ذلك « في حقيقة الامر ليس الا جموداً دينياً تحجر في بيئات محلية جبلية منعزلة » . وغني عن البيان أن امثال هذه الاقوال تنافي مقتضيات السياسة القومية الرشيدة لأن اولى قواعد السياسة المذكورة يجب أن تكون « احترام جميع الاديان والمذاهب القائمة في البلاد ، وتجنب كل ما يجرح عواطف معتنقيها ومشاعرهم الخاصة » .

ثم ، يلاحظ أن المؤلف يقول : « إن تسمية الطوائف والمذاهب الاسلامية المختلفة بأقليات دينية ، خطأ تعمد نشره الاستعمار » ؛ ولكنه لم ينتبه ـ في هذا المضمار ـ إلى أن التمسك بفكرة الاقليات الدينية المسيحية ايضاً مما تعمد نشره الاستعمار .

ولعل من ابرز الادلة على ذلك ، الخطة التي كان اتبعها رجال الاستعمار في « الاسكندرونة » ، قبل تسليمها إلى الاتراك : إنهم فرضوا على السكان أن يسجلوا انفسهم كمنتسبين إلى احدى الطوائف التالية : الطائفة التركية ، الطائفة العلوية ، الطائفة العربية ، الطائفة الأرمنية ، الطائفة الكردية ، طائفة الروم الارثوذكس ، والطوائف الاخرى » وبهذه الصورة انهم خصوا الفروق الدينية والمذهبية بمنزلة تعادل منزلة الفروق اللغوية . مع أن ذلك كان مخالفاً لأثبت حقائق الاجتماع . فالعلويون عرب اقحاح ، ليس لهم لغة خاصة وتاريخ سياسي خاص . كما أن الروم الارثوذكس ايضاً عرب ، بكل معنى الكلمة . ليس لهم لغة غير اللغة العربية ، ولا تاريخ غير تاريخ العرب . فضلا عن انهم بذلوا جهوداً جبارة لتثبيت أركان عروبتهم ، في اواخر القرن الماضي ، بتحويل لغة المواعظ والصلوات في كنائسهم إلى العربية . وأظهروا تمسكهم بالعروبة ـ بوجه خاص ـ عندما رفعوا إلى مقام البطركية بطركاً عربياً من دعاة تعريب الصلوات ، دون أن يعبئوا بالحرمان الديني الذي أعلنه عليهم البطاركة الثلاثة الآخرون(١٣) .

وغني عن البيان أن غاية المستعمرين من تنظيم التسجيل ، بالشكل الذي ذكرته آنفاً ، كانت : تقليل النسبة بين العرب وبين الاتراك ، تسهيلاً لتنفيذ السياسة التي قرروها ، لفصل الاسكندرونة عن البلاد العربية .

(٣) والدكتور جمال حمدان ـ عندما ساوى بين التجانس من النواحي

---

(١٣) تفصيل ذلك في كتابي : محاضرات في نشوء الفكرة القومية (القاهرة : مطبعة الرسالة ، ١٩٥١) ، ص ١٨٨ .

الانتروبولوجية واللغوية والدينية ـ في بحثه هذا ، وفي بحثه السابق ـ قد تبنى نظرات هؤلاء وآراءهم ، دون أن ينتبه إلى دوافعها الخفية .

فان نزوعه الشديد إلى تغليب النظرات الجغرافية على العوامل الاجتماعية من ناحية ، واعتماده المفرط على معظم ما يكتبه الغربيون من ناحية اخرى . . . حجب عن انظاره حقائق الامور القومية ، وحال دون رؤيته « القومية العربية » على وجهها الصحيح .

(٤) اني ارى من المفيد أن اكرر هنا ، ما كتبته مراراً عن قضية « المسلم والمسيحي » في العالم العربي .

لقد تعود الاوروبيون أن ينظروا إلى قضية « علاقات المسلمين بالمسيحيين » بالنظرات التي كانوا اكتسبوها من ملاحظة احوال الدولة التركية ، في عهد السلطنة العثمانية ، ومن المعلوم أن تلك الدولة كانت ـ وظلت ـ مدة قرون عديدة محوراً للمسألة الشرقية .

ولكن الفروق بين المسلمين والمسيحيين في السلطنة العثمانية ، لم تكن من نوع الفروق الدينية البحتة ، بل كانت ، في حقيقة الامر ، من نوع الفروق القومية ، بأوسع معانيها . لأن الاتراك كما هو معلوم ، بأجمعهم مسلمون . وأما المسيحيون فكانوا في ذلك العهد : يونانيين ، بلغار ، صرب ، أرمن ، فلاخ وكان لكل من الطوائف المسيحية المذكورة لغة خاصة وتاريخ خاص ومن ثم مشاعر ونزعات خاصة . فالاحداث التي كانت تظهر في السلطنة العثمانية بمظهر الحركات والخلافات الدينية ، كانت في حقيقة الامر حركات وخلافات قومية ، تستغل الفروق الدينية .

وفضلا عن ذلك ، كانت الدولة العثمانية دولة دينية ، لا تعترف بالمساواة بين منتسبي الأديان والمذاهب المختلفة . وهذا ما كان يزيد المسألة الشرقية تعقيداً ، ويحول الخلافات بين المسلمين والمسيحيين إلى خصومات عميقة وخطيرة .

ولكن العالم العربي يختلف عن العالم العثماني اختلافاً اساسياً ، من هذه الناحية . لأن المسيحي العربي لا يختلف عن المسلم العربي من الوجهة القومية ، اذ ليس له لغة خاصة غير اللغة العربية . ولا تاريخ خاص غير التاريخ العربي . وكلهم يجتمعون تحت لواء قومية واحدة وذلك بعكس الأحوال التي كانت سائدة في عهد السلطنة العثمانية .

(٥) وفضلاً عن كل ما تقدم ، أنا لا أرى لزوماً للتكلم عن الاكثرية والاقلية بين المسلمين والمسيحيين في العالم العربي ، لأن قضية الاكثرية والاقلية تكون موضوع

البحث في الميادين التي تختلف وتتضارب فيها « الحقوق والمصالح » بين طائفة واخرى . ولكن في الميادين التي تتساوى فيها الحقوق فيكون باستطاعة كل طائفة أن تتمتع بجميع حقوقها ـ كاملة غير منقوصة ـ مهما كان عدد متتسبيها ـ فلا يكون أي داع للتكلم عن الاكثرية والاقلية .

وعندما تعترف الدولة بحرّية الأديان ، وتلتزم سياسة قومية بكل معنى الكلمة ، تستطيع كل جماعة دينية ومذهبية أن تقوم بكل ما لها من فروض وطقوس ، مهما كان عدد منتسبيها ضئيلاً بالنسبة إلى الجماعات الاخرى .

والمسيحيون العرب في البلاد العربية يستطيعون أن يقوموا بكل واجباتهم الدينية والمذهبية ، سواء أكان عددهم بنسبة عشرين أو عشرة في المائة . أو عشرة أو واحد في الالف .

ولهذا السبب ، أقول : لا داعي للتكلم عن الأكثرية أو الاقلية الدينية ، في ميدان القومية .

فيجب علينا أن نقدر هذه الحقائق حق قدرها ، ونحرر انفسنا من الاتجاهات الفكرية الموروثة عن الحكم العثماني القديم من ناحية ، ومن الآراء السياسية المستعارة من مؤرخي المسألة الشرقية البائدة من ناحية اخرى .

ـ ٣ ـ

أ ـ إننا نجد في بحث « الجمهورية العربية المتحدة » أيضاً ، امثلة بارزة على مغالاة الدكتور جمال حمدان في أمر « تأثير الطبيعة الجغرافية في الشؤون البشرية » .

إنه يقول ـ خلال الكلام عن « التنسيق السياسي للدولة الجديدة :

« . . في النظم الادارية والحكم المحلي لا بد من ادراك فارق هام بين الاقليمين ، املته الجغرافيا الطبيعية . فمصر الفيضية الواحيَّة التي تتجسم حول النيل تمتاز بطبيعتها باستعداد قوي للمركزية ، بينما سوريا المخلخلة سكانياً المعتمدة على الامطار أساساً ، والتي تقطعها الجبال تجنح بوضوح إلى التشتيت واللامركزية .

« وينعكس هذا ببلاغة في النظام العاصمي في الاقليمين . فالقاهرة (٣ ملايين حالياً) تمتاز بضخامة جسيمة وتشمخ عالية فوق كل المدن الاقليمية بصورة حاسمة » (ص ١٠٣) .

وبعد ذلك ، يقارن المؤلف عدد السكان في كل من المدن المصرية الثلاث الاولى ـ حسب تعداد سنة ١٩٤٢ ـ ويبين انه : إذا اعتبر مجموع سكان القاهرة

١٠٠ ، يكون مجموع سكان الاسكندرية ٤٣,٩ (أي اقل من النصف) ، وسكان بور سعيد ٨,٤ (اي اقل بكثير من العشر) . وبناء على ذلك ، يقول :

فالعاصمة هي القاهرة بين المدن المصرية اسماً وفعلاً ! فما ابعد الفرق بين سوريا . . . فقد ظلت العاصمة بأزمان لا تتساوى فحسب مع مدينة اخرى في الاقليم ، بل انما كانت احدى الحالات القليلة في العالم التي فيها لا تكون العاصمة هي المدينة الاولى Primate City . فان حلب ظلت تفوق دمشق باستمرار حتى الامس القريب » (ص ١٠٤) .

وبعد ذلك يقارن عدد السكان في المدن السورية الثلاث الاولى ، ويبين انه : اذا اعتبر مجموع سكان دمشق ١٠٠ ، يكون عدد سكان حلب ٩٩,٧ ، وعدد سكان حمص ٣٢,٣ (وذلك حسب ارقام سنة ١٩٥٦) .

ثم يواصل بسط رأيه ، قائلا :

« بل ان من الممكن أن نتتبع الفارق في الانعكاسات والاستجابات الجغرافية في الاقليمين إلى تنظيم المواصلات الداخلية فيهما . فطبيعة مصر الملمومة جعلت للقطار اليد العليا في المواصلات بين اجزائها ، بينما الأولوية المحققة هي للسيارة والطرق في سوريا المضرسة هنا والمبعثرة هناك . وهكذا نجد بوجه عام انه إذا كان النظام المركزي ممكناً في مصر ، فلا بد من مزيد من الحكم المحلي واللامركزية في الاقليم السوري ، وليس من الممكن تنميط النظام الاداري في الاقليمين بغية تجانس موهوم » . (ص ١٠٤) .

يلاحظ من ذلك أن المؤلف يعلل « النظام الاداري ، والنظام العاصمي ، ونظام المواصلات » في كل من اقليمي الجمهورية العربية المتحدة بتأثيرات الجغرافيا الطبيعية .

فلننعم النظر في هذه التعليلات ، لنرى مبلغ حظها من الصواب :

ب ـ يزعم الدكتور جمال حمدان « أن سوريا تجنح إلى « اللامركزية » . لأن « الجغرافيا الطبيعية تملي عليها هذا النظام » .

وأمام هذا الزعم ، يجدر بنا أن نتساءل : هل جنحت سوريا ـ حقيقة ـ إلى نظام اللامركزية في الشؤون الادارية ؟

إن كل من يعرف احوال الجمهورية السورية ، لا يمكن أن يتردد لحظة واحدة ، في الرد على هذا السؤال بالنفي البات : كلا !

فانها لم تنظم ادارتها على اساس اللامركزية ؛ بل بعكس ذلك ، غالت في « المركزية » إلى اقصى حدود المغالاة .

ومن قبيل المثال ، اذكر فيما يلي بعض الامور التي كنت لاحظتها في سوريا ، سنة ١٩٤٤ :

إن استئجار بناية صغيرة تقع في أقصى أقاصي البلاد ، كان يتطلب موافقة رئيس الوزراء ، حتى ولو كان بدل ايجارها الشهري عبارة عن بضع جنيهات !

وأصغر الموظفين الذين يعينون في أصغر قرية بأصغر درجات الرواتب ، ما كان يستطيع أن يستلم راتبه ، ما لم يصادق على تعيينه ديوان المحاسبات القائم في العاصمة !

حتى أن استخدام الخدم والفراشين ايضاً كان يستلزم اجراء مخابرات رسمية بين الوزارة المختصة وبين وزارة المالية ، للحصول على موافقة ديوان المحاسبات !(١٤) .

في الواقع أن الحكومة السورية بذلت ـ بعد ذلك ـ كثيراً من الجهود لتخفيف وطأة هذه المركزية الشديدة ولكنها لم تجنح أبداً إلى التزام نظام اللامركزية .

ونستطيع أن نقول لذلك : إن الاستاذ المؤلف علل وفسر ـ هنا ـ بالعوامل الجغرافية أمراً ، هو في الحقيقة « غير واقع » و « غير موجود » .

ج ـ يشير المؤلف إلى الفارق الكبير بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة ، من حيث ما يسميه « النظام العاصمي » ويبين كيف أن القاهرة ـ عاصمة الاقليم الجنوبي ـ تشمخ على سائر المدن المصرية ، في حين أن دمشق ـ عاصمة الاقليم الشمالي ـ لا تتفوق على مدينة حلب ، من حيث عدد السكان ، تفوقاً يذكر . ثم يزعم أن سبب هذا الفارق الكبير هو الاحوال الجغرافية .

ولكن ، من المعلوم أن مواقع العواصم قلما تتقرر بالاعتبارات الجغرافية ، بل ترتبط في معظم الاحوال بالاحداث التاريخية والتقلبات السياسية . مثلا ، لا يمكن لأحد أن يعلل صيرورة مدينة باريس عاصمة للدولة الفرنسية بأوضاعها الجغرافية ، بل بعكس ذلك ، لا يمكن لأحد أن ينكر أن باريس من اسوأ العواصم من حيث الموقع الجغرافي ، لقربها من الحدود الشمالية . إن باريس صارت عاصمة فرنسا ـ على الرغم من هذه المحاذير الجغرافية ـ بسبب الدور الهام الذي كان لعبه امراؤها في تكوين الدولة الفرنسية ، منذ القرون الوسطى .

---

(١٤) تفاصيل ذلك في كتابي : تقارير عن حالة المعارف في سوريا واقتراحات لاصلاحها (دمشق ، ١٩٤٤) ، وتقارير عن إصلاح التعليم في سوريا (دمشق ، ١٩٤٥) .

إننا نستطيع أن نقول نفس الشيء بالنسبة إلى برلين ، وإلى فيينا ، وإلى الكثير من العواصم الاخرى .

هذا ، فضلا عن أن بعض الدول تضطر إلى تغيير عاصمتها ، بسبب تغير اوضاعها العامة ، ومن اقرب الامثلة على ذلك انتقال العاصمة في روسيا من بترسبورغ إلى موسكو ، وفي تركيا من استانبول إلى انقرة .

فلا بد من الرجوع إلى التاريخ السياسي والاجتماعي ، لمعرفة اسباب تكوّن العواصم وازدهارها .

ولهذه الأسباب ، يجدر بنا أن نتساءل ـ امام مزاعم المؤلف هذه ـ ما هو « العمر العاصمي » لكل من القاهرة ودمشق ؟ اقول : العمر العاصمي قياساً إلى تعبير (النظام العاصمي) الذي استعمله المؤلف .

منذ اي تاريخ صارت القاهرة عاصمة ؟ ومنذ اي تاريخ صارت دمشق عاصمة ؟

إن اجوبة هذه الاسئلة تلقي نوراً ساطعاً على القضية وتظهر إلى العيان العوامل الأصلية للفارق الذي اشار اليه المؤلف :

من المعلوم أن القاهرة صارت عاصمة ، وظلت عاصمة منذ تاريخ تأسيسها ، أي : منذ مدة تزيد على ألف وثلاثمائة من السنين . حتى عندما صارت مصر تابعة إلى دولة اخرى ، ظلت القاهرة المركز الاداري الرئيسي لجميع أنحاء القطر المصري .

واما دمشق ، فلم تصبح عاصمة للدولة السورية الاّ منذ مدة قصيرة ، لا تزيد على أربعين عاماً .

في الواقع أنها كانت صارت عاصمة الدولة الاموية ، في اواخر القرن السابع للميلاد . الا انها لم تحتفظ بهذه الصفة إلا مدة تسعين عاماً ، إذ فقدت صفة العاصمة ، عند قيام الدولة العباسية . واما بعد ذلك ، فانها لم تصبح عاصمة ، الا لبضع دول صغيرة ، ولمدد قصيرة . وعلى كل حال . إنها فقدت كل صفات العاصمة منذ مدة تزيد على سبعمائة عام . وفضلا عن ذلك انها لم تصبح ـ طوال هذه المدة ، مركزاً ادارياً لجميع البلاد السورية ، بل انها صارت مركزاً لجزء منها ، لأن سوريا كانت تقسم إلى ثلاث أو اربع ولايات ، تتساوى في الحقوق والصلاحيات .

واما مدينة حلب ، فانها صارت عاصمة لدولة بني حمدان ، ثم للبعض من ملوك الطوائف ـ ثم صارت مركز ادارة لولاية كبيرة .

إنها اكتسبت اهمية كبيرة جداً ، في عهد السلطنة العثمانية ، لأنها اصبحت ملتقى الطرق التي تربط بين عاصمة السلطنة والاناضول ، وبين سوريا والحجاز من ناحية ، والعراق مع بعض الولايات الشرقية من ناحية اخرى ، ولذلك صارت من اهم واكبر مدن السلطنة .

حتى انه ـ عندما أخذ رجال الفكر والسياسة في الدولة العثمانية يفكرون في نقل العاصمة من استانبول ، لقرب الحدود البلغارية منها ، عقب الحرب البلقانية ، اقترح استاذ الحرب الألماني المشهور « فون درغولتس » جعل حلب عاصمة للسلطنة .

لكن انقراض السلطنة العثمانية ـ وانفصال البلاد العربية عنها ـ بعد الحرب العالمية الأولى ، غيّرا هذه الأوضاع تغييراً أساسياً : فقدت حلب اهميتها بكونها مدينة مركزية ، إذ اصبحت مدينة هامشية ، تقع بالقرب من الحدود الجديدة . وبعكس ذلك ، اكتسبت دمشق اهمية خاصة ، وأصبحت عاصمة دولة جديدة . ويجب أن لا يغرب عن البال ، انها صارت بعد الاحتلال الفرنسي ، عاصمة لـ « دولة دمشق » وحدها ، ثم صارت عاصمة لدولة سوريا التي وحدت بين دمشق وحلب ، دون أن تشمل اللاذقية والسويداء . ولم تصبح عاصمة لسوريا الحالية بصورة فعلية ، إلا بعد الحرب العالمية الاخيرة .

ويتبين من ذلك : ان المؤلف ، عندما حاول تعليل اوضاع مدن القاهرة ودمشق وحلب بعوامل الجغرافيا الطبيعية ، لم ينتبه إلى هذه العوامل التاريخية الهامة ، وظل بعيداً عن تقدير الأسباب الحقيقية بعداً كبيراً .

د ـ عندما تكلم المؤلف عن الفارق بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة ، من حيث نظام المواصلات الداخلية ، قال : إن للقطار اليد العليا في المواصلات في الاقليم الجنوبي ، في حين أن للسيارة والطرق الاولوية المحققة في الاقليم الشمالي ، وزعم أن أسباب ذلك ، أيضاً ، هي الأحوال الجغرافية .

إن هذا التعليل « تبسيط مفرط » للأمور ، يغيّر معالم الحقيقة ، إذ يحجب عن الانظار الكثير من العوامل الهامة التي تؤثر في تكوين وسائل المواصلات بين مختلف أجزاء البلاد .

أولاً ، يجب أن يلاحظ ـ بوجه عام ـ أن القطارات والسيارات أصبحت ـ في البلاد الراقية ـ متممة بعضها البعض . وأما الأولوية بينهما ، فقد أصبحت من الامور النسبية ، التي تختلف باختلاف انواع النقليات وغاياتها المختلفة . ولذلك صارت الدول تهتم ـ بوجه عام ـ بإنشاء السكك الحديدية من ناحية ، وطرق السيارات من

ناحية أخرى . حتى سويسرا ـ المشهورة بكثرة تضاريسها ووعورة مسالكها ـ سترت بلادها بشبكة من السكك الحديدية المتنوعة ، بجانب شبكة من الطرق الرئيسية والفرعية .

وأما بالنسبة إلى اقليمي الجمهورية العربية المتحدة ، فيجب أن نذكر الحقائق التالية ، في هذا المضمار :

ـ مصر كانت انشأت سككاً حديدية هامة ، قبل اختراع السيارات وإدخالها بين وسائل المواصلات بصورة عملية .

غير أن سوريا تأخرت كثيراً في هذا الميدان .

ـ إن مصر كانت سيدة نفسها في تنظيم وسائل مواصلاتها . وكانت تستطيع أن تنفق عليها ما وسعها الانفاق .

ولكن سوريا كانت تابعة إلى السلطنة العثمانية تبعية مباشرة ، فلا تستطيع أن تنفق شيئاً من مواردها الا بناء على قرار الحكومة المركزية ، في عاصمة السلطنة . ومن المعلوم أن الدولة العثمانية كانت شديدة المركزية ، وكانت تصرف معظم موارد البلاد المالية اولاً لشؤون العاصمة ، ثم لشؤون الولايات الاوروبية ، وما كانت تترك منها إلى الولايات الآسيوية والعربية الا شيئاً ضئيلاً .

ـ إن الدولة العثمانية لم تتول إنشاء سكة حديدية ، سوى السكة المعروفة باسم « خط الحجاز » ، الذي يمتد بين دمشق والمدينة المنورة ، فإن الخط المذكور كان أنشىء بمعرفة مهندسين عثمانيين ، وبالتبرعات التي جمعت من مختلف البلاد العثمانية والاسلامية ، وأما سائر السكك الحديدية الموجودة في مختلف انحاء السلطنة فقد كانت أنشئت بمعرفة شركات أجنبية .

ـ والامتيازات التي كانت تمنح للشركات لإنشاء السكك الحديدية كانت ترتبط ـ بوجه عام ـ بضمانة كيلو مترية : فكانت تحتم على الحكومة أن تدفع إلى الشركة كل سنة ما يجب لإبلاغ واردها إلى « المبلغ المضمون » عن كل كيلو متر من السكة . ولهذا السبب كانت قضايا السكك الحديدية ترتبط بامكانيات الدولة المالية ارتباطاً وثيقاً .

ـ وفضلاً عن ذلك ، فإن امتيازات السكك الحديدية كانت ترتبط بغايات سياسية ، وتثير منافسات حادة بين الدول الاوروبية . إن المشاكل السياسية التي لازمت « سكة حديد بغداد » مشهورة ومعلومة لدى الجميع . ولكن مشاريع السكك الحديدية المتعلقة بسوريا أيضاً صارت موضوع منافسات ، ومفاوضات واتفاقات بين فرنسا والمانيا من ناحية ، وبين كل منها والدولة العثمانية من ناحية أخرى .

ـ إن انشاء سكة حديدية بين حلب واسكندرونة ، مع ربطها بسكة حديد بغداد ، من ناحية ؛ وانشاء سكة حديدية بين طرابلس الشام وحماه ودير الزور ، مع ربطها بسكة حديد بغداد ، من ناحية اخرى . كان من جملة المشاريع التي وضعت على بساط البحث قبل الحرب العالمية الأولى ؛ على أن المشاريع المذكورة لم تتحقق ، بسبب نشوب الحرب المذكورة(١٥) .

ويتبين من كل ما سبق : ان السكك الحديدية في البلاد الشامية كانت جزءاً من نظام سكك حديد السلطنة العثمانية ؛ وكانت أنشئت على أساس حاجات السلطنة نفسها وخدمة لمصالحها ، في حدود امكانياتها المحدودة .

ولذلك ، كانت سوريا قليلة الحظ من السكك الحديدية . وأما التقسيمات السياسية التي منيت بها البلاد المذكورة ، بعد الحرب العالمية الاولى ، فقد زادت أوضاع السكك المذكورة سوءاً على سوء :

فان القسم الاعظم من سكة حديد بغداد ـ التي كانت تمتد داخل ولاية حلب ومتصرفية دير الزور ـ ألّف الحدود الشمالية من البلاد ، وصارت السكة الحديدية المذكورة ـ الحد الفاصل بين تركيا وسوريا ؛ وأما أقسامها الباقية فأصبحت قريبة من الحدود المذكورة . ولهذه الأسباب فقدت السكة المذكورة الشيء الكثير من صلاحيتها كواسطة مواصلات داخلية .

وأما سكة حديد الحجاز ، فلم يبق منها داخل سوريا ، سوى الجزء الصغير الممتد بين دمشق ودرعا .

وأما سكة حديد دمشق ـ حماه ـ حلب ، فكانت سيئة الترتيب في حد ذاتها ؛ لأنها كانت تتألف من قسم ذي خط ضيّق وقسم ذي خط عريض ؛ ومن الطبيعي أن ذلك كان يحدث مشاكل عديدة ، لضرورة نقل الركاب والبضائع من عربات وشاحنات القسم الضيّق إلى عربات وشاحنات القسم العريض ، وبالعكس .

وفضلاً عن ذلك ، فان فصل البقاع عن سوريا ، أدخل قسماً من هذه السكة الحديدية في الأراضي اللبنانية ، وذلك زاد مشكلة على المشكلة الأساسية .

ولهذه الأسباب نستطيع أن نؤكد أن نظام السكك الحديدية في سوريا كان في منتهى الشذوذ ، فكان بعيداً عن الانطباق على حاجات البلاد كل البعد .

---

(١٥) تفاصيل قضايا سكك حديد بغداد ، في كتابي : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٩١ ـ ٢٠٠ و ٢١٠ ـ ٢١٢ ، وسكك حديد سوريا ، ص ٢١٠ ـ ٢١٢ و ٢١٧ ـ ٢١٩ .

والـدكتور جمـال حمدان ، أخـطأ عندمـا توهم أن هـذا النظام كـان « طبيعياً » ، واخطأ اكثر من ذلك أيضاً ، عندما زعم أنه مما « أملته الجغرافيا الطبيعية » .

ومما يظهر هذا الخطأ إلى العيان ، إن الجمهـورية العـربية المتحـدة قررت انشـاء سكة حديـدية طـويلة ، تمتد بـين اللاذقيـة وحلب ودير الـزور والقامشـلي ، استجابـة للضرورات الاقتصادية والعمرانية .

هـ ـ مع ذلك ، غني عن البيـان أن هناك فـارقاً آخـر بـين اقليمي الجمهـوريـة العربية المتحـدة ، من حيث نظام المـواصلات . وهـو : النقل النهـري ، الذي يلعب دوراً كبيراً جداً في الاقليم الجنـوبي ، مع أنـه لا يلعب دوراً يستحق الذكـر في الاقليم الشمـالي . وهذا لا شـك في انه يـرتبط بالـطبيعة الجغـرافيـة . ولكن من الغـريب أن المؤلف لم ير لزوماً لذكره .

و ـ في نهايـة الفقـرات التي نقلتهـا آنفـاً ، يعـود المؤلف إلى قضيـة المـركـزيــة واللامركزية ؛ فيقول :

« إذا كان النظام المركزي ممكناً في مصر ، فلا بد من مـزيد من الحكم المحـلي واللامـركزيـة في الاقليم السـوري . وليس من الممكن تنميط النظام الإداري في الاقليمين بغية تجانس موهوم » .

ولكن ربط نظام المركزية واللامركزية ـ بهذه الصورة ـ بطبيعة البلاد الجغرافيـة ، لا يتفق مع نواميس الاجتماع .

لأن مثـل المركـزية والـلامركـزية ، كمثـل الـديمقـراطيـة والاوتـوقـراطيـة ، أو الجمهورية والملكية . . . انها تتقرر بالنزعـات السياسيـة والاحداث التـاريخية ؛ وتتغـير بتغير النزعات وتوالي الاحداث في البلد الواحد . فلا يمكن تعليلها بالعوامل الجغـرافية التي لا تتغير بتغير النزعات والاحداث السياسية والتاريخية .

وأنا ممن يعتقدون أن اللامركزية في الادارة ضرورية للاقليم الجنوبي بقدر ما هي ضرورية للاقليم الشمالي ، لانها اسلم طرق الادارة ، وانجع الوسـائـل لزيـادة اهتمام الناس بالصالح العام اهتماماً فعلياً .

خاتمة

يتبـين من تعليقاتي السـابقة : إن « دراسـات » الدكتـور جمال حمـدان « في العالم العربي » ، مشوبة بعدة شوائب هامة :

١ ـ لا تميز بين الشرق الاوسط وبين العالم العربي تمييزاً كافياً ؟

٢ ـ إنها تضع التجانس الجنسي واللغوي والديني في منزلة واحدة من الاهمية .

٣ ـ إنها تغالي في تأثير العوامل الجغرافية مغالاة شديدة ، تخفي عن الانظار الكثير من الحقائق الاجتماعية والقومية .

ونتج عن كل ذلك : إن مفهوم « القومية » ظل غامضاً جداً ، ولم يتبلور أبداً في هذه الدراسات .

وإتماماً لتعليقاتي ، أود أن اشير إلى بعض الفقرات التي تدل على صحة ما أقول ، دلالة قاطعة :

لقد قال المؤلف ـ خلال كلامه عن امكان توحيد البلاد العربية ـ

« العالم العربي . . شبه متجانس ، حيث لا تعارض بين القوميات المحلية وبين القومية العربية الاقليمية » . (ص ٦٠) .

إن تعبير « القوميات المحلية » و « القومية العربية الاقليمية » الوارد هنا يظهر بكل وضوح وجلاء مبلغ الغموض والتشوش الذي يمازج فكرة « القومية » في هذه الدراسات .

فضلا عن ذلك ، نجد المؤلف ينتقد ـ بحق ـ النعرة الفرعونية والنعرة الفينيقية . ولكنه يبني نقده هذا على الملاحظات التالية ، إذ يقول :

« وقد كان الخطأ الجغرافي في ذلك أخذ الشخصية المحلية الثانوية ، وليس الشخصية الاقليمية القاعدية ، على أنها مفهوم القومية » . (ص ٦١) .

يلاحظ أن المؤلف يتكلم هنا عن « خطأ جغرافي » ، ويصرح بأن مفهوم القومية هو « الشخصية الاقليمية القاعدية ، لا الشخصية المحلية الثانوية » ويجعل بذلك « القومية » تابعة إلى الجغرافيا تبعية مطلقة .

ولكنه ـ خلال ابحاثه هذه ـ لا يعطي فكرة صريحة عن الامور التي تميز ما يسميه « الشخصية المحلية الثانوية » عما يسميه « الشخصية الاقليمية القاعدية » .

فيجدر بنا أن نسأل : ما هو المعيار الذي يخولنا ـ مثلاً ـ حق عدم اعتبار وادي النيل « شخصية اقليمية قاعدية » حسب تعبير المؤلف وما هي حجتنا في عدم اعتبار « ليبيا الصحراوية » حداً فاصلا بين « شخصيتين اقليميتين قاعديتين » ؟

إننا عندما نفكر ملياً في امثال هذه الاسئلة ، لا يمكننا أن نجد لها أجوبة مقنعة من البراهين الجغرافية ، بل لا بد لنا من الرجوع إلى عوامل اللغة والتاريخ .

ولإزالـة كل الشكـوك التي قد تسـاور بعض الأذهان في هـذا المضمـار ، أود أن الفت الانظار إلى القضية التالية :

من المعلوم أن بلاد الاندلس كانت مدة قرون عديدة ـ داخل « العالم العربي » : أي أنها كـانت من اجزاء « الشخصيـة الاقليمية القـاعديـة ، التي هي مفهوم القـوميـة العربية » حسب تعبير المؤلف . كما أنه من المعلوم أن البلاد المـذكورة كـانت من أزهى وأنشط أجـزاء العالم العـربي ولكن ، من المعلوم ايضاً ، انها خـرجت من نـطاق العـالم العربي ، منذ مدة تناهز الخمسة قرون .

خلال هذه المدة ، لم يتغير موقع الاندلس ومناخها ؛ بقيت جبالها حيث كانت ، وظلت انهارها تجري في مجاريها القديمة . فـما الذي تغـير فيها حتى اخـرجها عن نـطاق العالم العربي ؟ او جعلها خارج « الشخصية الاقليمية القاعدية للعالم العربي » ، حسب تعبير المؤلف ؟

فالجواب المنطقي والعلمي لهذا السؤال لا يحتمل الخلاف والجدال :

ذلك ، لأنه لم يبق في الاندلس شعب يتكلم العربيـة كما أن تـاريخ تلك البـلاد انفصل عن تاريخ الامة العربية . فصار لها لغة خاصة بها ، وتاريخ خاص يختلف عن تاريخ العرب بجذوره واتجاهاته اختلافاً كلياً .

ويتبـين من ذلـك : ان الـذي يكـوّن اسـاس القـوميـة هـو اللغـة والتـاريـخ لا الجغرافيا .

إن الدراسة عن العـالم العربي ، إذا تعـامت عن هذه الحقيقـة ، تبقى بعيدة عن ادراك مفهوم القومية بوجه عام والقومية العربية بوجه خاص .

نقد كتاب
مبدأ القوميات وأصوله التاريخية(*)
تأليف : هانري هاوزر

- ١ -

أ ـ لقد نشر هانري هاوزر Henri Hauser ـ أستاذ التاريخ بجامعة ديجون في فرنسا ـ كتاباً صغيراً ، بعنوان « مبدأ القوميات ، وأصوله التاريخية » . وذلك خلال الحرب العالمية الأولى ، سنة ١٩١٦ .

ان الحرب المذكورة كانت نشطت الابحاث والمناقشات والدعايات المتعلقة بقضايا القوميات ، بمقياس واسع جداً . لأن الحلفاء عندما أصدروا تصريحاتهم المتعلقة بأغراض الحرب ، أعلنوا أنهم سيعملون بمبدأ « حق تقرير المصير » ، فسيحررون الشعوب المحكومة ، وسيساعدونها على تكوين دول خاصة بها . وطبيعي أن هذه الوعود والتصريحات حملت الكثيرين من الساسة والعلماء على زيادة الاهتمام بمسائل القوميات ، لتعيين الشعوب التي يجب أن تفصل عن الدول التي تحكمها حالياً ، لكونها ذات قومية خاصة ، مختلفة عن قومية حكامها ؛ وذلك لكي تكون دولة خاصة بها ، أو تلحق بدولة أخرى من قوميتها نفسها .

ولهذا السبب ، كثرت النشرات التي تحوم حول مسائل القوميات ، وكان بعضها يختص بقومية واحدة ، وبعضها يشمل جميع القوميات ، بوجه عام .

(*) Henri Hauser, *Le principe des nationalités: ses origines historiques* (Paris: F. Alcan, 1916).

هذا النقد كنت كتبته قبل سنوات . وكان يجب أن أدخله في فصل « نظرية المشيئة » من كتابي « ما هي القومية » ؟ على أني لم أعثر عليه ـ بين مسوداتي الكثيرة ـ عند نشر الكتاب المذكور . وبما أني عثرت عليه أخيراً ، رأيت أن أنشره هنا ـ بين انتقادات الكتب على أن يعتبر في الوقت نفسه تكملة لبحث نظرية « مشيئة التعايش المعشري » المدرج في كتابي « ما هي القومية » ؟ .

إن الكتاب الذي نشره هانري هاوزر كان من النوع الثاني . ولذلك اكتسب شهرة كبيرة ـ على الرغم من صغره ـ وشغل مكانة مرموقة بين المؤلفات التي تبحث في « القوميات » .

ب ـ لقد التزم هاوزر في كتابه هذا نظرية « المشيئة » ، التي تعتبر « مشيئة التعايش المعشري » أس الأساس في تكوين القوميات وتحديدها .

من المعلوم أن النظرية المذكورة كانت أصبحت حبيبة الفرنسيين ، منذ عرضها أرنست رينان ، في المحاضرة التي ألقاها في مدرج الصوربون ، سنة ١٨٨٢ .

وهاوزر ، تبنى في كتابه النظرية المذكورة ، وسعى إلى الدفاع عنها بكل ما لديه من قوة إقناع . غير أنه لم يستصغر شأن اللغة في تكوين القوميات ـ كما كان فعل ذلك أرنست رينان ، واضع النظرية . لأنه خلال السنوات الأربع والثلاثين التي انقضت بين تاريخ إلقاء محاضرة رينان وتاريخ نشر كتاب هاوزر ، كانت حدثت سلسلة طويلة من الوقائع التي أظهرت إلى العيان ارتباط القومية باللغة فلم تترك أي مجال للشك في هذا المضمار : فإن الثورات والحروب التي قامت في بلاد البلقان ـ فانتهت إلى تكوين الدول المعلومة ـ كانت قد استندت بأجمعها إلى اللغات التي يتكلم بها السكان . كما أن النزعات والمطالبات القومية التي ظهرت وتبلورت بكل وضوح في أوروبا الوسطى ـ في البلاد التابعة لامبراطورية النمسا والمجر ـ أيضاً كانت تستند ـ من حيث الأساس ـ إلى اللغات . فما كان في استطاعة هاوزر أن يغض النظر عن تلك الوقائع . فرأى نفسه مضطراً إلى التسليم بدور اللغة في تكوين القوميات . ومع ذلك لم يشأ أن يتخلى عن نظرية المشيئة ـ الملائمة لمصالح فرنسا وأطماعها ـ . ولهذا السبب بحث عن طريقة تؤلف بين تلك الوقائع الثابتة وبين نظرية المشيئة فتوصل إلى نظرية زعم أنها تؤيد نظرية المشيئة دون أن تنكر أن اللغة كانت من العوامل القومية في الكثير من الأحوال .

فيجدر بنا أن ندرس ما جاء في كتاب هانري هاوزر ، بكل اهتمام .

ـ ٢ ـ

يبدأ هاوزر أبحاثه باستعراض العوامل التي يعزى إليها تكوين القوميات وينتقدها على التوالي .

أ ـ يتناول مسألة « علاقة الدولة بالقومية » فيقول :

ان الدولة ليست مستنداً ضرورياً ، ولا مستنداً كافياً ، للقومية ، وإلا ، لكان من أسخف الأمور أن نتكلم ـ كما يتكلمون الآن ـ عن القوميات التي تحكمها امبراطورية « النمسا والمجر » .

ب ـ ثم ينتقل إلى مسألة « الرسوس ـ الأصول » . ويستبعدها من بين عوامل القومية ، كما استبعد الدولة .

ج ـ وبعد ذلك ينقل البحث إلى مسألة « علاقة الدين بالقومية » ، فيقول :

ان الدين يلعب دوراً أهم من ذلك ، في أمور القوميات .

فإن كاثوليكية « بولندا » ، لعبت دوراً كبيراً جداً في حفظ كيانها : إنها حالت دون اندماج البولونيين مع سائر السلافيين المجاورين لهم ـ على الرغم من كونهم متّحدي الرس معهم ـ لأن هؤلاء كانوا ارثوذكسيي المذهب ، كما أنها حالت دون اندماجهم بسكان شرق ألمانيا ، لأن هؤلاء كانوا لوثريين .

وكذلك الأمر في ايرلندا . فإن الايرلنديين استطاعوا أن يحافظوا على كيانهم بفضل اختلافهم في المذهب مع سكان الجزر البريطانية وسكان الأولستر .

ولكن ، هناك أحوال كثيرة تناقض ذلك بكل تأكيد : فلا القومية الألمانية ، ولا القومية السويسرية ، ولا القومية الناشئة في أمريكا الشمالية تشهد لصالح « علاقة القومية بالدين » . لأن هذه القوميات تضم جماعات من الكاثوليك ، مع جماعات من البروتستان .

ويتبين من ذلك : أن وحدة الدين والمذهب أيضاً ليست مسنداً ضرورياً ، ولا مسنداً كافياً لتكوين القومية .

د ـ وفي الأخير ، ينقل هاوزر الحديث إلى مسألة علاقة القومية باللغة ، فيقول :

« يحلو للمرء كثيراً أن يعزو إلى عنصر اللغة تأثيراً أساسياً في أمور القومية ، ولا شك في أن للعنصر المذكور تأثيراً كبيراً جداً في هذا المضمار ، فان اللغة ليست مجموعة كلمات فحسب ، بل هي في الوقت نفسه ، « منظمة فكرية » من نوع خاص ، انها توجه التفكير إلى حد كبير ، بما لها من قواعد صرفية ونحوية معينة . والتكلم بنفس اللغة يعني إلى حد كبير ، التفكير على نفس النمط » .

ثم يذكر هاوزر ، سلسلة وقائع تاريخية ، لتأييد هذه النظرة ، إذ يقول :

ومن الحقائق الثابتة تاريخياً أن اللغة لعبت دوراً هاماً في تكوين القومية ، ولاسيما في ادامتها ، والمحافظة على كيانها .

ماذا كان يمكن أن تكون حالة ايطاليا ـ لو لم تكن هناك اللغة الايطالية ، على الرغم من التقسيمات السياسية ، وعلى الرغم من اختلاف اللهجات ؟ حتى في الحالة الحاضرة ، ان المطالبات القومية الايطالية ـ المعروفة باسم الـ « ايرره دانتيزم » irrédentisme تقوم على أساس لغوي : فإن الخلاف الايطالي السلافي القائم في شمال

شرق بحر الادرياتيك يستند إلى احصاء عدد المتكلمين بالايطالية وعدد المتكلمين بالسلافية .

ان الوحدة الألمانية ايضاً ، استندت إلى وحدة اللغة ، كما عبر عن ذلك « آرنت » في شعره المشهور .

كما أن بولندا مدينة في أمر حفظ كيانها إلى لغتها ـ بجانب كاثوليكيتها ، لأن كاثوليكيتها ، إذا استطاعت أن تصونها من الاندماج في سائر البلاد السلافية ، ما كان يمكن أن تصونها من مغبة الاندماج في النمسا ، التي كانت كاثوليكية مثلها .

ان اهمية اللغة في امور القوميات ، تظهر إلى العيان ، بوجه خاص ، من الحقيقة التالية : أن الحواجز اللغوية تنطبق ـ في أكثر الأحوال ـ على الحدود الفاصلة بين القوميات . كما هو الحال في الشلزويغ والهولشتاين : فإن الحدود الفاصلة بين الدانمركيين والألمان ، ليست الحدود السياسية ، بل هي الحدود التي يرسمها حاجز اللغة .

إن ذلك ينطبق ، في خطوطه الرئيسية ، على أحوال النمسا والمجر أيضاً : ان حدود القوميات التشيكية ، والمجرية ، والخرفاتية ، مرسومة ـ تقريباً ـ في حدود المناطق الجغرافية التي تكون فيها لغة غالبية السكان هي التشيكية ، أو المجرية أو الخرفاتية .

وكذلك الأحوال في بلاد البلقان ، باستثناءات قليلة : فإن المتكلم باللغة اليونانية ، هو هليني ، والمتكلم باللغة الصربية هو يوغوسلافي ، والمتكلم باللغة البلغارية هو بلغاري .

في الواقع ان الباحثين لاحظوا أن اللغات الدارجة في السوق ـ في تلك البلاد ـ قد تختلف عن اللغات المألوفة في البيوت . ولكن ذلك لا يغير شيئاً من حقيقة الأمر ، لأن اللغة التي يجب أن تبحث عنها في هذا المضمار ، هي اللغة الدارجة في البيوت ، اللغة التي يسمعها الأطفال من شفاه أمهاتهم ، منذ نعومة أظفارهم .

هـ ـ وبعد إظهار أهمية اللغة في تكوين القوميات وفي المحافظة على كيانها ، بهذه الأمثلة البارزة ، يتساءل هاوزر :

« ولكن ، هل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك ، فنقول لشعب من الشعوب : قل لي ما هي لغتك ، لكي أقول لك : من أنت ، وما هي قوميتك » ؟

ثم يجيب عن هذا السؤال بالملاحظات التالية :

« لقد اعترفنا بأننا نستطيع أن نقول ذلك ـ بوجه عام ـ بالنسبة إلى شعوب اوستريا والمجر . كما

أننا نستطيع أن نقول ذلك ـ إلى حد كبير ـ بالنسبة إلى شعوب البلقان .

« ولكنا لا نستطيع أن نعمم ذلك على سائر الشعوب .

« لأن التاريخ قد هيأ ـ مسبقاً ـ بضعة أجوبة حاسمة وظافرة على مذهب القائلين بأن القومية واللغة شيء واحد ، وأهم وأبرز هذه الأمثلة ، هي : سويسرا ، والالزاس ، وبلجيكا » .

وبعد إيضاح هذه الأمثلة الثلاثة ، يقول :

« إذن نحن أمام وقائع متناقضة : هناك حالات تكون فيها اللغة علامة القومية . ولكن هناك حالات أخرى ، لا تظهر فيها علاقة ما بين اللغة والقومية ، بل قد يظهر بينهما تناقض صريح .

« فما هو السبيل للخروج من هذا المأزق ؟ » .

« إن درس هذه الحالات المختلقة قد يساعدنا على النفوذ إلى قلب المسألة » .

وبعد هذه الملاحظات التمهيدية ، يقول هاوزر ، ما يلي :

« لماذا صارت اللغة عامل قومية بين البولونيين وبين اليونانيين ؟ لأن يونانيي آسيا والجزر ، وبولونيي الأقسام الثلاثة من بولونيا القديمة ، يشعرون بأنهم يونانيون أو بولونيون ، بواسطة اللغة ، ومن خلال اللغة ، فاللغة صارت علامة القومية بالنسبة إليهم ، لأنهم هم أنفسهم أضفوا عليها هذه القيمة ، بإرادة معشرية ، محسوسة قليلاً أو كثيراً » .

وبعد بعض الايضاحات على قوله هذا ، يوصل كلامه قائلاً :

« وبعكس ذلك ، فإن الاشتراك في اللغة لا يكون « عامل قومية مشتركة » ، عندما لا يكون محسوساً بهذه الصفة » .

و ـ ان الرأي الذي يتوصل إليه هاوزر هنا ، لهو رأي بالغ الغرابة :

اللغة تكون عامل قومية عندما يشاء ذلك أصحابها ، لكنها لا تكون عامل قومية ، إذا لم يشأ ذلك المتكلمون بها !

ولكن البحث العلمي كان يقتضي التساؤل : لماذا يشاء البعض ، ولماذا لا يشاء البعض الآخر ؟

فالقول بأن اللغة تكون عامل قومية ، عندما يشاء أصحابها أن تكون عامل قومية . . . يكون بمثابة تعريف الشيء بالشيء نفسه ، وتعليل الواقعة بالواقعة نفسها .

ويظهر أن هنري هاوزر نفسه ، قد شعر بما في قوله هذا من ضعف منطقي ،

فبادر إلى التعقيب على كلمته الآنفة الذكر ـ على الفور ـ بما يلي :

« اننا نبدو بمظهر من يقول « توتولوجيا » ، tautologie (يعني : من يكرر القول بمقام التعليل والبرهنة) ومع ذلك نعتقد بأنه لا يمكن الاحاطة بالحقيقة أكثر من ذلك » .

ولكني أعتقد أن هنري هاوزر لو كان تعمق قليلاً في درس أمثلة سويسرا وبلجيكا ـ كما كانت فعلت ذلك أنا في أبحاثي العديدة السابقة ـ دون أن يقيد تفكيره بقيود نظرية المشيئة ، لرأى أنه كان في الامكان الوصول إلى كبد الحقيقة ، دون اللجوء إلى أمثال هذه « الكلاميات » ـ التي تتهرب من بحث الحقيقة ، فتكرر الكلام بشكل آخر ، من غير أن تقدم له أي برهان .

ـ ٣ ـ

أ ـ إني أعتقد أن التعليل الذي يقدمه هانري هاوزر في كتابه هذا ، لا يختلف عن التعليلات التي كان يقف عندها الفلاسفة ـ السكولاستيك ـ في القرون الوسطى ؛ إنهم كانوا يزعمون بأنهم توصلوا إلى تعليل الحادثات ، عندما يقولون مثلاً « ان الأفيون يخدر ، لأن له خاصية التخدير » ، أو يزعمون « ان الماء يصعد في المضخات ، لأن الطبيعة تنفر من الخلاء » .

ومن المعلوم أن طرائق البحث العلمية نبذت أمثال هذه التعليلات الكلامية .

ب ـ ولتوضيح رأيي في هذا المضمار ، أعود إلى التشبيه الذي كثيراً ما كررته خلال مناقشاتي السابقة لمسألة علاقة اللغة بالقومية :

إننا نستطيع أن نشبه جاذبية اللغة بالجاذبية الأرضية .

فإننا نشاهد كل يوم حالات تسقط فيها الأجسام إلى الأرض ، وحالات لم تسقط فيها بل تبقى في محلها ، كما نشاهد بعض الحالات التي ترتفع فيها الأجسام في الهواء .

فهل نقول : ان الاجسام تسقط عندما تميل إلى السقوط ، ولا تسقط عندما لا تميل إلى ذلك ، وترتفع في الهواء عندما تميل إلى الارتفاع ؟

وهل ننكر وجود الجاذبية الأرضية ـ لمجرد مشاهدتنا ارتفاع بعض الاجسام في الهواء ؟

من المعلوم أن علماء الطبيعة ، بعد استقراء هذه الحادثات المتنوعة ، توصلوا إلى الحكم بأن جميع الأجسام تسقط إلى الأرض ما لم يكن هناك مانع يحول دون سقوطها ، وما لم يكن هناك دافع آخر ، يدفعها بقوة تخالف اتجاه الجاذبية الأرضية . وفي كل

الأحوال ، ـ وحتى في حالات الارتفاع في الهواء ـ فالجاذبية الأرضية لا تنقطع عن التأثير في الأجسام .

ولماذا ننكر تأثير اللغة في تكوين القوميات ، لمجرد مشاهدتنا بعض الحالات التي لا يظهر فيها هذا التأثير جلياً ؟

إن البحث العلمي السليم ، يحتم علينا أن نتعمق في درس هذه الحالات الشاذة ، لنرى ما إذا لم يكن هناك عوامل أخرى تحول دون ظهور هذا التأثير إلى العيان . ولا يسوّغ لنا إنكار تأثير اللغة في تكوين القومية ، إلا إذا تأكدنا من ذلك بعد استيفاء بحث القضية من جميع وجوهها المختلفة ، بكل ما تستلزمه من تفاصيل .

ج ـ ومن الغريب أن هاوزر ـ في موضوع آخر من كتابه ـ رأى أن يتوسع بعض التوسع في بحث القضية ، وتقرب هناك إلى كبد الحقيقة تقرباً كبيراً ، ولكنه لم يلبث أن تباعد عنها ، دون أن ينتبه إلى ما يترتب على مسروداته من نتائج هامة :

فإنه عندما انتقل إلى بحث « صعوبة تطبيق مبدأ القوميات بحذافيره » ، أشار إلى تشابك القوميات وتداخلها في بعض المناطق الجغرافية ، فقال :

« في بلاد البلقان ـ مثلاً ـ ليس في الامكان إعطاء الدولة الصربية حدوداً تستوعب كل الصرب دون إدخال بعض المدن والمناطق البلغارية والألبانية والكوتشوفلاخية في حدود تلك الدولة . وبعكس ذلك لا يمكن جمع كل المتنسبين إلى القومية البلغارية في دولة واحدة ، دون إدخال بعض المدن والمناطق الصربية واليونانية والكوتشوفلاخية . فلا بد من تسوية الأمور على أساس التسامح المتقابل ، والتساهل في تطبيق مبدأ القوميات . فيجب أن يوافق الصرب ـ مثلاً ـ على بقاء جماعات منهم داخل حدود بلغاريا ، ومقابل ذلك ، يجب أن يوافق البلغار على بقاء جماعات منهم داخل حدود صربيا . هذه ضرورة لا بد من الرضوخ لأحكامها .

وكذلك الأمر في النواحي الشمالية ، والشمالية الشرقية من بحر الادرياتيك ، في مناطق تريستة ودالماتيا المعلومة . فإن هناك أيضاً نشاهد تشابكاً غريباً بين القومية الايطالية والقومية اليوغوسلافية . فإن مدينة تريستة إيطالية ، غير أنها محاطة من جميع جهاتها بمناطق سلافية . كما أن البقع الايطالية الموجودة في دالماتيا مفصولة بعضها عن بعض بقطاعات سلافية . ولذلك يستحيل تطبيق مبدأ القوميات في تلك البلاد دون قيد أو شرط . فلا بد من تسوية الأمور ـ هناك أيضاً ـ على أساس التسامح المتقابل ، والتساهل المتبادل في هذا المضمار .

وفضلاً عن ذلك كله ، ان تحديد الحدود الفاصلة بين الدول يقتضي ملاحظة أمور عديدة أخرى ، مثل الحاجات والاعتبارات التي تحوم حول الاقتصاد والدفاع ، والوصول إلى ميناء بحري .

إن هذه الأمور أيضاً تستلزم التساهل في تطبيق مبدأ القوميات ، لكي يتيسر تكوين دول قومية قابلة للحياة » .

د ـ ان الملاحظات والآراء التي أبداها هاوزر في هذا المضمار صائبة تماماً .

وفعلاً ، إن تسويات الصلح التي تمت بعد الحرب العالمية الأولى ـ في القارة الأوروبية ـ اضطرت الدول إلى تقييد أمر تطبيق مبدأ القوميات ، بمثل هذه الاعتبارات .

ولكن . . . كان يجب على المؤلف أن يلاحظ ـ عندما كتب هذا القسم من بحثه ، أن الضرورات التي ذكرها ـ بغية تسوية الأمور بعد الحرب ، في البلاد المذكورة كانت قد عملت عملها قبل ذلك ، في بلاد أخرى . فإن أحوال سويسرا وبلجيكا ـ وحتى أحوال الألزاس ـ التي كان اعتبرها ـ في بداية بحثه ـ دليلاً على عدم تأثير اللغة في تكوين القومية ، إنما هي وليدة الضرورات المماثلة لما ذكرها بالنسبة إلى بلاد البلقان وبلاد الادرياتيك .

لو كان هانري هاوزر نظر إلى الأمور المذكورة بنظرات علمية حيادية ـ دون أن يبقى مجروراً إلى نظرية المشيئة لدوافع سياسية ، لتوصل إلى معرفة الحقيقة ، دون أن يتوقف عند تعليلات توتولوجية ، فيشوه بحثه ، بتكرار الكلام في مقام البرهان .

ولكن الأغرب من كل ذلك ، ان هاوزر قد عمم الحكم الذي انتهى إليه في أمر اللغة ، على أمر الرسّ والدين أيضاً ، فقال :

الرس ، الدين ، اللغة . . . كل هذه الأمور تكون أو لا تكون عوامل قوميةٍ ، نظراً لدخولها أو عدم دخولها ـ كعامل ـ في الشعور المعشري » .

وزعم أنه بهذا التفسير والتعليل ، قد خرج من المأزق الذي كان ذكره في بداية حديثه ، وأزال التناقض الذي أشار إليه عندئذ .

ولكن . . من الحقائق التي لا مجال لإنكارها ، ان « الشعور المعشري » ليس من الأمور التي تبقى جامدة على حالة واحدة . بل هو من الأمور التي تتغير وتتطور كثيراً ، بمرور الزمان ، وتوالي الأحداث .

فالتفكير العلمي السليم يتطلب من الباحثين أن يسعوا وراء استكشاف العوامل التي تؤثر في تطور ذلك الشعور ، والبحث عن الأقوى والأثبت والأدوم من تلك العوامل ، . . لا أن يعتبروا الشعور نفسه عاملاً أساسياً ثابتاً ويتوقفوا عنده .

والمؤلف هانري هاوزر عندما ارجع هـذه الأمور كلهـا إلى قضية « الـدخول أو عـدم الدخـول في الشعور المعشـري » ، لم يتوصـل إلى حل مسـألـة من المسـائـل التي أثارها ، ولا إلى إزالة تناقض من التنـاقضات التي ذكـرها ؛ إنما حاول أن يخفيهـا عن الأنظار ، بستار خداع من الكلام الذي لا يتضمن أي دليل وبرهان .

القِسم الثالِث
مَقــالاَت

البلاد العربية أمام الاستعمار الأوروبي

نظرات عامة إلى الاستعمار الأوروبي

- ١ -

أهداف الاستعمار وأنواعه

أ - لقد اعتاد علماء الاجتماع أن يقسموا المستعمرات إلى ثلاثة أنواع أساسية :

- مستعمرات الاتجار
- مستعمرات الاستغلال
- مستعمرات الاستيطان

يبدأ المستعمرون عادة بالاستعمار التجاري : فيختارون ميناء أو موقعاً جغرافياً مهماً ، يؤسسون فيه مستعمرة صغيرة ، يتخذونها مركزاً للاتجار . ومن هذا المركز ينشئون صلاتهم مع داخلية البلاد وأطرافها . وهكذا يعملون على احتكار تجارة البلاد ، من غير أن يستولوا على أقسامها الداخلية . فغايتهم من هذه المستعمرة تنحصر في ضمان « الاتجار » بأسهل الصور والأساليب .

غير أنهم كثيراً ما لا يقفون عند هذا الحد طويلاً . بل انهم يقدمون على التغلغل في داخلية البلاد ، ويستولون على جميع منابع الثروة الموجودة فيها . وهم لا يكتفون في هذا السبيل بتأسيس ما تحتاج إليه التجارة من مؤسسات . بل يتوسعون في تأسيساتهم داخل البلاد . ويستولون على كل ما يجب الاستيلاء عليه لاستغلال مرافقها المختلفة . فالغاية الأصلية من أمثال هذه المستعمرات تكون « الاستغلال » .

خريطة رقم (٢)

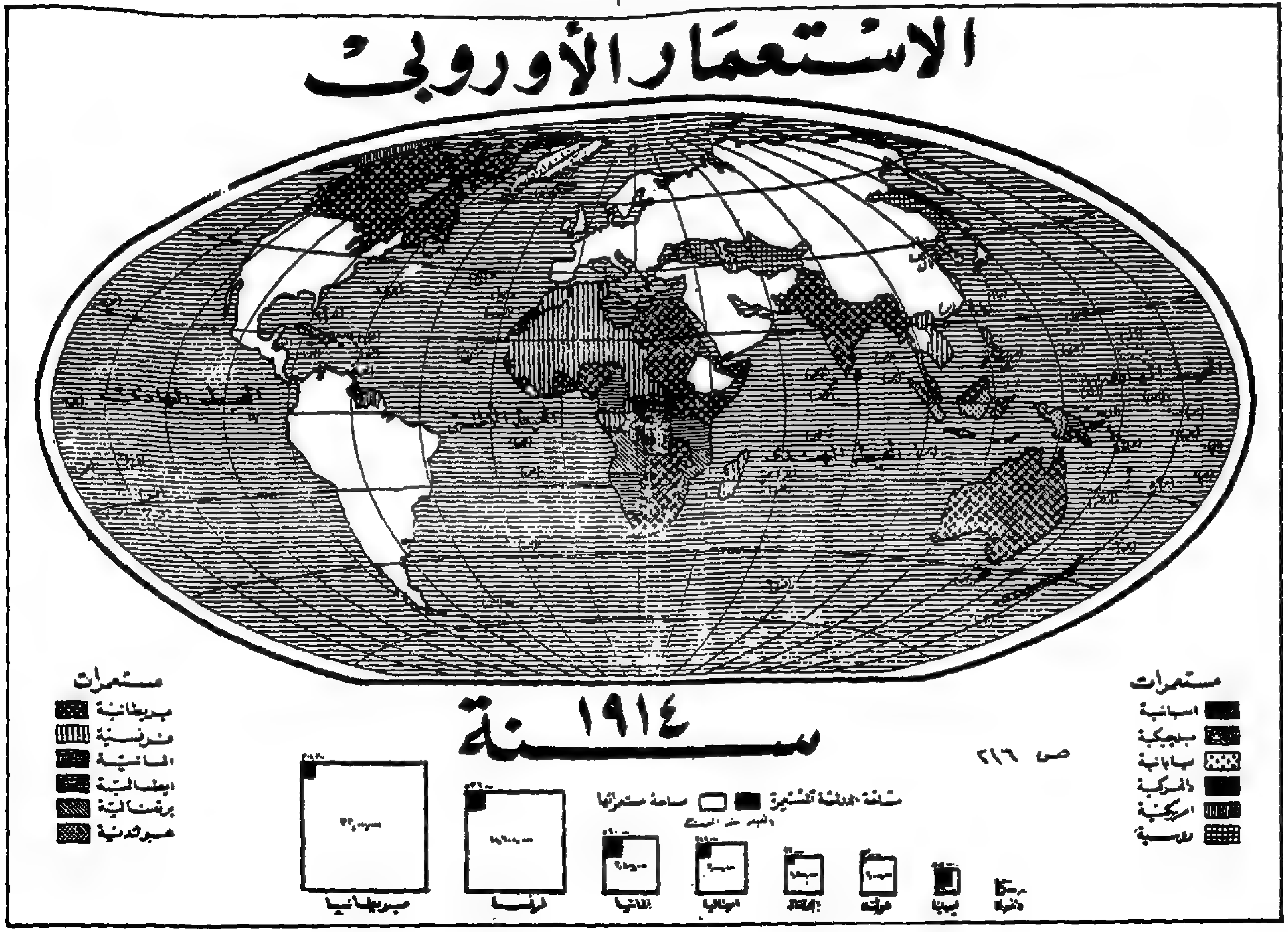
الاستعمار الأوروبي
سنة ١٩١٤
مستعمرات
بريطانية
فرنسية
المانية
ايطالية
برتغالية
هولندية
مستعمرات
اسبانية
بلجيكية
يابانية
دانمركية
امريكية
روسية
مساحة الدولة المستعمرة
مساحة مستعمراتها
ص ٢١٦

غير أن بعض المستعمرين لا يكتفون بذلك أيضاً : فانهم لا يقصرون خططهم على استغلال المرافق الاقتصادية وحدها ، بل يسيرون على « **سياسة استيطانية** » أيضاً ، جاعلين من البلاد التي يستعمرونها وطناً جديداً للمهاجرين من أبناء جلدتهم . ولا حاجة إلى القول أن هذا النوع هو أهم أنواع الاستعمار ، وأشدها خطراً على أهالي البلاد التي تقع تحت مخالب الاستعمار .

ان أبرز الأمثلة على « مستعمرات الاتجار » هي المستعمرات التي أنشأتها الدول الأوروبية على سواحل الصين . وأما احسن الأمثلة على مستعمرات الاستغلال فهي الهند سابقاً . واما احسن النماذج لمستعمرات الاستيطان فيظهر في تاريخ امريكا ، واستراليا ، حيث اتخذ المهاجرون من الانكليز وغيرهم وطناً جديداً .

وقد يتطور الاستعمار في بعض البلاد من نوع إلى آخر : فقد تطور ـ مثلاً ـ الاستعمار في الهند من شكل الاتجار إلى شكل الاستغلال . وتحول في كندا واستراليا من الاستغلال إلى الاستيطان .

وقد ينفذ الاستعمار في بعض البلاد بنوعين مختلفين في وقت واحد : فقد احتل الفرنسيون الجزائر مستعمرين إياها لاستغلالها ، ثم أخذوا يرمون إلى سياسة الاستيطان في بعض اقسامها .

ب ـ ان الغايات الثلاث التي ذكرناها آنفاً هي الغايات الأساسية التي عملت عملها في إنشاء وتأسيس المستعمرات ، غير أن المستعمرين أخذوا يستهدفون من وراء الاستعمار غايات أخرى لا تقل أهمية عنها .

ربما كان أهم هذه الغايات ، هي الغايات الحربية . فبعض الدول تقصد من وراء استعمار بعض البلاد ايجاد « قواعد ارتكاز وحركة وتموين . . . لجيوشها وأساطيلها وطياراتها » .

وبعض الدول لا تكتفي بذلك أيضاً ، بل تعمل على تكوين جنود من أهالي المستعمرات ، لتعزيز قواتها المحاربة .

وبعضها تدفع بجنود المستعمرات خلال الحرب إلى مواطن الخطر ، في الصفوف الأمامية ، لتوفر بذلك أرواح الآلاف من جنودها الأصليين .

ـ ٢ ـ

استفحال الاستعمار الأوروبي

أ ـ الاستعمار من الأمور المألوفة منذ التاريخ القديم . ولكنه اكتسب خطورة

عظيمة ، في أوائل القرون الأخيرة . عقب اكتشاف امريكا وأستراليا .

واستفحل الاستعمار الأوروبي ، وشمل جميع القارات في القرن التاسع عشر .

ب ـ ان أهم الأمور التي امتاز بها القرن التاسع عشر ، هي ثلاثة :

ـ انتشار مبدأ القوميات .
ـ قيام الثورة الصناعية بفضل اختراع المكائن .
ـ استفحال الاستعمار الأوروبي .

نستطيع أن نقول أن الأمر الأخير ، كان من نتائج الأمرين الأولين :

ان انتشار مبدأ القوميات ، لم يترك أمام الدول مجالاً للتوسع في القارة الأوروبية ، فتوجهت أنظار تلك الدول إلى خارج القارة المذكورة .

كما أن اختراع المكائن زاد الانتاج الصناعي زيادة هائلة . فصارت الدول تضطر إلى البحث عن أسواق لتصريف منتجاتها من جهة ، وتحتاج إلى استيراد المواد الأولية الضرورية لتغذية مصانعها من جهة أخرى . وكان الاستعمار أقصر الطرق وأضمنها لتحقيق هذين الغرضين : لأن الدولة تستطيع أن تفرض على مستعمراتها الأوضاع الاقتصادية التي تريدها ، وتحتكر لنفسها جميع مواردها وأسواقها .

ولذلك ، اندفعت الدول الأوروبية وراء سياسة الاستعمار اندفاعاً عنيفاً .

ج ـ ومما ساعد على استفحال الاستعمار :

ـ تفوق الأوروبيين الهائل من حيث وسائل الاخضاع ووسائط التدمير .

ـ المهابة التي اكتسبها الأوروبيون في نظر أهالي المستعمرات من جراء هذه القوى المادية .

ـ روح الخضوع والاستسلام التي استولت على نفوس هؤلاء الأهالي نتيجة للعاملين المذكورين .

وما كان يقف دون التوسع الأوروبي الاستعماري في مختلف القارات ، إلا أمران :

ـ التنافس الذي كان يقوم بين الدول الأوروبية نفسها .

ـ قسوة المناخ التي كانت تجعل المعيشة في بعض المناطق والأقاليم خارج طاقة الأوروبيين البدنية .

ولكن الأحداث السياسية المتتالية حملت الأوروبيين في آخر الأمر على « الاتفاق »

في أمر « اقتسام مناطق النفوذ والاستعمار » ـ على اساس المفاوضة والمساومة والمعاوضة ـ وزال بذلك العائق الأول ، بصورة تدريجية .

كما أن تقدم العلوم والصناعات مكن الأوروبيين من استكمال وسائل الحياة الصحية والعيشة الهنيئة في مختلف الأقاليم . وتضاءل بذلك العائق الثاني أيضاً .

ولذلك استفحل الاستعمار وانتشر ، حتى شمل مجاهل افريقيا وبلغ المناطق المتجمدة من الكرة الأرضية .

د ـ ان الخريطة رقم (٢) الملحقة بهذه الصحيفة تبين المستعمرات التي كانت قائمة في القارات الأربع : افريقيا ، آسيا ، أوقيانوسيا ، وامريكا ـ سنة ١٩١٤ ، عند بدء الحرب العالمية الأولى . كما أنها تبين مساحة الدول المستعمرة ، بالنسبة إلى مساحة البلاد التي تستملكها وتستعمرها .

(المربعات الكبيرة تمثل مساحة المستعمرات ، والمربعات الصغيرة ـ السوداء ـ تمثل مساحة البلاد الأصلية) .

ويتبين من الأرقام المدرجة بجانب المربعات وداخلها : ان مساحة بريطانيا العظمى نفسها ٣٠٤,٣٠٠ كيلومتر مربع ، ولكن مساحة مستعمراتها ٣٣,٠٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع . وإذا حسبنا النسبة بين الرقمين ، علمنا أن البريطانيين كانوا يحكمون ـ في ذلك التاريخ ـ بلاداً تبلغ مساحتها السطحية (١٠٨) أمثال بلادهم الأصلية .

ان حسابات مماثلة لذلك تبين أن مساحة المستعمرات الفرنسية كانت تبلغ (١٨) ضعفاً لمساحة فرنسا نفسها . ومساحة المستعمرات الهولندية كانت تبلغ (٢١) ضعفاً لمساحة هولندا نفسها . . الخ .

ويلاحظ من الخريطة أن القارة الافريقية ، كانت أكثر القارات مرتعاً ومسرحاً للاستعمار . لأنه لم يكن بها ـ في ذلك التاريخ ـ دولة مستقلة سوى « الحبشة » .

ـ ٣ ـ

اعتسافات المستعمرين

لقد رافق الاستعمار الاوروبي ضروب من المظالم الفظيعة التي كانت كثيراً ما تصل إلى درجة « الابادة بالجملة » ، بلا رحمة ولا شفقة .

وعندما احتاج المستعمرون إلى أيد عاملة لاستثمار المرافق الاقتصادية في

أمريكا ، راحوا يصطادون الزنوج في افريقية كما كانوا يصطادون الوحوش ، وينقلونهم بالسفن إلى امريكا كما ينقلون الأغنام ، ويشغلونهم هناك ، تحت ضربات السياط القاسية كما يشغلون البغال والثيران .

إن الضمير العام الأوروبي ما كان يستفظع هذه الأعمال . ولذلك ما كان المستعمرون يرون لزوماً لكتم أخبار هذه التصرفات الفظيعة .

ولكن عندما بدأ الضمير الاوروبي يستيقظ شيئاً فشيئاً ، أخذ المستعمرون يختلقون نظريات عديدة ، لإسكات الضمائر الحساسة ، وتبرير الاعمال الاستعمارية .

أقدم هذه النظريات كانت التشكيك في كون هؤلاء من بني آدم : كان الباحثون يختلفون في أمر نشأة الاقوام المعلومة : هل نشأ الانسان في نقطة واحدة من الارض ، ثم انتشر منها إلى سائر الاقطار ؟ أم نشأ في أقطار مختلفة ؟ هل جميع الاقوام من نوع واحد ، أم هم من أنواع مختلفة ؟ وبتعبير آخر : هل الاقوام تنحدر من أصل واحد ، أم أنها تنحدر من أصول عديدة ؟ عرف الرأي الاول بالـ Monogénisme (وحدة المنشأ) والرأي الثاني بالـ Polygénisme (تعدد المنشأ) .

وقد استفاد دعاة الاستعمار من الرأي الثاني ، فصاروا يقولون : هؤلاء ليسوا من بني نوعنا ، بل هم من نوع آخر ، فلا جناح علينا اذا لم نعاملهم كما نعامل بني نوعنا .

وعندما انتهت الابحاث العلمية إلى تقرير الرأي الاول ـ والبرهنة على أن جميع الاقوام من نوع واحد ـ لجأ كتاب الاستعمار إلى نظرية أخرى ، وصاروا يقولون : « ولكن هؤلاء من الرسوس الدنيا المحرومة من قابلية التقدم ؛ فمن حق الرسوس العليا بل من واجبها أن تسود عليها وتستخدمها لخير البشرية » .

كما أنهم صاروا يقولون : إن الرس الابيض يؤدي رسالة سامية ، ويتحمل عبئاً ثقيلا .

وفي الاخير ، تقدموا خطوة أخرى في سبيل تبرير الاستعمار ، فقالوا : إن الاراضي ليست ملكاً لمن يسكنها ، بل هي ملك للبشرية جمعاء . فاذا كانت مسكونة بشعب غير راق ، يكون من حق الشعوب الراقية بل من واجبها أن تستولي عليها ، وتستعمرها خدمة لمصلحة البشرية العامة .

إن دعاة الاستعمار حاولوا أن يستندوا إلى أمثال هذه الآراء ، لتخدير الضمير العالمي ، وادامة الاستعمار الغربي .

- ٤ -

انحسار الاستعمار

ومع ذلك كله ، أخذت قوى الاستعمار تضعف وتتضاءل ، منذ أوائل القرن الحاضر ، ولا سيما بعد الحرب العالمية الاولى ، ووصلت إلى حالة النزاع والتلاشي بعد الحرب العالمية الثانية .

ولهذا التضاؤل عوامل عديدة :

أولاً - تلاشت فكرة الرسوس العليا والرسوس الدنيا . وكان الفضل الأول والاكبر في زعزعة هذا الاعتقاد ، لنهضة اليابان وتقدمها السريع المعلوم .

ثانياً - الحرب العالمية الاولى أوجدت تيارات فكرية هامة :

(أ) الدعايات التي قام بها كل واحد من الطرفين المتحاربين ضد الطرف الآخر ، في مختلف انحاء العالم ، بما فيها المستعمرات والبلاد المعدة للاستعمار ، أثرت في النفوس تأثيراً عميقاً ، وقضت على سطوة الاوروبيين المعنوية ومهابتهم .

(ب) ارغام الجيوش المكونة من اهالي المستعمرات على خوض غمار المعارك ، عدة سنوات ، عوّد هؤلاء على تحمل اهوال الحرب ، وأزال من قلوبهم الفزع من أزيز الرصاص ودوي المدافع .

(ج) اليقظة الفكرية والقومية التي أخذت تدب بين اهالي المستعمرات قوت فيهم روح التكاتف والتضامن ، ودفعتهم إلى المقاومة السلبية المنظمة في بعض البلاد ، وإلى الثورة المسلحة الدموية في بعض البلاد الاخرى .

ثالثاً - الحرب العالمية الاخيرة ، قوّت ووسعت جميع العوامل المذكورة آنفاً ، وأحيت في نفوس أهالي المستعمرات « آمال التحرر » ، ودفعتهم إلى العمل والتضحية في هذا السبيل .

- ٥ -

قناع الانتداب

إن سياسة الاستعمار ، لم تستسلم لهذه العوامل دفعة واحدة ، بل حاولت أن تقاومها وتكافحها بوسائل وصور شتى .

إن « سياسة الانتداب » كانت من أبرز الوسائل التي توسل بها الاوروبيون لستر أغراضهم الاستعمارية ، ولإطالة عمر الاستعمار ، على الرغم من العوامل المذكورة آنفاً .

قالوا : إننا نسلم مبدئياً بأن الشعوب يجب أن تستقل . إلا أننا نلاحظ أن هناك شعوباً متأخرة لا تستطيع أن تدير شؤونها بنفسها في حالتها الحاضرة ؛ فهي في حاجة إلى مساعدة الشعوب المتقدمة . فلنضع كل واحد من الشعوب المتأخرة تحت انتداب شعب راق ، يساعده على التقدم والنهوض ، إلى أن يستكمل وسائل الحكم الذاتي والاستقلال القومي .

إن سياسة الانتداب ـ بشكلها النظري الآنف الذكر ـ كانت بمثابة تطبيق مبدأ « الوصاية » المألوفة في الاحوال الشخصية المدنية ، على الشؤون الدولية : كما أن القاضي لا يترك أموال القاصرين وأملاكهم بيدهم ، بل يعين وصياً عليهم ، ليدير شؤونهم إلى أن يبلغوا سن الرشد ، وكذلك يجب أن تفعل « عصبة الامم » : يجب أن تعتبر بعض الشعوب « قاصرة » في الحياة الادارية والسياسية ، فيجب أن تعين دولة من الدول وصية عليها ، إلى حين وصولها إلى درجة من الرقي الاجتماعي ، والنضوج السياسي ، بمساعدة الدولة المنتدبة عليها .

(وقد صدر قرار من عصبة الامم ، بوضع سوريا تحت انتداب فرنسا ، وفلسطين والعراق تحت انتداب بريطانيا) .

ولكن هذه السياسة الجديدة كانت في حقيقة الامر بمثابة « قناع خداع » ، قصد منها تطمين مطامح المستعمرين من وراء الستار .

لأن المبدأ الأساسي في الوصاية ، هو أمانة الوصي على العمل لصالح القاصر ، وعطفه عليه وعلى مصالحه . ولكن الانتداب الآنف الذكر كان بمثابة « ترك اموال القاصر بيد مغتصبيها ، مع منحهم لقب الوصي » .

لأنه ترك البلاد في أيدي المحتلين الطامعين ، يحكمونها ويستغلونها بصفتهم منتدبين عليها .

ومن المعلوم أن البلاد العربية قاست الأمّرين للتخلص من ربقة الانتداب ، ولا تزال تقاسي الكثير من آثاره ومخلفاته .

الاستعمار الاوروبي للبلاد العربية

- ١ -

قبل الحرب العالمية الأولى

أ ـ إن الاستعمار الاوروبي الذي مدّ مخالبه إلى أقاصي بلاد العالم ، كان من الطبيعي أن ينزع إلى بسط سيطرته على البلاد العربية أيضاً .

ولكن ذلك تأخر كثيراً بالنسبة إلى استعمار سائر البلاد .

فان الاستعمار الاوروبي لم يبدأ في ترسيخ أقدامه في قطر من الاقطار العربية الا في نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، حين احتلت فرنسا مدينة الجزائر ، سنة ١٨٣٠ ، وأخذت توسع نطاق احتلالها للبلاد الجزائرية . وفضلاً عن ذلك ، هذه الخطوة الاولى لم تتبعها خطوات اخرى ، الا بعد فترات بعيدة . فان فرنسا لم تحتل تونس وتبسط حمايتها عليها الا بعد مرور نصف قرن ، كما أنها لم تقدم على احتلال مراكش الا بعد مرور ثمانية عقود من السنين ، على احتلالها للجزائر .

وكذلك بريطانيا العظمى : إنها احتلت عدن سنة ١٨٣٩ ، ولكنها لم تقدم على احتلال مصر الا بعد مرور ثلاثة واربعين عاماً على ذلك التاريخ ، كما انها لم تبسط حمايتها على الكويت الا بعد مرور ستة عقود من السنين على احتلالها عدن .

ب ـ وكان لسير حركات الاستعمار على هذا المنوال أسباب عديدة . ولكن اهم هذه الاسباب كان ـ بلا شك ـ « تنافس الدول العظمى وتنازعها » .

فان كل قطر من الاقطار العربية كان مطمح انظار دول عديدة . فكل دولة من الدول العظمى كانت تطمع في بعض الاقطار ، وتسعى إلى تقوية نفوذها فيها ، استعداداً لاستكمال الوسائل اللازمة لامتلاكها . كما أنها كانت تبذل اقصى الجهود للحيلولة دون توسع نفوذ منافسيها فيها . وطبيعي أن النتيجة التي تؤدي اليها هذه المنافسات كانت « ابقاء ما كان على ما كان » فترة طويلة من الزمان ، وذلك انتظاراً لسنوح الفرص والظروف التي تساعد على احتلال البلد ، دون محاربة دولة أوروبية اخرى ؛ أو لحصول اتفاق بين الدول المتنافسة على أساس المساومة والمعاوضة .

ولهذا السبب ، نجد أن تاريخ الاستعمار الاوروبي في كل جزء من أجزاء البلاد

العربية مليء بأخبار المفاوضات السياسية التي جرت بين الدول ، قبل بدء الاحتلال أو بعده[1] .

من المعلوم ـ مثلا ـ أن فرنسا عارضت احتلال بريطانيا لمصر ، وظلت تعارضه ، إلى أن اتفقت معها على أساس : أن تكون هي حرة في عمل ما تشاء في المغرب . ومقابل ذلك تصبح بريطانيا حرة في عمل ما تشاء في مصر .

وألمانيا . . أعلنت بأنها ستدافع عن استقلال المغرب وستحول دون احتلال فرنسا لتلك البلاد . ولم تتزعزع عن موقفها هذا ، الا بعد مفاوضات ومساومات طويلة ، انتهت إلى اتفاق ينص على أن تترك فرنسا احدى مستعمراتها الافريقية لألمانيا ، ومقابل ذلك تعترف ألمانيا لفرنسا بحرية العمل في المغرب .

وايطاليا ، لم تقدم على احتلال طرابلس الغرب وبني غازي ، الا بعد مفاوضات ومساومات طويلة جرت بينها وبين كل من فرنسا وبريطانيا ، وألمانيا ، والنمسا ، واسبانيا .

ج ـ خلال السنوات التي مضت بين احتلال الجزائر ونشوب الحرب العالمية الاولى ، كان الاستعمار الاوروبي قد شمل معظم البلاد العربية : ففرنسا كانت قد احتلت بلاد المغرب ـ من المحيط الاطلسي إلى شواطىء تونس ـ باستثناء منطقة الريف التي تركت لاسبانيا . وايطاليا ، كانت احتلت طرابلس الغرب وبني غازي وألحقتها بمملكتها ، وأما بريطانيا العظمى فكانت رسخت اركان احتلالها وحكمها في مصر والسودان ، كما بسطت اجنحة حكمها وحمايتها على سواحل جنوب الجزيرة العربية والخليج العربي ، من باب المندب حتى الكويت .

ولم يبق ـ من البلاد العربية ـ خارج نطاق احتلال واستعمار الدول الاوروبية سوى الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية في آسيا .

وفضلاً عن ذلك : فإن هذه الولايات العربية نفسها غدت ميداناً لمنافسات ومساومات طويلة ، انتهت إلى تحديد مناطق نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا فيها . فان الاتفاقات السرية التي تم عقدها بين الدول المذكورة من ناحية ، وبين كل واحدة منها والدولة العثمانية من ناحية اخرى ـ خلال النصف الثاني من سنة ١٩١٣ والنصف الاول من سنة ١٩١٤ ـ أي : بين انتهاء الحروب البلقانية وبدء الحرب العالمية الاولى ـ كانت اقرت مناطق النفوذ في الولايات العربية كما يلي :

---

(١) انظر تفاصيل هذه الاتفاقات في : ساطع الحصري [ابو خلدون] ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط٢ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٠) .

سوريا : القسمان الجنوبي والوسطي منها ، حتى بعد ستين كيلو متراً شمال حماه ، منطقة نفوذ لفرنسا ؛ والقسم الشمالي منها ، حتى بعد ستين كيلو متراً جنوب حلب منطقة نفوذ لألمانيا .

العراق : شط العرب والخليج منطقة نفوذ خاصة ببريطانيا ، من شمال شط العرب حتى الموصل ، منطقة مشتركة بين بريطانيا وألمانيا ، من الموصل حتى حلب واسكندرونة منطقة خاصة بألمانيا[٢] .

- ٢ -

خلال الحرب العالمية الأولى

أ ـ إن دخول الدولة العثمانية الحرب بجانب ألمانيا والنمسا ـ ضد روسيا وانكلترا وفرنسا ـ هيأ لهذه الدول الفرصة لتحقيق اطماعها في البلاد العثمانية بوجه عام والبلاد العربية بوجه خاص .

بدأت مفاوضات سياسية بين الدول المؤتلفة الثلاث على كيفية اقتسام ميراث الدولة العثمانية بعد انتهاء الحرب ، منذ اواسط سنة ١٩١٥ . وانتهت هذه المفاوضات باتفاقيتين سريتين ، عقدت الاولى منها بين الدول الثلاث في شهر آذار (مارس) سنة ١٩١٦ . والثانية بين فرنسا وانكلترا ، ـ اتماماً للاتفاقية الاولى ـ في شهر أيار (مايو) من السنة المذكورة .

حددت روسيا حصتها ـ بالاتفاقية الاولى ـ بالمضايق والقسطنطينية وبالولايات الشرقية ، وتركت أمر التصرف في شؤون الولايات العربية إلى فرنسا وانكلترا ، على أن تؤسس حكومة اسلامية مستقلة في الجزيرة العربية ، وأن توضع القدس والأماكن المقدسة المجاورة لها تحت ادارة دولية ، وفق الشروط التي تتقرر فيما بعد بين الدول الثلاث .

وأما فرنسا وانكلترا فقد حددت حصتها في الاتفاقية التي عرفت باسم اتفاقية « سايكس ـ بيكو » بالنسبة إلى المتفاوضين « مارك سايكس » الانكليزي و « جورج بيكو » الفرنسي .

وقد شملت احكام هذه الاتفاقية كيلكيا وسوريا وفلسطين والعراق . وقسمت هذه البلاد إلى خمس مناطق ، ثلاث منها ساحلية ، واثنتان داخليتان .

(٢) لمزيد من التفاصيل ، انظر : المصدر نفسه ، ص ٢٠١ ـ ٢٢٤ .

وقد لونت المناطق الساحلية ـ في الخارطة الملحقة بالاتفاقية ـ باللون الأحمر والأزرق والأسمر . لذلك عرفت باسم المناطق الحمراء والزرقاء والسمراء . وأما المنطقتان الداخليتان ، فقد تركتا بلا لون ، وعرفتا باسم « منطقة أ » و « منطقة ب » .

وقد شملت المنطقة الزرقاء البلاد الساحلية من بر الشام ، من الناقورة إلى الاسكندرونة ، وتركت لفرنسا .

وشملت المنطقة الحمراء بغداد والبصرة ، وتركت لانكلترا .

وأما المنطقة السمراء ، فقد انحصرت في فلسطين وجعلت منطقة دولية حيادية .

وأما منطقتا « أ » و « ب » فقد نصت الاتفاقية على أن تؤلف فيهما دولة عربية مستقلة ـ أو حلف دول عربية برئاسة رئيس عربي ، على أن يكون مقام ممتاز لفرنسة في منطقة ألف ، ولإنكلترا في منطقة باء . فيكون لكل واحدة من هاتين الدولتين في المنطقة المذكورة حق الأولوية في المشروعات الاقتصادية والقروض المحلية ، وحق الانفراد في تقديم المستشارين والموظفين الأجانب الذين تطلبهم الدولة العربية ، أو حلف الدول العربية ، لتنظيم شؤون تلك المنطقة .

إن الاتفاقية تبيح لفرنسا في المنطقة الزرقاء ، ولإنكلترا في المنطقة الحمراء أن تنشئا نظام الحكم الذي تريانه . وتصرح بأن لهما أن تديرا هذه المنطقة ادارة مباشرة ، أو أن تديراها بالواسطة بعد الاتفاق مع الدولة العربية ، أو حلف الدول العربية المذكور آنفاً .

وتنص الاتفاقية على انشاء ادارة دولية في المنطقة السمراء ، يعين شكلها بعد استشارة روسيا من جهة ودولة الحجاز من جهة اخرى .

وتدخل الاسكندرونة في المنطقة الفرنسية على أن يكون ميناؤها حراً لتجارة الامبراطورية البريطانية ، وتدخل حيفا في المنطقة الانكليزية على أن يكون ميناؤها حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد العربية الواقعة تحت حمايتها .

ويتعهد كل من الطرفين المتعاقدين أن لا يتنازل عما له من حقوق في المنطقة المخصصة له ، وأن لا يعطي تلك الحقوق لدولة اخرى ـ سوى للدولة العربية أو لحلف الدول العربية ـ من دون أخذ موافقة الطرف الآخر . كما يتعهد كل من الطرفين بألا يمتلك ـ وألا يسمح لدولة ثالثة بأن تمتلك ـ اقطاراً في ولايات الجزيرة العربية .

هذه الاتفاقية كانت سرية ، وبقيت مكتومة حتى نهاية سنة ١٩١٧ ، حيث اشاع أخبارها الروس ، بعد انهيار القيصرية وقيام البلشفية .

كانت انكلترا عقدت هذه الاتفاقية مع فرنسا في الوقت الذي كانت تفاوض امير مكة المكرمة الشريف حسين « وتعده » بالعمل لضمان استقلال البلاد العربية .

وظلت الدول المتحالفة تعلن على الملأ بأنها لا تطمع في توسيع نطاق حكمها ، وانها تحارب لأجل تحرير الشعوب المغلوبة على امرها . . . حتى بعد عقد هذه الاتفاقية . . ولا سيما بعد اشتراك الولايات المتحدةالامريكية في الحرب .

ب ـ إن دخول ايطاليا الحرب بجانب الدول المتحالفة ـ ضد المانيا والنمسا والدولة العثمانية ـ استوجب اعطاءها حصة من ميراث الدولة الاخيرة . غير أن الحصة التي تم الاتفاق عليها في هذا الشأن كانت خارج البلاد العربية ، في النواحي الغربية الجنوبية من الاناضول .

إن الخارطة (رقم ٣) ، تبين كيفية اقتسام أراضي الدولة العثمانية ـ في الاتفاقيات التي عقدت خلال الحرب العالمية . إن احكام اتفاقية سايكس بيكو ، المتعلقة بالبلاد العربية ، أيضاً تظهر على هذه الخارطة .

ج ـ واما الحركات الحربية ، فقد سارت بطبيعة الحال وفق ما تقتضيه امكانيات الدول المتحالفة وخططها الاستراتيجية .

ففرنسا كانت هدفاً لهجوم ألمانيا الاساسي ، فأصبحت أهم ميادين القتال . ولذلك ما كانت تستطيع أن ترسل قوى عسكرية إلى خارج بلادها ، وأن تشترك اشتراكاً فعلياً في الحركات الحربية التي ستجري لاخضاع الدولة العثمانية . وروسيا أيضاً كانت عرضة لهجوم الجيوش الالمانية المباشر ، فكانت في حاجة ملحة للاتصال مع حلفائها عن طريق المضائق ، لتستطيع أن تلعب دوراً يؤثر في سير الحرب . ولهذه الاسباب ، ترتب على بريطانيا أن تتحمل وحدها ـ تقريباً ـ أعباء الحرب في الميادين التي تتصل بالدولة العثمانية . كان عليها اولاً : أن تحكم الحصار على السواحل العثمانية ، ثم تسعى إلى فتح الدردنيل لضمان الاتصال بروسيا ، وتعمل كل ما يجب عمله لارغام تركيا على الاستسلام .

وكان رجال الجيش البريطاني رأوا منذ بداية الامر ، أن اسهل وأسلم الطرق لارغام تركيا على الاستسلام ، هي : انزال الجيوش إلى خليج الاسكندرونة لشطر أراضي الدولة المذكورة من وسطها ، غير أن فرنسا عارضت هذه الخطة معارضة شديدة ، لأنها ما كانت في حالة تسمح لها بالاشتراك في تلك الحركات الحربية ، وكانت تعتقد أن احتلال سوريا من قبل الجيوش البريطانية يضعف المكانة التي كانت اكتسبتها هي في تلك البلاد ، ويعرقل تحقيق مطامعها فيها . وبريطانيا عدلت عن

خريطة رقم (٣)

اتفاقيات تقسيم الدولة العثمانية
١٩١٥ - ١٩١٧

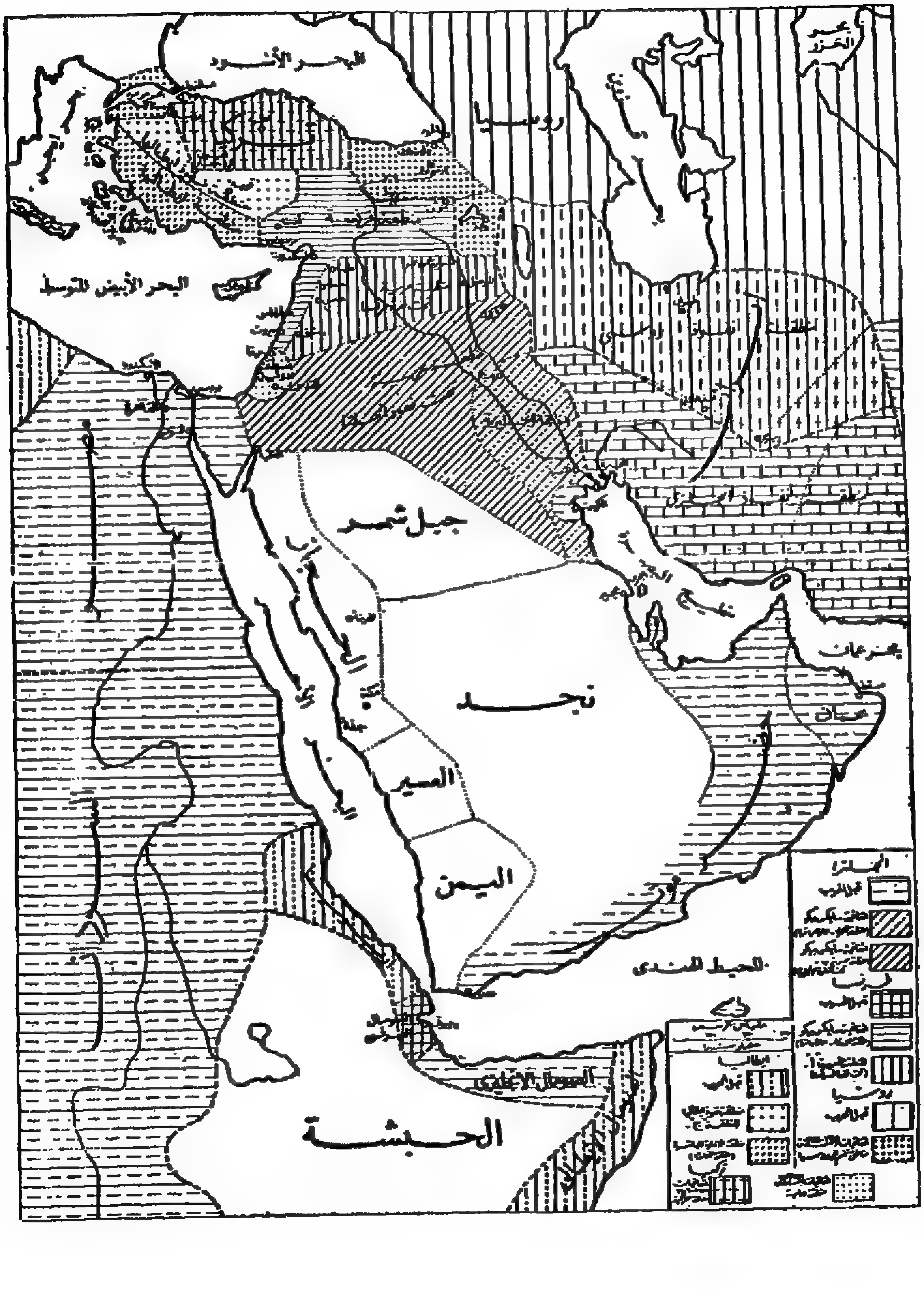

تنفيذ الخطة المذكورة ، مراعاة لعواطف الفرنسيين . وعندما فشلت حملة الدردنيل عاد اللورد كيتشنر إلى مشروع الاسكندرونة ، وبذل جهوداً كبيرة لاقناع رجال فرنسا بذلك . غير أن هؤلاء لم يعدلوا عن معارضتهم . ولذلك اضطرت بريطانيا إلى الاكتفاء بتوجيه حملاتها العسكرية على الدولة العثمانية من أطرافها البعيدة عن قلبها : من البصرة من ناحية ، ومن السويس من ناحية اخرى .

فاحتلت بريطانيا العراق ـ بعد حروب طويلة ـ بالجيوش التي نقلتها من الهند ، كما احتلت فلسطين بالجيوش التي حشدتها في مصر .

ومن جهة اخرى ، شجعت « شريف مكة » على العصيان وساعدته على تكوين جيش يستطيع أن يتغلب على الجيوش التركية .

فرنسا ما كانت تحبذ اقدام الانكليز على مفاوضة امير مكة . لانها كانت تشعر بأن الوعود التي ستقدم اليه كان لا بد أن تعرقل تحقيق مطامع فرنسا في سوريا . ومع ذلك ، عندما أعلن الامير الثورة ، اضطرت فرنسا إلى الاعتراف بملكيته على الحجاز ، وفضلا عن ذلك أرسلت بعثة عسكرية لتمثلها لديه .

ورئيس البعثة المذكورة ـ الجنرال بريمون ـ عندما اتصل برجال الثورة ولاحظ ما كان يجيش في صدورهم من نوازع وآمال ؛ رأى من الضروري صيانة البلاد السورية من تأثير الثورة العربية . فاقترح على حكومته أن تعمل لحصر حركات جيش الملك حسين داخل ولاية الحجاز نفسها ، وعدم افساح المجال لها للتقدم نحو الشمال . والتقرب من سوريا(٣) .

غير أن ساسة فرنسا وقوادها العسكريين ، لاحظوا شدة اهتمام البريطانيين بالثورة العربية ، فلم يجدوا ـ في ظروف الحرب العامة ـ مجالاً إلى العمل باقتراح الجنرال المذكور .

فسارت جيوش الثورة العربية ـ بقيادة الامير فيصل ـ نحو الشمال ، واستولت على شرق الاردن ، ومن هناك واصلت الزحف شمالا ـ مدعومة بالجيش البريطاني ـ حتى دخلت دمشق فحمص وحماه فحلب . . وارغمت الجيوش التركية على الجلاء عن البلاد السورية بأجمعها .

ولكن ، خلال هذه الحركات الاخيرة ، كانت المانيا ، والمتفقون معها ـ فقدوا الامل في النصر ، وطلبوا وساطة ويلسون لانهاء الحرب . وفرنسا بعدما تأكدت من

(٣) انظر التفاصيل في : ساطع الحصري ، يوم ميسلون : صفحة من تاريخ العرب الحديث (بيروت : مكتبة الكشاف ومطبعتها ، [١٩٤٧]) ، ص ٥٧ ـ ٦١ .

زوال الخطر عن بلادها ، سارعت إلى طلب الاشتراك في احتلال سوريا . فقرر اللنبي ـ القائد العام لقوات الحلفاء في تلك الديار ـ تقسيم البلاد الشامية إلى ثلاث مناطق تدار عسكرياً : المنطقة الجنوبية ، تضم القسم الساحلي من حدود مصر حتى رأس الناقورة ، وتدار من قبل الجيش البريطاني . المنطقة الغربية ، تضم القسم الساحلي اعتباراً من شمال رأس الناقورة ، وتدار من قبل الجيش الفرنسي . والمنطقة الشرقية ، تتألف من ولايتي سوريا وحلب ، وتدار من قبل الجيش العربي ، بقيادة الامير فيصل .

وأعلن اللنبي : ان هذا تدبير اداري محض ؛ اتخذ تمشياً مع قواعد حقوق الدول التي تقضي بادارة « بلاد العدو المحتلة » عسكريا ، حتى عقد الصلح بين المتحاربين ؛ وصرّح بأن ذلك لن يؤثر على مستقبل تلك البلاد . الذي لا بد من تقريره على مائدة الصلح .

ـ ٣ ـ

بعد الحرب العالمية

أ ـ عندما وقّعت الدولة العثمانية على « اتفاقية الهدنة » في « مودروس » ، كانت أوضاع « الولايات العربية » تتلخص بما يلي :

العراق ـ بأجمعه تحت احتلال الجيش البريطاني .

سوريا ـ مقسمة إلى ثلاثة اقسام : قسمها الساحلي الجنوبي تحت احتلال الجيش البريطاني ؛ قسمها الساحلي الشمالي تحت احتلال الجيش الفرنسي . اقسامها الداخلية تحت ادارة الجيش العربي .

واما الحجاز ، ونجد ، واليمن . . فقد انفصلت عن السلطنة العثمانية بصورة فعلية ، دون أن تنكب باحتلال دولة من الدول الاوروبية .

ولكن المطامع والنوازع السياسية التي تحوم حول البلاد المذكورة وتتجاذبها ، كانت متضاربة ومتشابكة جدا :

كان هناك أماني الاستقلال والنهوض التي تجيش في صدور رجال الثورة وأحرار العرب .

وكانت الآمال المنبعثة من المبادىء المشهورة التي اعلنها ويلسون وحمل الدول المتحالفة على تأييدها ؛ ومن التصريحات الصادرة عن بعض القواد ـ باسم الحكومة ـ

معلنة بأنهم لم يأتوا إلى البلاد كفاتحين ، انما أتوها كمحررين . .

وكانت هناك وعود بريطانيا المقررة في مكاتبات « حسين وماكماهون » حول استقلال البلاد العربية .

ولكن ـ خلافاً لكل ذلك ـ كانت هناك اطماع فرنساوانكلترا التقليدية في حكم البلاد المذكورة واستعمارها . واتفاقية سايكس ـ بيكو المعقودة بينهما لتعيين حصة كل منهما .

وفي حومة هذه الامور المتضاربة ، أخذ مؤتمر الصلح ـ المنعقد في باريس ـ على عاتقه تقرير مصير البلاد التي كانت تابعة إلى السلطنة العثمانية ـ ومن جملتها البلاد العربية .

ب ـ من المعلوم أن مقاليد المؤتمر المذكور كانت في ايدي « الاربعة الكبار » : ويلسون ، لويد جورج ، كليمانصو ، واورلاندو . . رؤساء حكومات الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا .

وكان صوت ويلسون يعلو على أصوات الجميع ، في بادىء الامر . لأن النصر لم يتم الا بفضل اشتراك بلاده في الحرب . فضلا عن أن الولايات المتحدة الامريكية لم تتعرض إلى شيء من أهوال الحرب ، بل خرجت منها وهي أقوى مما كانت عليه قبلاً ، من جميع الوجوه المادية والمعنوية .

وتمسك ويلسون في المؤتمر بمبادئه المعلومة حول حق الشعوب في تقرير مصيرها ؛ وفتح أبواب المؤتمر لسماع مطالب الشعوب وأمانيها(٤) .

وعندما سمع مطالب الوفود العربية ، رأى من الضروري استفتاء الشعب في سوريا ، قبل اتخاذ اي قرار في شأنها .

ولكن كليمنصو ولويد جورج ، لم يستصوبا هذا الرأي الذي كان لا بد من أن يعرقل تحقيق مطامعهما المضمرة : وأخذا يماطلان في الامر بحجج شتى ؛ فاضطر ويلسون إلى الانفراد في أمر الاستفتاء ، وارسل لجنة امريكية لاستطلاع مطالب الشعب واحواله .

واللجنة سافرت إلى سوريا ، وقامت بالابحاث اللازمة فيها ، ولكن . . قبل أن

---

(٤) لقد تلقى مؤتمر الصلح،من مختلف الجماعات السياسية ، كثيراً من المطاليب والمشاريع ، لتكوين بعض الدول الجديدة . وكان ثلاثة منها تتصل بالبلاد العربية من بعض جهاتها ، فضلا عن انها كانت تتضارب وتتشابك في الكثير من اقسامها ـ كما يتضح من الخارطة (رقم ٤) المطبوعة في الصفحة التالية .

خريطة رقم (٤)

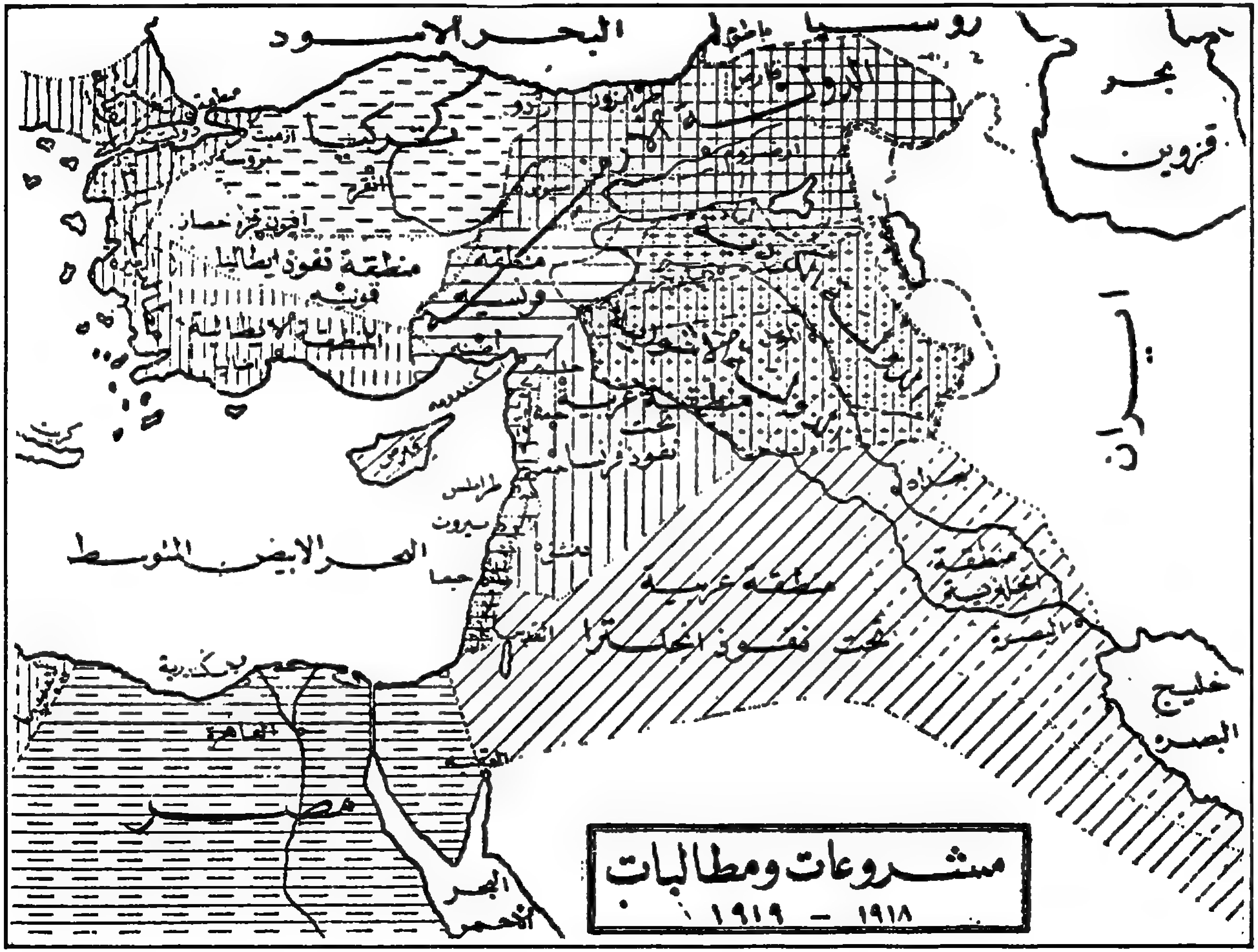

روسيا
البحر الاسود
بحر قزوين
ايران
منطقة نفوذ ايطاليا
قونيه
اضنه
طرابلس
بيروت
حيفا
البحر الابيض المتوسط
الاسكندرية
القاهرة
مصر
البحر الأحمر
منطقة عربية تحت نفوذ انكلترا
البصرة
خليج البصرة
مشروعات ومطالبات
١٩١٨ - ١٩١٩

تفرغ من كتابة تقريرها ، تغير الرأي العام في امريكا تغيراً جوهرياً أدى إلى عودة ويلسون إلى بلاده ، فانسحابه من رئاسة الجمهورية . وانتهت الامور السياسية هناك على أساس تقرير مبدأ « عدم التدخل في الشؤون الاوروبية » .

وبذلك تركزت مقاليد مؤتمر الصلح في أيدي لويد جورج وكليمانصو وحدهما ـ (لأن صوت ايطاليا كان ضعيفاً من حيث الاساس) .

ولكن هذين العاهلين لم يكونا على وفاق تام في أمر « الاقتسام » . في الواقع ، أن اتفاقية « سايكس ـ بيكو » المعلومة كانت قررت حصة كل منهما من ميراث الدولة العثمانية . غير أن بريطانيا العظمى ، لم تشأ أن تتخلى عن الموصل وعن فلسطين ـ عملاً بأحكام الاتفاقية المذكورة ـ بعد أن فتحتهما بجيوشها وركزت حكمها فيهما . فأخذت تقول بوجوب اعادة النظر فيها ، بحجة تغير الاحوال والاوضاع : زعمت أن احكام الاتفاقية المذكورة كانت تقررت مراعاة لمصالح روسيا ومطالبها ؛ وبما أن روسيا خرجت عن صفوف الحلفاء ، اصبح من الضروري اعادة النظر فيها .

وأخذت بريطانيا العظمى تتفاوض وتتساوم مع فرنسا من جديد ، إلى أن اتفقت معها على الاسس التالية :

الموصل تبقى في أيدي بريطانيا ، على أن تعطي لفرنسا حصة من نفطها .

فرنسا تكون حرة في عمل ما تشاء في القسم الداخلي من سوريا أيضاً ، على أن تترك لبريطانيا حرية العمل في كل البلاد التي تقع جنوب درعا .

ج ـ خلال جريان هذه المفاوضات ـ سراً ـ بين فرنسا وبريطانيا ، كانت سوريا حوّلت الادارة العسكرية إلى ادارة مدنية ، وجمعت مؤتمراً يمثل جميع أقسام البلاد الشامية ، ثم أعلنت استقلال البلاد ، ـ بحدودها الطبيعية ـ وطلبت جلاء الجيوش الفرنسية والبريطانية من جميع أقسامها .

ولكن فرنسا وبريطانيا ، لم تعترفا بهذا الاستقلال . وبما أنهما كانتا اتفقتا على تسوية خلافاتهما ـ كما ذكرنا ذلك آنفاً ـ حملتا مجلس الصلح على اتخاذ قرار نهائي بشأن البلاد المذكورة : « ستكون العراق وفلسطين تحت انتداب بريطانيا العظمى ، وسوريا ولبنان تحت انتداب فرنسا » .

وبعد ذلك ، حشدت فرنسا الجيوش اللازمة في لبنان ، وزحفت منها على دمشق ، فاحتلت سوريا ـ بعد واقعة خان ميسلون ـ ، بحجة تنفيذ القرار المتعلق بالانتداب .

بهذه الصورة ، بسط الاستعمار الأوروبي أجنحة سيطرته على جميع البلاد العربية الممتدة بين شواطىء البحر الأبيض المتوسط وجبال ايران .

وبما أن بريطانيا العظمى ، كانت فرضت حمايتها على الامارات والمشيخات القائمة في جنوب الجزيرة العربية وفي سواحل الخليج العربي ، منذ مدة طويلة ، كما أنها كانت أعلنت « الحماية » على مصر ، منذ بداية الحرب . . وبما أن سائر أقسام أفريقيا العربية كانت دخلت ـ قبلاً ـ تحت سيطرة ايطاليا وفرنسا واسبانيا . .

أصبح الاستعمار الأوروبي مسيطراً على جميع البلاد العربية ـ تحت اسم الالحاق أو الحماية أو الانتداب ـ ، من المحيط إلى الخليج والجبال ـ باستثناء الحجاز ونجد واليمن . . وذلك سنة ١٩٢٠ .

د ـ ولكن ، من المعلوم ، أنه بعد ذلك التاريخ ، قامت في البلاد العربية سلسلة طويلة من الثورات ، انتهى معظمها إلى التحرر من الحكم الأجنبي والسيطرة الاستعمارية ، وذلك في تواريخ مختلفة . والآن ، لم يبق من البلاد العربية تحت الحكم الأجنبي سوى الجزائر من جهة ، والجنوب العربي والخليج العربي من جهة اخرى .

هذا ، والثورة البطولية التي يخوض غمارها الجزائريون منذ سبع سنوات لا تترك مجالاً للشك في أن تحررها لن يتأخر كثيراً ؛ كما أن اليقظة القومية التي صارت تدب في جنوب الجزيرة العربية والخليج ، تجعلنا نأمل أملاً قوياً بأن تحرر تلك البلاد العربية ايضاً سيتم في وقت غير بعيد .

خاتمة(*)

وقبل أن اختتم هذا البحث ، أرى أن اشير إلى الحقيقة التالية :

إن الاستعمار الأوروبي الذي جثم طويلاً على صدور مختلف الاقطار العربية ، قد خلّف ، قبل أن يزول ، كثيراً من البذور والآثار الضارة .

وأنا اعتقد أن أضر وأخطر هذه البذور والآثار ، كان : تجزئة البلاد إلى دول ودويلات عديدة ، وفصل بعضها عن بعض بحدود مصطنعة ، وتوجيه كل منها اتجاهاً يختلف عن اتجاه غيرها . . وبالنتيجة : تهيئة البيئة الصالحة لتنمية « روح الاقليمية » في كل واحدة منها .

(*) ان تركت « الصهيونية » خارج نطاق بحثي هذافلأنها« حركة استعمارية من نوع خاص » ، تختلف عن « الاستعمار الأوروبي من وجوه عديدة ، وإن كانت وليدته ورضيعته المدللة . وقد اشتركت ـ ولا تزال تشترك ـ فيها ، وفي تغذيتها وتقويتها ، امريكا مع أوروبا ، انها يجب أن تكون موضوع بحث خاص ، مستقل عن بحث « الاستعمار الأوروبي » هذا .

إني كنت عبرت عن رأيي هذا ، في الكلمة التي صدرت بها كتابي « العروبة أولاً » ، تحت عنوان « ما أغربنا ! » سنة ١٩٥٤ .

أود أن اكرر تلك الكلمة هنا ، ختاماً لهذا البحث :

إننا ثرنا على الانكليز ، ثرنا على الفرنسيين . . .

ثرنا على الذين استولوا على بلادنا ، وحاولوا استعبادنا . . .

كررنا الثورات الحمراء عدة مرات ، وواصلنا الثورات البيضاء عدة عقود من السنين . . .

وقاسينا في هذا السبيل ألواناً من العذاب ، وتكبدنا أنواعاً من الخسائر ، وضحينا كثيراً من الأرواح . . .

ولكنا :

عندما تحررنا من نير هؤلاء . . أخذنا نستقدس الحدود التي كانوا أقاموها في بلادنا ، بعد أن قطعوا أوصالها . . .

ونسينا ان تلك الحدود ، إنما كانت حدود « الحبس الانفرادي » ، و« الاقامة الاجبارية » التي كانوا فرضوها علينا . . ! . . .

الأرض والانسان

إن مسألة « تأثير المناخ وسائر الأحوال الجغرافية ، في الأحوال البشرية والاحداث التاريخية » ، أثارت تأملات الكثيرين من الفلاسفة والعلماء ، فصارت موضوع ابحاث وكتابات متنوعة ، منذ القرون الأولى .

وهذه الأبحاث نشطت ، وتوسعت ، وتنوعت ـ بوجه خاص ـ منذ أواخر القرن الماضي ؛ وكوّنت « فروع علوم » جديدة سميت بأسماء خاصة ، مثل :

انتروبوجغرافيا	Anthropogéographie
سوسيوجغرافيا	Sociogéographie
جيوسوسيولوجيا	Géosociologie

وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه الابحاث لم تبق محصورة في ميادين النظريات ، بل تعدت ذلك إلى ميادين التطبيقات في شؤون الحرب والسياسة ، فكوّنت فرعين عمليين هما :

جيوبوليتيك	Géopolitique
جيوستراتيجي	Géostratégie

والمؤلفات التي دوّنت نتائج هذه الابحاث المختلفة ، تضمنت كثيراً من الحقائق الهامة ، ولكنها لم تخل من الآراء الخاطئة والنظريات الواهية ذلك لأن بعض الباحثين كان يتسرع في « التعميم » ، ويزعم أن ما شاهده في بعض الأمكنة وبعض الأزمنة ، ينم عن « قانون عام » ، يشمل سائر الأمكنة والأزمنة . وينزلق ـ لهذا السبب ـ إلى مهاوي الأغلاط ، بطبيعة الحال .

كما أن بعض الباحثين كان يتأثر بالاعتبارات السياسية ، وينجذب نحو الآراء والنظريات التي تلائم مصالح بلاده وتدعم نزعاتها السياسية ، ويتباعد بذلك عن مناحي الابحاث العلمية السليمة .

وأمثال هذه النزعات السياسية لم تتجل في الابحاث التطبيقية فحسب ، بل كثيراً ما سيطرت على الابحاث النظرية البحتة ، التي تبدو مجردة عن الغايات النفعية أيضاً .

مثلاً : الآراء والنظريات التي نشرها « فردريك راتسل » الالماني ، لم تنجُ من تأثيرات « مطالب السياسة الالمانية » التي كانت معروفة في زمانه ، وذلك على الرغم من سعة أبحاثه الجغرافية ، وشدة نزعاته العلمية .

كما أن الآراء والنظريات التي سردها « هالفورد ماكيندر » الانكليزي ، صارت انعكاساً لمتطلبات « سياسة الامبراطورية البريطانية » في عهد وصولها إلى أوج العظمة والاتساع ، وذلك بسبب انغماسه في تلك السياسة بصورة فعلية .

ولهذه الأسباب أقول : أن معرفة الحقائق في هذه القضايا ، تتطلب تمحيص الآراء والنظريات المسرودة في المؤلفات المذكورة بنظرات انتقادية علمية جدية .

إني كنت لاحظت ـ منذ مدة غير قصيرة ـ أن الآراء والنظريات الخاطئة عن « تأثير البيئة الطبيعية في الشؤون البشرية » صارت تسيطر على اقلام الكثيرين من كتاب العرب ـ في ميادين الأدب والعلم والسياسة : صار عدد غير قليل منهم يتبنى كل ما يصل إلى علمه عن هذه الآراء والنظريات على علاتها ، دون أن يتعمق في درس تفاصيلها . أو يلاحظ ظروف نشرها ، ودون أن يتتبع ما قام حولها من مناقشات ، وما أدخل عليها من تعديلات وتصحيحات نتيجة تلك المناقشات .

ولذلك رأيت أن ألفت الأنظار إلى خطأ هذه الاتجاهات الفكرية ، اولا ـ سنة ١٩٥٢ ـ في كتابي « العروبة بين دعاتها ومعارضيها » ، ثم ـ سنة ١٩٥٥ ـ في كتابي « دفاع عن العروبة » . وذلك أولاً خلال نقدي لآراء انطون سعادة ، ثم بمناسبة نقدي لفكرة « الشرق الأوسط »(٥) .

ولكني لاحظت ـ منذ ذلك التاريخ ـ ان هذه النظريات الخاطئة صارت تسيطر على دراسات البعض من أساتذة الجامعات ، حتى أنها أخذت توجه كتاباتهم المتعلقة بالقومية العربية .

---

(٥) ساطع الحصري [أبو خلدون] : العروبة بين دعاتها ومعارضيها (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٢) ، ص٧٩ ـ٨١و١٣١ ـ١٣٥ ، ودفاع عن العروبة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٦) ، ص٥٢ ـ٦١و ١١٠ ـ ١٤٢ .

فقد تعددت الكتب والمقالات التي تزعم أن البيئة الطبيعية تقرر تاريخ الأمة ، وتوحي إلى القراء الاعتقاد بنوع من « الحتمية » ، بل « القدرية » ، الجغرافية .

ولذلك رأيت أن أتناول هذه القضايا ـ بتفصيلات وافية ـ في هذا الكتاب . فانتقدت كتاب الدكتور جمال حمدان ، من جراء استرساله في ربط أمور القوميات بخصائص الجغرافيا الطبيعية ، ثم كتبت المقالات التالية ، لاعطاء فكرة اجمالية عن تاريخ هذه الآراء والمذاهب ، مع نقد نظرية « الحتمية الجغرافية » .

نظرات تاريخية

ـ ١ ـ

أ ـ إن الآراء المتعلقة بتأثير الطبيعة والمناخ في الأمور البشرية ، بدأت تظهر في المؤلفات الفلسفية منذ القرون الاولى . فإن بقراط وافلاطون وارسطو كانوا في مقدمة الباحثين في هذا التأثير .

وبعد ذلك ، ظلت أمثال تلك الآراء والابحاث تتكرر وتتوسع في مؤلفات الكثيرين من الفلاسفة ، ولا سيما في كتب فلاسفة التاريخ .

انا لن استعرض هنا كل ما قاله الفلاسفة في هذا المضمار ، خلال القرون المختلفة . بل سأكتفي بإلقاء نظرة سريعة الى ما كان قاله « مونتسكيو » في ذلك ، في كتابه « روح القوانين » المنشور سنة ١٧٤٨ . لأن المفكر المشار اليه كان أكثر الفلاسفة توسعاً في هذه الابحاث وأشدهم مغالاة في تعليل الأمور البشرية بتأثير الأحوال الطبيعية . فقد خصص نحو ثمانين فصلاً من فصول مؤلفه المذكور لبحث هذه التأثيرات . فمعرفة البعض مما قاله مونتسكيو في هذا المضمار ، تغنينا عن الرجوع إلى ما قاله أسلافه قبلا .

أنقل فيما يلي بعض النماذج من آراء مونتسكيو في هذا الشأن .

« إن سكان البلاد الحارة يكونون جبناء ، مثل الشيوخ ، في حين أن سكان البلاد الباردة يكونون شجعان ، مثل الشبان . . .

« حساسية الانسان للذة والألم ، تكون ضعيفة في البلاد الباردة ، وأقوى من ذلك في البلاد المعتدلة ، وتصل إلى درجة الافراط في البلاد الحارة . . .

« سكان البلاد الباردة يمتازون بكثرة الفضائل ، وقلة المفاسد ، وقوة الصراحة ، وقلة الأنانية . فإننا ، كلما انتقلنا من الشمال إلى الجنوب ، نكون قد تباعدنا عن مناطق الاخلاق الفاضلة ، فنشاهدنا

أمماً تنقص فيهم روح التشوف والاقدام والكرم ، ويزداد فيهم الكسل والأنانية ، وتتفشى بينهم المفاسد والجرائم . . .

« أقوام الشمال تتغلب دائماً وابداً على اقوام الجنوب . . .

« الحرية والديمقراطية لا تتأسس إلا عند امم الشمال . وأما أمم الجنوب فتتصف بالعبودية والاستسلام ، بوجه عام . كما أن دولها لا تعرف معنى للحرية والديمقراطية ، فتكون مستبدة وظالمة ، بدون استثناء . . .

« إن المناخ هو الذي عين وقرر الحدود الفاصلة بين بلاد الديانة الاسلامية وبلاد الديانة المسيحية . .

« إن تأثير المناخ ، تجلى حتى في تقرير الحدود بين فرعي المسيحية ، أي : بين الكاثوليكية والبروتستانتية . . .

« عدد التكايا والاديرة ـ مثل عدد الرهبان والدراويش ـ يزداد بازدياد حرارة الاقليم . . . » .

إن كتاب مونتسكيو مليء بمزاعم مماثلة لهذه ، في أمر تعليل الأمور البشرية بتأثير الطبيعة .

ولكن بطلان هذه المزاعم لا يحتاج إلى شرح طويل : فإن الابحاث التاريخية والاجتماعية تدل دلالة قاطعة على أن الجبن والشجاعة ، والفضيلة والأنانية . . مثل سائر مظاهر الحياة الاخلاقية تتبع سلسلة طويلة ومتشابكة من العوامل ، ولذلك تختلف من مدينة إلى مدينة في الأقليم الواحد ، ومن حي إلى حي في المدينة الواحدة ، ومن دار إلى دار في الحي الواحد ، كما أنها تختلف من عصر إلى عصر في المدينة الواحدة ، وفي الأقليم الواحد . وأما الأديان والمذاهب ، فلا تتقيد بأقاليم معينة ، بل تنتشر في شتى الاقاليم ، كما أنها تتوسع في بعض الأقاليم ، وتنحسر عن بعض الاقاليم ، بتوالي العصور .

فتعليل امثال هذه الأحوال الاجتماعية بتأثير الطبيعة والمناخ ، يبعدنا عن ادراك حقائق الأمور[٦] .

ب ـ إن اخطاء مزاعم مونتسكيو هذه ، كانت لفتت انظار البعض من معاصريه ، وحملتهم على نقده في حياته ، وكان « فولتير » المشهور على رأس هؤلاء المنتقدين .

---

(٦) تفاصيل آراء مونتسكيو ومنتقديه في هذا المضمار في « بحث ابن خلدون ومونتسكيو » من كتابي : دراسات عن مقدمة ابن خلدون (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٣) ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٩ .

ومع هذا ظل بعض الفلاسفة يؤمنون ـ مثله ـ بتبعية الشؤون البشرية إلى الطبيعة الجغرافية .

ربما كان أبرز هؤلاء ، من حيث التمسك بهذا الاعتقاد ، هو الفيلسوف الفرنسي فيكتور كوزن Victor Cousin (١٧٩٢ ـ ١٨٦٧) فإنه تطرق إلى هذه القضية في المقدمة التي كتبها لمؤلفه الضخم « تاريخ الفلسفة » . حيث قال :

« نعم ـ أيها السادة ! . . اعطوني خارطة بلد ما ، واعلموني تضاريسها ، مياهها ، مناخها ، رياحها ، وكل معالم جغرافيتها الطبيعية ، واطلعوني على محصولاتها الطبيعية ، مجموعة نباتاتها وحيواناتها . . . وأنا اتعهد بأن أقول لكم ـ مقدماً ـ ماذا سيكون « انسان ذلك البلد » ، وماذا سيكون الدور الذي سيلعبه في التاريخ ، . . ليس بصورة عارضة ، بل بالضرورة . . وليس في عهد من عهود التاريخ ، بل في جميع أدوار التاريخ . . . كما أقول لكم في آخر الأمر ، ماذا ستكون الفكرة التي سيدعو إلى تمثيلها . . . » .

ولكن هذه المزاعم لا تستند إلى وقائع ثابتة ، وتجانب الحقيقة مجانبة كلية .

فإن نظرة واحدة إلى تاريخ بلاد اليونان ـ مثلاً ـ تكفي لاظهار بطلان تلك المزاعم الى العيان :

من المعلوم أن جغرافية بلاد اليونان الطبيعية لم تتغير طوال عصور التاريخ المدون . ومع هذا ، قد تعرضت أحوال سكانها العقلية والاجتماعية والسياسية إلى تغيرات وتطورات كثيرة وهائلة . تلك البلاد التي كانت مولداً ومنبتاً لما سماه أرنست رينان بـ « المعجزة اليونانية » . . لم تتمتع بحياة فكرية زاهرة إلا مدة عصور معدودة . انها كانت ـ قبل ذلك ـ موطناً لقبائل همجية ، وصارت بعد تلك العصور الزاهرة مسرحاً لحياة الركود والخمول والانحطاط . . حتى اصبحت ـ في عصر من العصور الاخيرة مرتعاً لقطاع الطرق الذين عرفوا باسم « حرامية الجبال » . وذلك قبل أن تبعث الأمة اليونانية من رقدتها الطويلة ، فتأخذ مكاناً يليق بماضيها بين الأمم العصرية .

ولا حاجة إلى القول أن تغير الأحوال على هذا المنوال لم يكن من الأمور الخاصة ببلاد اليونان ، بل له أمثال كثيرة جداً في تواريخ مختلف بلاد العالم .

فالقول ـ والحالة هذه ـ بأن « الجغرافيا » تقرر خصائص الأقوام وتعين تواريخ الدول ، لا يتفق مع الحقائق الثابتة ، بوجه من الوجوه .

ج ـ ومن الغريب أن عالم الطبيعيات المشهور « بوفون » Buffon (١٧٠٧ ـ

١٧٨٨) كان فهم علاقة الانسان بـالأرض بصورة أحسن بكثير مما فهمهـا مونتسكيـو وكوزن . لأنه وصف تأثير الانسان في الأرض وصفاً رائعاً ، إذ قال :

« منذ نحو ثلاثين قرناً من الزمان ، انضمت قدرة الانسان إلى قدرة الطبيعة . وبفضل ذكائه : نشأت صنوف الحيوانات الأهلية ، وخضعت لحكم الانسان ، وصارت تطيعه على الدوام . وقد جُفِّفت المستنقعات ، وحُصرت مجاري الأنهر ، وأزيلت الجنادل . . وفتحت المماشي والميادين الواسعة بين الغابات . . ازدانت الحقول بالمزروعات والمغروسات . فأصبح وجه الأرض ـ بأجمعه ـ يحمل طابع قدرة الانسان . تلك القدرة التي ـ وإن كانت تابعة إلى قـدرة الطبيعـة ـ كثيراً ما عملت أكثر منها ، وعلى كل حال ساعدت عمل الطبيعة مساعدة رائعة . .

« والإنسان هو الكائن الحي الوحيد الذي يستطيع أن يعيش ويتكاثر في كل اقاليم الأرض بدون استثناء » .

ولا شك في أن تأثير الانسان في الأرض يجب أن يلاحظ بجانب تأثره من الأرض .

ـ ٢ ـ

أ ـ إن أبحاث « تأثير الأرض في الانسان » لم تبق تحت احتكار الفلاسفة ، بل صارت تجذب اهتمام علماء الجغرافيا أيضاً ، وذلك منذ الربع الأخير من القرن الماضي ، بوجه خاص .

وطبيعي أن هؤلاء لم يرخوا العنان إلى التأملات المجردة في هذا الميدان ـ كما كان فعل الفلاسفة ـ ، بل تقيدوا في ابحاثهم هذه بقيود الواقعات ، ولذلك استطاعوا أن يكتشفوا كثيراً من الحقائق .

ومع هذا ، فإنهم لم يسلموا تماماً من نزعة « المغالاة في تقدير مبلغ تأثير العوامل الجغرافية في الشؤون البشرية » ، ولذلك انزلق طائفة منهم إلى آراء ونظريات خاطئة ، تارة مدفوعين بروح التسرع في التعميم ، وطوراً منقادين إلى جاذبية السياسة ، وطوراً آخر متأثرين بهذين العاملين في وقت واحد .

ب ـ إن اول عالم جغرافي أقدم على القيام بأبحاث واسعة النطاق لمعرفة وجوه تأثير الأحوال الجغرافية في الشؤون البشرية ـ وتوصل الى احكام ونظريات هامة في هذا الميدان ـ كان الاستاذ الألماني « فردريك راتسل » F.Ratzel (١٨٤٤ ـ ١٩٠٤) .

لقد نشر ، سنة ١٨٨٢ كتاباً ضخماً بعنوان « أنتروبو جيوغرافي » Anthropogéographie يعني « الجغرافيا البشرية » . ثم أصدر له مجلداً ثانياً سنة ١٨٩٢ .

وبعـد ذلك وسـع أبحاثـه هذه وأصـدر عنها طبعـة جديـدة ، سنة ١٨٩٧ . وفي نفس السنة نشر كتاباً في « الجغـرافيا السيـاسية » عـلى أساس تفسـير وتعليل الـواقعات . ثم اصدر سنة ١٩٠٠ كتيباً بعنوان « البحر كمصدر عـظمة للدول » . وفي نفس السنـة ، نشر في « حولية علم الاجتماع » Année Sociologique ـ التي تصـدر في باريس ـ مقـالة هامة ، تحت عنوان « الأرض والمجتمع والـدولة » ، عـرض فيها زبـدة النظريـات التي كان قد توصل اليها من ابحاثه الشاملة والطويلة .

إن المؤلفـات المذكـورة احتوت كثيـراً من المعلومــات الجغـرافيـة والاتنـوغـرافيـة واظهرت عدداً غير قليل من الحقائق الهامة . ولكنها لم تخـل من بعض الآراء والأحكام الخاطئة .

ج ـ إن أبحاث راتسل ومؤلفاته أوجدت حركة فكرية قوية في المانيـا ، ووجدت كثيراً من الانصار والتلاميذ ، الذين صاروا يقتدون به في أبحاثهم المختلفة .

وقد توسع هؤلاء الأخلاف ـ بوجه خاص ـ في النواحي السيـاسية من الجغـرافيا البشـرية . ورأوا أن يسمـوا هذه الأبحـاث الجديـدة باسم خـاص ، فـوضعـوا كلمـة « جيوبوليتيك » Géopolitik للدلالة على هذا الفرع من العلوم الجغرافية .

وبعد الحرب العالمية الأولى ، أسس أحد تلاميذ راتسل « كارل فون هافشهوفر » K.Von Haushofer معهداً خاصاً للدراسات الجيوبوليتيكيـة ، وأخذ يصـدر مجلة خاصـة بهذا النوع من الابحاث .

د ـ ولكن آثار وأصداء أبحـاث ونظريـات راتسل لم تبق منحصـرة بألمـانيا . بـل تعدتها إلى بلاد اخرى ، ولا سيما إلى امريكا .

وقـد تولت البـاحثـة الامــريكيـة « ميس ألن تشـرتشـل سمبـل » Ellen Churchill Semple (١٨٦٣ ـ ١٩٣٢) نشر آراء راتسل مع تطبيقهـا على أحـوال امــريكـا بوجـه خـاص . فقد نشـرت أولاً ـ سنة ١٩٠٣ ـ كتـاباً بعنـوان « تاريـخ امـريـكـا ، وعوامله الجغرافية » . ثم نشرت سنة ١٩١١ ؛ كتاباً أشمل موضوعاً من ذلك ، بعنوان « تـأثير البيئة الجغرافية » وصرحت تحت العنوان المذكور بأنـه « مؤسس على مـذهـب راتسل في الأنتروبوجغرافيا » .

Influence of geographical environment, on the basis of Ratzel system of Anthropogeography.

وقد اعقبها في امثـال هذه الابحـاث ، في امـريكـا علماء عديـدون وكان أقـدمهم وأشهرهم « ألسوورث هنتنجتون » Ellswarth Huntington .

هـ ـ وأما في انكلترة ، فأول وأهم الباحثين في هذه الأمور كان السير « هالفورد ماكيندر » Halford Mackinder (١٨٦١ ـ ١٩٤٧) .

إنه كان من علماء الجغرافيا ، ولكنه صار في الوقت نفسه من رجال السياسة . وقد تولى أعمالاً هامة ، في داخل البرلمان وخارجه ، حتى أنه صار مندوباً سامياً في اوكرانيا ، عندما احتلها الحلفاء ، خلال التفتت السياسي الذي حدث في روسيا ، عقب قيام الثورة البلشفية .

لقد اشتهر ماكيندر في عالم العلم ، أولاً ، بالكتاب الذي نشره سنة ١٩٠٣ ، عن « الجزر البريطانية وبحارها » .

ثم نشر سنة ١٩٠٤ مقالة تحت عنوان « المحور الجغرافي للتاريخ » . Geog-raphical Pivot of History في مجلة الجمعية الجغرافية البريطانية .

وبعد ذلك وسع الآراء والنظريات الأساسية التي كان عرضها في المقالة المذكورة ، بتفاصيل اوفى ، في كتاب نشره سنة ١٩١٩ ، بعنوان « المثل الديمقراطية وحقائقها » .

فقد اشتهر الكتاب المذكور ، واعيد طبعه عدة مرات .

وقد تولى توسيع نظريات ماكيندر واتمامها ، انكليزي آخر ، هو « فيرجريف » Fairgreeve .

و ـ في فرنسا أيضاً ، اتخذ علماء عديدون قضية « تأثير الجغرافيا في الأمور البشرية » موضوع أبحاث ودراسات خاصة ، ونشروا عنها كثيراً من الكتب والمقالات ، تحت عنوان « الجغرافيا البشرية » Géograghie humaine .

وكان في مقدمة هؤلاء الجغرافيين « فيدال دولابلاش » Vidal de la blach (١٨٤٥ ـ ١٩١٨) و« جان برون » Jean Bruhnes (١٨٦٩ ـ ١٩٣٠) .

كما اشتهر « أليزه ركلوس» Elisée Reclus (١٨٣٠ ـ ١٩٠٥) بمؤلفه الضخم « الانسان والأرض » L'homme et la Terre .

ـ ٤ ـ

أ ـ إن مسألة « تأثير الأحوال الطبيعية في الأمور البشرية » أثارت اهتمام علماء الاجتماع أيضاً ، بطبيعة الحال .

فإنهم ، عندما اخذوا يدرسون احوال المجتمعات البشرية ويستقصون عوامل تطورها ، رأوا من الضروري أن يدرسوا « البيئة الطبيعية » التي يعيش فيها كل نوع من أنواع تلك المجتمعات .

فريدريك لوبلاي F. Le Play (١٨٠٦ ـ ١٨٨٨) وأدمون ده مولان E.Demoulin (١٨٥٢ ـ ١٩٠٧) ، وفيكتور برانفورد Victor Branford (١٨٤٤ ـ ١٩٠٣) وباتريك جد Patrik Gedde (١٨٥٤ ـ ١٩٣٢) كانوا في مقدمة هذا الرهط من الباحثين . فانهم عندما وضعوا خططهم العلمية لدرس المجتمعات البشرية ، وقاموا بأبحاث اجتماعية وفقاً لتلك الخطط ، أفردوا مكاناً خاصاً للبيئة الطبيعية ، في تلك الأبحاث .

هذا ، ومن جهة اخرى ، كان من الطبيعي أن يلتفت علماء الاجتماع إلى الآراء والنظريات التي أبداها علماء الجغرافيا حول هذه المسألة ، ويسلطوا عليها أنوار أبحاثهم الاجتماعية ، لاظهار أوجه الخطأ والصواب فيها .

وفعلاً ، قد خصص « أميل دوركهايم » Emile Durkheim (١٨٥٨ ـ ١٩١٧) ـ مؤسس المدرسة الفرنسية المشهورة في علم الاجتماع ـ فصلاً لذلك في « حولية علم الاجتماع » L'Année Sociologique التي تولى نشرها ، منذ اواخر القرن الماضي . وقد بدأ يستعرض آراء راتسل الألماني ـ الذي ذكرته آنفاً ـ ويعلق عليها ، اعتباراً من سنتها الاولى . انه قدر أبحاث « راتسل » حق قدرها ، ومع انه وجد فيها كثيراً من الأخطاء ، قد اعتبر تلك الأخطاء من « الأمور الطبيعية التي تحدث عند بدء استكشاف الحقائق في ميادين علمية جديدة » . ولذلك دعا إلى متابعة تلك الأبحاث ، واعتبرها جزءاً من « المرفجة الاجتماعية » .

وبعد ذلك ، تعددت وتوالت أبحاث علماء الاجتماع في هذا المضمار ، في مختلف البلاد ، تارة عن طريق الدرس المباشر ، وطوراً عن طريق تبني أبحاث علماء الجغرافيا أو انتقادها .

ولذلك ، قد أفرد « سوروكين » Sorokin ـ الروسي المتأمرك ـ في كتابه « النظريات السوسيولوجيةالمعاصرة» ـ الذي نشر سنة ١٩٢٨ ـ فصلاً خاصاً بما سماه « المذهب الجغرافي في علم الاجتماع » ، استعرض وانتقد فيه أهم الآراء والنظريات المتعلقة بهذه المسألة .

والآن ، نستطيع أن نقول : أن مؤلفات « علم الاجتماع » العامة تخصص ـ بوجه عام ـ فصلاً لأبحاث « البيئة الطبيعية والمجتمع البشري » ، تظهر فيه وجوه التأثير والتأثر ، أي : التفاعل ، بين البيئة والمجتمع .

ب ـ غني عن البيان ان صنوف العلماء الذين أشرت اليهم آنفاً ـ علماء الجغرافيا وعلماء الاجتماع ـ ما كانوا يكتفون بدرس مسألة « البيئة والمجتمع » كما تتجلى في الأحوال الحاضرة ، بل كانوا يضطرون إلى تشميل أبحاثهم على أحوال العصور الماضية ، ولذلك كانوا يستعينون ـ على الدوام ـ بالمعلومات والأبحاث التاريخية .

وطبيعي أن علماء التاريخ أنفسهم لم يبقوا غير مكترثين بهذه المسائل ، بل صاروا يلقون عليها اضواء ابحاثهم التاريخية .

ولهذا السبب ، نجد : أولاً في مؤلفات « فلاسفة التاريخ » ، ثم في مؤلفات « التاريخ » بوجه عام ، بحوثاً جغرافية تصف مسارح الاحداث التاريخية ، وتتطرق إلى تأثير العوامل الطبيعية في تلك الاحداث .

ج ـ يتبين من كل ما سبق ، ان مسألة « الأرض والانسان » أو « البيئة والمجتمع » ، صارت موضوع أبحاث علم الاجتماع والتاريخ والجغرافيا .

إن تضافر ابحاث هؤلاء كان ضرورياً ، لكي يتيسر درس هذه المسألة المعقدة ، دراسة عميقة شاملة من جميع الوجوه المختلفة .

وأرى من المفيد أن أذكر في هذا المقام ما قاله المؤرخ المفكر الفرنسي « هانري بر » Henri Berr في هذا المضمار .

من المعلوم أن العالم المشار إليه تولى رئاسة الاختصاصيين الذين ألفوا كليات « تطور البشرية » L'Evolution de l'humanité ، ودأب على كتابة مقدمة كل مجلد من مجلداتها .

وقد جاء في المقدمة التي كتبها للمجلد الذي يحمل عنوان « الأرض وتطور البشرية » La terre et l'évolution لمؤلفه لوسيان لوفبور « Lucien Lefebur ال العبارات الصريحة التالية :

« ان مسألة تأثير البيئة ، لا يمكن أن يختص بها الجغرافي الصِّرف . لأن الجغرافي الصرف ـ الجغرافي المتجغرف ـ Le géographe géographisant يميل إلى أحد الأمرين : إما لا يكترث بالتاريخ ، وإما ينظر إليه من خلال الجغرافيا . دراسة هذه المسألة المعقدة ، يجب أن يقوم بها جغرافي مؤرخ ، أو مؤرخ جغرافي ، على أن يكون ـ فضلاً عن دلك ـ من دارسي علم الاجتماع » .

ومهما كان الأمر ، فإن تضافر الأبحاث الاجتماعية والتاريخية والجغرفية التي قام بها العلماء حول هذه المسألة ساعد كثيراً على غربلة الآراء واستجلاء الحقائق . وأدى إلى نتائج يمكن أن تعتبر « صائبة وعملية » .

إني سأعرض فيما يلي ، أهم هذه النتائج ، وهي مسألة « الحتمية الجغرافية » .

نظرية الحتمية الجغرافية

- ١ -

أ - ما هو مدى تأثير العوامل الجغرافية في الأحوال الاجتماعية والأحداث التاريخية ؟

هل يصل هذا « التأثير » إلى حد « التحتيم » ؟

هل تتحكم العوامل الجغرافية المختلفة في مصائر الأمم ، وتوجّه تاريخها اتجاهاً محتوماً ؟

لقد أجاب بعض الباحثين عن هذه الأسئلة بالايجاب .

وكان « فردريك راتسل » الألماني - الذي يعتبر الأب الأول للجغرافيا البشرية - في مقدمة هؤلاء .

لأنه اعتبر الأرض الأساس الأول للحياة الاجتماعية .

وقد زعم أن الانسان « فردي الطبع » . وقال : ان كل فرد من الأفراد الذين يؤلفون المجتمع يكون مستقلاً في حد ذاته - حاكماً لنفسه بنفسه - . وأما ارتباطه بالأفراد الآخرين فلا يتم إلا بواسطة الأرض . فالارض ، هي « الرابطة الأساسية الوحيدة » التي تضمن « التماسك » بين أفراد الشعوب .

وهذه النظرية - نظرية اعتبار الأرض العامل الأساسي والرابطة الأصلية في تكوين المجتمعات البشرية - ، كان من الطبيعي أن تدفع « راتسل » إلى مهاوي المغالاة في تقدير قوة العوامل الجغرافية ، وتوصله إلى حد الاعتقاد بما يسمى « حتمية التأثيرات الجغرافية » .

وفعلاً ، عندما أراد أن يظهر شدة تأثير العوامل المذكورة في الشؤون البشرية الحالية والماضية - في المقالة التي نشرها في حولية علم الاجتماع والتي لخص فيها أهم آرائه الأساسية - قال بكل صراحة :

« إن الأرض ، هي التي تنظم مقدرات الشعوب ، بعنف أعمى » .

ب - ولكن الأبحاث العلمية والاجتماعية ، لا تقر هذه الاراء ، بوجه من الوجوه :

أولاً ـ قد ثبت من هذه الأبحاث العلمية أن الروابط الاجتماعية هي « روابط معنوية » في الدرجة الأولى . و ـ كما قال « اميل دوركهايم » (١٨٥٨ ـ ١٩١٧) ان مشاعر الأفراد ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً مباشراً ، بروابط أصلية تماماً . روابط أصلية ، لا تمت إلى الأرض بأية صلة » .

فلا مجال للشك في أن للروابط الاجتماعية جذوراً كثيرة وعميقة في النفس البشرية .

وأما الأرض ، فلا تنضم إلى تلك الروابط ؛ إلا بعد تكوّن المجتمعات وتقدمها ، فلا تكون أعم تلك الروابط ، ولا أهمها .

لذلك : نستطيع أن نقول : ان اعتبار الأرض « الرابطة الأساسية » في تكوين المجتمع ، يخالف أثبت حقائق علم الاجتماع .

ثانياً ـ يجب أن نلاحظ أن تأثير البيئة الطبيعية في الانسان لا يشبه تأثيرها في الجمادات والنباتات ، وحتى ولا تأثيرها في سائر الحيوانات . لأن الانسان لا يبقى جامداً أمام تأثيرات الطبيعة ، بل يسعى إلى مقاومتها ومغالبتها بصور ووسائل شتى . فإنه ينفعل ويتأثر من الطبيعة من ناحية ، ويفعل ويؤثر فيها من ناحية أخرى . انه يسعى على الدوام للتخلص من تأثيراتها التي تضر به . وإذا لم يستطع التخلص منها تماماً ، فهو يتوصل إلى تخفيف وطأتها إلى حد كبير ، حتى أنه ينجح في تسخير الكثير من قواها لخدمة مصالحه وأغراضه ، بأساليب مختلفة . ولذلك يختلف مبلغ تأثير الطبيعة في الأمور البشرية باختلاف درجة الحضارة . فيكون قوياً في الأقوام البدائية ، ولكنه يضعف عند الأمم المتمدنة ، ويزداد ضعفاً كلما تقدمت الأمم في طريق الحضارة . حتى أنه يمكن القول بأن تاريخ الحضارة ، ليس إلا قصة كفاح الانسان ضد الطبيعة ، ومنقبة نجاحه في استثمارها .

ج ـ لقد التزم بعض العلماء رأياً مماثلاً لرأي « راتسل » في أمر « حتمية » العوامل الجغرافية . ولكن معظم العلماء الباحثين ـ ولا سيما المعاصرين ـ فطنوا إلى ما في هذا الرأي من البعد عن الحقائق الثابتة ؛ وانكروا « الحتمية » déterminisme في هذه الأمور ؛ وقالوا « ان البيئة الطبيعية تحدد الامكانيات ، ولكنها لا تحتم الاحداث » وانتهوا بذلك إلى نوع من « الامكانية » possibilisme .

وقد عبر الاستاذ « فاللو Vallaux » من أساطين علماء الجغرافيا البشرية في فرنسا ـ عن هذا الرأي بالعبارة التالية :

« ان تأثير الطبيعة سلبي . لا ايجابي ، انه يمنع حدوث بعض الأمور ، ولكنه لا يحتم حدوث أي أمر من الأمور » .

لا شك في أنّ هذا الرأي صائب من حيث الأساس . ومع هذا ، انه يحتاج إلى شيء من التقييد والتوضيح : لأن حدود الممكنات وغير الممكنات ـ في هذه الميادين ـ لم تكن مطلقة وثابتة ، بل هي نسبية ومتحولة . إنها تتغير تبعاً لسير الحضارة البشرية ، وتقدم العلوم والفنون . فكثير من الأمور التي كانت تعتبر « غير ممكنة » في العصور السالفة ، أصبحت ممكنة ـ وتحققت فعلاً ـ في الحالة الحاضرة . ولا شك في أن كثيراً من الأمور التي تبدو « غير ممكنة » في يوم من الأيام ، قد تصبح « ممكنة » في يوم من الأيام ، في المستقبل القريب أو البعيد .

وفضلاً عن ذلك ، فإن قوة العزيمة ، وشدة الجلد ، وروح المثابرة التي ترافق وتوجه أعمال بعض الشعوب أيضاً تلعب دوراً هاماً في هذا المضمار .

إن قضية « تأثير البيئة الطبيعية في الشؤون الاجتماعية والأحداث التاريخية » يجب أن تبحث في ضوء جميع هذه الحقائق المختلفة .

د ـ وإذا أردنا أن نعرض أمثلة بارزة على الحقائق الآنفة الذكر عن أحوال البلاد العربية ، نستطيع أن نذكر تاريخ تدمر والكويت .

من المعلوم أن « تدمر » كانت تمتاز بموقع جغرافي هام جداً ، في العهود التي كانت المواصلات والمناقلات عبر بادية الشام تتم بقوافل الجمال . ولذلك صارت تدمر مدينة عظيمة ، تزهو بهياكل كبيرة ، وتزدان بتماثيل كثيرة ؛ وأصبحت عاصمة لدولة تسيطر على طرق تجارية عديدة . ولكن أهمية هذا الموقع زالت بتغير طرق المواصلات ، وتطور وسائل المناقلات . ولذلك فقدت المدينة مكانتها ، وتحولت ـ بمرور الزمان ـ إلى أطلال لا يعيش في جوارها إلا عدد محدود من فلول العشائر ، ولا يزورها إلا رواد الخرائب ومحبو الآثار .

أما الكويت ، فبعكس ذلك ، ما كانت تتمتع بأي موقع ممتاز ، حتى أواخر القرن الماضي . موقعها ، مناخها ، لبعدها عن الأنهر والجبال . . كل أحوالها الطبيعية . . كان يجعل من المستحيل أن تنشأ فيها غير قصبة ، يعيش فيها بعض الصيادين ، ويؤمها بعض العشائر .

ولكن في أواخر القرن الماضي ، اكتسب موقع الكويت ـ فجأة ـ أهمية خاصة : لأن مشروع خط بغداد الألماني ، كان وضع على أساس إيصال السكة الحديدية حتى الكويت ، على أن ينشأ هناك مرفأ اصطناعي ، وقاعدة بحرية كبيرة . وتصبح الكويت

بذلك منتهى للسكة الحديدية الطويلة التي ستربط سواحل المحيط الأطلسي بشواطىء الخليج العربي ـ مارة من مدخل البوسفور ؛ كما تصبح مبدأ خطوط بحرية عديدة، تتشعب إلى مختلف أنحاء البحر المحيط الهندي ، في سواحل آسيا وافريقيا .

غير أن . . معارضة بريطانيا العظمى لهذا المشروع الألماني ، وأحداث السياسة الدولية والحرب العالمية ، حالت دون تحقق هذه الامكانيات .

ومع ذلك . . ان التطورات التي حدثت في ميادين العلوم والصنائع والحضارة العامة . . أوجدت في الكويت ـ بعد مدة وجيزة ـ إمكانيات جديدة : فالآبار التي حفرت لاستخراج النفط من تحت الطبقات الأرضية العميقة ، والوسائل التي أعدت لنقل النفط من هناك إلى مختلف أقطار العالم ـ عبر البحار أو عبر الصحارى ـ غيرت احوال الكويت تغييراً جوهرياً ، وساعدت على نشوء مدينة كبيرة عصرية ، محل تلك القصبة الصغيرة القديمة .

هـ ـ يلاحظ أن هذه التغييرات الكبيرة ، هذه التغييرات التي أدت إلى اندراس تدمر ، أو إلى ازدهار الكويت ، لم تنجم عن تغير الأحوال الطبيعية ، إنما نجمت عن تغير الأحوال البشرية .

وقد يقال : إن ذلك لا ينفي تأثير الطبيعة ؛ إذ لا يمكن لأحد أن ينكر ـ مثلاً ـ أن الفضل في ازدهار الكويت يعود إلى النفط .

ولكن ، أمام هذا القول ، يجب أن لا يغرب عن البال أن النفط المذكور كان موجوداً تحت طبقات الأراضي الكويتية ، منذ مئات الآلاف من السنين . إنه لم يخرج إلى سطح الأرض من تلقاء ذاته ، ولم يتول تحريك المكائن بنفسه . . بل خرج من الأرض ، ثم تحول إلى الشكل الذي يحرك المكائن ، بفضل أعمال الانسان وجهوده .

فإن الانسان ، بعد أن اختبر خواص المواد واكتشف قوانين الطبيعة ، بفضل الأبحاث والتجارب التي تلاحقت منذ قرون عديدة في مختلف بلاد العالم ، اكتسب القدرة على تسخير القوى والمواد الطبيعية لخدمته . انه استطاع أن يكتشف مخازن النفط الكائنة في أعماق الطبقات الأرضية ، وأن يخرج النفط المذكور إلى سطح الأرض ، مع الغازات التي ترافقه ؛ ثم ، أن يعالجه بالأساليب والوسائل والمكائن التي تضمن انطلاق القوى الكامنة فيه من مكمنها ، في الأوقات التي يريدها ، في الأمكنة التي يختارها ، وفي المقادير التي تقتضيها مصالحه المختلفة .

ولذلك نستطيع أن نقول : ان الطبيعة هنا أصبحت « متأثرة » ، أكثر مما كانت « مؤثرة » .

فالتأثير الفعلي الحقيقي ، كان من الانسان ، لا من الطبيعة .

وإذا أردنا المزيد من الدقة في التعبير ، استطعنا أن نقول : نحن هنا أمام « تفاعل » يقوم بين الانسان وبين الطبيعة ، وينتهي إلى تسخير قوى الطبيعة لخدمة حاجات الانسان وإراداته .

- ٢ -

أ - ان المثالين اللذين ذكرتهما آنفاً - لكونهما من البلاد العربية - ليسا من الأمور الشاذة أو النادرة ، بل لهما أمثال كثيرة وكثيرة جداً ، في البلاد العربية وفي غير البلاد العربية ، في تواريخ المدن وفي تواريخ الأقطار .

ولزيادة التأكيد على صحة ما قلته آنفاً ، رأيت أن أعرض فيما يلي ، بعض الأمثلة البليغة الأخرى .

ب - كل من يلقي نظرة عامة على أحوال انكلترا الحالية ، يجد تطابقاً شديداً بين أحوالها السياسية والاقتصادية وبين خصائصها الجغرافية والجيولوجية .

إن ملاحظة هذا التطابق ، هي التي حملت الكثيرين من المؤلفين على اعتبار البلاد المذكورة من أبرز الأمثلة على تأثير الطبيعة في الأحوال البشرية .

يقول هؤلاء : ان انكلترا صارت دولة بحرية عظيمة ؛ لأن شواطئها وخلجانها ، وأنهارها وأحوال البحار المحيطة بها . . . تجمع أحسن وأكمل الشروط المساعدة لأعمال الملاحة والتجارة . . كما أنها صارت دولة صناعية قوية ، لأن طبقاتها الأرضية غنية بالمعادن الضرورية لازدهار أرقى الصناعات .

ولكن . . يجب أن لا يغرب عن البال : أن بريطانيا العظمى لم تصبح دولة بحرية إلا منذ بضعة قرون ؛ كما أنها لم تصبح دولة الصناعات الهامة إلا منذ قرنين .

انها كانت بلاد المرعى والزراعة بكل معنى الكلمة . وكانت محرومة حتى من الوسائل اللازمة لنسج الصوف الذي تنتجه أغنامها الكثيرة . فكانت تصدر الصوف إلى بلاد الفلاندر ، لينسج هناك ، ثم يعاد منسوجاً إلى بلادها الأصلية ، أو يرسل إلى سائر البلاد . إنها كانت محرومة حتى من السفن التجارية اللازمة لتصدير الصوف وتوريد المنسوجات . فإن هذه النقليات كانت تتم بواسطة سفن هولندية .

إن كل ما كان في جزيرة بريطانيا - بسواحلها وخلجانها وأنهارها وجبالها - من الشروط المساعدة للملاحة لم يكف لجعل الانكليز بحارة ؛ ولم يضمن جعل انكلترا دولة بحرية ، قبل القرن الخامس عشر .

ان اسبانيا ، والبرتغال ، وهولندا ، وحتى فرنسا . قد سبقت انكلترا في ميادين الملاحة والتجارة والاستعمار. وظل سكان الجزيرة ـ مدة قرون وقرون ـ شبه منطوين على أنفسهم ، لا يستفيدون من البحار المحيطة بجزيرتهم ، فضلاً عن بحار العالم الأخرى .

وأما فلزات المعادن والفحم المطمورة تحت طبقات أرضهم ، فلم تصبح موارد ثروة لهم ـ إلا منذ مدة لا تتجاوز كثيراً قرنين من الزمان .

ان هذه الحقائق يجب أن تبقى نصب الأعين ، عند التفكير في مسألة « حتمية » أو « عدم حتمية » التأثيرات الجغرافية في الشؤون البشرية والوقائع التاريخية :

إن انكلترا ، التي أصبحت ـ في القرن الماضي ـ صاحبة أضخم الأساطيل التجارية والحربية في العالم .

انكلترا ، التي صارت تحكم بلاداً شاسعة في القارات الخمس ، حتى صار يقال ـ بحق ـ أن الشمس لاتغيب عن امبراطوريتها أبداً .

انكلترا هذه . كانت قبل ذلك قابعة في جزيرتها ، ومحرومة من أساطيل تضاهي أساطيل البرتغال أو هولندا الصغيرة ، على الرغم من كون البلدين المذكورين محرومين من مزايا الجزر التي تتمتع بها بريطانيا .

وانكلترا التي اشتهرت في عصرنا هذا . . وفي العصر الماضي بجودة منسوجاتها ، حتى صارت تغزو بها أسواق العالم . . . كانت قبل بضعة قرون تستورد من الخارج المنسوجات اللازمة لإكساء سكانها . وخلاصة القول : إن انكلترا كانت محرومة من الأساطيل ، على الرغم من وفرة جميع المواد الأولية اللازمة لها(٧) .

كل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن العوامل الجغرافية ليست محتمة المفعول . بل ان في حياة الأمم ، عوامل أهم وأفعل بكثير من العوامل الجغرافية .

ج ـ وأما « هولندا » ، فتكوّن نموذجاً معكوساً لانكلترا : بلاد حرمتها الطبيعة من كل الموارد والمواهب . ومع ذلك ، قد استطاع سكانها أن يؤسسوا دولة بحرية قوية ، لعبت في تاريخ الحضارة دوراً مرموقاً .

بلاد . . تتألف من أراض منخفضة ، تقطّعها الخلجان والبحيرات والمستنقعات . سواحلها تتعرض ـ على الدوام ـ إلى هجمات الأمواج التي تهيجها

---

(٧) تفاصيل ذلك في كتابي : دفاع عن العروبة ، ص ٥٤ ـ ٦١ .

عواصف المحيط الأطلسي ، وتتكسّر ـ من وقت لآخر ـ بتأثير تلك الهجمات ، فلا تستقر على حال . ولكن سكانها استطاعوا أن يحولوا تلك الأراضي إلى حقول خصبة وحدائق غناء ، تمتد بين مدن جميلة ، ومرافىء عظيمة ؛ وذلك عن طريق ردم البحر والبحيرات الواسعة ، وبناء السدود الطويلة والمحكمة التي تقاوم أعنف هجمات البحر . وأما الأتربة والأحجار والأخشاب التي كانوا يحتاجون إليها ، لردم البحيرات ، وبناء السدود ، وإنشاء المدن والموانىء . . فإنهم نقلوها من مسافات بعيدة . ومن الثابت ـ مثلاً ـ أنهم جلبوا الأحجار من جبال الآردن ، والبلاد السكندينافية . . كما أنهم اشتروا الغابات من ألمانيا ، لينقلوا أخشابها وأحطابها إلى بلادهم ليستعملوها في بناء أسس المدن والسدود .

وأصبح كل شيء هناك ، من صنع الانسان .

إنهم صاروا يقولون ـ بحق ـ « ان الله خلق البحار ، وأما السواحل فنحن أوجدناها » .

ولكن ، يحق لهم أن يقولوا أكثر من ذلك ؛ لأن ليس السواحل وحدها ، بل معظم الأراضي أيضاً كانت من صنع أيديهم . وقد صدق من قال : ان هولندا وليدة روح العمل بجلد ومثابرة ، وإن أراضيها مجبولة بالعرق والدموع ، بقدر ما هي مكونة من الرمل والطين .

د ـ طبيعي أن بناء البلاد على المنوال الذي ذكرته آنفاً ، كان يتطلب إنفاق شيء غير قليل من المال . والهولنديون استطاعوا أن يحصلوا على الأموال المذكورة أيضاً عن طريق العمل المتواصل :

أولاً ، عن طريق صيد الأسماك ، التي كانوا أتقنوا تمليحها وضمنوا تسويقها ، ثم عن طريق الملاحة ، التي برعوا فيها ، حتى استطاعوا أن يحتكروها في بعض البحار . وفي الأخير ، عن طريق استثمار واستغلال الجزر الأندونيسية ، التي استطاعوا أن يستملكوها ، على الرغم من بعدها الشاسع عن بلادهم الأصلية .

وبناء على ذكر الجزر الأندونيسية ، يجدر بنا أن نسجل الأمر التالي أيضا :

بديهي ، أن ما من عامل جغرافي يستطيع أن يفسر ويعلل استملاك تلك الجزر الكثيرة والكبيرة ـ التي تمتد بين المحيط الهندي والمحيط الهادي ـ من قبل هولندا الصغيرة ، القابعة في شمال غرب أوروبا ، على ساحل المحيط الأطلسي .

هـ ـ ان احوال « بلاد العالم الجديد » ـ التي كانت بقيت في معزل عن العالم القديم ـ أيضاً تساعد على إظهار « العلاقة بين الطبيعة وبين الانسان » على وجهها الصحيح .

من المعلوم أن أحوال تلك البلاد ـ أي استراليا وأمريكا ، ولا سيما أمريكا الشمالية ـ تبدلت تبدلاً كلياً منذ أوائل القرن السادس عشر ، ـ وعلى الأخص : خلال القرن الماضي ـ ؛ لقد تغير فيها كل شيء ، انتشر فيها صنوف من الحيوانات وأنواع من النباتات ، التي لا تمتّ بأية صلة إلى مجموعات نباتاتها وحيواناتها الأصلية . لقد هاجر إليها واستوطنها جماعات كبيرة ومختلفة من سكان « العالم القديم » ، وتكوّن فيها شعوب جديدة ، ودول عديدة ، وصل بعضها إلى أقصى مراقي القوة والرفاه والازدهار ، في ميادين الزراعة والتجارة والصناعة والعمران والعلوم والآداب . وكل ذلك أدّى إلى تغير مظاهر البلاد ومعالمها تغيراً هائلاً .

وخلاصة القول : تكوّن هناك « عالم جديد » ، بكل معنى الكلمة .

ومما يجب ملاحظته أن هذه التغيرات لم تحدث من جراء تغير « طبيعة » تلك البلاد ، بل حدثت من جراء تغير أحوال الشعوب التي تعيش عليها وتعمل فيها .

قد يقال : ولكن هذه الشعوب لم تتقدم هذا التقدم الخارق ، إلّا بفضل الثروة الطبيعية التي وجدتها في تلك البلاد . غير أنه يجب أن يلاحظ ـ مقابل هذا القول ـ أن السكان القدماء ما كانوا استفادوا من تلك الثروة الطبيعية ، طوال القرون التي مضت قبل وصول السكان الجدد إليها . ونستطيع أن نقول : إن تلك المواد لم تكتسب قيمتها الحالية ، فلم تصبح جديرة بالتسمية باسم « الثروة »إلّا بفضل أعمال وجهود هؤلاء.

وقد قال « أوغبرن » و « بنمكوف » ـ من مشاهير أساتذة علم الاجتماع في أمريكا ـ « أن وجود المواد لا يستلزم استعمالها » ولا شك في أن هذا القول صائب وذو دلالة هامة : إن الطبيعة تحتوي أنواعاً كثيرة من المواد ، وكميات هائلة من القوى الكامنة . ولكنها لا تعلّم الانسان كيفية الاستفادة من تلك المواد ومن تلك القوى الكامنة . ولذلك ، لا تصبح هذه المواد والقوى مفيدة وفاعلة ، إلا بفضل عمل الانسان وجهوده المستندة إلى العلم والبحث والتجربة .

خاتمة البحث

يتبين من كل ما تقدم : ان قول القائلين بأن « الجغرافيا توجه التاريخ » ، أو « البيئة الطبيعية تتحكم في مصائر الشعوب » ، قول خاطىء ، لا يستند إلى أي أساس علمي .

ولذلك ، عندما نريد أن نبين « علاقة الانسان بالبيئة الطبيعية » ، يجدر بنا أن نتكلم عن « التفاعل بين الانسان وبين البيئة الطبيعية » ، عوضاً عن الكلام عن « تأثير البيئة الطبيعية في الانسان » .

الوحدة القومية ووحدة الصراع (*)

إن الوقائع والانقلابات السياسية التي توالت منذ قرن ونصف قرن ، والأبحاث الاجتماعية التي تناولت تلك الوقائع والانقلابات طول هذه المدة ، دلت دلالة قاطعة على :

ان العناصر الأساسية في تكوين القومية هي : وحدة اللغة ووحدة التاريخ ، وما ينتج عن ذلك من مشاركة في المشاعر والمنازع ، وفي الآلام والآمال .

ولا شك في أن جميع الناطقين بالضاد ، جميع أبناء البلاد العربية ، تتوفر فيهم هذه العناصر والمقومات الأساسية ، ولذلك فإنهم يكوّنون امة واحدة .

واما الدول والدويلات ، والإمارات والمشيخات العديدة التي انقسمت اليها البلاد المذكورة ، والحدود التي فصلت بين هذه الاقسام المختلفة ، فليست الّا عوارض طارئة ، نتجت عن مصالح السياسة الاستعمارية ؛ فلا بد من أن تتهدم وتتلاشى أمام تيار العروبة الجارف .

ومن دواعي الغبطة والابتهاج ، ان هذه الحقائق الهامة صارت تنتشر خلال السنوات الاخيرة ، بسرعة كبيرة ؛ في مختلف الاقطار العربية ؛ وأخذت تتغلغل في نفوس مختلف طبقات شعوبها ، وتتحول إلى « ايمان بوحدة الامة العربية ، على الرغم من تعدد دولها » .

فيحق لنا أن نبتهج اشد الابتهاج بتطور فكرة القومية العربية ، بهذه الصورة ، إلى عقيدة سياسية واجتماعية ، تترسخ في النفوس ، وتتغلب فيها على النزعات الاقليمية الناجمة عن الظروف السياسية الماضية .

(*) نشرت في : العربي، العدد ٣ (شباط / فبراير ١٩٥٩) .

ولكن . . . مما يؤسف له كل الأسف ، أن بعض الكتاب لا يتورعون عن التشكيك في صحة هذه الاتجاهات القومية ، بناء على ملاحظات ارتجالية .

فبعضهم يستخف بالفكرة القومية بذاتها . . . وبعضهم يحاول زعزعة الاسس التي تقوم عليها . . . وبعضهم يطالب بتغيير اتجاهها .

فيجدر بنا أن نقف قليلاً عند الاهم من هذه الآراء المعارضة ، ونناقشها في ضوء الحقائق التاريخية والاجتماعية .

يقولون : إن البشرية قد اجتازت مرحلة « التنظيم القومي » ، ووصلت إلى مرحلة « التكتل الاممي » .

يقول ذلك عدد كبير من الكتاب والمفكرين في أوروبا وامريكا ؛ ويأخذ عنهم هذا القول ـ على علاته ـ بعض الكتاب في البلاد العربية ؛ ويتخذونه مقدمة يتوصلون منها إلى الحكم التالي :

« لا يليق بنا ، ونحن نعيش في القرن العشرين ، أن نواصل السير وراء الفكرة القومية » .

ولكن ، أرى أنه يجب علينا أن نلاحظ :

ان الامم الاوروبية ، إذا كانت وصلت ـ حقيقة ـ إلى مرحلة التكتل الاممي ، انما وصلتها كل واحدة منها في حالة « دولة قومية ، مستقلة وموحدة » ؛ ولم تتخلَّ عن شخصيتها المتميزة لغيرها ، في أوضاعها الجديدة . فيجب علينا ، نحن ايضاً ، أن نحقق وحدتنا القومية ، لكي نستطيع أن نحافظ على شخصيتنا ، في التكتلات الاممية التي يتكلمون عنها .

اني كنت شبهت قول القائلين بأن عصر القوميات قد انتهى نظراً لانتهائة في اوروبا ، بقول من يذهب إلى أن موسم الامطار قد انتهى من العالم ، نظراً لانتهائه في بعض الاقطار من الكرة الارضية . . . أو : بقول من يظن أن موسم نضوج الاثمار قد فات ، نظراً لانتهاء نضوج الأثمار في بعض الأشجار التي يشاهدها، متوهماً أن كل انواع الأشجار تنضج في وقت واحد ، في جميع الاشجار ، في جميع اقطار العالم .

إني اتمسك بهذا التشبيه ، واكرره ، الآن ايضاً . لأني لا ارى مجالاً للشك في أن شعور أمة من الامم بذاتيتها ، انما يتم عندما تصل الامة إلى درجة من النضوج السياسي والاجتماعي . وهو ، لهذا السبب لا يخلو من الشبه بحادث « البلوغ » عند بني الانسان ، أو التزهر والإثمار عند انواع النباتات .

وغني عن البيان أن ذلك لا يحدث في جميع الشعوب وفي جميع الانواع في وقت واحد ؛ بل أنه يتقدم عند البعض ويتأخر عند البعض الآخر . وذلك تحت تأثير سلسلة طويلة من العوامل الداخلية والخارجية .

ويجب أن لا ننسى أن انتصار الفكرة القومية في البلاد الاوروبية نفسها ، انما تم في تواريخ مختلفة ومتباعدة . . . فان الوحدة اليوغوسلافية ـ مثلاً ـ لم تتحقق الا بعد مرور ستة عقود من السنين على تحقق الوحدة الايطالية . كما أن استقلال ايرلندا عن بريطانيا العظمى قد تأخر عن استقلال اليونان عن السلطة العثمانية . . مدة لا تقل عن القرن الكامل .

وعلى كل حال ، يجب أن نعلم العلم اليقين ، أن اليقظة القومية ليست من الامور التي تحدث وتتحقق في عصر معين أو موسم محدد .

وقد قال بعض الكتاب : « إن الفكرة القومية التقليدية ، المستندة إلى اللغة والتاريخ ، انما هي من النظريات البالية التي تعود إلى القرن الماضي . واما الاساس الحقيقي للقومية بوجه عام ، وللقومية العربية بوجه خاص ، فهو وحدة الصراع » . وبتعبير آخر : « هو الحاجة إلى توحيد العمل للتغلب على العدو المشترك الرابض أمام الجميع » .

لا شك في أن « الوحدة في الصراع ، في سبيل القضاء على العدو المشترك » مما يزيد شعوب الامة وأفرادها تماسكاً على تماسكها . ولكن ذلك لا يمكن أن يعتبر أساساً لتكوين القومية ، بوجه من الوجوه .

لأن « الصراع ضد العدو المشترك » قد يجمع بين دول وقوميات مختلفة . وغني عن البيان أن التجمع الذي يتم على هذا الاساس مهما كان شكله ومداه ـ لا يمكن أن يغالب الزمان ، بل يزول بزوال دوافع الصراع المذكور ، أو بتغير اتجاهاته وأهدافه .

والتاريخ يعطينا على ذلك امثلة لا تعد ولا تحصى ، وربما كان أقرب تلك الأمثلة وأبلغها ما حدث خلال الحرب العالمية الاخيرة :

مما لا يخفى على احد ، أن الكفاح ضد المانيا النازية استلزم اتفاق امريكا وانكلترا مع روسيا السوفياتية ،وحمل الدول المتحالفة المذكورة على العمل المشترك ، للتغلب على العدو المشترك ، طوال سني الحرب . ولكن . . . عندما تم الانتصار على المانيا ، فلم يبق عدو مشترك أمام المتحالفين ، انتهى التحالف الذي كان قد تولد من « وحدة الصراع » وترك محلّه إلى عداء أشد من العداء السابق للتحالف ، وخصام اكثر ضراوة مما كان قائماً قبل عهد « وحدة الصراع » .

وغني عن البيان ، أن الوحدة التي تهدف اليها فكرة « القومية العربية » . . . الوحدة التي تنجم « عن وحدة اللغة ووحدة التاريخ ، وما ينتج عن ذلك من وحدة المشاعر والمنازع ، ووحدة الآمال والآلام . . » لا يمكن أن تتعرض إلى مثل هذه التقلبات . بل تكون « وحدة طبيعية » تستمر مدى الحياة ، لانها تكون - في حقيقة الامر - مظهراً من مظاهر حياة الامة نفسها .

ولا بد لي من التصريح بأني لم اقصد بقولي هذا ، استبعاد أمر « وحدة الصراع » من ميدان السياسة العربية . بل بعكس ذلك أنا اقول بوجوب التفاهم والتعاون والتحالف مع الدول والشعوب التي تصارع - مثلنا - الاستعمار وآثار الاستعمار .

ولكني افصل هذه القضية عن قضية « الوحدة القومية » فصلاً تاماً .

واكرر القول بأن « الوحدة العربية » التي نتوق اليها ، والتي ندعو إلى المثابرة على العمل لتحقيقها ، لا تعني « توحيد الاعمال والمساعي في ميادين محدودة لغايات معينة » ، بل تعني : « توحيد الاعمال والمساعي في جميع الميادين » ؛ وبتعبير أقصر واشمل : انها تعني « توحيد الحياة القومية » بكل ما في هذه الكلمة من معانٍ سامية .

عصر القوميات: في اوروبا وفي آسيا وافريقيا(*)

لقد اتفقت كلمة المؤرخين والباحثين على تسمية القرن التاسع عشر باسم « عصر القوميات » .

وأنا لا اعترض على هذه التسمية ، من حيث الاساس . غير اني اعتقد أن الدقة العلمية تحتم علينا أن نقيد ذلك بقيد صغير ، ولكنه هام ، فنقول : « عصر القوميات في اوروبا » .

لأن القرن المذكور ـ وبتعبير أدق : القرن الذي امتد بين انتهاء الحرب النابليونية وانتهاء الحرب العالمية الاولى ، أو بين معاهدات فيينا وتوابعها ومعاهدات فرساي ولواحقها ـ إذا كان عصر « انتصار القوميات » بالنسبة إلى البلاد الاوروبية ، فانه كان عصر شيء آخر بالنسبة إلى البلاد الافريقية والآسيوية . . . انه كان عصر « استفحال الاستعمار » .

حقاً ، ان القرن المذكور كان « عصر انتصار القوميات ، في البلاد الاوروبية » ، بكل معنى الكلمة .

فان خارطة أوروبا السياسية تغيرت خلال القرن المذكور تغيراً أساسياً ، في اتجاه ثابت عام : هو تكوين دول قومية ، في مختلف أنحاء القارة الاوروبية .

خلال هذا القرن :

توحدت ألمانيا ، فكونت دولة عظيمة ، قامت مقام الدول والدويلات الألمانية الكثيرة .

(*) نشرت في : العربي، العدد ٥ (نيسان / ابريل ١٩٥٩) .

وتـوحدت ايـطاليا ، بعـد أن حررت جميـع أقطارهـا من الحكم الأجنبي ، ومن حكم الملوك والأمراء الاقليميين .

واستقلت بـولونيـا ، ووحدت اقـطارها الثـلاثة التي كـانت مقتسمة بـين روسيـا والمانيا والنمسا .

وتكوّنت دولة يوغوسلافيا ، ووحدت أقطارها التي كانت موزعة بين امبراطـورية النمسا والسلطنة العثمانية .

وفضـلاً عن ذلـك كله : فقـد انفصلت فنلنـدا عن روسيـا ، والنـرويـج عن السويد ، وبلجيكا عن هولندا .

كـما تكوّنت عـدة دول جديـدة : اليونـان ، وألبانيـا ، ورومانيـا ، وبلغـاريـا ، وتشيكوسلوفاكيا . .

ومقابل ذلك : انقرضت امبراطورية النمسا والمجر ، وتوزعت البـلاد التي كانت تابعة لها ، بين سبع دول مختلفة . .

كـما انقرضت السلطنـة العثمانيـة ، وتوزعت بـلادها الاوروبيـة بـين خمس دول مختلفة ، فضلاً عن جـزئها الـذي بقي تابعـاً للجمهوريـة التركيـة التي خلفت السلطنة المذكورة .

إن كل هذه التبدلات والتطورات العظيمة ، انمـا حدثت وفق مقتضيـات « مبدأ القـوميات » عـلى أساس « استقـلال الأمم عن الدول الأجنبيـة التي تحكمهـا ، واتحـاد الأمم التي كانت مجزأة وموزعة بين دول عديدة » ، وبتعبير أقصر : على أسـاس تكوين « الدول القومية » .

وغني عن البيان أن هذه التطورات والتقلبات السيـاسية الخـطيرة لم تحـدث كلها مرة واحدة ، وبصورة فجائية ، بل حدثت في تواريخ مختلفة ، بعـد سلسلة طويلة من الأحـداث الفكريـة ، والاقتصاديـة والاجتماعيـة ، ومن الثورات والحـروب الداخليـة والخارجية . فالوحدة اليوغوسلافية مثلاً لم تتحقق الا بعد مرور ستـة عقود من السنـين على تحقق الوحدة الايطالية ، فضلاً عن انها قطعت مراحل عديدة منذ نيل « صربيـة » و « الجبل الأسود » الحكم الذاتي ، فالاستقلال عن الدولة العثمانيـة إلى حين انفصـال سائر الاقطار اليوغوسلافية عن الامبراطورية النمساوية المجرية .

كما أن استقلال ايرلندا عن بريطانيا العظمى ، تـأخر عن استقـلال اليونـان مدة تناهز القـرن الكامـل ، فضلاً عن أنـه لم يتم الا بفضل سلسلة ثـورات توالت مـدة لا تنقص عن ذلك .

ومما يجب أن لا يغرب عن البال ، أن فكرة « حقوق القوميات » قوبلت بمعارضة شديدة في اوروبا نفسها ، ليس من قبل رجال السياسة فحسب ، بل من قبل الكثيرين من رجال الفكر والقلم ايضاً .

لأن هؤلاء كثيراً ما كانوا يتأثرون بسياسة الدول التي ينتسبون اليها ، فينظرون إلى قضايا القوميات بمنظار مصالحهم الوطنية ؛ ولذلك كثيراً ما كانوا يسلمون بحقوق القوميات إلى بعض الأمم ، وينكرونها بالنسبة إلى بعضها الآخر . كما كانوا يتفننون في اختراع « المبررات » لآرائهم ومواقفهم هذه تارة باسم : « المصالح الدولية » ، وطوراً باسم « المثل الانسانية السامية » .

مثلا ، « ارنست رنان » الشهير ، صرح في كتابه « مستقبل العلم » بأنه يؤيد مبدأ القوميات ، عندما تكون الأمة المحكومة أرقى من الأمة التي تحكمها ، ولكنه لا يرى رأي الذين يلتزمون هذا المبدأ على الاطلاق . لأنه يعتقد بأن ما يتطلبه « تقدم البشرية وتكاملها » يجب أن يسمو فوق جميع الاعتبارات في هذا المضمار .

وبديهي ، أنه كان يعني بذلك : إن الأمم المحكومة لا تستحق الاستقلال ، اذا كانت أقل تقدماً من الأمم التي تحكمها .

إن الكتاب والمفكرين الذين كانوا ينظرون إلى أمور القوميات بمثل هذه النظرات المتحيزة كانوا كثيرين في مختلف البلاد الاوروبية .

مثلا : كارل ماركس وأصحابه كانوا يؤيدون ثورة البولونيين على روسيا ، ولكنهم كانوا يستنكرون ثورة المجريين على النمسا ، وحجتهم في ذلك كانت قولهم : إن البولونيين أكثر تقدماً من الروس ، ولكن المجريين أشد رجعية من النمساويين .

والمؤرخ المفكر الاسباني المشهور « دومارغال » ايضاً لم يسلم بحق المجريين في الثورة على النمسا ، في الوقت الذي كان يعتبر ثورة البولونيين على روسيا « ثورة مقدسة » . والسبب الذي حمله على هذا التمييز ، كان نظريته المتعلقة بالنظم الفدرالية .

وأما « الحقوق القومية » للشعوب الآسيوية والافريقية ، فمن الطبيعي انه ما كان يفكر بها أحد من كتاب القرن التاسع عشر في اوروبا .

لأن جميع الكتاب ، والمفكرين كانوا يزعمون ـ في ذلك الزمان ـ أن الشعوب المذكورة ليست متأخرة فحسب ، بل هي محرومة من قابلية التقدم ايضاً .

إن أبرز وأغرب الأمثلة على التمييز بين « الاوروبيين » و « غير الاوروبيين » في

أمر « الحقوق القومية » صادفتها في كتاب مطبوع باللغة الفرنسية سنة ١٨٦٠ في « مبدأ القوميات » .

كان المؤلف ، ماكسيمين دولوش ، من أشد المتحمسين للمبدأ المذكور . انه كان في رومانيا سنة ١٨٥٧ ، حين اندفع أهالي الامارتين ـ مولدافيا وفلاخيا ـ يتنادون للاتحاد ، ويعملون على تحقيقه بكل حماس ، على الرغم من مخالفة الدول العظمى لذلك ، وشاهد بعينيه مظاهر ذلك التيار القومي الشديد .

كما أنه كان في ايطاليا سنة ١٨٥٩ ، عندما اندفع الايطاليون فيصوّتون للوحدة بحماس منقطع النظير . وشاهد بأم عينه كيف كان الناس يؤلفون قوافل طويلة ، يشترك فيها الشيوخ والشبان ، الرجال والنساء من أهالي المدن والأرياف ، يصفقون للوحدة بسرور وابتهاج .

ولذلك نرى المؤلف يسجل في كتابه مناظر هذا الاندفاع ومناقبه بكل تقدير واعجاب ، ويدافع عن مبدأ القوميات عن خبرة وإيمان . حتى انه يقول بوجوب تحقيق الوحدة الالمانية ايضاً ، مخالفاً في ذلك معظم ساسة فرنسا وكتابها .

ومع كل ذلك ، في نفس الكتاب ، عندما يذكر شعوب افريقيا الشمالية ـ بمناسبة من المناسبات ـ يقول بوجوب وضعها تحت حكم دول جنوب اوروبا . . . وبعد أن يقسّم المغرب الأقصى والأوسط والأدنى ـ مع ليبيا ـ بين اسبانيا ، وفرنسا ، وايطاليا ، ينتهي إلى القول بوجوب وضع مصر تحت حكم اليونان ! .

ومن الغريب أن الكاتب الالماني المعروف « ماكس نورداو » ايضاً اشترك في هذا النوع من التفكير ، على الرغم من اشتهاره بالجرأة في الرأي ، وعلى الرغم من تحمسه لمبدأ القوميات تحمساً منقطع النظير .

فنراه في البحث الذي نشره عن « القومية » يهزأ ـ بأسلوب لاذع عنيف ـ بكل من لا يقدر أهمية الفكرة القومية حق قدرها ، فيقول :

« إن الذين فقدوا البصيرة ، وحدهم ، يزعمون بأن الفكرة القومية هي من الآراء الطارئة التي لن تلبث أن تندثر وتتلاشى كما تندثر الموضات وتتلاشى » .

ثم يؤكد ماكس نورداو إيمانه بالقضايا القومية بهذه العبارات الحاسمة :

« إن الوعي القومي ، من الأمور التي تحدث بالضرورة وبصورة طبيعية ، في مرحلة معينة من التطور البشري ، في الأفراد وفي الجماعات » .

« انه من نوع الظواهر والحوادث الطبيعية التي لا يمكن منعها ، حتى ولا تأخيرها . . وذلك مثل

حوادث المد والجزر في البحر ، وحرارة الشمس في الصيف » .

ومع ذلك ، نراه يقول ، في الفصل الذي كتبه عن « مستقبل البشر » :

« إن بلاد شمال افريقيا ستكون مهجراً للشعوب الأوروبية . واما سكانها الحاليون ، فسينزحون إلى الجنوب ، إلى البلاد الاستوائية ، حيث يفنون هناك . . . » .

ولا غرابة والحالة هذه ، اذا صار القرن التاسع عشر عصر « انتصار القوميات » في أوروبا ، و ـ في الوقت نفسه ـ عصر « استفحال الاستعمار » في آسيا وافريقيا .

واذا تعمقنا في البحث قليلا ، توصلنا إلى حقيقة هامة اخرى ، وعلمنا : أن انتصار الفكرة القومية في اوروبا ، كان من جملة الاسباب التي أدت إلى استفحال الاستعمار في آسيا وافريقيا .

ذلك لأن انتصار مبدأ القوميات في اوروبا ، لم يترك أمام اية دولة من الدول أي مجال للتوسع في القارة المذكورة نفسها . لأن جميع دولها أصبحت قومية ، ولأن حدود تلك الدول تقررت وفقاً لمقتضيات مبدأ القوميات ، إلى اقصى حدود الامكان .

ولذلك اضطرت الدول الطامحة إلى تحويل انظار توسعها إلى خارج القارة الاوروبية .

ومن المعلوم أن الاستعمار الأوروبي للقارة الامريكية كان قد بلغ مداه قبل القرن المذكور ، وتتالت الحركات الاستقلالية في مختلف أقطارها . وفي الأخير ، أعلن مونرو مبدأ « أميركا للاميركيين » فلم يترك للدول الأوروبية مجالاً لتوسع جديد في تلك القارة ايضاً .

ولهذه الاسباب كلها ، توجهت أطماع التوسع بكليّتها نحو القارتين الآسيوية والافريقية .

وهذا العامل ، بانضمامه إلى العوامل الاقتصادية المعروفة ، دفع الدول الاوروبية إلى التهافت على استعمار تلك البلاد ، بسرعة وبشراهة .

ولذلك شهد العالم هذا الحادث الغريب :

في الوقت الذي كانت خارطة اوروبا السياسية تتغير وتتطور وفق ما يرتضيه مبدأ « حقوق القوميات » ، صارت خارطة آسيا وافريقيا تتخطط وتتكون وتنقسم وفق مصالح المستعمرين ومساوماتهم المعقدة ، دون ادنى التفات إلى الاعتبارات القومية .

وهذا هو الذي جعل القرن التاسع عشر ؛ عصر « انتصار القوميات » من جهة ، وعصر « استفحال الاستعمار » من جهة اخرى .

ولكن . . من الطبيعي أن هذه الاحوال ، ما كان يمكن أن تدوم إلى الابد .

بل كان من الطبيعي ، أن تستيقظ الشعوب الآسيوية والافريقية من سباتها ، الواحدة بعد الاخرى ، وأن تتزود بأسباب الحضارة العصرية من ناحية ، وتعي حقوقها القومية وتطالب بها ، وتثور على مستعمريها من ناحية اخرى .

من المعلوم أن البعض من الشعوب المذكورة استطاعت أن تقطع شوطاً كبيراً في هذا السبيل ، منذ بداية القرن الحالي ، ولا سيما منذ نهاية الحرب العالمية الأخيرة ، ولكن لا يزال أمام معظمها طريق طويل وشاق ، محفوف بضروب من الموانع والعراقيل ، من الاشواك والادغال ، من المهاوي والوديان .

ومع كل ذلك ، لا شك في أن الفكرة القومية ستتغلب في آخر الأمر ، على جميع هذه الموانع والعراقيل . . وستنتصر في البلاد المذكورة كما كانت قد انتصرت من قبل ، في القارة الاوروبية .

ولهذا السبب ، سيكون القرن الحالي : عصر « انتصار القوميات » في القارتين الآسيوية والافريقية وعصر انهيار وتلاشي الاستعمار في جميع القارات .

ولا شك في أن الأمة العربية ستكون أكثر المستفيدين من ذلك .

لأنها ـ في الحالة الحاضرة ـ أشد المتضررين من الاستعمار ومن رواسبه ومخلفاته الخطيرة .

أمنية الوحدة(*)

إن فكـرة « القوميـة العربيـة » تعني : الإيمان بـوحدة الأمـة العربيـة ، وتتـطلب العمل بما يستوجبه هذا الإيمان ، وذلك بالتفـاني في خدمـة هذه الأمـة ، للمساهمـة في ضمان تقدمها ، ووصولها إلى أوج الرفعـة والقوة والكمـال ، في ميادين العلم والثقـافة والاقتصاد والاجتماع والسياسة .

فعلى كل واحد منا أن يؤمن أصدق الإيمان ، بأن الوطن العـربي يمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي وجبال زاغروس ، ويشمل جميع البلاد التي يتكلم أهاليهـا باللغة العربية . وأما الدول والـدويلات القـائمة في هـذه البلاد فـإنها وليدة المنـاورات والمساومات والمقاسمات التي قامت بين الدول المستعمرة ، خلال حكمها لها وسيطرتهـا عليها . والحدود التي تفصـل هذه الـوحدات السيـاسية بعضهـا عن بعض ـ في الحالـة الحاضرة ـ ليست إلا الخـطوط التي رسمتها والسـدود التي شيدتهـا الدول المستعمـرة ، حين اتفقت على تحديد مناطق نفوذها أولاً ، وحين اقتسمتها اقتسام الغنائم أخيراً .

فيترتب على كل عربي أن يعلم ذلك العلم اليقين ، فيسعى إلى تطهير نفسـه من رواسب النزعات الاقليمية التي ولدتهـا وخلفتها عهـود الانحطاط والاستعمـار ؛ وعليه أن ينظر إلى تلك الحدود نظرته إلى الأسـلاك الشائكـة التي تحيط بالمعتقـلات ، فيجعل أمنيته القصوى ، ومثله الاعلى : إزالة تلك الحدود من الأراضي ومن النفوس ، لتوحيد البلاد العربية ، تحت ظلال راية العروبة الشاملة .

أعرف أن هنا وهناك . . جماعات من ضعيفي الإيمان يقولون : «هذا محال . . . هذه البلاد المترامية الأطراف لا يمكن أن تتوحد تحت راية واحدة » .

(*) نشرت في : العربي ، العدد ٦ (ايار/مايو ١٩٥٩) .

وأما أنا فأدعو هؤلاء إلى التأمل في تقسيمات العالم السياسية ، في الحالة الحاضرة .

فإن راية واحدة ترفرف على بلاد شاسعة تمتد بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي في امريكا الشمالية ، وراية واحدة أخرى تظلل بلاداً مترامية الأطراف ، تمتد من بحر البلطيق في غرب أوروبا إلى المحيط الهادي في شرق آسيا .

وفي جنوب آسيا دولة كبيرة تضم ما يقرب من أربعمائة مليون من السكان . وفي شرق تلك القارة ووسطها دولة أخرى ، يناهز تعداد سكانها الستمائة مليون .

وهناك دولة كبيرة يفصل بين جزأيها الشرقي والغربي أكثر من ألف وخمسمائة كيلومتر من الأراضي الأجنبية .

وهناك دولة تتألف من نحو ثمانين مليوناً من السكان ، مبعثرين على آلاف من الجزائر الصغيرة والكبيرة .

فكيف يجوز لأحد منا ، والحالة هذه أن يشك في إمكان توحيد البلاد العربية تحت راية واحدة ، مع أن هذه البلاد يتصل بعضها ببعض اتصالاً جغرافياً مباشراً ، ومع أن سكانها يرتبط بعضهم ببعض ارتباطاً معنوياً قوياً ، بلغة واحدة وبتاريخ طويل .

وفضلاً عن ذلك كله ، أود أن أذكّر هؤلاء المتشككين ، بأن البلاد العربية كانت قد اتحدت فعلاً تحت راية واحدة ؛ والمسافات التي تفصل أقسامها المختلفة لم تحل دون اتحادها في العصور التي ما كانت تعرف لا البخار ولا الكهرباء ، ولا الطباعة والصحافة والاذاعة . . في العصور التي كانت تنحصر وسائل المواصلة والمناقلة فيها ، في الجمال والبغال في البر ، والزوارق والمراكب الشراعية في البحر .

فكيف يجوز لأحد منا أن يعتبر تلك المسافات مانعة للاتحاد في عصرنا هذا . . في عصر البواخر والسيارات والطيارات التي تغلبت على المسافات وقصّرت الأرض تقصيراً هائلاً .

لا ننس أننا نعيش الآن في عصر صار الخطاب الذي يلقى في الدار البيضاء - مثلاً - يسمع ؛ في لحظة واحدة ، في القاهرة وبغداد ؛ فضلاً عن أن الانتقال من أقصى غرب البلاد العربية إلى أقصى شرقها أصبح من الممكن أن يتم في مدة أقصر من المدة التي كان يقتضيها الانتقال من بيروت إلى دمشق ، أو من القاهرة إلى أسيوط ، في العصور الغابرة .

فيجدر بنا أن نتساءل : ما أهمية هذه المسافات ، أمام وحدة اللغة ووحدة

التاريخ ووحدة المشاعر التي تربط البلاد العربية ، بعضها ببعض ؟

وقد عرفت طائفة من ضعاف الإيمان بالقومية العربية ، يقولون على الدوام : « ان الوحدة العربية وهم وخيال ؟ فلنكن واقعيين ، فلا نسير وراء الخيال » .

وأما أنا ، فأقول لهؤلاء : ان كثيراً من الأمور التي كانت تعتبر من الخياليات في الماضي ، أصبحت من الأمور الواقعية في الحالة الحاضرة . ولا شك في أن كثيراً من خيالات اليوم ستصبح ـ بدورها ـ من الحقائق الراهنة في الغد القريب أو البعيد .

ذلك ، لأن كل الخيالات ليست من نوع الأضغاث والأحلام . بل ان للخيال كثيراً من الأنواع الخلاّقة التي تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد والأمم . لأنها تحوم حول الأمور الممكنة والمرتقبة ، وتساعد كثيراً على تحقق المرغوب والمقصود ، وإخراجهما إلى حيز الوجود .

« فيجدر بنا أن لا ننسى : أن الأزهار والأثمار تنبت في مخيلة البساتنة والفلاحين ، قبل أن تنمو وتزدهر في الحقول والبساتين . . . والعمارات تبنى وتقوم في مخيلة المعماريين ، والبواخر تتشكل وتتركب في أذهان المهندسين ، والانصاب والتماثيل تتكوّن وتقام في مخيلة الفنانين . . . قبل أن تشاد وتصنع وتنحت وتنصب ـ فعلاً ـ فتخرج إلى عالم الوجود حقيقة .

« ولذلك نستطيع أن نقول : ان الخيال مصدر وباعث للكثير من الآمال والأعمال . كما نستطيع أن نؤكد : انه ما من اصلاح تم وتقدم حصل ، ولا من نهضة تحققت ورسالة انتشرت . . إلا وكانت قد بدأت على شكل مشروع تخيلته الأذهان ، وأمل جاش في الصدور ، ومثل أعلى توجهت إليه وتعلقت به النفوس » .

« وأنا لا أتردد في القول : بأن الخيال يكون في بعض الأحوال أشد حيوية من الواقع ، لأن « الواقع الحالي » كثيراً ما يمثل « الماضي البالي » ، في حين أن الخيال الحالي قد يكون مبعثاً « للمستقبل الحقيقي » .

واعتقد أن فكرة الوحدة العربية ـ الآن ـ هي من أحسن الأمثلة على هذا النوع من الخيال .

ومما لا يجب أن يغرب عن بال أحدنا : أن فكرة « الوحدة العربية » قد اجتازت طور « الخيال المحض » ، و« الأمنية البعيدة المنال » ، ودخلت في طور « التنفيذ والتحقيق » .

فإننا الآن « لسنا في بداية الطريق المؤدي إليها » ، بل دخلنا فيه فعلاً ، وقطعنا

فيه شوطاً كبيراً ، بعد اقتحام الكثير من العوائق والعقبات . . . وإن كان ما بقي أمامنا الآن ، لا يزال طويلاً وشاقاً .

إن استعراضاً سريعاً لما حدث خلال العقود الأربعة الأخيرة من تاريخنا المعاصر ، يكفي لاظهار ذلك إلى العيان ، بكل وضوح وجلاء :

فقبل أربعين عاماً ، كانت البلاد العربية من أقصى شرقها إلى أقصى غربها ترزح تحت احتلال الدول وسيطرتها ، السافرة أو المقنّعة بأقنعة الحماية والانتداب . وما كان بقي قطر عربي مصوناً من الاحتلال الأجنبي ، سوى الحجاز ونجد مع القسم الشمالي من اليمن فضلاً عن أن هذه الأقطار أيضاً كانت تتخبط في بحر من المشاكل الاقتصادية والسياسية ، وتتعرض إلى ألوان من المناورات الاستعمارية والاستغلالية .

والوعي القومي ـ في ذلك التاريخ ـ كان ضئيلاً جداً ، والمؤمنون بوحدة الأمة العربية ، والمدركون لرسالتها السامية كانوا « فئة قليلة » بكل معنى الكلمة . فضلاً عن أن بعض الزمر من تلك الفئة ، كانت أخذت تفقد إيمانها في إمكانيات الأمة ، أمام جبروت القوى الاستعمارية ، وعنف وسائلها الطاغية .

ولكن . . . منذ ذلك التاريخ ، تغيرت الأحوال تغيراً أساسياً .

لقد تحررت معظم الأقطار العربية من السيطرة الأجنبية ، ولم يبق تحت حكم المستعمرين سوى (الجزائر) من ناحية ، والمناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من الجزيرة العربية ، من ناحية أخرى .

وقد جلت الجنود الأجنبية عن أهم الأقطار العربية جلاءً تاماً ، وانحصرت في بعضها الآخر في عدد محدود من المطارات والقواعد العسكرية .

وفضلاً عن ذلك :

قد توحدت دويلات حلب ودمشق وجبل الدروز وجبل العلويين التي كان أنشأها الفرنسيون ، فكونت (الجمهورية السورية) .

وتوحدت نجد مع الحجاز والعسير ، فكونت (المملكة العربية السعودية) .

ثم اتحدت سوريا مع مصر ، وكوّنت (الجمهورية العربية المتحدة) .

وفي الأخير ، ارتبطت الجمهورية المذكورة مع المملكة اليمنية باتحاد فدرالي ، فكوّنت (اتحاد الدول العربية) .

هذا ، ومن جهة أخرى ـ وهذه الجهة أهم من كل ما سبق ، وأشد دلالة على

المستقبل من كل ما سبق ـ ؛ فقد عم الوعي القومي جميع البلاد العربية ، واكتسب قوة عظيمة ، وصارت فكرة القومية العربية تتغلغل في النفوس ، بشدة متزايدة تزايداً سريعاً ؛ ولا نغالي إذا قلنا أنها أخذت شكل تيار جارف ، تضطر الحكومات إلى مجاراته ، اضطراراً يشتد يوماً فيوماً .

وكل هذه التطورات الهامة ، قد حدثت في الوقت الذي كانت أصوات التواكل والقنوط والرجعية لا تزال تردد القول : محال . . محال !

إن ما تم تحقيقه من مستلزمات الوحدة العربية منذ ذلك التاريخ ، ولا سيما خلال السنوات الخمس الأخيرة ، لا يترك مجالاً لاعتبار القضية (خيالية) ، بعد الآن .

إن التطورات التي استعرضتها آنفاً ، يجب أن تقوي إيماننا بإمكان تحقيق ما تبقى من مستلزمات الوحدة المذكورة ، ويجب أن تدفعنا إلى العمل في هذا السبيل بعزم أقوى ، واندفاع أشد .

وقبل أن أختم هذا البحث ، أرى من الضروري أن أصرح في هذا المقام ، بأني عندما استعرضت وعرضت مكاسب السنين المذكورة ـ من وجهة فكرة القومية العربية ـ لم أرد أن أتجاهل أو أتناسى ما حل بنا من خسائر ومصائب في هذا المضمار .

إني أعرف أن التطورات التي حدثت خلال العقود الأخيرة من تاريخنا المعاصر لم تأت في صالح قضيتنا على الدوام ؛ واعترف بأننا تعرضنا خلال هذه المدة إلى بعض الخسائر والمصائب أيضاً . . . ومع ذلك فإني اعتقد أن مكاسب القومية العربية ـ خلال السنين المذكورة ـ فاقت خسائرها تفوقاً كبيراً ، فضلاً عن أنها زودتنا بالقوى المادية والمعنوية لتلافي تلك الخسائر ، والتغلب على تلك المصائب .

كما أعرف أن إحدى تلك المصائب كانت أشد هولاً وأعظم خطراً ، من كل مصائبنا الماضية وهي لا تزال تدمي قلوبنا ، وتعرض مستقبلنا إلى أشد الأخطار .

ومع هذا ، ألاحظ ـ من ناحية أخرى ـ أن هذه المصيبة الأخيرة فتحت عيون الكثيرين من الغافلين ، وصارت بمثابة (ناقوس الخطر) الذي يدق بشدة وبدون انقطاع ، فلا يترك مجالاً للنوم والغفلة أبداً .

انها أظهرت وجسّدت أضرار الانقسام السياسي الذي مني به العالم العربي ، وجعلتها تلمس لمس اليدين ، وتصدم أنظار كل ذي عينين .

ولا شك في أن ظهور هذه الأضرار إلى العيان ، بهذه الصورة المجسّمة ، من

شأنه أن يقوي الوعي القومي ، وأن يرسِّخ الايمان بوحدة الأمة العربية ، ويدفع جميع أبناء العروبة إلى العمل في سبيل تحقيق الوحدة الشاملة بقوة لا تقهر ، وبإيمان لا يتزعزع .

وإني لقوي الأمل ، بل ولشديد الإيمان ، بأن هذه المصيبة ستكون من أقوى العوامل التي ستوحِّد مشاعرنا وتقوي عزائمنا ، وستجعلنا نسير نحو الوحدة ، بكل ما لدينا من قوى مادية ومعنوية ، ومن عزم وإيمان .

وإن كنت لا أنكر أن الطريق الباقي أمامنا ، لا يزال طويلاً ، ومحفوفاً بشتى المهاوي والمخاطر . ولكنني آمل أملاً قوياً ، بل اعتقد اعتقاداً جازماً ، بأن روح العروبة الحقة ، ستقتحم كل العراقيل ، وستنتصر في آخر الأمر ، انتصاراً حاسماً ؛ في كل الميادين .

وبمناسبة الحديث عن « الأمل » ، أود أن أعيد إلى الأذهان اسطورة « باندور » Pandor التي كنت جعلتها موضوعاً لاحدى محاضراتي ، قبل نحو ربع قرن من الزمان .

اسطورة « باندور » هذه من أمتع الأساطير اليونانية ، وأشدّها تضمّناً لمعنى فلسفي خلاق .

أنها يمكن أن تلخص كما يلي :

كانت باندور إلهة جمة الجمال ، تكونت من عطايا جميع الآلهات . فإن كل إلهة من الآلهات الموجودة في ذلك الحين أعطتها شيئاً من خصائصها . ولهذا السبب سميت هذه الإلهة الجديدة باسم « باندور » بمعنى « عطية الكل » .

عندما غضب « جوبيتر » على « هركول » ، فأراد أن ينتقم منه ، فكر في إغرائه بواسطة باندور . فسلمها علبة سحرية ، وطلب إليها أن توصلها إليه ، دون أن تفتحها وتطلع على ما فيها .

وحملت باندور هذه العلبة غير أنها لم تستطع أن تتغلب على حب التشوّف والاستطلاع في نفسها ، ففتحت العلبة في طريقها . وعند ذلك أخذ يخرج ويتدفق منها جيش عرمرم من المساوىء والشرور ، وينتشر في الأرض بسرعة عاصفة مع أزيز هائل .

اندهشت باندور من كل ذلك ، وأخذت تبذل كل ما لديها من قوة لاعادة غطاء العلبة بسرعة . . غير أنه . . إلى أن تتمكن من ذلك ، كان قد خرج من العلبة جميع الشرور ، ولم يبق فيها إلا شيء واحد .

وكان الشيء الذي بقي في العلبة ـ مقابل جميع تلك المساوىء والشرور . . هو « الأمل » .

بعد أن نقلت هذه الأسطورة إلى سامعيّ ، قلت في ذلك التاريخ ما يلي :

« حالة العالم العربي الآن ـ أيها السادة ، تشبه الحالة التي حدثت عند انفتاح علبة باندور . . . لقد انتشرت المصائب والشرور في العالم العربي فلم يبق بين أيدي أبنائه شيء غير « الأمل » . .

« فيجب علينا أن لا ننسى أن الأمل ؛ هو من أثمن عوامل العمل . ولذلك ، يجب علينا أن نتمسك بأهدابه تمسكاً شديداً ، فلا نترك مجالاً إلى تسلل القنوط إلى القلوب .

« فليكن قلب كل واحد منا شبيهاً بعلبة باندور : يحفظ الأمل . . . ولا يكتفي بحفظه فحسب ، بل يسعى إلى تغذيته وتقويته ، إلى أن يتحول إلى إيمان لا يتزعزع ، يدفعنا إلى العمل المتواصل ، بروح التضحية والاخلاص » . . .

هذا ما كنت قلته ، قبل نحو ربع قرن من الزمان ، لجمع من الشبان الناهضين .

غير أني اليوم ، عندما أعدت قراءة هذه الأسطر ، شعرت بسرور حاد يغمر جوانحي . لأني قد لاحظت بأنه لم يعد يحق لي أن أقول : « لم يبق شيء غير الأمل » . لأنه ، لم ينقطع « الأمل » من التأثير في نفوس العاملين المخلصين تأثيره السحري الباهر . فإن جهود هؤلاء قضت على الكثير من المساوىء والشرور ، وأكسبت البلاد العربية الكثير من المزايا والمحاسن . . . ولذلك جعلت « الأمل » الآنف الذكر جديراً بالتحول إلى « الإيمان » .

فالإيمان بوحدة الأمة العربية وبمستقبلها الباهر ، يجب أن يكون رائد كل منا ، بعد الآن .

الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ آراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ أحاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الإقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

- ولـد في صنعاء اليمن عام ١٨٧٩ . وهو من عائلة عربية اصلها من الحجاز وقدمت الى حلب في القرن التاسع الهجري
- عمل في السلك الاداري العثماني في البلقان حيث درس على الطبيعة نشوء القوميات البلقانية قبل الحرب العالمية الاولى
- التحق بالملك فيصل الاول واصبح وزيراً للمعارف في الحكم الفيصلي بدمشق
- فاوض الجنرال غورو قبيل معركة ميسلون
- خرج من سوريا مع الملك فيصل الاول، والتحق به بعد ذلك في العراق حيث تولى شؤون المعارف والثقافة
- جُرد من جنسيته العراقية وأُخرج من العراق عام ١٩٤١، وذلك لتأييده للجانب العراقي في الحرب العراقية ـ البريطانية
- عمل مستشاراً للجنة الثقافية في جامعة الدول العربية
- أسس معهـد الـدراسـات العربية العالية في القاهرة عام ١٩٥٣ واصبـح مديراً له، والـذي سمي فيما بعـد معهـد البحوث والدراسات العربية
- توفي في بغداد عام ١٩٦٨ ودفن في مقبرة الامام الاعظم.

الطبعة الثانية

مركز دراسات الوحدة العربية

بنابة « سادات تاور » ـ شارع ليون
ص . ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً : « مرعربي »
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الثمن ... او ما يعادلها

20 DEC 1998